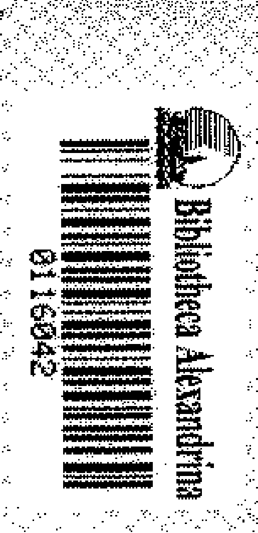
الريف المصرى
فى
القرن الثامن عشر

تأليف

الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الناشر

مكتبة مدبولى



الريف المصرى

في

القرن الثامن عشر

الريف المصرى
فى
القرن الثامن عشر

تأليف
الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الطبعة الثانية

الناشر
مكتبة مدبولى
١٩٨٦

فهرس المحتويات

الباب الخامس

إهداء

إلى روح أستاذى الجليل الاستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم صاحب نكرة توجيهى إلى دراسة تاريخنا فى العصر العثمانى أهدى هذه الدراسة ، ثمرة من ثمار غرسه ، ولبنة من لبناته ، رحمة الله رحمة واسعة .

دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

تقــــديم الكتاب

للأستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم
رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

فى تاريخنا الطويل فترات لا تزال بحاجة الى مزيد من العناية ، ومن هذه الفترات فترة الحكم العثمانى المباشر أو (الأول) التى امتدت نحو ثلاثة قرون ، من الفتح العثمانى لمصر ، على يد السلطان سليم الأول (١٥١٧ م) الى حملة بونابرت على مصر (١٧٩٨م) ، هذا بينما حظى العصر الســابق على الفتح العثمانى ، وهو ما ندعوه تجاوزا « العصر الوسيط » وكذلك العصر التــالى للحملة الفرنسية ، وهو القرن التاسع عشر وما بعده ، باهتمام المؤرخين ، نظرا لما يتسم به هذان العصران من سرعة الحركة ، وتوالى التحولات والمتغيرات فى مجال السياسة ، والحرب ، والاقتصاد ، والاجتماع ، والفكر والثقافة . أما العصر العثمانى فظل ــ بين هذين العصرين الزاخرين ــ كمثا يكاد يكون مهملا . وربما كان المؤرخون الأجانب أسبق الى الاهتمام بدراسته منذ بدأ علماء الحملة الفرنسية بحاثهم عن مصر وتاريخها وآثارها وسائر نواحى الحياة والنشاط فيها ، ثم جُمع ما سجلوه وصوروه فى كتاب «وصف مصر» ، الذى لا يزال نقطة البداية لكل من يتصدى للكتابة عن مصر فى تاريخها الوسيط والحديث ، رغم أن الكشوف الأثرية والبحوث التاريخية ، قد غيرت أو عدلت كثيرا مما كتبه هؤلاء العلماء فى تاريخ مصر وآثارها . وكان آخر جهود العلماء الأجانب فى مجال البحوث المتصلة بتاريخ مصر العثمانية . هذا المؤلف الضخم الرائع الذى أصدره أخيرا العالم الفرنسى « أندريه ريمون » مدير المعهد الفرنسى للدراسات العربيــة بدمشق عن « طوائف الحرف والتجار بالقاهرة فى القرن الثامن عشر » طبع دمشق (١٩٧٣ ــ ١٩٧٤) وهو ثمرة جهود ودراسات طويلة ، نَشَرَ العالم الفرنسى بعضها خلال السنوات الأخيرة الماضية ، ثم توجها بهذين المجلدين الكبيرين اللذين نرجو أن نراهما قريبا منشورين باللغة العربية لتعم الفائدة من هذا الأثر العلمى الجليل .

وكان أستاذنا الراحل « محمد شفيق غربال » أول من دعا تلاميذه الدارسين فى مدرسة التاريخ الحديث التى بدأ تأسيسها بكلية الآداب بالجامعة المصرية عام ١٩٣٠ ، الى ضرورة توجيه اهتمامهم الى العصر العثمانى ، والدراسةوالبحث فى تاريخه الطويل ، حتى نستطيع أن نقدم صورة صادقة لحياة مصر والمصريين طوال هذه القرون الثلاثة التى يحاول البعض اسقاطها من تاريخنا القومى ، بحجة أنها لا تتسم الا بالجمود والفوضى والجهالة ، وكأن التاريخ لا ينبغى أن يعنى الا بعصور النهضة والحركة ! .

وكان هذا الحكم الذى صدر على العصر العثمانى لا يقبل النقض والابرام ! وبدأ شفيق غربال بنفسه فنشر «أجوبة حسين افندى الروزنامجى» على أسئلة بعض علماء الحملة الفرنسية (مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول (القاهرة) المجلد الرابع — الجزء الأول ، مايو ١٩٣٦) . وهو نص ثمين تضمن معلومات دقيقة عن أحوال الفلاحة فى مصر ، ونظام الالتزام والضرائب وغيرها ، فى العصر العثمانى ، وقد أضاف اليه أستاذنا من الشروح والتعليقات ما أوضح غوامضه وجعل منه مصدرا أساسيا فى « تاريخ مصر العثمانية » ، ولكن الدراسة الحقة لهذا التاريخ ينبغى أن تعتمد فى الدرجة الأولى — على وثائق حكومة مصر العثمانية ، وهى محفوظة فى سجلات ودفاتر ومحافظ لا حصر لها بدار المحفوظات بالقلعة ، وكان الملك فؤاد أول من عنى بأمر هذه الوثائق فاستقدم لتنظيمها — أو بالأصح للتعريف بها — مستشرقا فرنسيا ، هو الأستاذ « دنى » وكان كتابه القيم Sommaire des archives turques du Caire المنشور سنة ١٩٣٠ هاديا ومرشدا لنا — ولكثيرين غيرنا — عندما بدأ البحث فى الوثائق التاريخية بعابدين والقلعة فى أوائل الثلاثينات فى هذا القرن ، وان كان أكثرنا حينذاك قد انصرف الى الكتابة فى القرن التاسع عشر ، أى فى عصر محمد على وخلفائه ، وذلك لأنه شاع بيننا — نحن تلاميذ غربال — أن أكثر وثائق العصر العثمانى مكتوب بالتركية أو العثمانية لغة ذلك العصر ، وهى لغة صعبة ، همَّ الكثيرون بتعلمها ثم نكصوا ، بل إن أكثر هذه الوثائق مكتوب بخط (سرى) عرف بالقرمة ، لا يعرف حل رموزه الا القلة القليلة ، من موظفى دار المحفوظات ، وقد كانوا — سامحهم الله — يدأبون على تنفير شباب الباحثين من اقتحام هذا الطريق الشاق حتى ينفردوا وحدهم بمعرفة دروبه ومسالكه !

ولماذا نذهب بعيدا ، وبعض الباحثين فى العصر العثمانى من الأحياء يعتبر (الخوض) فى مباحثه ضربا من السرية ، يحوطها بالحذر والكتمان الشديد !

لهذا لم تنجح دعوة شفيق غربال فى أن تجتذب الا نفرا قليلا من شباب الباحثين فى مدرسته ، لا نذكر الآن منهم الا المرحومين الدكتور حسن عثمان ومحمد توفيق ، وقد أثمر تعاونهما القسم الخاص بمصر العثمانية الذى كتباه فى « المجمل فى التاريخ المصرى » القاهرة ١٩٤٢ وهذا القسم على قصره — زاخر بالمعلومات القيمة فى مصر العثمانية . مما يجعل منه مصدرا لا زلنا ننصح المبتدئين بهذا التاريخ بقراءته والافادة منه . ووضع الأستاذ محمد توفيق رسالته للماجستير عن الوثائق التركية وخط القرمة[١] ثم انصرف (رحمه الله) عن التاريخ ومال الى الشعر والتصوف ، أما صديقه الدكتور حسن عثمان فقد شغفه دانتى حبا ، فأكب على أشعاره يترجمها ويثرى المكتبة العربية بترجماته العلمية الدقيقة .

ورحنا — من بعد أستاذنا شفيق غربال — نحمل الدعوة الى العصر العثمانى ، وقد كثر الباحثون ، وتعددت اهتماماتهم ، وعظم الاهتمام بتاريخنا القومى فى شتى عصوره وظهر أن أكثر الوثائق مكتوب بالعربية وانزاحت الطلاسم والرموز التى كانت تلف الوثائق ، وراح شباب الباحثين يقرأ خط القرمة بعد ساعات ! واذا كانت استجابة شبابنا الى (نداء) مصر العثمانية لا تزال تجرى فى نطاق ضيق — وهذا أمر مفهوم — فإننا نسجل بالاعتزاز أن الجهود بدأت تؤتى ثمارها ، ومنها هذا الكتاب الذى يسرنى أن أقدم له اليوم ، والى جواره عدد من الدراســات يعدها بعض أعضاء (سمنار) التاريخ الحديث بجامعة عين شمس لدرجة الدكتوراه ، أو الماجستير ، اذكر منها : إدارة مصر فى العصر العثمانى ، والحركة الفكرية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، والحامية العثمانية فى مصر العثمانية . وأضيف أيضا جهد الزميل الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى فى ترجمة «الاسلام والغرب» للمستشرقين الانجليزيين جب وبوون ، والأجزاء الأولى التى صدرت منه تعالج النظم العثمانية وأحوال العرب فى ظلها كمقدمة لعصر الانفتاح على الغرب ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر ، وهو الموضوع الرئيسى للكتاب الذى لم ينفسح الوقت للؤلفين لكتابته .

---

(١) مما يؤسف له ان هذه الرسالة لم تطبع ، بل لقد امتدت يد مجهولة الى نسخ الرسالة الخطية فاخفتها من جامعة القاهرة ودار المحفوظات .

ولعلنا نضيف هنا أيضا الجهد الذى بذلته الجمعية المصرية للدراسات التا‍ر
فى اقامة ندوة عن المؤرخ المصرى الكبير «عبد الرحمن الجبرتى وعصره» ، آ
١٩٧٤ ، والبحوث التى ألقيت فى هــذه الندوة باللغات العربية والانجل
والفرنسية (وقد لقيت استجابة واسعة النطاق من عدد كبير من المؤرخين المص
والأجانب) .

ولكن يبدو أنى بعــدت كثيرا عن « الريف المصرى فى القــرن الثـ
عشر » وهو موضوع هذا الكتاب لمؤلفه الدكتور عبد الرحيم عبد الر
عبد الرحيم ، والكتاب — كما أشرت اليه — ثمرة من ثمار مدرسة التا
الحديث بجامعة عين شمس ، فأصله رسالة نال بها صاحبها درجة الدكتورا
الآداب (فى التاريخ الحديث) ، بمرتبة الشرف الأولى ، من الجامعة ، وكان
حظ الاشراف عليها ، ولا أظن أن المؤلف أدخل تعديلا كبيرا أو يسيرا
رسالته قبل أن يقدمها الى المطبعة .

والبحث — كما يرى القارىء — يعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على و
دار المحفوظات العمومية بالقلعة وسجلات المحكمة الشرعية وهو — فيما أذكر
أول بحث علمى يعتمد على هذه الوثائق . والأمر فى هذه الوثائق لا يـ
أن يقتصر على الاطلاع عليها فى نظرات سريعة ، و (ترصيع) البحث هنا وهـ
بالاشارة الى هذه الوثيقة أو تلك ، كما يحلو لبعض الدارسين من شبابنا
يفعل ، ولكنه جهد يقوم على القراءة والموازنة فى صبر وأناة . ثم استخلا
الحقائق الأساسية فى فهم وقدرة على التلخيص والاستنباط والنجاة من خضـ
التفصــيلات الكثيرة المتشابكة التى تملأ السجلات والدفاتر ، فأشــهد
عبد الرحيم قد نجح فى ذلك الى حد كبير .

وأخيرا .. هل عدل بحث الدكتور عبد الرحيم عن الريف المصرى فى الق
الثامن عشر من الصورة التى كانت فى أذهاننا عن ذلك الريف فى هذا الو
البعيد ؟ أو بعبارة أخرى : هل أتت الوثائق الكثيرة التى رجع اليها المؤ
واعتمد عليها فى بحثه بجديد يتكافأ والجهود التى بذلها المؤلف فى قراءتها
والافادة منها ؟ .

هذا سؤال أترك للقارىء أن يجيب عنه بعد قراءة الكتاب . وأنا لا أحب أن أسبق القارىء الى التأثير فيه ولكنى مع ذلك لا أود أن أغمطه حقه ، فقد أصبحت صورة الريف المصرى فى العصر العثمانى — وخاصة فى القرن الثامن عشر ، بعد كتاب عبد الرحيم أكثر وضوحا وخطوطها أكثر ثباتا وحقائقها أوثق مصدرا ، هذا الى تفصيلات كثيرة ، عاونت على جلاء الصورة وتصحيح بعض معالمها ، وليس هذا بالأمر القليل .

أحمد عزت عبد الكريم

منشية البكرى
١٩٧٤/١٢/١٩

كذلك فإن الأسلوب الذى اتبعه العثمانيون فى إدارة الأرض المصرية ، فى الفترة الأولى من حكمهم ونعنى به نظام « المقاطعات » أو « الأمانات » ، أوقع أهل الريف تحت طائلة أعمال غير مشروعة قام بها الموظفون الذين كانوا يشرفون على « المقاطعات » أو « الأمانات » وما أن أدخل نظام الالتزام فى إدارة الأراضى الزراعية ، حتى كان لهذا النظام تأثيره الضخم على الحياة العامة فى الريف ، والذى سنعرض له فى ثنايا البحث بتفصيل وإسهاب .

كذلك من الأمور التى يمكن أن نشير إليها هنا سريعاً والتى ارتبطت بدخول العثمانيين مصر وكان لها تأثير على الريف ، أن العثمانيين أوجدوا فى الريف ، نوعاً من الجند المقيمين بقصد حماية السكان ، والإشراف على الأمن فى الريف ، ونعنى بهم جند السباهية ، وكما اتضح من المصادر أن هؤلاء الجند ، كانوا من بين أسباب التأخر والتدهور الذى حل بالريف فى العصر العثمانى ، بل وأرهقوا الفلاح بمطالبهم المتكررة ، والمظالم المتعددة ، وارتكابهم الكثير من الموبقات مما اضطر بعض الفلاحين إلى هجر قراهم ، والبحث عن وسائل لعيشهم بعيداً عن أعمال هؤلاء الجند .

هذه لمسات على بعض الأمور التى ارتبطت بالتحول السياسى فى تاريخ مصر بخروجها من حوزة السلطنة المملوكية وخضوعها للحكم العثمانى ، وقد ظلت هذه الأمور تلعب دورها فى حياة الريف ، حتى كان القرن الثامن عشر ، الذى يعد بحق عصر ازدياد النفوذ المملوكي على أجهزة الحكم ، وتغلبه على نفوذ الباشوات العثمانيين ، وصار الأمر كله بأيدى الأمراء المماليك دون غيرهم ، ولكن مع ازدياد نفوذ الأمراء المماليك ، ظهرت الفرقة بينهم وانقسموا إلى بيوت متصارعة ، متسابقة على الحكم ، ولا يهمنا من أمر هذه الصراعات سوى تأثيرها على الريف ، ومجرى الحياة فيه ، وقد اتضح لنا أن الريف تأثر كثيراً بهذه الصراعات المملوكية فى القرن الثامن عشر ، وكان تأثيرها كبيراً على جميع مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الريف ، فالمظالم تقرر ، والمغارم تفرض والفلاح يستغيث ، ولا مجيب لاستغاثته ، فيضطر لهجر قريته ، وأرضه بعد أن كان شديد التمسك بهما .

ولاشك أن هذه الصراعات المملوكية كان لها تأثيرها الضخم فى إضعاف أجهزة الحكم ، وإهمال الحكومة لواجباتها ، وخاصة ما يمس منها الحياة فى الريف ، فلم تعد الأجهزة الإدارية تهتم بمرافق النهوض بالثروة الزراعية عماد ثروة البلاد ، قدر اهتمامها بجمع متعلقاتها ، فتدهور حال الفلاح وهجر قريته ، ولا عجب أن نجد الجبرتى يرسم لنا فى نهاية القرن الثامن عشر نفس

مقدمة

يتناول البحث دراسة « الريف المصرى فى القرن الثامن عشر » ، أى دراسة تاريخ الريف المصرى فى فترة من فترات التاريخ المصرى فى العهد العثمانى ، الذى بدأ عام (٩٢٣ هـ — ١٥١٧م) ، على أثر هزيمة السلطان طومان باى ، آخر سلاطين المماليك ، على يد السلطان سليم العثمانى ، فى معركة الريدانية ، ومنذ ذلك الحين ، أصبحت مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية ، أو على حد تعبير محمد بن قانصوه ، « قرية فى حكم نايب » ، أى أنها فقدت استقلالها ، بعد أن كانت سيادتها تمتد على بلاد الشام ، وليس مجال هذه الدراسة التاريخ السياسى لمصر ، ومراحله ، وإنما مجالها دراسة تاريخ قطاع من المجتمع المصرى فى فترة محددة بقرن من الزمان ، ولكن تفاعل الحوادث وارتباطها فى كثير من الأحيان ، يضطر الباحث إلى الربط بين أحداث التاريخ السياسى ، والتاريخ الاجتماعى ، فدخول العثمانيين مصر وإحداثهم تغييرات إدارية ومالية ، أدى بدون شك إلى نتائج ذات أهمية كبيرة فى تاريخ البلاد ، إن إيجاباً أو سلباً ، ومن شأن هذه الدراسة ، أن تهتم بنصيب الريف من نتائج هذه التغييرات ، وتأثيرها على مجرى الحياة فيه ، ويمكن وضع لمسات على بعض هذه الأمور لنرى إلى أى حد ، كان تأثير هذه التغييرات على الحياة فى الريف كبيراً .

ففى عام (٩٣٣ هـ — ١٥٢٦ م) ، أمر السلطان سليمان القانونى ، بفك زمام القطر وإعادة توزيع الخراج ، فكان لهذه العملية تأثير كبير على الحياة فى الريف ، لا من حيث العملية ذاتها التى ربما كانت إجراء واجباً ، وإنما من حيث الأسلوب الذى نفذت به ، على يد القائمين على تنفيذها من المباشرين وغيرهم الذين استغلوا الفلاحين أسوأ استغلال ، وجاروا عليهم ، وفرضوا عليهم الأموال حسب مشيئتهم ورغبتهم لا حسب معيار محدد ، حتى « صاروا هم الملوك يتصرفون فى المملكة ، بما يختارونه من الأمور ، فوضعوا أيديهم على رزق الناس ، والإقطاعات ، وأصبحوا يقررون الأموال على كل بلد بحسبما يختارونه من الأموال ، وأصبحوا يجورون على الفلاحين ، فى الصيف والشتاء ، حتى خرب غالب القرى ، وكان هذا من أكبر الفساد ، فى حق الناس » .

الصورة التى رسمها ابن إياس فى بداية الحكم العثمانى للظلم الواقع على الفلاحين وخراب القرى ، بل يزيد عليها أن أقليم المنوفية لم يعد به إلا خمس وعشرون قرية بها بعض سكان ، وباقى قرى هذا الأقليم هجرها الفلاحون ولم يعد بها لاديّار ولا نافخ نار .

وفى إطار الصورة التى كانت سائدة فى القرن الثامن عشر ، وارتباط أوضاع هذا القرن من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفاعلها بعضها فى بعض وتأثير كل منها فى الآخر بالقدر الذى يمكن إدراكه ، فى ضوء مصادره ، درست فى هذا البحث الريف المصرى إدارته ودور هذه الإدارة إيجاباً أو سلباً ، والحياة الاجتماعية التى كانت سائدة وتركيب السكان الاجتماعى والحياة الاقتصادية والصورة التى كانت عليها ، والحياة الدينية والثقافية وارتباطهما بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى كانت سائدة ، ومدى تأثير هذه الأوضاع على الحياة فى القرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، غير متنـساس ألبتة تفاعل الأوضاع وتداخلها ، وارتباطها فى مسيرتها التى تشكل فى النهاية الصورة العامة لتاريخ الريف المصرى فى ذلك القرن .

وقد قامت هـذه الدراسة على مصادر أصلية من وثائق متنوعة وضعت لها تصنيفاً فى مصادر البحث ، ومخطوطات معاصرة ، ومصادر معاصرة مطبوعة ، ثم الدراسات التى لمست جوانب من البحث ، ولا يسعنى فى هذا المجال إلا أن أقرر حقيقة ، أنـكرها الـكثيرون ، وهى أن مصادر تاريخ مصر العثمانية ليست من الندرة كما يعتقد البعض ، حتى تجعل من الصعوبة بمكان كتابة تاريخ هذه الفترة كتابة علمية ، إن هذا القول محض افتراء لا أكثر ولا أقل ، ولاينم عن شىء قدرما ينم عن عدم معرفة هؤلاء بمصادر تاريخ هـذه الفترة وأماكن حفظها ، وقد أشرت إليها فى مصادر البحث . فمصادر تاريخ مصر فى العهد العثمانى متوفرة ، ولاتحتاج إلا إلى فريق من الباحثين الصابرين ، يؤمها وينهل منها ويكتب تاريخ بلاده الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بكل أبعاده ، فمن حسن الحظ أن من مميزات العصر العثمانى أنه كان يمتاز بأنه عهد تسجيل وتدوين ، لـكل صغيرة وكبيرة ، فقد سجلت الدواوين ، والجهات الادارية كل اختصاصاتها فى سجلات منظمة لايعيبها إلا صعوبة الخط الذى كتبت به ولـكن مع شىء من الصبر والجلد والمثابرة ، الصفات التى يجب أن يتحلى بها الباحث يجد نفسه مع فيض من المعلومات التى تمده بكل دقائق تاريخ البلاد أضف إلى ذلك دور المحاكم الشرعية وسجلات هذه المحاكم ، تعد تسجيلا دقيقاً وأميناً للحياة المصرية بكل أبعادها ، فى ذلك العصر ، فإذا أضيفت هـذه المصادر ، إلى المصادر المعاصرة التى كتبها

معاصرون ، شارك بعضهم فى صنع الأحداث ، لاتضح أن مصادر تاريخ مصر فى ذلك العهد جد متوفرة ، وإذا كانت تمد الباحث بفيض من المعلومات لكتابة التاريخ السياسى ، فإن ما فيها عن حياة الريف والتاريخ الاجتماعى للقطاع الريفى ، لجد قليل ، ورغم ذلك فإننى أقدمت على دراسته ، متلمسا كل معلومة ألتقطها وأسجلها لعلى أكون تاريخاً للريف فى القرن الثامن عشر ، وفى كل هذا كانت تحوطنى عناية أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، يطرح لى فى كل لقاء أسئلة قصد تفتيح الموضوع أمامى ، ويطلب منى أن أنقب فى الوثائق عن إجاباتها ، ثم يناقشنى فيما توصلت إليه ويحلل معى ، ويرشدنى . ويوجهنى حتى استوى بحثى على الصورة التى أقدمها به بين دفتى هذا المجلد ، فقد منحنى أستاذى من وقته وجهده ، وفوق ذلك من أبوته الصادقة ، ما أعتقد جازما بأنه لم يتوفر لغيرى من الباحثين من هذه الأبوة الصادقة التى منحها لى أستاذى ، مثلما توفر لى ، فإلى أستاذى أقدم أسمى آيات العرفان بالجميل ، والحب والتقدير ، وإن كنت أعلم أن ذلك أضعف الإيمان .

وإنه لمن دواعى العرفان بالجميل أن أسجل شكرى لأساتذتى وزملائى أعضاء سمنار الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة عين شمس ، على ما أبدوه لى فى كثير من الأحيان من الملاحظات التى كان لها فضل كبير على بحثى ، كما أسجل شكرى للسادة موظفى دور حفظ الوثائق التى أشرت اليها فى مصادر البحث لمعاونتهم لى أثناء جمعى لمادة البحث ، وإلى كل من عاوننى أسدى جزيل شكرى وعرفانى بالجميل ، ولعلى أكون قد وفقت بمساهمة متواضعة فى كتابة تاريخ بلادى فى العهد العثمانى ، والله الموفق ، وعليه قصد السبيل .

مقدمة الطبعة الثانية

طبعت الطبعة الأولى من هذه الدراسة ، منذ أربعة عشر عاما ، على نفقة جامعة عين شمس ، وما كادت تصدر نفذت ، وأصبحت نادرة ، وتلقيت كثيرا من الرسائل من الأصدقاء العرب والاجانب ، يحثوننى فيها على إعادة طبع هذه الدراسة ، ولكن إنشغالى بدراسات أخرى ، شغلنى هذه المدة ، ولكن كثرة الطلب جعلتنى أعمل على الدفع بها إلى المطبعة ، فأعدت قراءتها قراءة متأنية ، ومع مواصلتى البحث والدراسة لتاريخنا فى العصر العثمانى ، واطلاعى على مصادر العصر الوثائقية ، وغير الوثائقية ، فاننى لم أجد فيها مايدعونى إلى تغيير أى من الاراء التى توصلت إليها ، فلا تزال هى الاساس ، ولذا فاننى أدفع بها إلى المطبعة دون إجراء أى تعديل ، استجابة إلى رغبة الاصدقاء والباحثين من العرب والاجانب على السواء ، لكى أساهم فى إنارة الطريق أمامهم بهذا الجهد المتواضع ، والله ولى التوفيق .

دكتور/عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
٢٠ شارع معز الدولة ــ المنطقة السادسة ــ مدنية نصر
الجمعة : ٢٥/٤/١٩٨٦

الباب الأول

الريف بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية

الفصل الاول : الادارة المحلية

الفصـــل الأول

الإدارة المحليـــة

تمهيد : التقسيم الادارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر .

الادارة المحلية ودورها فى ادارة الريف :

١ — مشايخ القرى ، ٢ — الشاهد ، ٣ — الصراف ، ٤ — الخولى ،
٥ — الوكيل أو قائمقام ، ٦ — المشد ، ٧ — الخفير ، ٨ — الكلاف .

* * *

التقسيم الادارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر :

عند دراسة الإدارة المحلية للقرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، لابد من محاولة للوقوف على عدد القرى المصرية فى ذلك الوقت حيث أن القرية المصرية فى القرن الثامن عشر كانت تمثل القاعدة الأساسية للتقسيم الإدارى المالى الذى وجد فى مصر آنذاك ، كما أنها كانت تمثل وحدة تنظيم المجتمع الريفى الذى يعتمد فى حياته أساساً على الزراعة[١] .

ويلاحظ أن كل قرية أو مجموعة من القرى فى ذلك الوقت كانت تمثل وحدة إدارية مالية ، أطلقت عليها دفاتر الالتزام اسم «مقاطعة»[٢] . بينما أسمتها سجلات المحكمة الشرعية وسجلات إسقاط القرى — وهى السجلات الخاصة بعمليات التنازل عن حصص الالتزامات — وسجلات الديوان العالى ، والمصادر المعاصرة باسم « ناحية »[٣] .

---

(١) دكتور محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة ، ص ٢٢ — ٢٥ .

(٢) دار المحفوظات العمومية بالقلعة ، مخزن (١) تركى ، عيون من رقم (١ — ١٣) ، دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين القبلى والبحرى من دفتر رقم (١) إلى دفتر رقم (٨٠١) .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى من سجل رقم (١) إلى رقم (٥) وهى السجلات الخاصة بفترة البحث ، سجلات مبايعات الباب العالى من سجل رقم (١) ومايليه ، وسجلات الديوان العالى رقم (١ ، ٢) . (وسجلات هذا الأرشيف توجد حالياً بالشهر العقارى — المقر الرئيسى بالقاهرة) .

— أحمد كتخدا عزبان ، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة (مخطوطة مصورة عن النسخة الأصلية الموجودة بالمتحف البريطانى بلندن) ، جـ ١ ص ٤٦ ، ٢٣١ ، ٢٦٢ .

وبالرجوع إلى أقدم إحصاء ذكر عن قرى مصر فى العصر المملوكى ، أى قبل الفتح العثمانى لمصر وجد أن عدد النواحى التى كانت موجودة بمصر عند إجراء الروك الناصرى (٧١٥ هـ — ١٣١٥ م) ، كانت (٢٣١٦) ناحية ، منها (١٦٣٧) ناحية بالوجه البحرى ، (٦٧٩) ناحية بالوجه القبلى[1] .

---

(١) قسمت مصر طبقاً للروك الناصرى إلى الأقسام الإدارية الآتية ، والتى حل كل قسم منها

أعمال الوجه البحرى	عدد نواحى كل عمل	أعمال الوجه القبلى	عدد نواحى كل عمل
١ — ضواحى القاهرة	٢٦	١ — الجيزة	١٥٤
٢ — القليوبية	٦١	٢ — الأطفيحية	٥٢
٣ — الشرقية	٣٩٦	٣ — الفيومية	١٠٤
٤ — الدقهلية والمرتاحية	٢١٤	٤ — البهنساوية	١٥٩
٥ — دمياط	١٤	٥ — الأشمونين	١٠٤
٦ — الغربية	٤٧٧	٦ — المنفلوطية	٥
٧ — المنوفية	١٣٣	٧ — الأسيوطية	٣٣
٨ — أبيار وجزيرة بنى نصر	٤٩	٨ — الأخميمية	٢٥
٩ — البحيرة	٢٣١	٩ — القوصية	٤٣
١٠ — فوه والمزاحمتين	١٦		
١١ — النستراوية	٦		
١٢ — الإسكندرية	١٤		
	١٦٣٧		٦٧٩

* الوجه البحرى ١٦٣٧
* الوجه القبلى ٦٧٩

٢٣١٦

أنظر :

— محمد بن إياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، (حوادث ٧١٥ هـ — ١٣١٥ م) جـ ١ ، طبعة بولاق ص ١٥٩ .

— عمر طوسون ، مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن ، ص ص ٢٦٠ — ٢٦٢

— دكتور إبراهيم على طرخان ، النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ص ٩٨ .

Sacy (Silvestre de), du droit de propriete territoriale en Égypte à l'epoque de l'expedition des Frances, Tome 2, p. 224.

أما المقريزى الذى عاش بعد ذلك (١٣٦٤ — ١٤٤٢ م) . فقد ذكر أن عدد قرى مصر (٢٣٩٥) قرية[1] ثم ذكر ابن جيعان الذى جاء بعده (توفى ٩٠٠هـ — ١٤٩٤م) أن عدد قرى مصر (٢٢٨٣) قرية ، غير المشتركة مع غيرها فى الزمان[2] .

ثم لا نجد بعد ذلك ذكراً لعدد قرى مصر إلا فى نهاية القرن الثامن عشر حيث ذكر علماء الحملة الفرنسية أرقاماً مختلفة لعدد قرى مصر ، فقد ذكر جومار Jomard أنه كان مقيداً بدفاتر المعلمين الأقباط ، التى قدموها للفرنسيين أسماء (٢٩٦٧) قرية[3] .

بينما قدر العمال الفرنسيين عدد القرى المصرية بـ (٣٣٤٧) قرية أما راسمو الخريطة الفرنسية الكبرى لمصر فقيدوا أسماء (٣٥٥٤) قرية[4] وقدر الأستاذ شفيق غربال عدد القرى المصرية فى نهاية القرن الثامن عشر بـ (٣٩٢٠) قرية ، وذلك بناء على قول حسين أفندى الروزنامجى « أقاليم سبعة فى مائتين وثمانين درجة تخمين » ، أى أنه يقصد أن كل إقليم يحتوى على (٢٨٠) قرية ،أى سبعة أقاليم بالوجه البحرى ، وسبعة أقاليم بالوجه القبلى فيكون مجموع الأقاليم أربعة عشر إقليما فى (٢٨٠) قرية ، أى أن تعداد قرى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر حسب هذا التقدير هو الرقم السابق الذكر[5] .

(١) أحمد بن على المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، (طبعة بولاق) ص ٧٢ .

(٢) شرف الدين أبو البقاء يحى بن الجيعان ، التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، ص ص ١١٢-١١٣ .

(٣) Jomard, Coup d'Oeil impartial sur L'état Present de L'Egypte, p. 115. —

(٤) حسين أفندى الروزنامجى ، ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية ، المنشور تحت اسم « مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨ — ١٨٠٠ م) تحقيق الأستاذ محمد شفيق غربال ، حولية كلية الآداب جامعة فؤاد (القاهرة) ، المجلد الرابع . الجزء الأول ، مايو ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م ص٣٣ . هامش (١) .

(٥) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ص ٣٣ ، هامش (١) ذكر حسين أفندى فى الباب السادس من أجوبته السؤال الأول ص ص ٣٢ — ٣٣ — الأقسام الإدارية لمصر فى العصر العثمانى على النحو التالى :

الوجه البحرى	الوجه القبلى
١ — ولاية الشرقية	١ — بهنساوية
٢ — ولاية المنصورة	٢ — أشمونين
٣ — ولاية البحيرة	٣ — منفلوط
٤ — ولاية قليوب	٤ — جرجا
٥ — ولاية الغربية	٥ — أطفيح بالبر الشرقى
٦ — ولاية المنوفية	٦ — ألواح من داخل جرجا
٧ — ولاية الجيزة	٧ — فيوم بين الحدود البحرى — والقبلى

وبدراسة هذه الأرقام يتضح أن عدد قرى مصر ، لم يكن ثابتاً على مدى التاريخ ، بل إن هناك تغييرات كانت تطرأ عليه وإن اتضح أنه كان فى زيادة مطردة ، ورغم أن الأرقام التى ذكرت عن عدد القرى المصرية فى نهاية القرن الثامن عشر متقاربة ، إلا أننا نعتقد أن أقربها إلى الصحة هو تقدير الأستاذ شفيق غربال ، لأنه قائم على تقدير أحد المسئولين عن الروزنامة وقت وصول الفرنسيين مصر (١٢١٣ هـ — ١٧٩٨ م)

وقد حاولت مطابقة الأرقام التى ذكرت عن قرى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر بعدد المقاطعات التى سجلت فى دفاتر الالتزام ، ودفاتر الترابيع التى وضعت فى عهد الحملة الفرنسية ، والتى كتب على أغلفتها أن معلوماتها أخذت من دفاتر المعلمين الأقباط ، فوجدت أن هناك تغييراً كبيراً كما صادفت كثيراً من الصعوبات التى حالت دون الوقوف على العدد الصحيح لقرى مصر من واقع هذه الدفاتر ، لأنه فى كثير من الأحيان كانت المقاطعة لاتتكون من قرية واحدة ، وإنما تتكون من مجموعة من القرى ، قرية رئيسية ، وقرى أخرى تابعة لهذه القرية الرئيسية ، وقد بلغ عدد القرى التابعة للقرى الرئيسية وخاصة فى بعض ولايات الصعيد (١٩) تسع عشرة قرية مثل قرية طهطا على سبيل المثال (١) .

أما فى مقاطعات الوجه البحرى ، فلم يزد عدد القرى التابعة للقرية الرئيسية فى أى منها على (٥) خمس قرى(٢) أى أن ظاهرة تعدد القرى التابعة لمقاطعة واحدة كانت أكثر وضوحاً فى الصعيد .

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) : دفاتر التزامات الوجه القبلى من دفتر (١) ومايليه . حيث سجلت القرى التابعة لقرية طهطا (هكذا تكتب فى السجلات) ، وهذا الاقتباس من الدفتر رقم (٨٢) على سبيل المثال .

«.. مقاطعة قرية (طهطا) والإقطاع وجهينة ، وقرنة ، وحرافشة ، وطليحات ، عنيبس وبنى عمار ، وحريدية ، وأولاد اسماعيل وحاجردوك ، وأثر الكاشف ، وعربان هلة . وكوم أشقاو ، وجرادات ، وكوم العرب ، ومزارعين بريكات ، وعتامنة ، وكوم القصد وتوابعها درمهدة (أى فى عهدة الملتزمين) حسين عبد الله تابع مستحفظان عن أربعة قراريط ، ومحمد عبد الله عن أربعة قراريط ، وعلى عبد الله تابع مستحفظان عن أربعة قراريط ، وحسن عبد الله عن ستة قراريط ، ويوسف عبد الله عن ستة قراريط » .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٧) دفاتر التزامات الوجه البحرى ، دفتر رقم (٤٨١) ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر الترابيع رقم (١٦٠٨) حيث سجلت مقاطعة قرية الدماير على النحو التالى :

.. مقاطعة الدماير وما معها تابع الغربية سياخة الدماير ، كفر العرب ، وكفر القصاب ، وبهوت وكفورها ، وبلقاس .

ومما زاد فى صعوبة الوقوف على عدد القرى من واقع هذه الدفاتر ، أنها فى كثير من الأحيان كانت تغفل أسماء القرى التابعة ولا تذكر إلا اسم القرية الرئيسية مع إردافها بعبارة « وتوابعها » أو « وكفورها » أو « ما معها » مثل ذكرها على سبيل المثال : قرية فرشوط وعمر وتوابعها(١) ، السكارية وما معها(٢) ، ميت أبو غالب وكفورها(٣) .

كما أن بعض المقاطعات اكتفى بذكر اسم « مقاطعة مال حماية » أمامها أى أنها قرى وقف يدفع أصحاب حق الانتفاع بها قدراً بسيطاً ثابتاً من المال ، نظير حماية الإدارة لها من عمليات السطو والسلب. لكل هذه الصعوبات التى أدت إلى الغموض فى عدد القرى المصرية فى فترة البحث ، لم أتمكن من القيام بعمل إحصاء دقيق لعدد القرى المصرية فى القرن الثامن عشر مستخلصة من دفاتر الالتزام ، ولكن بناء على المعلومات المسجلة فى هذه الدفاتر ودفاتر الترابيع أمكن القيام بالإحصاء التالى لعدد المقاطعات سواء أكانت مقاطعات خراج أى أن أراضيها تعطى التزاما ، أم مقاطعات حماية أى أن أراضيها وقف لاتدفع خراجا ،وإنما تدفع قدرا ثابتاً من المال نظير حماية الإدارة لها .

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٥) ، دفتر التزام رقم (٣٦٥) (١١٥٤ هـ — ١٧٤١ م) .

فرشوط : تتبع حالياً مركز نجع حمادى ، محافظة قنا ، ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أنها كانت قاعدة لقسم فرشوط من تاريخ إنشائه (١٢٤٥ هـ — ١٨٢٩ م) إلى أن نقل منها ديوان القسم إلى نجع حمادى (١٣٠٤ هـ — ١٨٨٦ م) .

محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، القسم الثانى جـ٤ ، ص ١٩٨ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٩) دفتر ترابيع ولاية الشرقية رقم (١٦٠٥) (١٢١٥ هـ — ١٨٠٠ م) .

السكارية : هى حالياً إحدى قرى مركز الزقازيق ، ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أن اسمها الأصلى " خربة السكارية" ثم حذف صدر الإسم فوردت باسم السكارية .

القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ١ ، ص ٨٣ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٩) دفتر ترابيع ١٦٠٨

ميت أبو غالب : حالياً إحدى قرى مركز شربين ، وهى قرية قديمة اسمها الأصلى منية أبو غالب ثم حرف اسمها إلى ميت ، فوردت به محرفاً ، وهو اسمها الحالى .

القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٢ ، ص ٨٠ .

اسم الولاية	مقاطعات خراج	مقاطعات مال حماية
١ — الشرقية	١٦٤	٢٢
٢ — المنصورة	٢١٩	٣١
٣ — القليوبية	٦٣	١٨
٤ — البحيرة	١٤٧	٣٩
٥ — المنوفية	١٥٤	—
٦ — الغربية	٢٦٨	١٠
٧ — أطفيح	٢٨	١٩
٨ — فيـــوم	٦٣	٢٠
٩ — بهنساوية	١٤٣	٤٩
١٠ — أشمونين	٥١	٤٠
١١ — جرجا	٨٢	٢٩
١٢ — أقلام متفرقة (أى قرى وقف فى مناطق مختلفة)	—	١٤٦
الجملـــــــة	١٣٨٢	٤٢٣ = ١٨٠٥ (١)

ويستفاد من هذا الإحصاء أن عدد المقاطعات بلغ (١٨٠٥) مقاطعة فإذا افترضنا أن متوسط عدد القرى التابعة على مستوى القطر كله ، قرية واحدة لبلغ عدد القرى طبقا لهذا الافتراض (٣٦١٠) قرية ، وهو رقم يقارب الأرقام التى ذكرها علماء الحملة الفرنسية ، وحسين أفندى الروزنامجى ولـكن مع التسليم بعدم دقة هذا الافتراض لأننا نلمح من هذا الإحصاء غياب أسماء ولايات مثل الجيزة ، والواحات لعدم تدوين نواحيها فى السجلات التى استخرج منها هذا الإحصاء (٢) .

يضاف إلى ذلك أنه إلى جانب هذه الوحدات الصغيرة وهى القرى ، فـكثيراً ما كانت تنشأ كفور جديدة سرعان ماتصبح قرى ، عندما يزداد تجمعها السكانى ، وقد حفظت سجلات دار المحفوظات وأرشيف المحكمة الشرعية ، العديد من الوثائق الخاصة بإنشاء

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عيون من رقم (١ — ١٣)، دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين البحرى والقبلى من دفتر رقم (١) ومايليه ، مخزن (١٨) عين (١٦)، دفاتر الترابيع أرقام (١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩) .

(٢) انظر نفس الدفاتر التى سبقت الإشارة إليها والتى اعتمدنا عليها فى عمل الإحصاء السابق .

كفور جديدة أو تعمير قرى درست (١) ، كما ذكر الجبرتى أن إسماعيل بن إيواظ أمر بإنشاء كفر جديد قريب من دجوة بعد تحطيمها والقضاء على أسرة الجبابية (٢) .

ومن هنا كانت صعوبة تقدير عدد القرى المصرية فى القرن الثامن عشر بصورة جازمة خاصة وأنه لاتتوفر الإحصاءات الدقيقة التى يمكن بناء عليها الوصول إلى إحصاء دقيق لعدد القرى .

أما الوحدات الإدراية الأكبر والتى كان لها حق الإشراف على القاطمات فكانت تسمى « الكاشفيات » ، والكاشفية(٣) عبارة عن وحدة إدارية مالية ، على رأسها أحد البكوات المماليك برتبة كاشف ، له حق الإشراف على مجموعة من القاطمات التى تقع فى داخل حدود الكاشفية ، وقد سجل الرحالة فانسليب Vansleb الذى زار مصر (١٠٨٣ هـ — ١٦٧٢م) ستا وثلاثين كشوفية(٤) كانت موجودة فى عصره .

وقد برزت ظاهرة انتشار الكاشفيات كوحدات إدارية بصورة واسعة طوال القرن الثامن عشر وذلك راجع إلى عدم ثبات التقسيم الإدارى لمصر ، نظراً لأن الوحدات الإدارية كانت فى نفس الوقت تمثل وحدات مالية ، ولذا فإنه كثيراً ما كانت وحدة إدارية تتسع على حساب الأخرى ، فقد حدث أن تحولت بعض الولايات إلى كاشفيات مثل المنصورة وأسيوط والجيزة والفيوم(٥) وفى بعض الأحيان كان يفصل جزء من ولاية ليكون

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترکى ، عين (٦١) ، دفتر (٣٧٥) ، أرشيف المحكمة الشرعية ، مبايعات الباب العالى ، سجل (٢٨٣) مادة (٤١٧) حيث نجد فى هذين المصدرين مايفيد عن إنشاء كفور جديدة مثل كفر بنى هلال تابع ولاية البحيرة (حالياً تابع مركز السنطة ، محافظة الغربية ، انظر القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٩) ، والكفر الجديد المنشأ تابع محلة حسن (حالياً تابع مركز المحلة الكبرى ، محافظة الغربية ، انظر القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٢٦) .

(٢) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ج ١ (حوادث) ١١٨٣ هـ — ١٧٦٩ م) ، ص ٣٤٦ .

(٣) آثرت اسم كاشفية على كشوفية كما تذكرها المراجع ، لأن السجلات الخاصة بفترة البحث تطلق عليها اسم " كاشفية " وجمعها " كاشفيات " .

(٤) Vansleb J.M., The Present state of Egypt, pp. 17 — 20.

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترکى ، عين (٣) ، دفتر التزام (٤٣) ومايليه دكتور حسن عثمان ، تاريخ مصر فى العهد العثمانى ، فصلة فى المجمل فى التاريخ المصرى ، ص ٢٥٤ .

وحدة إدارية قائمة بنفسها ، مثلما حدث حينما فصلت فارسكور عن ولاية البحيرة (٩٧٧هـ — ١٥٦٩ — ١٥٧٠م) بقصد إخراجها من حوزة القبائل العربية المسيطرة عليها والاستفادة من إنتاجها الجيد من الأرز[١].

وعلى كل فإن التقسيم الإدارى لمصر فى العصر العثمانى تميز بعدم الثبات فقد حدثت فى الأقسام الإدارية عدة تعديلات كلها مرتبطة بتعديل زمام هذه الوحدات مثل التعديل الذى أجرى فى بداية الحكم العثمانى (٩٣٣ هـ — ١٥٢٦ م)[٢] والذى عرفت دفاتره باسم الترابيع ، ثم أدخلت على هـذا التقسيم تعديلات أخرى فى نهاية القرن السادس عشر (٩٧٧ هـ — ١٥٦٩ — ١٥٧٠ م)[٣] وفى النصف الثانى من القرن السابع عشر (١١٠٦ هـ — ١٦٦٤ م) ، حين برزت جرجا كإحدى الولايات الكبرى . واختفت أسماء ولايات أخرى مثل أسيوط وأبريم[٤] .

---

(١) Shaw, J. Stanford, the financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt, 1517 — 1798, p. 15.

انظر كذلك دفاتر الالتزام من الدفتر رقم ١٢٣ ومابعده الخاصة بالوجه البحرى حتى الدفتر رقم ٧٥٣ ، حيث سجلت بعد ذلك المنصورة مع فارسكور والواحات وظلت هكذا حتى الدفتر رقم ٨٠١ الخاص بـ ١٢١٣ هـ — ١٧٩٨ م وانظر كذلك : الحاج ابراهيم الصوالحى ، مخطوطة الصواعق فى واقعة الصناجق ، حيث ذكر أنه حدث فى شهر ربيع الأول (١١٧١ هـ — سبتمبر ١٦٦٩ م) قرر عوض بيك على كشوفية البهنسا ومن باطنه ولاية المنية ومنفلوط والفيوم ص ٩٥٨ .

(٢) ناك زمام القطر المصرى ، طبقاً لهذا التعديل وأعيد ربط الزمام من جديد وغيرت كلمة " عمل " التى كانت مستخدمة إلى كلمة " ولاية " وكلمة " ولاية " هنا لا تعنى المعنى العام الذى أطلق فى العصر العثمانى على بعض البلاد العربية وإنما كانت فى مصر تعنى قسما إدارياً ، بمعنى مديرية أو محافظة ، وقسمت مصر طبقاً لهذا التعديل إلى ثلاث عشر ولاية منها سبع ولايات فى الوجه البحرى هى :

(القليوبية ، الشرقية ، الدقهلية ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، الجيزة) وست ولايات فى الوجه القبلى هى :

(الأطفيحية ، الفيومية ، البهنساوية ، الأشمونين ، المنفلوطية ، جرجا) هذا إلى جانب ست محافظات ثغور على الحدود والشواطئ وهى :

(الإسكندرية ، رشيد ، دمياط ، العريش ، السويس ، القصير) .

أنظر : محمد عبد المعطى الإسحاقى ، أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول ص ١٥٠ .

— أحمد شلبى بن عبد الغنى ، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، مخطوطة بجامعة ييل ، حصلت على صورة منها ، ص ٧ ، حسب الترقيم الذى وضعته للنسخة التى فى حوزتى .

(٣) Shaw : op. cit. p. 15.

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترك ، عين (٣) دفتر التزام (٤٣) وما يليه من دفاتر الالتزامات الوجه القبلى .

والكاشفيات التى وجدت فى القرن الثامن عشر هى :

« دمنهور ، المنصورة ، المحلة ، منوف ، بلبيس ، قليوب ، الجيزة ، الفيوم ، البهنسا ، الأشمونين ، منفلوط ، أسيوط ، أبوتيج، طما ، طهطا ، أخميم ، الجزيرة ، سوهاج ، العسيرات ، فرشوط ، بهجورة ، حوف ، قنا ، الأقصر ، أرمنت ، الأخصاص ، إسنا ، أسوان » .

وهذه الكثرة فى الكاشفيات وعدم التناسق فى توزيعها وخاصة فى المنطقة الممتدة إلى الجنوب من منفلوط بشكل جعل الكاشفيات قريبة من بعضها وجعل زمامها صغيراً ، إلى حد جعل من صغار المدن ، أو كبار القرى مراكز لهذه الكاشفيات(١) ربما قصد منها تفتيت وحدة الصعيد الإدارية بعد كثرة الاضطرابات التى قام بها العربان فى القرن الثامن عشر ، وخاصة عربان الهوارة .

ورغم هذا التفتيت الإدارى الذى تمثل فى كثرة الكاشفيات إلا أن هناك خمس ولايات كبرى ظلت أسماؤها ثابتة ، ولها مركزها وثقلها طوال القرن الثامن عشر ، وكان حكام هذه الولايات من البكوات المماليك برتبة سنجق ، ولهم حق الإشراف على الكشاف الذين يحكمون الكاشفيات الواقعة فى داخل حدود ولاياتهم ، وفى معظم الأحيان كان أولئك الكشاف من أتباع هؤلاء السناجق ، كما سنرى ذلك فى حينه ، وهذه الولايات الكبرى هى .

« الشرقية ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، جرجا » وقد ذكرت المصادر المعاصرة الكثير عن صراع السناجق من الأمراء المماليك حول تولى مناصب الحكم فى هذه الولايات الخمس

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٧١) دفتر مرتبات خدمة الديوان عربى ، رقم الحفظ النوعى (٦) مسلسل عومى (٥٢٤٩) ص ١٠٨ – ١١٠ صورة حجة شرعية ، خاصة ببيع غلال مرتبة للباشا للدولار بك الهوارى حاكم جرجا حيث ذكر فى هذه الحجة أسماء الكاشفيات من منفلوط إلى إسنا .

وأنظر كذلك :

دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ ، دكتور جلال يحيى مصر الحديثة ص ١٦٤ ، دكتور السيد رجب حراز ، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى ، ص ١٣ .

Shaw, op. cit., pp. 14 — 15.

وبخاصة ولاية جرجا إلى أصبحت مطمح الكثير منهم[1] لأهميتها الاقتصادية فى ذلك الوقت حيث كانت تعتبر مركز التموين الأول للبلاد بالغلال وبخاصة القمح .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن دفاتر الالتزام ، سجلت ولايات مصر كتقسيمات إدارية مالية فى نفس الوقت فتسجل الولاية وأسماء المقاطعات التابعة لها ومقدار المال الميرى والضرائب الأخرى المرتبة عليها وفى نهاية كل دفتر تسجل أسماء الولايات المدونة فيه ، سواء كان هذا الدفتر خاصاً بولايات الوجة الوجه البحرى ، أو بولايات الوجه القبلى ، ولاتذكر شيئاً بعد ذلك عن مدى امتداد كل ولاية ، أو مساحتها أو عدد القرى ، أو المقاطعات التابعة لها ، وإنما اهتمامها الأول بتسجيل الأموال الأميرية وغير الأميرية ، وتسجيل حسابات الإدارة ، من الأموال المجبية ومقدار المتبقى لجهة الروزنامة ، وربما كان اعتماد الروزنامة فى النواحى التى لم تسجل فى دفاتر الالتزام ، قائماً على السجلات الفرعية التى كانت توجد لدى أجهزة الإدارية المحلية ، مثل سجل شاهد القرية ، ودفاتر الصيارفة ، التى كانت تسجل فيها المساحة حوضاً بحوض ، وفداناً بفدان ، كما نص على ذلك قانون نامه ء سليمان[2]

ومما هو جدير بالملاحظة أن أطفيح والواحات ، كانتا تسجلان فى دفتر الوجه البحرى وأمام الواحات تكتب عبارة « فى عهدة والى جرجا »[3] وهذا يؤيد ماذكره حسين الروزنامجى بقوله « ألواح من داخل جرجا »[4] أى أنها إدارياً تتبع جرجا ، أما لماذا

---

(١) أحمد كتخدا عزبان ، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة ، جـ ١ ، ص ص ٢١٨ — ٢٢٤

— أحمد شلبى بن عبد الغنى ، أوضح الإشارات ، ص ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٨ ، ٩٠ .

— يوسف الملوانى ، تحفة الأحباب ص ٢٣٥—٢٦٤ ، عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ١ حوادث .

$$\frac{(١١٠٧ ، ١١١٠ ، ١١١٥ ، ١١٢٠ ، ١١٢٤ هـ)}{(١٦٩٥ ، ١٦٩٨ ، ١٧٠٣ ، ١٧٠٨ ، ١٧١٢ م)}$$

ص ص ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٨ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترك ، عيون من رقم ١ — ١٣ ، دفتر رقم (١) ومايليه .

— قانون نامه ء سليمان ، نسخة مترجمة للعربية فى حوزة أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، ص ص ١٢ — ١٣ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عيون من ١ — ٩ ، دفاتر التزامات الوجه البحرى من الدفتر رقم (٢) إلى الدفتر رقم (٥٩٢) ، حيث سجلت ولايات الوجه البحرى كالآتى :

« شرقية ، منصورة ، فارسكور ، قليوب ، بحيرة ، الواحات فى عهدة والى جرجا ، أطفيح » .

(٤) وحسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب السادس ، السؤال الأول ، ص ص ٣٢—٣٣ أنظر هذا البحث ، ص ٩ .

سجلت فى دفتر الوجه البحرى ، فهذا مالم نعثر له على تفسير فى الوثائق أو فى المصادر المعاصرة وربما كان هذا إجراءاً إدارياً خاصا بالروزنامة نفسها .

هكذا يمكن أن نخلص من العرض السابق للتقسيم الإدارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر إلى عدة أمور :

أولا : إن التقسيم الإدارى للريف المصرى كان ذا طابع مالى، وأن الوحدات الإدارية كانت واحدات مالية بالدرجة الأولى ، وأن الهدف من هذا التقسيم كان إحكام السيطرة على هذه الوحدات وإدارة شئونها وجمع ضرائبها[١] .

ثانياً : إن التغييرات التى كانت تتم فى هذه التقسيمات الإدارية المالية كانت تتم بهدف إحداث تغييرات فى زمامها ومن هنا جاء عدم الثبات فى حدود هذه الوحدات من أصغر وحدة وهى القرية إلى أكبر وحدة إدارية فى الريف وهى الولاية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

ثالثاً : لم تكن الوحدات الإدارية ثابتة أو جامدة ، وإنما فى كثير من الأحيان كانت تتفرع وحدة إدارية صغرى ، تنفصل عن الوحدة الإدارية الأم ، ويصبح لها زمامها وإدارتها الخاصة بها ، وتكون وحدة إدارية قائمة بنفسها وقد حفظت سجلات المحكمة الشرعية العديد من الوثائق التى تسجل إنشاء كفور جديدة ، وانفصالها عن القرى الأصلية التى كانت تابعة لها[٢] وترتب على ذلك قيام كثير من مسائل النزاع الخاصة بضم مساحات من زمام قرية إلى زمام قرية أخرى وسجلت وثائق المحكمة الشرعية وسجلات دار المحفوظات تفصيلات هذا النزاع وعمليات الفصل فيها ، والأوامر الإدارية الخاصة بإنهاء هذه المسائل التى فى كثير من الأحيان كان يطول أمدها[٣] .

---

(١) دكتور شفيق شحاته، تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد على ، ص ٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٧) دفاتر التزامات الوجه البحرى ، دفتر رقم (١٢٣) وما بعده ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٧) دفتر الجسور رقم (١٣٥٦) صور لحجج شرعية فى نهاية هذا الدفتر خاصة بإنشاء كفور جديدة وربط زمامها .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، مبايعات الباب العالى ، سجل ٢٨٣ ، مادة ٤١٧ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٧) دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ ، صور لحجج شرعية فى نهاية هذا الدفتر خاصة بمسائل نزاع حول الاستيلاء على مساحات من زمام قرية وضمها =

فكيف كانت تدار هذه الوحدات ؟ وما هو دور الإدارة المحلية التى وجدت فى كل قرية فى إدارة الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ؟

* * *

الادارة المحلية ودورها فى ادارة الريف :

وجد فوق كل وحدة من الأقسام الإدارية المالية التى سبقت الإشارة إليها جهاز إدارى محلى ، وكان هذا الجهاز المحلى بفروعه المختلفة يتكون فى معظم الأحيان من أبناء القرية نفسها ، ويتبع مباشرة للملتزم أو الملتزمين ، مع ارتباطه بالجهاز المركزى سواء فى عاصمة الولاية أو فى القاهرة ينفذ أوامره وينوب عنه فى الإشراف على هذه الأقسام الإدارية الصغيرة .

وحيث أن هذا الجهاز يتكون من أبناء القرية ذاتها لذا آثرنا أن ندرسه فى فصل مستقل لتوضيح الاختصاصات التى كانت مخولة لكل فرع من فروعه ، ومدى إحكامه الرقابة على شئون القرية الإدارية فى القرن الثامن عشر . وإيضاح دور هذا الجهاز إيجاباً أو سلباً على حياة سكان الريف المصرى فى ذلك القرن ويمكن دراسة هذا الجهاز على النحو التالى:

١ ـ مشايخ القرى :

كان مشايخ القرى يمثلون الجهاز المتنفذ فى القرية ، وهم من أبناء القرية نفسها وقد وجد فى كل قرية شيخ واحد ، أو عدد من المشايخ ، وصل عددهم فى بعض الأحيان إلى عشرين شيخاً فى القرية الواحدة[١] ، وكان أبرزهم يطلق عليه لقب شيخ المشايخ ، أو المقدم ، وقد أصبحت وظيفة شيخ البلد بمرور الزمن شبه وراثية ، ولا تستلزم سوى تصديق الملتزم الذى كان عادة يقوم باختيار أحد أبناء الشيخ المتوفى ليخلف أباه فى وظيفته ، وقد كان يحدث فى هذه الحالة تبادل الهدايا بين الملتزم والشيخ الجديد[٢] .

= إلى زمام قرية أخرى ، مخزن (١) تركى دفتر التزام (٣٧٥) الخاص(١١٥٩ هـ — ١٧٤٦ م)صورة حجة شرعية فى نهاية الدفتر خاصة بنزاع حول زمام كفر بنى هلال وناحية قراقص تابع ولاية البحيرة وكذلك البيورلدى الشريف (أمر الباشا) الخاص بإنهاء هذا النزاع .

(١) هيلين آن ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى ، ص ٤٩ ، دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (١٧) ، ص (٤٠ ، ٤٥ ، ١٨٧ ، ١٨٦) ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر رقم ١٣٥٦ .

(٢) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الرابع ، ص ٣٩ .

وقد كانت مهمة هؤلاء المشايخ متعددة الجوانب ولهم سلطة قوية على أهل القرية ، فهم مسئولون عن إتمام جرف الجسور السلطانية والبلدية ، فقد كانت الجسور آنذاك نوعين ، جسور سلطانية أى أن جرفها « عملية قطعها وقت الفيضان » وإتقانها ، وحمايتها كانت منوطة بالحكومة ، وأن كل ما تتكلفه على جهة الخزينة العامة ، وجسور بلدية يكون جرفها وإتقانها وحمايتها على أهل القرية أو القرى الواقعة هذه الجسور فى زمامها ، وأن كل ما تتكلفه يكون على الملتزم أو الملتزمين بهذه القرى ، وإن ثبت أن الملتزمين أصبحوا يكلفون أهل القرى بكل هذه الأعباء ، كما أصبحت تنص على ذلك عقود الإيجارات وحجج الإسقاطات .

وكان مشايخ القرى مسئولين عن إتمام هذه العمليات وعليهم التعهد أمام قاضى الشرع فى محكمة الناحية بأنهم أتموا ذلك على خير وجه ، وأن أى خلل يحدث فى تلك الجسور مقابل بأرواحهم ، وإذا كان جرف جسور الناحية على نفقة الخزينة فقد كان على المشايخ فى هذه الحالة تقديم ما يفرض على ناحيتهم لرجال الدماسة — وهم رجال الإدارة المنوط بهم الإشراف على عمليات جرف الجسور وصيانتها وقت الفيضان — كل ما يحتاجون إليه من مؤن وتبن وفول وعليق طوال المدة التى يحددها الأمر الصادر لهم من الإدارة ، وقد سجلت دفاتر الجسور وسجلات محاكم الأقاليم كل هذه الأمور بالتفصيل [1] .

كذلك كان على مشايخ القرى خلاص مال الملتزم — الذى يملك زمام تعيينهم — من فلاحى الناحية وتسليمها له[2] فأصبحوا بذلك بمثابة وسطاء بين الملتزم والفلاحين[3] ، وإن لم يكونوا فى كل الحالات وسطاء خير فكثيراً ما أبلغوا الملتزم الوشاية ببعض الفلاحين لأغراض تسولها لهم أنفسهم كما أن بعضهم تلاعب بأموال الفلاحين ، وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية أن بعض مشايخ القرى أخذ من الفلاحين المال المقرر عليهم ولم يسدده للملتزم ، فأجبر الملتزم هؤلاء الفلاحين على تسديد المال له مرة ثانية ولم يستطع هؤلاء الفلاحون استرداد أموالهم من هؤلاء المشايخ أو ورثتهم بعد وفاتهم[4].

---

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر الجسور (١٣٥٦) ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة ، المضابط رقم (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) .
— ارشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى رقم (١ ، ٢ ، ٣ ، ٥) .

(٢) هيلين آن ريفلين : المصدر السابق ، ص ص ٤٨ — ٤٩ .

(٣) نفسه ، ص ٤٩ .

— Shaw, J. Stanford, op. cit. p. 54.

— Estève, « Mémoire sur les Finances de L'Egypte depuis sa conquête par sultan Selym Ier jusqu à celle du général en chef Bonuparte » in Description de l'Egypte, Etat Moderne, Tome I, p. 310.

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، محفظ دشت ، محفظة رقم (٢٩٢) ، ص ص ٤٤٥ — ٤٤٦ .

كذلك كان على مشايخ القرى المحافظة على الأمن فى قراهم والإشراف على تنظيم عمليات الرى ، ومؤاخذة الفلاحين الذين يهملون فى زراعة أراضيهم ويقصرون فى دفع الضرائب المقررة عليهم والإشراف على تنفيذ أحكام قاضى الشرع بالناحية طبقاً للحجج الشرعية التى يكتبها(١) ولهم حق الإشراف على عمليات مسح الأراضى التى تتم فى مناطقهم ، وبخاصة فى الصعيد حيث تتم عمليات المسح سنوياً نتيجة لعمليات طرح النيل زمن الفيضان والمشاركة فى توزيع الضرائب على الفلاحين ومساعدة الصراف فى جمعها ، بل إن كل شيخ فى الواقع كان مسئولا عن المال المقرر على فلاحى حصته(٢) .

وقد أقام هؤلاء المشايخ من أنفسهم — كما ثبت من وثائق المحكمة الشرعية وكلاء عن الفلاحين للتحدث باسمهم فى كل ما يخص أمورهم وكانوا فى غالب الأحيان يتصرفون فى الأمور الخاصة بالفلاحين نيابة عنهم دون الرجوع إليهم(٣) .

وكانوا يشاركون قاضى الشرع وغيره من رجال الإدارة فى حل كثير من المنازعات ، التى تنشب بين أهالى القرية الواحدة ، أو بين القرى المتجاورة وكان يؤخذ بكلمتهم فى حل هذه المنازعات ، كما كانوا أعضاء دائمين فى لجان المصالحات التى يصدر بشأنها فرمان من الباشا لحل المنازعات التى تنشب بين الملتزمين وغيرهم من رجال الإدارة أو بين الملتزمين بعضهم بعضا ، والخاصة بحدود الالتزامات أو اغتصاب الأراضى وفى غالب الأحيان كان يؤخذ برأيهم(٤)

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (١٧) ، ص ٤٥ — ١٨٦ .

(٢) قانون نامه ء سليمان ، نسخة مترجمة للعربية ومعدة للنشر فى حوزة أستاذى الدكتور أحمد عز عبد الكريم ، ص ١ .

— Baer , Gabriel, Studies in Social History of Modern Egypt, p. 38.
— Estéve, op. cit., pp. 310 — 311.
— Shaw , J. Stanford, op. cit., j. 54.
— Crouchley, A.E. The Economic Development of Modern Egypt, p. 17.

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ مادة ٧٢١ — دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (١٧) ، ص ٤٥ .

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية مضبطة (١٧) ، ص ٤٥ ، ١٨٦ ، مضبطة (١) ، ص ٥٥ .

وكان لهم نظير خدماتهم هذه طين مسموح بالمال الحر ، أى معفى من الضرائب ، ولهم عوائد معترف بها نظير قيامهم بالواجبات التى يقتضيها وجود ضيوف بالقرية ، و نظير حضورهم إلى القاهرة لمقابلة الملتزم إذا لم يكن مقيما بالقرية ، وكان الملتزم بدوره يقدم لهم الكساوى نظير خدمتهم له[1] .

ولم تكن هذه مصادر دخلهم الوحيدة ،بل إن بعضهم اتبع أساليب غير مشروعة ،لزيادة دخله عن طريق مشاركته بعض الصيارفة أرباحهم غير المشروعة ، التى كانوا يأخذونها من الفلاحين كى تقيهم شر العقوبات التى توقع بكل من يتأخر فى سداد ما عليه من المال الميرى[2] .

وقد تمكن مشايخ القرى من تكوين ثروات ضخمة بمقياس العصر ، بل أصبح بعضهم يملك الالتزامات ، فمثلا شريف عيسى شيخ بلدة بردوم تابع البهنساوية ،كان ملتزما لهذه القرية بمفرده[3] ويذكر الجبرتى أن ابن بسيونى غازى أحد هؤلاء المشايخ بناحية سنديون مات له فى الوباء الذى حل بالماشية (١٢٠١ هـ ١٧٨٧ م) مائة وستون ثوراً[4] .

وإن شمس الدين بن حمودة من مشايخ برما[5] بالمنوفية أخبره بأنه كان فى حوزتهم ألف

= — مخزن (١) ترکی ، عین (٧١) ، دفتر مرتبات خدمة الديوان عرفی ، مسلسل ٥٢٤٩ ، ص ص ١٠٥ — ١٠٨

— مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر الجسور رقم (١٣٥٦) .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبايعات الباب العالى ، سجل رقم ٢٨٣ ، ص ٣٠٢ ، مادة ٤٤٤ ، مادة ٤١٧ ، سجل رقم ٣١٣ ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ .

(١) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الرابع ص ٤٩ ؛ وأنظر كذلك :

— Baer, Sabriel, op. cit., pp. 37 — 39.

— Lancret ,Michel-Ange Memoire sur le Systéme d'imposition territoriale et sur l'administration des provinces de l'Egypte en description de l'Egypte Etat Moderne Tome, I, p. 247.

(٢) س . ب جيرار ، الأحوال الزراعية فى مصر ، ترجمة يوسف نحاس ، خليل مطران ص ١٣٤ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (١) ، دفتر التزام . رقم (١)

(٤) عبدالرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٢ ،(حوادث جمادى الأولى ١٢٠١ هـ — فبراير ١٧٨٧ م) ، ص ١٤٨ .

(٥) برما : من القرى القديمة ، كانت تتبع ولاية المنوفية وحالياً تتبع مركز طنطا محافظة الغربية . القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ٢ ص ص ٩٦ — ٩٧ .

فدان لاعلم للملتزم ولا غيره بها ، وذلك خلاف ما بأيديهم من الرزق التى يزرعونها بالمال اليسير ، وأطيان الأسبلة والمساجد ، التى تحت أيديهم من غير شيء ، وخلاف فلاحتهم الظاهرة بالمال القليل[1] وهذه أدلة على مبلغ ثراء بعض هؤلاء المشايخ .

ونتيجة للاختصاصات الواسعة التى كانت فى أيدى مشايخ القرى فى القرن الثامن عشر ، فقد حصلوا على نصيب من الثراء بالنسبة لأبناء طبقتهم[1] ولذا فإنهم أصبحوا يكونون فئة متميزة على أبناء طبقتهم ومنهم من استغل نفوذه أسوأ استغلال وتعسف فى معاملته للفلاحين . وقد ذكرت المصادر أن مشايخ القرى فى نهاية القرن الثامن عشر كانوا لايرغبون فى الملتزم الرحيم بالفلاحين ، لأن أحوالهم لاتروج إلا فى حالة قسوة الملتزم على الفلاحين وطلبه الزيادة والمغارم ، فهم فى مثل هذه الحالات يتمكنون من أخذ مايريدون ضمن الزيادة والمغارم وربما وزعوا خراج أطيانهم وزراعتهم ضمن الزيادة على الفلاحين[3] .

وعندما قرر الفرنسيون فى (جمادى الثانية ١٢٢٥ هـ — أكتوبر ١٨٠٠ م) ضريبة على مشايخ القرى حسب حال كل منهم ضجوا واشتكوا فوزعت هذه الضريبة على الأطيان وزادت فى الخراج وتحملها الفلاحون[4] ، وطبقاً لإشارات المصادر يمكن القول بأن معاملة مشايخ القرى للفلاحين ، فى ذلك الوقت لم يكن فيها شيء من العدالة فالشيخ يستطيع أن يكيد لخصومه ويصدرهم لكل مطلب تطلبه السلطة بل ويقبض عليهم ، ويكيل لهم التهم إذا شعر بموقف المعارضة من جانبهم لنفوذه .

هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء المشايخ لعبوا دوراً بارزاً فى إثارة العصبيات التى كانت موجودة فى الريف ، فكثيراً ما كان مشايخ القرية يسلحون فلاحى قريتهم لمساندة العصبية التى يميلون

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٤ ، (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ أبريل ١٨١٤ م)، ص ٢١٠ .

(٢) هاملتون ، وهارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مراجعة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم جـ ٢ ، ص ٩٦ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٤ ، (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ — أبريل ١٨١٤)ص ٢٠٨ م .

(٤) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، جـ٣ ، (حوادث جمادى الثانية ١٢١٥ هـ — أكتوبر ١٨٠٠ م)، ص ١٣٧ .

مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس ، (طبعة وزارة التربية و التعليم) ، جـ ٢ ، ص ص ٨٧—٩٨ .

إليها[1] ، واتخذ بعض هؤلاء المشايخ من قسوتهم على أبناء طبقتهم وسيلة للتسلق لدى أجهزة الإدارة المركزية والارتقاء بأنفسهم درجة ، ووسيلة لجمعهم الثروات وقد عبر أحد المعاصرين عن قسوة مشايخ القرى على الفلاحين وعدم رحمتهم بهم بأن فقهاء القرى ، أصبحوا يكتبون فى تمائمهم ضد النمل قولهم : « ارحل أيها النمل كما رحلت الرحمة من قلوب شيوخ القرى » [2] ، وهذا يوضح مدى تعسف هذه الفئة فى معاملتها للفلاحين واستغلالها لنفوذها إلى أبعد الحدود ، حتى أعطت لنفسها حق الإشراف على كل تصرفات الفلاحين .

٢ ـ الشاهد :

كانت وظيفة الشاهد فى القرية ذات أهمية كبيرة ، فهو المسئول عن تسجيل أطيان القرية فى دفتر لديه ـ تطلق عليه الوثائق اسم « سجل الشاهد » ـ حوضاً حوضاً ، وفداناً فداناً[3] ويسجل أسماء الفلاحين الذين يقومون بزراعة أرض القرية . وحصة كل منهم ، والمال المقرر على كل فلاح ، كما يسجل فلاحى كل شيخ من مشايخ القرية على حدة[4] ، وكذلك يسجل فى دفتره هذا ، المصارف والجسور الموجودة داخل زمام القرية ، ونوع جرفها ، ويربط جميع الأمور على الصراف ، ولذا فان عمل الشاهد كان يعد بمثابة الأساس الحقيقى لعمل الصراف الذى يقوم على أساسه بجمع المال الميرى والضرائب الأخرى[5] .

---

(١) هاملتون جب ، وهارولد بوون ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ٩٧

(٢) يوسف الشربينى ، هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف (طبعة بولاق) جـ ١ ، ص ٦ . ويبدو أن ظاهرة قسوة مشايخ القرى ظلت مستمرة حتى فترة قريبة ، حيث أن كاتباً معاصراً مهتماً بالفلكلور الشعبى قام بجمع الكثير من نصوص هذا التراث ، وذكر أن الشاعر الشعبى عبر عن خشية الأم على ابنها من كيد شيخ القرية بقوله على لسان الأم :

ياولدى دارى حمار خـــــدك	شيخ البلد حط السداد عندك
ياولدى دارى بيـــــاض إيدك	شيخ البلد حط السداد عليك

أنظر ، أحمد رشدى صالح ، الأدب الشعبى ، ص ٧١ .

(٣) — Esteve, op. cit., p. 311.

ـ حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ـ السؤال الثالث ، ص ٣٩ .

(٤) — Estéve, op. cit., p. 311.
— Shaw, op. cit., p. 56.

ـ حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ـ الباب التاسع ـ السؤال الثالث ، ص ٤٠ .

(٥) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

وكان الشاهد يقوم بدور بارز فى فض المنازعات التى تنشب بين الأهالى بعضهم بعضاً ، أو بين الملتزمين على الحدود ، أو الزمام لأنه يعتبر الشخص الوحيد العارف بمساحة الأرض وقدرها الحقيقى ، نظراً لتسجيلها فى دفتره ، وكانت شهادته فى هذه المسائل ذات قيمة يؤخذ بها فى غالب الأحيان(١) .

ولم تسجل وثائق المحكمة الشرعية نزاعاً حول حدود أرض ، أوزمام ناحية إلا وكان الشاهد أو شهود القرى عضواً أو أعضاء فى لجان المصالحة الخاصة بهذا النزاع ، والتى كان يصدر بها بيورلدى شريف أى فرمان من الباشا ، وكان لرأى الشاهد أهمية كبيرة فى هذه المسائل وفى أحيان كثيرة كان شاهد القرية يستدعى إلى مقر حاكم الشرع أو ديوان الولاية (٢) ، ليدلى بشهادته فى مسائل النزاع الخاصة بالأرض (٣) .

وكان الشاهد إلى جانب ذلك يقوم بكتابة الأوراق الخاصة بالإيجارات وغيرها من الأوراق التى تستلزمها معاملة الفلاحين بعضهم مع بعض نظير مبلغ معلوم عن كل فدان يتقاضاه أحيانا من الملتزم ،وأحياناً أخرى يضاف إلى الإيجار السنوى ،وقدسجلت وثائق المحكمةالشرعية ذلك بكل دقةفمثلااتفق محمد افندىالبكرى الصديق (٤) نقيبالسادة الأشراف مع مشايخ وأهالى كفر العمرة(٥) تابع ولاية المنوفية والملتزم بحق الثلثين فىطين القرية علىأن يكون إيجار الفدان

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترکی ، عين (٦١) دفتر أحباسى رقم ٤٦١٩ .
Shaw, op. cit., p. 55.

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترکی ، عين (٦١) ، دفتر أحباسى ، رقم ٤٦١٩

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترکی ، عين (٦١) ، دفتر قيودات الرزق بولاية أسيوط ، رقم ٤٦١٩ .

(٤) السيد محمد أفندى البكرى الصديق . تولى مشيخة السجادة البكرية ونقابة الأشراف ، فى نهاية القرن الثامن عشر ، ولما توفى (١٢٠٨ هـ — ١٧٩٣ م) ، تولى بعده هذين المنصبين السيد خليل البكرى الصديق ، الذى اختاره الفرنسيون عضواً فى الديوان ، وتولى رياسته بعد الشيخ عبد الله الشرقاوى ، الذى صار له قبول عند الفرنسيين على حد تعبير الجبرتى .

— أنظر الجبرتى ، المصادر السابق ، جـ ٢ ، (حوادث ١٢٠٨ هـ — ١٧٩٣ م) ، ص ص ٢٥١ — ٢٥٢ ، جـ ٤ ، (حوادث ١٢٢٣ هـ — ١٨٠٨ م) ، ص ص ٨٦ — ٨٧

— محمد توفيق البكرى ، بيت الصديق ، ص ص ١٤٠ — ١٤٦ .

(٥) كفر العمرة حالياً إحدى قرى مركز إيتاى البارود ، تبع محافظة البحيرة ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أنها عرفت فى تاريخ (١٢٢٨ هـ — ١٨١٣ م) باسم كفر العوامر ، ومن (١٢٧٣ هـ — ١٨٥٦) باسم العوامر فقط وهو الإسم الذىتعرف به إلى الآن .

— القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ٢ ص ٢٤٦ .

من الحصة المذكورة « ثلاثمائة نصف وتسعة وستون نصف فضة » . على أن يتسلم منها صافياً مبلغاً قدره « ثلاثمائة وستين نصف فضة » وما هو لشاهد الناحية المذكورة نظير تقييد وكتابة الأوراق للمزارعين المذكورين أربعة أنصاف فضة من ذلك ، وما هو فى نظير غفر الحصة المذكورة للعرب المدركين نظير غفرهم خمسة أنصاف فضة [١] .

وكذلك أصبحت له عادة سنوية على الفلاحين قدرتها دفاتر الترابيع : فى بعض القرى بمبلغ (٦٦٦) بارة[٢]

وكان تعيين الشاهد يتم باختيار فلاحى القرية وموافقة الملتزم على هذا الاختيار ، وحينما وجد عدد من الملتزمين فى إحدى القرى كان كبيرهم يصدق على اختيار شاهد القرية وكان المؤهل الرئيسى للشاهد هو معرفة القراءة والكتابة والحساب [٣] لأن طبيعة عمله تستلزم منه أن يقوم بعمليات التسجيل الكتابية والحسابية .

٣ — الصراف :

كان الملتزم يقوم بتعيين مباشر يعتبر بمثابة الوكيل له ، فى حصة الالتزام ،وكان يعاون هذا الوكيل — كما تسميه الوثائق — عدد من الكتبة الأقباط أو النصاوى — كما تسميهم المصادر المعاصرة[٤] — وكان لدى هذا الوكيل أو المباشر سجلات منفصلة لضرائب الأرض[٥] ، وكان يعين كل الصيارفة فى حصة الالتزام الذى يقوم بوكالته ، ويتبادل مع هؤلاء الصيارفة المكاتبات التى تنظم لهم سير العمل وجمع الأموال المقررة فى منطقة اختصاص كل منهم[٦] .

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى رقم ٣١٣ ، مادة (٧٢٩) .
— عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج٤ ، حوادث (١٢٢٣ هـ — ١٨٠٨ م) ، ص ص ٨٦ — ٨٧ ،
— محمد توفيق البكرى ، بيت الصديق ، ص ص ١٤٠ — ١٤٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع أرقام ١٦٠٥ — ١٦٠٨ .

(٣) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٤) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٨

(٥)
— Crouchley A.E., op. cit., p. 38.
— Esteve, op. cit., p. 311.

(٦) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

وكان الصراف يقوم بجباية الأموال المقررة على الفلاحين ، طبقاً لما هو مدون بسجل شاهد القرية[1] ، ومما كان يسهل له عمله معاونة مشايخ القرية له ، حيث أنه كان فى معظم الأحيان يتسلم من كل منهم المال المقرر على فلاحيه[2] وكانت هذه الأموال تسلم — عينا كانت أم نقداً — للملتزم أو الوكيل « الذى عليه الحساب مع الملتزم »[3] .

وكان من عمل الصراف — حيث أنه هو الذى يتسلم الأموال — دفع النفقات الإدارية التى تتطلبها مصلحة الالتزام[4] وكذلك كان من اختصاصاته كما هو واضح من وثائق المحكمة الشرعية وقانون نامه ء سليمان ، حضور عمليات المسح التى تتم فى منطقة اختصاصه ، نظراً لأن الضرائب كانت لا تفرض إلا على الأراضى المزروعة دون غيرها ، ولذا فإنه كان عليه أن يسجل المقاييس والحسابات اللازمة[5] لكى يجمع الأموال المقررة على أساسها فهل أدى الصراف عمله بأمانة وإخلاص ؟ .

الواقع أن بعض الصرافين — كما هو واضح من وثائق المحكمة الشرعية ، ومن المصادر المعاصرة لم يؤدوا عملهم بأمانة وإخلاص ، فرغم أنهم كانوا يتقاضون أجراً على عملهم بأخذ أجر على المخرجات ، أى الأموال التى يجمعونها من الفلاحين[6] للملتزمين ويأخذون أجراً من الفلاحين أنفسهم ، إلا أنهم كما هو ثابت ، استغلوا نفوذهم أسوأ استغلال ، وفرضوا سلطانهم على الفلاحين ، حتى عبر الشيخ الشربينى عن خوف الفلاحين منهم بقوله :

وهم عبيد قابض الأموال   فعندهم كالعم أو كالخال
ويجلسون عنده فى أدب   أو يقف الواحد منهم كالصبى[7]

---

(١) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ٢٥ .

(٢) هيلين آن ريملين ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٣) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع — السؤال الخامس ، ص ٤٠ .

(٤) — Poliak A.N., Feudalism in Egypt, Syria, palestine and the lebanon, p. 72.
— Lancret, op. cit., pp. 479, 485, 506.
— Shaw, op. cit., p. 56.

(٥) قانون نامه ء سليمان ، النسخة السابقة ، ص ص ١٢ — ١٣ .
أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ١٢٠ .

(٦) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع — السؤال الخامس ، ص ٤٠ .

(٧) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٨٥ .

وسجل فى شرحه لقصيد أبى شادوف قوله « أن النصرانى إذا نزل قرية لقبض أموالها يحضر إليه الفلاحون ويكرمونه ويرسلون له الوجبة ويتذللون بين يديه ويطيعون أمره ونهيه بل يكون غالبهم فى خدمته[١] » وذكر كذلك « أن بعض الملتزمين ، يولى النصرانى (الصراف) أمر القرية ، فيحكم فيها بالضرب والحبس وغير ذلك ، فلا يأتيه الفلاح إلا وهو يرتعد من شدة الخوف[٢] » .

ونظراً لقسوة الصراف على الفلاحين وخراب ذمته أصبح الفلاحون يخشونه أكثر من خشيتهم للملتزم ذاته فهو يغالطهم « ويناكرهم وهم له أطوع من أستاذهم وأمره نافذ فيهم ، فيأمر قائمقام (أى وكيل الملتزم) بحبس من شاء أو ضربه محتجاً عليهم ببواقى لا يدفعها ، وإذا غلق أحدهم ماعليه من المال الذى وجّبه عليه فى قائمة المصروف ، وطلب من المعلم ورده ، وهى ورقة الغلاق وعده لوقت آخر حتى يحرر حسابه ، فلا يقدر الفلاح على مراددته خوفاً منه ، فإذا سأله من بعد ذلك ، قال له بقى عليك حبتان من فدان ، أو خروبتان ، أو نحو ذلك ولا يعطيه ورقة الغلاق ، حتى يستوفى منه قدر المال أو يصانعه بالهدية والرشوة »[٣] .

وقد ضيعت فئة الصرافين طبقاً لإشارات المصادر جزءاً كبيراً من الإيرادات على الخزينة فى بعض السنوات نظير ما كانوا يتقاضونه من رشاوى من الفلاحين .

فقد ذكر جيرار فى نهاية القرن الثامن عشر « أن فئة الصرافين توصلت بسبب جهل الفلاحين وبمشاركتهم (أى مشاركة الصرافين) ،معظم مشايخ القرى فى أرباحهم المحرمة

---

(١) يوسف الشربينى المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٢) نفسه ، ج ٢ ، ص١١٧ .

وقد أوحى هذا النص إلى المرحوم الأستاذ أحمد أمين بأن الملتزم أحياناً يكون قبطياً فذكر " وأحياناً يكون الملتزم قبطياً فيأتى هو أيضاً من الظلم والعسف مع المسلمين ما يشفى غليله ، وهو يدخل القرية عادة فى موكب عظيم من الخدم والحشم ويركب عادة فرساً مسرجة لها ركاب مطلى بالذهب والركاب حديدتان خارجتان فإذا أرسل إلى الفلاح الذى عليه الإيجار حضر يرتعد من الخوف ويقف بجانب فرسه وهو راكب ويغلظ له القول ويقول له " لابد أن تحضر ماعليك الآن ، وإلا أضربك بهاتين الحديدتين فيجرحه أو يميته " .

والحقيقة أنه لم يكن هناك ملتزم قبطى ، وإنما الصراف هو الذى كان فى غالب الأحيان قبطياً .

— أنظر أحمد أمين ، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، ص ٤١٣ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، (جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ—أبريل ١٨١٣ م)، ص ٢٠٧ .

وأحياناً بالرشاوى التى تؤمنهم العقوبات إلى جعل نفقات الجباية ربع الإيرادات وهذا باعتراف الأكثرين منهم ، مايزيد على ثلث الأموال المجبية فى مصر »(١) .

ولم يقف أمر الغش بهذه الطائفة عند هذا الحد بل تجاوزه فى المناطق التى كانت تدفع ضرائبها غلالا وخاصة فى الوجه القبلى ، حيث استعملوا نوعين من المكاييل ، نوع وهو الأكبر ويتسلمون به الغلال من الفلاحين ، والمكيال العادى وهو الأصغر ويسلمون به الغلال إلى الشون الأميرية ويحتجزون لأنفسهم الفرق بين المكيالين(٢) .

ومما هو جدير بالذكر أن عبارة « نزلة الصراف » أصبحت مصدر رعب الكثير من الفلاحين وأصبح التقرب إلى « الصراف » أمنية عزيزة من أمنيات الفلاح على حد تعبير المصادر المعاصرة(٣) وإن دلّ ذلك على شىء ، فإنه يدل على سوء العلاقة التى أصبحت سائدة بين الفلاحين ، وأجهزة الإدارة التى يتعاملون معها ، والتى أصبحت تكبلهم بكثير من الأعباء .

٤ — الخولى :

الأصل فى عمل الخولى ، هو الإشراف على زراعة أراضى الوسية ، وهى الأرض الخاصة بالملتزم ولكن نظراً لأن الأموال الأميرية كانت لاتجبى ، إلا على الأراضى المروية ، التى تتم زراعتها فعلا ، كما نص على ذلك قانون نامه سليمان . لذا فإن عمليات المسح التى سنها هذا القانون أيضاً أصبحت تتم كل عام وبخاصة فى الوجه القبلى ، نظراً لكثرة عمليات طرح النهر ، وكانت فى البدء تتم على يد موظف قبطى هو « المساح »(٤) ، ثم أصبحت بمرور الزمن تتم على يد « الخولى » الذى أصبح يحمل لقب ، خولى الدلالة والقانون(٥) وأصبح لكل ناحية

---

(١) س. ب. جيرار ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٢) نفسه ، ص ١٣٥ ، وأنظر كذلك

Esteve, op. cit., pp. 319 — 320.

(٣) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٨ .

أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل الديوان العالى (١) ص ص ١ — ٢ .

(٤) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

— Lancret, op. cit., pp. 481 — 482.

— Shaw, op. cit., p. 57 .

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر أحباسى ، رقم ٤٦١٧ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل إسقاط القرى ، رقم (٥) ، ص ٥٧ .

خولتها ، وكانت عمليات المسح هذه تتم بحضور الصراف ، ومشايخ القرى ، كل عن حصته ، كما سبقت الإشارة.

بل إنه « فى السنوات التى يبقى فيها جزء كبير من الأرض دون رى « شراقى » كان عقام « وكيل الملتزم » بدوره يشهد عمليات المسح »[١].

ولما كانت وظيفة الخولى لاتحتم عليه الإلمام بالقراءة والكتابة ، فإنه كان يعتمد على ذاكرته وإن بدا منه انحراف أو زيف فى عملية المسح « كان الشيخ ملزماً بأن يندد به وأن يرشح للوظيفة شخصاً آخر »[٢] .

وكان الخولى ملزماً بمعرفة حدود القرية ، وحدود كل تكليف ، أو أثر ، وأصبح هو الحكم فيما ينشب من منازعات فى هذا الشأن ، فهو « الذى يفرق دعاوى الفلاحين من قبل الطين والزراعة لأنه ملزوم بمعرفة الزراعة والأطيان حوضاً بحوض[٣] » .

وقد سجلت دفاتر الترابيع والجسور ، أن من اختصاصات الخولى ، الإشراف على جرف الجسور السلطانية والبلدية ، فقد كتب ، فى بداية دفتر الجسور الخاص بولايات الغربية ، والشرقية والمنوفية « .. الحمد لله معين العاجزين دفتر مبارك يتضمن الأحباس السلطانية بأقليم الغربية فى درك من يذكر فيه من الخولا بالجسور السلطانية ، مما جرفهم على الجرافة السلطانية وهو ثلاثة أثلاث :

الثلث القبلى ما بين :

١ — الخولى أبو الفضل ، وعلى ليلا ، وهجرس .. نصف جسر القويسنية ونصف جسر الحلفاية .

٢ — الخولى يونس بن البسيونى ، وأبو الخير أحمد ، جسر الغاية الكمالية .

٣ — الخولى حسن بن كلسكل ، ورضى بن البدرى ، جسر شوبر بكماله .

---

(١) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .
— Shaw, op. cit., p. 57.

(٢) قانون نامة سليمان النسخة السابقة الإشارة إليها ، ١٣ حيث نص أنه :
" إن ظهر عدم استقامة المساحين وبأنه يكتمون بعض الأراضى طمعاً برشوة يرتشونها من الفلاحين ، فليكف عن إرسالهم ، ويكشف فى دفاترالارتفاع " عن تلك الولاية "

(٣) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السادس ، ص ٤٠ .

الثلث البحرى :

١ — الخولى حسن بن مشمل الشناوى ، نصف جسر القويسنية .

٢ — الخولى عمران ، جسر محلة أبو على ، القنطرة بكماله ، جسر التميريتين .

٣ — الخولى أبو غالب بن النواجى ، جسر البوابين بكماله ، والحسانى جميعه .

الثلث الغربى :

١ — الخولى شهاب الدين ، وبركات أولاد خرشيم : جسر القطين بكماله ، جسر أبو سرور بكماله ، جسر البدراوى ، جسر سليم ، جسر برنونى .

٢ — الخولى محسن بن أبو عمر ، وغيث بن غانم ، جسر بنا بالقناطر .

ثم سجلت بعد ذلك فى هذا الدفتر أسماء الجسور وما بينها من الأدراك وأسماء الخولا الواقعة هذه الأدراك فى مناطقهم (١) .

وكذلك سجلت وثائق المحكمة الشرعية أن من بين اختصاصات الخولى حضور قضايا فض المنازعات التى تنشب بين الفلاحين أو بين الاشراف والملتزمين ، أو بين الملتزمين وغيرهم من أطراف النزاع ، فمثلا ذكرت إحدى الحجج التى من هذا النوع . « وحضر تحرير ذلك وقياسه ومساحته بالقصبة الحاكمية بمباشرة القاضى المعتمد القضاى ، ومحمد حمادة مباشر وقف المرحوم الأمير على بيك الموصى إليه بد جرجا (جرجا) ومولانا الحاكم الشرعى الواضع خطه الكريم أعلا أصله وجماعة من المسلمين ،من أهالى النواحى المذكورة وغيرهم الحاضرين لذلك ، والمحترم الخولى خضر بن يوسف والخولى جودة بن أحمد ، خولة الدلالة والقانون . بأراضى طهطا(٣) » .

هذا بالإضافة إلى أنه أصبح من اختصاصات الخولى الأساسية قيامه بالتداول مع مشايخ

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٧) ، دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ وهو الدفتر الوحيد الذى عثرت عليه من دفاتر الجسور ، وحاولت كثيراً البحث عن بقية هذه الدفاتر المفيدة ولكننى لم أعثر إلا على هذا الدفتر أما بقية المجموعة فلم يعرف أحد عنها شيئاً ، أنظر كذلك : دفاتر التربيع أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، مخزن (١٨) تركى عين (١٩) .

(٢) الدلالة ، أى يدلون (يرشدون) كل شخص على أرض أثره ، أومساحته ، وحدودها الصحيحة ، قانوناً .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أحباس (٤٦١٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل الديوان العالى رقم (٢) ، ص٢٤ .

القرية حول عملية توزيع الأرض على الفلاحين ، والنظر فى مطالبهم واحتياجاتهم [١] وعليه عند السخرة أن يوزع الأرض ، ويشرف على الزراعة ، وأصبح هو المسئول عن صيانة نظام الرى فى الالتزام[٢] .

وكان الخولى يصرف أجره من ديوان الولاية [٣] ، وكان يتحتم على خولة كل ناحية الحضور أمام قاضى الشرع فى الناحية ، وأن يسجلوا أمامه . أنهم استوفوا عوائدهم ، وأنهم نظير ذلك سوف يقومون بواجبهم على أكمل وجه ، وقد سجلت محاكم الأقاليم هذه العملية بدقة وتفصيل ، فعلى سبيل المثال ذكرت إحدى الحجج التى من هذا النوع « حضر الخولى عبد الله ، وشقيقه الخولى منصور ولدى المرحوم الخولى دمراج بن يونس ، من أهالى ميت الحارون[٤] والخولى سلامة ، والخولى هيكل . وأشهدوا على أنفسهم الإشهاد الشرعى ، وهم بأكمل الأحوال المعتبرة شرعاً ، أنهم غلقوا واستوفوا من ديوان الأمير حسن أغا عوايدهم سنة تاريخه (١١٥٩ هـ — ١٧٤٦ م) بالتمام والكمال وعليهم حفظ ، وحراسة الجسر السلطانى ، الآتى ذكره فيه[٥] » .

ويمكن أن نستنتج من هذا النص حقيقة هامة ، وهى أن هذه الوظيفة ، أصبحت شبه وراثية فابن الخولى يصبح خولياً وهكذا دواليك .

هكذا يتضح من العرض السابق أن الخولى أصبح يقوم بدور كبير فى إدارة القرية ،

---

(١) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ١٠ ،
هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

— Esteve, op. cit., p. 310.
— Lancret, op. cit., pp. 240 — 245.
— Shaw, op. cit., p. 58.

(٢) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥١ .
(٣) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع السؤال السادس ، ص ٤٠ .
(٤) ميت الحارون ، إحدى قرى مركز زفتى ، محافظة الغربية وأصل اسمها " منية الحرون " ثم حرف إلى " ميت الحارون " التى لاتزال معروفة به إلى الآن ،
القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ٢ ص ٦٣ .
(٥) محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة(٤)، ص ١٥٦ ، حجةبتاريخ (٢٨ جمادى الأولى ١١٥٩ هـ ١٩ يونية ١٧٤٦ م) .
— محكمة الإسكندرية مضبطة (٢) ، ص ١٨ ، مضبطة (٣) ، ص ٥٣ مادة (١١) .

وتنظيم شئونها ، ولم تسجل الوثائق ما يشين بأصحاب هذه الوظيفة ، أوما يدل على تلاعبهم بمهام وظيفتهم .

٥ — الوكيل او قائمقام :

موظف كان الملتزم يعينه للإشراف على حصة التزامه ، ويوكل إليه تسجيل كمية الغلال المودعة لديه بشهادة شيخ القرية (١) . وهو الذى يقوم بدفع أجور الفلاحين نظير قيامهم بالعمل فى زراعة أرض الأوسية ، إذا لم تسكن هناك سخرة (٢) . أما إذا وجدت السخرة ، فلا يدفع أجراً إلا للفلاحين الذين يقومون بعملية الحرث .

وكان الملتزم يمنحه فى بعض الحالات سلطة تخصيص مقابل من الغلال لأفقر عناصر الزراع نظير ما « قدموا من خدمات »(٣).

وذكر صاحب هز القحوف « أن غالب الملتزمين إذا أخذ قرية ، أو كفراً من كفور الريف يزرع فيها ، أو فى الكفر ، جانباً من الأرض ، والبقية يعطيها للفلاحين ، بخراج معلوم ويسمى هذا الجزء الذى يزرعه الأوسية ، فيرسل ثيراناً وأخشاباً ومحاريث وما يحتاج إليه ، ويجعل له على ذلك ، وكيلا ، ومحلا معداً لأخشابه وبهائمه ويقال لها دار الأوسية ، ويوكل من يصرف على البهائم وغيرها ، بحساب وضبط(٤) ».

وقد كان الوكيل ، ينوب عن الملتزم ، فى كثير من الأمور التى تتعلق بإدارة حصة الالتزام ، فهو يحضر عمليات مسح الأراضى ، نيابة عنه ويتسلم الأموال الخاصة به ، من مشايخ القرية وغير ذلك من الأمور .

ولذا فإنه نظير ما كان الوكيل ، يقدمه من خدمات للملتزم ، وحفظه لتعلقات الأوسية

---

(١) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥١ .
— حسين أفندى الروزنامجى المصدر السابق الباب التاسع ، السؤال السابع ، ص ٤٠ .
(٢) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .
— Lancret, op. cit., p. 246.
(٣) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .
— Lancret, op. cit., p. 247.
(٤) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

مثل النوارج والمحاريث وخلافة فإن عوائده « أجره » على طرف الملتزم[١] . وإن ثبت لنا من واقع دفاتر التراييع أنه فرض لنفسه عادة على الفلاحين ، وصلت فى بعض القرى ، إلى « ٢٠٠٠ » بارة سنوياً ، هذا بخلاف ما كان يتقاضاه من الملتزم[٢] .

٦ — المشد :

كان المشد مجرد موظف تابع لشيخ البلد ، وهو الذى يحضر الفلاحين إلى الديوان وقت طلب المال[٣] . ولذا فإنه أصبح من اختصاصاته . أن يعرف أين يسكن كل فرد من أهالى القرية ، ليأتى به عند الحاجة وإن أعطته هذه المعرفة صفة المرشد فى القرية ، فهو الذى يرشد الأغراب إلى من يريدون وعليه تزويدهم باحتيا جاتهم من طعام ودواب الحمل إذا دعت ظروفهم إلى ذلك[٤] .

ولكن عمله الأساسى ، كان القيام بإبلاغ أوامر الملتزم ، أو وكيله وشيخ البلد لأهل القرية وتنفيذها باستعمال القوة ، إذا رأى الملتزم أن إستعمال القوة هو الذى يجدى مع الفلاحين الذين يسيئون السلوك ، أو يتأخرون فى تسديد ما عليهم من أموال . وأصبح « يتصرف بناء علي أمر شيخ البلد أو غيره من موظفى القرية حيث تكون القوة ضرورية لفرض الطاعة على الفلاحين[٥] » وقد ذكر الجبرتى أنه كان يسحب الفلاح الذى يتأخر عن المونة من شنبه ويشبعه سباً وشتما وضربا[٦] . وذكر صاحب هز القحوف أن كل « من تراخى أو تكاسل عن السروح أخذه المشد وعاقبه وغرمه دارهم معلومة[٧] .

ومما وهو جدير بالإشارة أن سلطة المشد أصبحت فوق سلطة الخفير فهو الذى يأمره بالمناداة بالأوامر الصادرة إلى الفلاحين « فإذا احتاج الأمر لشيل الطين من الآبار ولحفر القنى ، أو ضم الزرع أمر المشد بالقرية أو الكفر رجلا يقال له الغفير « الخفير » فينادى

---

(١) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السابع ، ص ٤٠ ، يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٢) دار المحفوظات ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر التراييع ١٠٦٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٣) حسين أفندى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال التاسع ، ص ص ٤٠ — ٤١ .

(٤) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٠ ، محمد فهمي لهيطة ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(٥) مصطفى القونى ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٦) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، حوادث (جمادى الأولى ١٢٢٩هـ — أبريل ١٨١٣ م) ، ص ٢٠٧ .

(٧) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

العونة يافلاحين العونة يابطالين « أى خالين من العمل » فيخرجون عند صبيحة النهار جميعهم ويسرحون للحفر أو لكل مايأمرهم به كل يوم من غير أجرة إلى أن يفرغ الحفر والضم [١] ».

وهكذا نرى من العرض السابق أن صورة المشد فى القرية كانت من الصور البغيضة للفلاحين التى ترتبط فى أذهانهم بالقسوة واستغلال النفوذ .

٧ ــ الخفير :

لم يرد ذكر لوظيفة « خفير » أو « غفير » فى إجابات حسين افندى الروزنامجى ، ولكن وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة سجلت وجود نظام الخفر فى القرية ، واعتماداً على هذه المصادر ، يمكن القول بأنه وجد فى كل قرية عدد من الخفراء ، الذين كانوا يقومون بحراسة القرية وزراعتها [٢] وكان عملهم أشبه بعمل الشرطة فى الريف فهم « يعملون على عدم حدوث السرقات وغيرها من الجرائم ، ويحذرون من هجمات البدو ، ويحرسون بيت الملتزم والمحصول ويراقبون الجسور ليحولوا دون العبث بها ، فى غير مواسمها [٣] . . وقد اختلف عدد الخفراء من قرية إلى أخرى [٤] . . وكان على الخفير أن ينفذ أوامر المشد فى المناداة بالخروج للعونة وغيرها من الأوامر التى يأمره المشد فى المناداة عليها : وكذلك عليه إبلاغ الأوامر التى يريد شيخ القرية إبلاغها إلى الفلاحين [٥] .

ومما هو جدير بالذكر أن وثائق المحكمة الشرعية سجلت أن بعض العربان قاموا بدور الخفراء وأسمتهم بالعرب الدركين « أى أصحاب الدرك » وأصبح لهم نظير قيامهم بعملية الخفارة قدر معلوم من المال على كل فدان أو حصة ، أصبح ينص عليه فى عقد الإيجار الذى يكتب بين الملتزم والفلاحين ، ففى إحدى الحجج التى من هذا النوع نص على أن إيجار الفدان ثلاثمائة وتسعة وستون نصف فضة : ثلاثمائة وستون للملتزم وأربعة أنصاف للشاهد وخمسة أنصاف للعرب الدركين نظير « غفرهم لطين الحصة » [٦] .

---

(١) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٤ .

(٢) — Esteve, op. cit., p. 311.

(٣) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٤) —Esteve. op. cit., p. 311.

(٥) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٤ .

(٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ مادة (٧٢٩) .

وقد سجلت دفاتر الترابيع فى بياناتها عادة سنوية للخفراء على الفلاحين وأطلقت عليهم اسم « غفر الليل » وقد وصلت هذه العادة فى بعض القرى إلى (٢٦٠) بارة سنوية[١] .

وهكذا يمكن القول بأن الخفراء قد قاموا بدور هام فى معظم الأحوال بحماية الريف وزراعاته ، وإن سجلت بعض المصادر ، أنهم كانوا فى بعض الأحيان يد ظلم ضد الفلاح[٢] ، فقد سجل الجبرتى أن عرب الجبابية الذين كان بيدهم خفارة الشطين الشرقى والغربى من بولاق إلى دمياط قد استغلوا نفوذهم وفرضوا الضرائب والعوائد الشهرية والسنوية على سكان هذه المناطق [٣] .

ونخلص فى النهاية إلى أن الخفراء فى الريف فى القرن الثامن عشر ، قاموا بدورهم فى إطار أنهم جزء من أجهزة الإدارة فى القرية التى أصبح شاغلها الأول استغلال نفوذها لمصالحها الشخصية دون الاهتمام بمصالح الرعية .

٨ — الكلاف : [٤]

عامل من عمال الملتزم ، فالملتزم فى الغالب كان يكوّن له ثروة من المواشى وقطعان الغنم التى تعيش فى أرض الأوسية إذا زرعها لحسابه ولم يؤجرها ، ومن هنا كان لابد من وجود عامل عنده يكون مسئولا عن علف البهائم ، وتسريحها ، ومراعاتها ، فى كل ماتحتاج إليه[٥] ، وأن يقوم بجمع الصوف والجبن والزبد من اللبن الذى تنتجه[٦] ، واستلزم اهتمامه بالمواشى وقطعان الأغنام أن يكون على دراية « عملية » بتطبيب الماشية ، ولذا فإنه أصبح يقوم بدور البيطار فى القرية بأسرها[٧] ، إذ تعدى اهتمامه بمواشى الملتزم إلى الاهتمام بمواشى القرية

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩٠ .

(٢) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ١ ، (حوادث ١١٨٣ هـ — ١٧٦٩ م) ص ٣٤٥ .

(٤) ذكر الشيخ يوسف الشربينى عن تسميته " الكلاف " ، ويقال له ، العلاف بالعين المهملة ، ويسمى التور (تهكماً) أيضاً وهو الذى يكلف البهائم والأثوار ويتعاطى خدمتها .
— هز القحوف ، ج ١ ، ص ٦٥ .

(٥) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الثامن ، ص ٤٠ .
— Esteve, op. cit., pp. 311 — 312.
— Lancret, op. cit., pp. 243 — 245.

(٦) محمد فهمى لهيطة ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(٧) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

كلها ، وأصبح الفلاحون يلجأون إليه لتطبيب مواشيهم ، وقد ذكر حسين افندى الروزناجى أن عوائده — أى أجره — كانت على طرف الملتزم إلا أن سجلات الترابيع سجلت أنه كان يتلقى عوائد من أهل القرية ، أصبح معترفاً بها من الروزنامة[1] فقد كان يتلقى عوائد من الملتزم نظراً لأنه يعد عاملا تابعاً له ، أما أخذه عوائد من أهل القرية ، فلأنه أصبح كما سبقت الإشارة يقوم بخدمتهم عند الحاجة ، وربما كان هذا هو التفسير السليم لأخذه أجراً من الطرفين ..

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفاتر الترابيع ، أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل اسقاط القرى رقم (٢) ، ص ٩٣ .

الفصل الثانى

الإدارة المركزية

١ — قاضى الشرع ، ٢ — حاكم الولاية ، ٣ — الوالى — باشا مصر ، ٤ — الديوان ، ٥ — الأوجاقات العسكرية ودورها فى ادارة الريف.

بسط :

تشمل الدراسة فى هذا الفصل أجهزة الإدارة المركزية ، ومدى اهتماماتها بالريف ، الاختصاصات التى كانت منوطة بكل فرع من فروعها ، وقد آثرت أن تشمل الدراسة فى ذا الفصل ، إلى جانب أجهزة الإدارة المركزية التى كانت تقيم فى القاهرة : قاضى الشرع ، وحاكم ولاية ، على اعتبار أنهما كانا يتبعان مباشرة للجهاز المركزى ، وليسا خاضعين للملتزم ، مثل لجهاز المحلى الذى كان يوجد داخل القرية ، والذى سبقت دراسته ، هذا بالإضافة إلى أن قامتهما فى مقار عملهما لم تكن مستمرة ، وإنما كانا يستبدلان بغيرهما بين فترة وأخرى عاً لما تراه الإدارة المركزية فى القاهرة ، ولهذا اعتبرتهما جزءاً من الجهاز المركزى ، ذى يمكن دراسته على النحو التالى :

* * *

١ — قاضى الشرع :

كانت وظيفة القاضى — فى القرن الثامن عشر — من أهم الوظائف المنوط بها ، يساء النظام ، وإقامة العدالة بين سكان الريف ، وأطلقت عليه الوثائق لقب « حاكم شرع »[1] تمييزاً له عن حاكم الولاية . الذى أطلقت عليه لقب « حاكم السياسة »[2] .

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل رقم (٢) ، ص ٩٧ .
— دار الوثائق التاريخية القومية ، محفظة (٥) حجج شرعية حجة رقم (٢٦٨) .
— دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (٣) ، ص ٤٥٥ ، مادة (١٤٥١) .
(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل (٢) ، ص ٩٣ ،
— دار الوثائق التاريخية القومية ، محفظة (٥) حجج شرعية ، حجة رقم (٩٤) .

وكان قضاة النواحي قبل دخول العثمانيين مصر ، يعتبرون ممثلين لقضاة المذاهب الأربعة[1] ، إلا أن هذا النظام تغير بدخول مصر حوزة العثمانيين ، حيث أصبح القضاء في مصر تابعاً لهيئة القضاء الإسلامي في الأستانة[2] ، وأصبح السلطان العثماني يرسل إلى مصر قاضي القضاة الذي عرف باسم « قاضي عسكر أفندي » وكان السلطان العثماني يوجه إليه الأوامر اللازمة لكل ما يختص بالقضاء في مصر[3] ، وهو عضو في ديوان الباشا ، ويشترك في محاسبته في آخر عهده بالولاية ، هذا بالإضافة إلى إشرافه على القضاء في جميع أنحاء البلاد[4] .

أما المذهب الفقهي الذي غلب على القضاء في العصر العثماني ، فهو الحنفي وكان يرجع إلى مفتي المذاهب الأخرى ، عند الحاجة[5] .

ويبدو أن الناس ، قبل العصر العثماني ، كانوا قد اعتادوا الحضور بشكاواهم إلى مجلس الحاكم نفسه ، ولكن قانون نامه سليمان ، منع هذا الإجراء ، وركز السلطة القضائية كلها في يد قاضي العسكر ونوابه حيث نص « فما كان على الوالي أن يقضي بين الناس ، ويحكم في نزاع ، وهناك قاض . فليرسل الخصوم لحضور حاكم الشرع فإن رأى من داع سلمهم « للصوباشي » فيعمل بمقتضى حكم القاضي ، والإصرار بعد الإعلان سبب للعزل ، بل ربما للسياسية[6] أي أنه ليس من حق الولاة التدخل في شئون القضاء .

---

(١) محمود رزق سليم ، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ، القسم الثاني من الجزء الأول ، ص ٥١ .

(٢) دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(٣) نفسه ص ٢٥٨ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالي ، سجل (٢) ، مادة (٢١٧) ص ص ١٦٥ — ١٦٦ .

— أحمد شلبي بن عبدالغني ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ ، أحمد كتخدا عزبان المصدر السابق ، ص ٢٨٧ ، ٣٤٩ .

(٥) دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ص ، ٢٥٨ .

(٦) قانون نامه ء سليمان ، النسخة السابقة ، ص ص ٢٤ — ٢٥ .

وكان قاضى العسكر يقوم بتعيين نواب له ، سواء فى محاكم الأخطاط بالقاهرة[1] أو فى

(١) قمت بعمل حصر لهذه المحاكم وتاريخ إنشائها وإنتهاء العمل فيها خلال فترة الحكم العثمانى وكانت نتيجة الحصر كالآتى :

مسلسل	اسم المحكمة	تاريخ إنشائها	تاريخ إنتهاء العمل فيها	عدد السجلات
١	محكمة الباب العالى	١٢ ربيع أول ٩٣٧ هـ ٥ نوفمبر ١٥٣٠ م	أول ذى الحجة ١٢٩٢ هـ ٢٩ ديسمبر ١٨٧٥ م	٥٥٩
٢	محكمة بولاق	غرة رمضان سنة ٩٤٣ هـ ١١ فبراير ١٥٣٦ م	٧ صفر سنة ١٢٢٦ هـ ٢ مارس ١٨١١ م	٨٣
٣	محكمة مصر القديمة	١٠ رجب ٩٣٤ هـ ٩ مايو ١٥٢٥ م	٢٦ شعبان ١٢٢٦ هـ ١٥ سبتمبر ١٨١١ م	٣١
٤	محكمة قناطر السباع	١٥ ربيع أول ٩٥٧ هـ ٩ أبريل ١٥٥٠ م	٥ محرم ١٢٢٦ هـ ٣١ يناير ١٨١١ م	١٥
٥	محكمة طولون	١٨ محرم ٩٣٧ هـ ١٤ سبتمبر ١٥٣٠ م	٢٢ صفر ١٢٢٦ هـ ١٥ مارس ١٨١١ م	١٢٠
٦	محكمة قوصون	٩ شوال ٩٦٢ هـ ٢٨ نوفمبر ١٥٥٥ م	٢ ذى الحجة ١٢٢٥ هـ ٢٩ ديسمبر ١٨١٠ م	٤٧
٧	محكمة الصالح	١٩ شعبان ٩٥٣ هـ ١١ أكتوبر ١٥٤٦ م	٢٢ ربيع أول ١٢٢٦ هـ ١٩ ديسمبر ١٨١١ م	٦٥
٨	محكمة الزاهد	٤ جمادى أولى ٩٧٢ هـ ٨ ديسمبر ١٥٦٤ م	٨ صفر ١٢٢٦ هـ ٥ مارس ١٨١١ م	٤٩
٩	محكمة الحاكم	٧ من ربيع الثانى ٩٤٥ هـ ٤ سبتمبر ١٥٣٨ م	غرة ربيع أول ١٢٢٥ هـ ٦ أبريل ١٨١٠ م	٤٦
١٠	محكمة الصالحية النجمية	٢٩ محرم ٩٣٤ هـ ٩ أكتوبر ١٥٢٦ م	٢٩ صفر ١٢٢٦ هـ ٢٦ مارس ١٨١١ م	١٠١
١١	محكمة باب الشعرية	٧ ذى الحجة ٩٥٥ هـ ٧ يناير ١٥٤٩ م	غاية صفر ١٢٢٦ هـ ٢٥ مارس ١٨١١ م	١١٥
١٢	محكمة القسمة العسكرية	٩٧٠ هـ ١٥٦٢ م	١٢٩٨ هـ ١٨٨٠ م	٤١٨
١٣	محكمة القسمة العربية	٩٦١ هـ ١٥٥٣ م	٤ محرم ١٢٩٢ هـ ١١ فبراير ١٨٧٥ م	١٥٧
١٤	محكمة البرمشية	١١٢٧ هـ ١٧١٥ هـ	٢٩ جمادى الثانى ١٢٢٦ هـ ٢١ يوليه ١٨١١ م	١٥
١٥	محكمة باب سعادة والخرق	غرة رمضان ٩٧٠ هـ ٢٤ أبريل ١٥٦٣ م	٢٥ ربيع الثانى ١٢١٢ هـ ١٨ سبتمبر ١٧٩٧ م	٧٥
١٦	الضواحى	١٠٣٩ هـ ١٦٢٩ م		٧

الأقاليم من بين القضاة العثمانيين الذين يرسلهم السلطان العثمانى لماونته [1].

ولما كان هؤلاء القضاة يجهلون لغة البلاد ، فاضطروا إلى الاستعانة بالتراجمة ، فكان لذلك أثره السيء الذى أعاقهم عن تأدية عملهم على الوجه الأكمل ، كما أن بعضهم طبقاً لما ذكرته المصادر المعاصرة ، لم يكن على قدر كبير من العلم الذى يؤهلهم لهذه الوظيفة[2].

وقد كان هؤلاء القضاة يقومون بشراء حق تثبيتهم فى وظيفتهم من قاضى العسكر الجديد فى حالة تغيير قاضى العسكر الذى كانوا يعملون فى مدنه[3] .

وفى حالة وفاة أحد القضاة العثمانيين ، كان يعين مكانه قاض مصرى ، حتى يحضر قاض من تركيا ، وكان نص ما يكتب بخصوص ذلك :

« حيث علم احتياج أقليم كذا ، إلى حاكم شرعى ، ينظر فى الأحكام الشرعية والقضايا الدينية ، والأحوال والجسور السلطانية والبلدية ، وذلك لازم مهم فقد وقع اختيارنا (أى اختيار قاضى عسكر أفندى) على فلان فى نيابة القضاء بالأقليم ، وأمرنا بتوجيهه للقضاء المذكور وأجرائه على أجلّ العوائد وأكمل القواعد ، وأكدنا عليه فى اتباع رضا الله تعالى سراً وعلانية ، وعدم الخروج عن الشريعة المحمدية ، والقوانين المعتبرة المرضية والحكم بأصح الأقوال ، ونصب الأوصياء ، وتزويج الصغار الذين لا أولياء لهم ، ونصب النواب والشهود ، والنظر فى جميع المصالح على هذا المنوال ، على وجه التفصيل والاجمال على عادة من تقدمه ، وذلك بطريق العدل والإنصاف ، فيقدم عليه كل واقف بالإجمال فى تلقيه وسماع كلمته فى تنفيذ أحكام الشرع الشريف من غير تبديل ولا تحريف ولا يتصرف أحد فى قضاء ولا حكم إلا بمعرفته وتفويضه ، ومن خالفه فى شيء من القضايا ، فلا يلومنّ إلا نفسه[4] »

= هذه هى المحاكم الرئيسية ، التى كانت موجودة فى القاهرة ، فى القرن الثامن عشر ، وقد بلغ مجموع سجلات هذه المحاكم ، بالإضافة إلى سجلات الديوان المالى ، وسجلات اسقاط القرى (٢٠٦٦) سجلا ، ٣٠٣ محفظة دشت ، وجميعها محفوظة بأرشيف المحكمة الشرعية بالشهر العقارى ، ولا شك أنه لو جمعت سجلات محاكم الأقاليم إلى جانب هذه السجلات ، لأعطت صورة واضحة عن تاريخ مصر والمجتمع المصرى ، فى العصر العثمانى .

(١) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب الرابع ، السؤال الأول ص ٢٢–٢٣ .

(٢) محمد بن أحمد بن إياس الحنفى ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ٥ ، ص ١٦٥ .

(٣) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب الرابع ، السؤال الأول ، ص ٢٣ .

(٤) على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ١٦ ، ص ٨٨ ، ويذكر أنه رأى صور الأحكام وهذا المكتوب فى كتاب لم يقف على مؤلفه .

وقد ذكر الشيخ أحمد العريشى فى إجاباته على أسئلة علماء الحملة الفرنسية ، المراتب القضائية فى جميع أنحاء البلاد ، وأوضح أن التدرج فى هذه المناصب كان يمر بستة مراتب « أولهـا مصر المحروسة وتتبعها بولاق ، ومصر القديمة ، ثم ثغر الاسكندرية[١] ، ثم ثغر رشيد[٢] ثم ثغر دمياط[٣] ، ثم المنصورة[٤] ، ثم المحلة الكبرى . ثم منف العليا ، فهذه هى المناصب الكبرى . وتحتها أقل منها رتبة هى ، الجيزة ، ودمنهور ، وبنى سويف ، وبلبيس الشرقية ، والفيوم ، وأبيار ، وتسمى فى اصطلاح القضاة رتبة موصلة (أى عن طريقها يصل القاضى إلى المناصب الكبرى) وتحتها أقل منها رتبة وهى ، الرتبة الثالثة ، وأولها الخانقاه ، وتسميها العامة الخانكة ، ومنية ابن خصيب ، ومنفلوط ، وجرجا ، وزفتى ، والمنزلة ، والرتبة الرابعة هى ، أسيوط ، وترمنت ، وسلسلمون ، والبهنسا ، وسنديون ، والنحارية . وبعدها رتبة خامسة ، وهى سنبواه (سلبو) ودلجا مع أشمونين ، والفشن ، محلة أبا على الغربية ، ومحلة مرحوم ، وفوة ، وأدنى رتبة هى رتبة سادسة ويقال لها فى أصلاح القضاة (مرتبة دخول أولى) لأن القضاة لا يتوصلون إلى مافوقها إلا بعد الدخول فيها ، فهى بمنزلة الباب للدخول إلى مناصب القضاة ، ويسلكون فى ذلك سبيل الترقى من الأدنى إلى الأعلى ، وأولها طحطا (طهطا) والمنشية ، وقنا ، وقوص ، وأبو تيج . والواح ، والبرلس[٥] » .

وكذلك أوضح الشيخ العريشى ، أحوال القضاة وأسمائهم ، كما يلاحظ أنه ذكر أن قاضى القضاة . لم يكن على علم تام بأسماء قضاة النواحى .

أما عن مدة شغل قاضى الناحية لوظيفته . فقد كانت — كما هو واضح من مضابط محاكم الأقاليم عامين ، وفى بعض الأحيان . كان يخرج من وظيفته . بعد عام واحد : وكانت عملية

---

(١) توجد مضابط محكمة الإسكندرية بدار المحفوظات بالمخزن (٤٦) وقد استفدت منها كثيراً .

(٢) توجد مضابط محكمة ثغر رشيد بدار المحفوظات بالمخزن (٤٦) وقد أطلعنا على بعضها .

(٣) توجد مضابط محكمة دمياط بدار المحفوظات بالمخزن (٤٦) وقد استعملتها فى البحث .

(٤) توجد مضابط محكمة المنصورة بدار المحفوظات بالمخزن (٤٦) وتعد من أهم المصادر التى اعتمدت عليها كثيراً فى البحث ، نظراً لأهميتها فى توضيح أحوال الريف ، ومن الجدير بالأشارة أنه لا توجد بدار المحفوظات من مضابط محاكم الأقاليم سوى مضابط هذه المحاكم التى أشرت إليها .

(٥) أحمد العريشى : « رسالة فى علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها » فى حوزتى الخاصة ، نسخة مصورة عن نسخة الجامعة العربية ، وتوجد منها نسخة بدار الكتب المصرية مخطوطة تحت رقم (٣١٥١) تاريخ ، ص ٣ — ٤ .

خروج القاضى من منصبه ، وتولى القاضى الجديد لهذا المنصب تسجل فى سجلات هذه المحاكم بدقة تامة محددة ، يوم ابتداء عمل القاضى الجديد ، واسمه ومناطق اختصاصه ، وذلك عقب النص على انتهاء مدة القاضى السابق ، فقد ذكر فى أحدى الضابط مثلا :

« إلى هنا انتها مدة مولانا محمد أفندى قاضى المنصورة سابقاً » ختم ، وفى الصفحة التالية كتبت صيغة تولى القاضى الجديد على النحو التالى : « يوم الأربعاء المبارك غرة ذى الحجة الحرام ختام (١١٢٣ هـ ٢١ يناير ١٧١١ م) وهو ابتداء مدة سيدنا مولانا فخر قضاة الاسلام ذخر ولاة الانام الواثق بربه المعيد المبدى ، مولانا مصطفى أفندى ، قاضى المنصورة وميت غمر ، وسلمون ، ومنية فراح بالدقهلية ، وفيه جلس مولانا أفندى المومى إليه ، دام فضله بالمحكمة وتسلم كتخداوه (وكيله) فخر الأفاضل السكرام مولانا إبراهيم أفندى أمين الصندوق ، ومفتاح خزنة المحكمة ، على جارى العادة ، جعل الله تولى قدومهما مباركا ميمونا بالخير والبركة[1] » .

وقد أوضح هذا النص إلى جانب الحقائق السابقة الذكر ، حقيقة هامة وهى أنه كان لقاضى الناحية وكيل مسئول عن الناحية المالية ، التى تتجمع لدى المحكمة من رسوم القضاء التى يدفعها المتقاضون .

ومما هو جدير بالملاحظة أن وثائق محاكم الأقاليم أكدت أن القضاء فى هذه المحاكم كان يستمر طوال أيام الأسبوع بما فيها أيام الجمع .[1] حتى يتمكن القاضى من ممارسة اختصاصاته الواسعة ويتمكن المتقاضون من رفع شكاواهم فى أى وقت .

* * *

وقد كانت اختصاصات قاضى الناحية واسعة تشمل القضايا المدنية والجنائية . والأحوال لشخصية ، وغيرها فى نفس الوقت . فقد كان له حق الاشراف على المبايعات . والتصرفات العقارية ، وتسجيل حجج البيع والشراء ، والنظر فى عرائض الشكوى ، والأشراف على

---

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة رقم (١) ، ص ٥٣ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة رقم (٥) ، ص ١ ، (١١٥٩ هـ ١٧٤٧ م) .

تقسيم التركات ، وإدارة الأوقاف ، وعمليات الزواج والطلاق وفض المنازعات . وتم على يديه عمليات إعلان إسلام بعض الأشخاص .

كذلك كان على جميع موظفي الإدارة في عاصمة الأقليم ، والنواحي التابعة لمنطقة اختصاصه ، الحضور إليه في دار المحكمة ، ليسجلوا أمامه في سجل المحكمة ، أنهم أدوا أعمالهم على خير وجه ، وأنهم استوفوا عوائدهم المقررة لهم(١) . وكان الديوان الدفتري بالقاهرة يحوّل الى قضاة النواحي المشاكل المتعلقة بالملتزمين(٢) ، فكان قاضي الناحية ، يقوم بدوره بتحرى الموضوع ، وإصدار حكمه فيه ، ويرسله الى الباشا الذى كان في غالب الأحوال ، يأخذ به ، ويصدر فرمانا يتضمن فحواه(٣) . ويرسله إلى حاكم الولاية ، لتنفيذه . وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية الكثير من هذه الأمثلة ، وخاصة في حالات النزاع على ، أراضي الرزق (٤) .

وكان أهالي الناحية يحضرون لدى قاضي الناحية ، لتسوية جميع مسائل النزاع ، التي تنشب بينهم ويكتبون بذلك الحجج الشرعية ، التي يصبح لها أهمية كبيرة في حسم النزاع إذا ثار مرة أخرى . وكان من حق القاضي ، في كثير من الأحوال أن يطالب أحد الطرفين ، بإقامة البيّنة على دعواه إذا تطلب الأمر ذلك . وسجلات المحكمة الشرعية ، سواء منها المركزية ، أو محاكم الأقاليم ، مليئة بمثل هذه الأمور (٥) .

هذه أهم الاختصاصات التي كانت منوطة بقاضي الناحية .

* * *

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (١) ص ٩٢ ، مضبطة (٣) ص ٧١ ، ومضابط محكمة الأسكندرية الشرعية ، مضبطة (٢) ص ٨ ، مضبطة (٣) ، ص ٣ ، مادة رقم (١١) .

(٢) دكتور حسن عثمان : المصدر السابق ، ص ٢٥٩ .
دار المحفوظات العمومية ، مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (٤) ، ص ١٥٦ ، دفتر الجسور ، رقم (١٣٥٦) . ودفتر تيودات الرزق ، رقم (٤٦١٩) .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى رقم ١٦٩ ، ص ٨٣ ، مادة ١٦٩
دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر أحباسى ٤٦١٧ ، ودفتر ٤٦١٩ .

(٤) دار المحفوظات العمومية مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفاتر الأحباسى أرقام ٤٦١٩ ، ٤٦١٧ .

(٥) أنظر على سبيل المثال :
— دار المحفوظات العمومية ، مضابط محكمة المنصورة مضبطة ، (١) ص ٤٢ ، ٥٥ ، مضبطة (٢) ص ٨ مادة (٣) ، دفاتر أحباسى أرقام ٤٦١٩ ، ٤٦٢٦ ، ودفتر التزام ٣٧٥ .
— أرشيف وزارة الأوقاف العمومية ، وقفية رقم ٢١٨ صادرة من محكمة قناطر السباع ، في ١٢ صفر ١١٣٠ — ١٥ يناير سنة ١٧١٨ م .
— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل إسقاط القرى رقم ٢ ، ص ١٠٧ ، وسجلات مبايعات الباب العالى ، رقم ١٦٩ ، ص ٨٣ مادة ٢٧٤ ، ورقم ٢٨٠ مادة ١٠٧ ورقم ٢٨٣ مادة ٤٤٤ ص ٣٠٢ .

وكان قضاة النواحى يأخذون أجرهم على القضايا التى يفصلون فيها . أى « لهم عوائد على الناس بحسب الوقائع والبيع والشراء»[١] على حد تعبير الروزنامجى وقد حددت وثائق المحكمة الشرعية رسوم القضايا فى كثير من الأحيان ، فالقاضى إذا عقد نكاحا ، يأخذ على من تزوج البكر ستين نصفاً ، وعلى من تزوج الثيب ثلاثين نصفا . يأخذ العاقد شيئاً ، والشهود شيئاً ، والباقى يحمل إلى بيت المال[٢] .

أما فى حالة التركات فيأخذ من كل تركة العشر ، لبيت المال ، ورسم الحجة اثنى عشر نصف فضة ، وقد وصل أجر القاضى فى بعض الأحوال ، إلى ثلث التركة ، التى يتركها صاحبها دون وريث ، وذلك من صافى التركة ، بعد خصم المصاريف وقد سجلت وثائق محكمة المنصورة ، إحدى هذه الحالات فى عهد القاضى حسن أفندى ، فى ١٤ جماد أول ١١٥٣ هـ — ٧ أغسطس ١٧٤٠م حيث بلغ صافى تركة رجل جلاب رقيق ، يدعى برجد من دارفور مبلغ اثنين وخمسين فندقليا خرج منها مصاريف أربعة فندقلى ، والباقى وقدره ثمانية وأربعين فندقليا ، تسلم منها أحمد أوده باشة لجهة بيت المال ، اثنين وثلاثين فندقليا « والباقى وقدره ستة عشر فندقليا حصة مولانا أفندى الموصى إليه أعلاه بحق ، الثلث على جارى العادة »[٣] .

وهنا لابد من مناقشة مسألة ذات أهمية كبيرة ، وهى أن مهمة إيكال جمع الرسوم إلى القضاة أنفسهم ، وأخذ أجرهم من المتقاضين ، أدت إلى خراب ذمم نفر منهم ، وبالتالى أدت إلى تدهور القضاء فى ذلك العصر بصورة مشينة ، حتى اضطر الأهالى مرات عديدة ، إلى الشكوى من قضاة النواحى ، إلى قاضى العسكر ، الذى قد لايكون هو نفسه ، فوق مستوى الشبهات[٤] ، إلا أنه كما سجلت وثائق المحكمة الشرعية أصدر أوامر عديدة إلى هؤلاء القضاة ، تهدد فيها بالوعيد كل من تسول له نفسه ، أخذ رشوة أو غيرها . أو يغالى فى جمع الرسوم ، أو يقع فريسة لحيل الشهود ، وعمليات التزوير التى يقوم بها العدول فى محاكم النواحى ، وهناك كثير من القضايا التى ظل أصحابها سنوات طويلة ، يحاولون فيها إثبات التزوير

---

(١) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب الرابع ، السؤال الأول ، ص ٢٣ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٩ ، ص ١ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية مضبطة رقم (٢) ص ٦

(٤) محمود الشرقاوى ، مصر فى القرن الثامن عشر ، ج ١ ، ص ١٢٦ حيث ذكر نظم أحد الشعراء فى خراب ذمة قاضى القضاة :

فى مصر ، من القضاة ، قاض ، وله ... فى أكل مواريث اليتامى وله
إن رمت عدالة فقل ، مجتهداً ... من عد له درهماً عدله

الذى أضاع حقوقهم حتى تمكنوا من ذلك فى نهاية المطاف[1] والمصادر المعاصرة مليئة بالشكوى من تدهور ذمم بعض القضاة ، رغم الإجراءات المشددة ، التى اتخذت ضد بعضهم والقيام بعملية « تجريسهم » على حد تعبير هذه المصادر . وعدم الرضاء عن تصرفاتهم[2] .

الواقع أن التفسير السليم لخراب ذمم القضاة فى تلك الفترة يعود إلى أن القضاة بدءا من قاضى العسكر نفسه ، إلى قاضى الناحية ، أصبحوا يشترون مناصبهم من أصحاب الحق ، فى تعيينهم فى هذه المناصب ، ومن هنا فإنهم عملوا على استغلال مناصبهم فى جمع الأموال لتعويض مادفعوه ثمناً لهذه المناصب[3] وتحقيق فائض يوفر لهم ثراء فى حالة تركهم لمناصبهم ونتيجة لهذا النظام توصل إلى مناصب القضاء فى النواحى ، فى القرن الثامن عشر ، من هو غير ذى أهل لهذه المناصب ، وقد ذكر الجبرتى مثالا يوضح ، هذا الفساد الذى حل بالنظام القضائى ، قائلا إن « السيد نجم الدين بن صالح بن أحمد بن محمد بن صالح بن محمد بن عبدالله التمرتاشى الغزى الحنفى . . سافر إلى أسلامبول وتداخل فى سلك القضاء ورجع إلى مصر ، ومعه نيابة أبيار بالمنوفية ، ومرسومات بنظارات أوقاف ، فأقام بأبيار قاضيا نيفا وعشرين سنة . وهو يشترى نيابتها كل دور ، وابتدع فيها الكشف على الأوقاف القديمة ، والمساجد الخربة التى الولاية وحساب الواضعين أيديهم على أرزاقها ، وأطيانها حتى جمع من ذلك أموالا ، ثم رجع إلى مصر ، واشترى دارا عظيمة بدرب قرمز بين القصرين ، واشترى المماليك والجوارى ، وترونق حاله ، واشتهر أمره وركب الخيول المسوّمة ، وصار فى عداد الوجهاء . . ثم تولى نيابة القضاء بمصر فى سنة ست وثمانين (١١٨٦ هـ — ١٧٧٢ م) ازدادت وجاهته وانتشر صيته وابتكر أموراً منها تحليف الشهود ، وغير ذلك ، ووصل به الأمر إلى حد أنه جعل مملوكه على أفندى « يتولى نيابات القضاء فى المحلة ومنوف وغيرها »[4] .

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفاتر أحباسى أرقام ٤٦١٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٢٦

(٢) أحمد كتخدا عزبان ، الدرة المنصانة ، (مخطوطة) ، جـ ١ ، ص ص ٢٣٠ — ٢٣١

— Lane, Edward, The manners and customs of Modern Egyptians, pp. 120 — 126.

— أحمد رشدى صالح ، الأدب الشعبى ، ص ٦٨ ، حيث ذكر أن من الأمثلة الشعبية التى أصبح أهل الريف يعبرون بها عن الفساد الذى حل بالنظام القضائى قولهم :

(أ) يفتى على الأبرة ويبلع المدرة . (ب) الرشوة حلت عمامة القاضى .

(جـ) القاضى إن مد يده كثرت شهود الزور.

(د) حبيت حاجتك تنقضى وتكرم ابعت لها راجل يقولوا له سى درهم .

(٣) — Lancret, op. cit., p. 236.

(٤) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٢ (حوادث ١٢٠٠ هـ ١٧٨٥ م) ص ١٢٧ .

وقد عبر صاحب هز القحوف عن جهل قضاة الريف قائلا :

يقول هذا قد لزمه الحد   حيث سرق ومنه تقطع اليد
إن عقد النكاح ليس يدرى   منه سوى زوجت بنت عمرو
وليس يدرى شاهداً ولا ولى   ولا يعرف صحة من علل(١)

ونخلص فى النهاية من العرض السابق ، أن وظيفة القاضى فى الريف ، لم تكن بأحسن حالا من بقية الوظائف الإدارية الأخرى التى كان منوطا بها ، حكم الريف والعناية به .

٢ — حاكم الولاية :

كان حاكم الولاية يعين من بين الأمراء المماليك ، من السناجق ، أو الكشاف الذين يحملون لقب بك .

وقد كان يعين دائماً لحكم الولايات المصرية الخمس الكبرى ، وهى الغربية ، البحيرة ، الشرقية ، المنوفية ، جرجا ، أمراء مماليك ، برتبة سنجق ، أما الولايات الأخرى التى لم تكن فى أهمية هذه الولايات ، فكان يعين لحكمها أمراء مماليك برتبة كاشف .

وكان تعيين حكام الولايات الخمس الكبرى ، ومنحهم رتبة سنجق ، يصدر به فرمانا من الباشا بناء على مشورة الأمراء ، المحليين ، وموافقة السلطان العثمانى(٢) .

وكانت إختصاصات حاكم الولاية — كما هو واضح من وثائق المحكمة الشرعية التى أطلقت عليه اسم « حاكم السياسة » تميزاً له عن « حاكم الشرع » الذى أطلق على قاضى الناحية — هى الاشراف على شئون الزراعة ، والرى بالولاية ، واقامة الجسور ، وجرفها فى مواعيدها ، وتوطيد الأمن ، ومنع العربان ، من العبث بأموال الفلاحين ، والاشراف على أعمال الكشاف التابعين له ، والاشراف على رجال العسكرية الموجودين بالولاية(٣) .

وقد كان من إختصاصات حاكم الولاية ، القيام بنفسه ، بحل المشاكل التى تنشب بين الأهالى .

---

(١) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٨٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر أحباسى ٤٦١٧ ، دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر أحباسى ٤٦١٧ ، دفتر ٤٦١٩ .

والملتزمين أو بين بعضهم البعض ، أو بينهم وبين أجهزة الإدارة ، والتي يصدر إليه فرمان من الباشا بشأنها (١)

ومما هو جدير بالملاحظة ، أن وثائق المحكمة الشرعية سجلت أن عمل بعض هؤلاء الحكام ، اتسم بالجور والظلم ، فاضطر الأهالي إلى ارسال شكاوى ضدهم إلى الوالي الذي أصدر أوامره ، باقصاء هؤلاء الحكام من مناصبهم (٢) .

أما عن الكشاف الذين كانوا يحكمون الولايات الصغيرة ، التي لم تبلغ مرتبة السنجقية والتي كانت تسمى كاشفيات ، فكانوا في الغالب من أتباع السناجق ، ومن مماليكهم الممتازين(٣) ، ولذا فإنهم في بعض الأحيان ، كانوا يشرفون على بعض مناطق من الولايات الكبيرة ، أو ينوبون عن السناجق ، في حكم هذه الولايات ، إذا ما آثر هؤلاء البقاء في القاهرة على الذهاب إلى مقر ولاياتهم(٤) .

وقد ذكرت المصادر المعاصرة ، أنّ عدد هؤلاء الكشاف ، وصل في القرن الثامن عشر إلى أربعة عشرين كاشفاً ، وهذا العدد يتناسب مع عدد الكاشفيات ، التي ظهرت في ذلك القرن كأجزاء إدارية ، وسجلتها وثائق المحكمة الشرعية ، ودفاتر الروزنامةوقدسبق ذكرها.

أما عن اختصاصات هؤلاء الكشاف ، فهي شبيهة باختصاصات السناجق ، فطبقاً لما سجلته(٥) وثائق المحكمة الشرعية ، كان لهم حق الإشراف ، على تنظيم الإستفادة من مياه الري

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٦١) ، دفتر أحباسي ٤٦٢٤ ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ ، مخزن (١) ، عين (١٧) دفتر رقم٥٢٤٩ ، مرتبات خدمة الديوان عربي .
— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل إسقاط القرى رقم (٣) ص ١٠١

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عين (٦١) دفتر أحباسي رقم ٤٦١٩ .
دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٣) دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عين (٦١) ، دفتر أحباسي رقم ٤٦١٧ .
دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (١٧) ، دفتر مرتبات خدمة الديوان عربي ، رقم ٥٢٤٩ ، مخزن (١) عين (٦١) دفاتر أحباسي ، أرقام ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٤
— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالي ، رقم ٢٨٣ .

— دكتور جلال يحيى ، مصر الحديثة ، ص ١٦٤ ، دكتور السيد رجب حراز ، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ، ص ١٣ — دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ ، أنظر هذا البحث ، الفصل الأول ، ص ص ١٣ — ١٥ .
— Lusignan, S.L., A History of the Revolt of Ali Bey against the Ottoman Porte, pp. 2 — 3.

وجرف الجسور . وشق الترع والمصارف السلطانية والبلدية ، وجمع الأموال الأميرية ، ومراقبة جامعيها ، وجمع الغلال ، وإرسالها إلى الشئون الأميرية وتوطيد ، وحماية الأمن فى مناطقهم ، والقبض على الأشقياء من الفلاحين والعربان ، والإشراف على تنفيذ أحكام القضاء ، وحل المنازعات بين أهل القرى(١) .

وقد تمكن بعض الأمراء المماليك من تقلد منصب الكشوفية ، أكثر من مرة فى أقليم واحد . أو فى أقاليم مختلفة ، فمثلاً الأمير قانصوة بك القاسمى تابع قيطاس بك الكبير ، تقلد كشوفية بنى سويف خمس مرات وكشوفية البحيرة ثلاث مرات « والأمير حسين بك أرنؤود المعروف بأبى يدك » تقلد السنجقية وكشوفيات الأقاليم مراراً عديدة(٢) .

وقد تمكن هؤلاء الكشاف ، نظراً للاختصاصات الواسعة ، التى حصلوا عليها من استغلال نفوذهم بصورة سيئة ؛ وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية ؛ أن بعضهم حاز على الكثير من الإلتزامات الواسعة ، بل وجار على التزامات بعض الملتزمين الآخرين ، مما كان مصدراً للنزاع والشكوى . فقد استولى أحدهم على سبعمائة فدان من حصة التزام آخر(٣) . وأساء أحدهم ، معاملة الفلاحين . بحجة أن مواشيهم قد رعت بعض المناطق التابعة له(٤) .

ومما هو جدير بالملاحظة . أن ضريبة باسم الكشوفية ؛ أصبحت تفرض على القرى إلى جانب الميرى ، والبرانى ؛ والفائض . وقد سجلت هذه الضريبة رسمياً فى دفاتر الالتزام (٥) ، كما أنه أصبح ينص على هذه الضريبة ، فى نهاية كل حجة اسقاط « تنازل » أو استئجار فيذكر أن على المسقط له . أو المستأجر . أن يقوم بسداد المال . لجانب الديوان العالى . وتوابعه . والكشوفية . والخدم والزرع والأوقاف . وجرف الجسور وساير المعاريف الكلية . والجزوية . لواجب السنة المذكورة(٦) ، وسوف ندرس هذه الضريبة فى حينها .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عين (٦١) ، دفتر أحباسى رقم ٤٦١٩ ، أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل الديوان العالى ، رقم (٢) ، ص ١٢٠ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ١ ، ص ١١٢ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل إسقاط القرى (٣) ، ص ١٠٧ ، سجل الديوان العالى (٢) ، ص ٧٥ ، المـــــادة ١٠٩ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل إسقاط القرى (١) ، ص ٥٣ ، سجل رقم (٢) ، ص ١٠٧ .

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٧) ، دفتر التزام ، رقم ٤٦٩ ، (١١٧٣ هـ ١٧٥٩ م) .

(٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ٢٠٧ ، مـــــادة ١٢١٤ .

وقد كان نزول الكشّاف إلى القرى شيئاً مروعاً بالنسبة للفلاحين ، نظراً لما كانت يسببه نزولهم ، هم ، واتباعهم إلى القرى ، من أعباء كثيرة على الفلاحين ، سوف ندرسها فى حينها حتى عبر الشاعر الشعبي عن خوف الفلاح من نزلة الكشّاف بقوله .

ومن نزلة الكشّاف شابت عوارضي وصار لقلبي لوعة ورجيف(١)

ونخلص فى النهاية ، إلى أن حكام الولايات ، سواء كانوا سناجق ، أو كشّافاً لم يكن يهمهم تنفيذ الأمور المنوطة بهم على وجهها الصحيح ، بقدر مايهمهم استغلال نفوذهم ، والعمل لمصلحتهم أولا وقبل كل شيء ، وهذه السمة كانت ، هى الإطار العام ، لأجهزة الإدارة فى الريف .

٢ ـ الوالى ـ باشا مصر :

كان الوالى ، هو ممثل السلطان العثمانى فى حكم مصر ، فهو كافل الديار المصرية ، وحامى حماها . . المشير المفخم ، الدستور المكرم ، مدبر أمور الجمهور بالرأى الصائب(٢) .

وفى إطار الاختصاصات التى كانت مخولة لوالى مصر ، كان عليه الاهتمام بجمع المال الميرى ، وإرسال الخزينة ، التى تعد جزءاً من هذا الميرى ، إلى السلطان ومن هنا كانت علاقة والى مصر بالريف ، فهو يحرص دائماً على جمع المال الميرى كاملا ً ، حتى فى السنوات التى ينخفض فيها منسوب الفيضان ، ولا يصل الماء إلى الأرض كلها ، وتبقى أجزاء منها « شراق » كان يقوم الوالى فى هذه الأحوال ، كما سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، بجمع الديوان ، والأمراء ، والأعيان ، ويلزم الملتزمين ، بسداد المال الميرى ، ويكتب عليهم الحجج بذلك(٣) .

ولذا فإن الوالى ، كان يحرص دائماً ، على الاحتفال بفتح سد الخليج ، إشعاراً للملتزمين الذين كانوا يحضرون هذا الاحتفال ، بأن أرض مصر ، سوف تروى جميعها ، وعليهم التعهد بسداد خراج الأرض لواجب العام ، ويسجل ذلك رسمياً ، فى حجة الاحتفال بوفاء النيل(٤)

---

(١) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٢٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (٢) ص ٢ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (٢) ، ص ٧٠ .
ـ يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ ، أحمد شلبى بن عبدالغنى ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (١) ، وسجل (٢) ، ص ٧٠ ، مادة (١٠٢) .

ومن النواحى التى كان الوالى يمارس اختصاصاته فيها فى الريف،هو أنه طبقاً لنظام الحيازة الذى كان متبعاً ، فى ذلك الوقت والذى سندرسه فى موضعه من البحث ، كان كثيراً ماينشب نزاع بين الملتزمين ، أو بين الأهالى والملتزمين ، أو بين أهالى القرى المتجاورة أو بين أصحاب حق الانتفاع بأراضى الرزق ، والتى سندرسها فى موضعها ، وكانت أجهزة الإدارة المحلية تعجز عن الفصل فى هذا النزاع ، فيرسل أمر هذا النزاع إلى الإدارة المركزية ، فيقوم الباشا بعد عرض الأمر على الديوان بإصدار فرمان إلى حاكم الولاية سنجقاً كان أم كاشفاً ، يطلب منه أن يقوم بنفسه ، بمشاركة قاضى الناحية وسرد ارية البلوكات المقيمين بالولاية ، ومشاركة أهالى الناحية ، وأجهزة الإدارة المحلية ، بتحرى الموضوع ، طبقاً لما هو مسجل بالدفاتر ، وإخطاره بنتيجة الحال ، وكان يقوم فى غالب الأحيان ، عندما يصل إليه الرد من أجهزة الإدارة المحلية بإصدار فرمان آخر ، متضمناً الرأى الفاصل فى الموضوع ، وتقوم أجهزة الإدارة المحلية بتنفيذ ماورد فيه(١) .

كذلك كان بعض الحكام ، يخطرون الوالى بامتناع العربان عن سداد المال الميرى ، وادعائهم الانتماء إلى الفرق العسكرية ، فكان الوالى يقوم بجمع رؤساء الفرق العسكرية ، ويتحرى منهم طبيعة الموضوع . فإن أعلنوا رفضهم قبول هؤلاء العربان ضمن فرقهم ، كتب عليهم الحجج بذلك ، وإلا عليهم سداد المال الميرى المرتب على هؤلاء العربان ، ويقوم بإخطار حاكم الولاية بصورة الحجج التى كتبها على رؤساء الفرق ، لينفذ ما وردفيها (٢) .

ومما هو جدير بالذكر ، أن أهالى بعض القرى كانوا يعجزون عن جرف الجسور البلدية ، الواقعة فى زمام قراهم ، وترسل أجهزة الإدارة المحلية ، إلى الباشا تخبره سوء حال أهل هذه القرى ، وعجزهم عن القيام بالتزاماتهم نحو جرف هذه الجسور ، وأن إهمالها

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، دفتر الجسور ، رقم ١٣٥٦ ، مخزن (١٨) ، دفاتر الأحباسى ، مخزن (١) ، عين (٦١) ، رقم ٤٦١٧ ، رقم ٤٦١٩ ، ٤٦٢٤ ، حيث توجد بهذه الدفاتر صور فرمانات صادرة من باشوات مصر فى حقب مختلفة خاصة بمثل هذه الأمور .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى (١ ، ٢) ، بها كثير من هذه المسائل التى كان يقوم باشوات مصر بالفصل فيها بعد عرضها على الديوان .

(٢) أحمد شلبى بن عبد الغنى ، المصدر السابق ، ص ص ٧٥ — ٧٦ .

— يوسف الملوانى ، تحفة الأحباب ص ٢٠١ .

سيترتب عليه ضرر كبير بهذه النواحي ، فكان الباشا يقوم بإصدار أمره ، إما بتحويل هذه الجسور البلدية ، إلى جسور سلطانية أى أن يصبح جرفها على جانب الخزانة ، وفى بعض الأحيان ، كان يصدر أمره ، بأن يكون جرف هذه الجسور على نفقة الملتزمين ، وتقوم أجهزة الإدارة المحلية ، بتنفيذ ما ورد بالفرمان ، وسجلات المحكمة الشرعية ، تحوى الكثير من هذه الحالات(١) .

وفى إطار اهتمامات والى مصر بالريف ، كان إشرافه على عمليات بيع الالتزامات ، أو اسقاطها ، وكانت هذه العمليات تشكل مصدر دخل كبير له ، نظراً لما يتقاضاه من حلوان عليها ، وكثيراً ما حقق بعض الولاة ربحاً طائلا من وراء هذه العمليات ، وخاصة فى فترات انتشار الأوبئة ، التى كانت تمكن الوالى فى بعض الأحيان من بيع التزامات المنطقة ، ثلاث أو أربع مرات فى الأسبوع الواحد(٢) .

كذلك كان بعض الولاة يقوم بشراء بعض الالتزامات ، أو الأراضى التى تنتج عن عمليات طرح النيل من الروزنامة ، ويوقفهـــا على أوجه البر أو بعض الزوايا والتكايا(٣) .

ونظراً لأهمية الريف ، بالنسبة لاقتصاد القطر ، فإن الوالى ، كان يحرص دائماً ، على حفظ الأمن ، فى الريف بقدر الإمكان ، ومناشدة أجهزة الإدارة المحلية الاهتمام بهذه الناحية ، ولكن فى كثير من الأحيان — كما اتضح من المصادر المعاصرة — كانت هذه الأجهزة تعجز عن مقاومة ، عمليات السلب والنهب التى يقوم بها العربان . لذا فإن الباشا كان يأمر ، بإرسال التجاريد لمساعدة حاكم الولاية ، فى القضاء على هؤلاء العربان ، ونشر الأمن فى المنطقة التى تعرضت لأذاهم .

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) دفتر الجسور ١٣٥٦ ، صور حجج شرعية وفرمانات باشوية خاصة بمثل هذه الحالات موجودة بنهاية الدفتر .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، أرقام (١ ، ٢) .

(٢) — Dehérain, Henri. L'Egypte Turque. pp. 28-29.

— دكتور جلال يحيى ، مصر الحديثة ، ص ١٦٤ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترك ، عين (٦١) ، دفتر أحباسى رقم ٤٦١٧ .

هذه أهم النواحى ، فى الريف ، التى كان يوليها ، والى مصر اهتمامه ، ولـكن مما تجدر الإشارة إليه أن معظم ولاة مصر ، فى القرن الثامن عشر ، لم يتمكنوا من ممارسة اختصاصاتهم بصورة كاملة ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالريف ، نتيجة لعوامل عدة سندرسها فى حينها ، وتكفى هنا الإشارة ، إلى تغلب نفوذ الأمراء المماليك ، على نفوذ هؤلاء الولاة ، الذين أصبحت معظم عمليات عزلهم ، تتم بناء على رغبة هؤلاء الأمراء ، بصورة ثابتة ، حتى ملّ السلاطين هذا الأسلوب ، وعبر أحدهم وهو السلطان أحمد الثالث[١] (١٧٠٣ — ١٧٣٠م) عن هذا الضيق بقوله للوفد الذى أرسله محمد بك جركس ، يطلب تغيير محمد باشا (١١٣٧هـ — ١٧٢٤ م) « التمسوا لـكم باشا من خشب لتصنعوه على حسب أهوائـكم[٢] » .

ومما أضعف من سلطة الولاة ، كذلك ثورات العساكر ، التى شهدها القرن الثامن عشر ، والصراعات المريرة ، بين البيوت المملوكية ، ولذا فإن الوالى اصبح مجرد مراقب مالى ، ليس لأوامره نفس الفاعلية التى كانت لها ، فى بداية الحـكم العثمانى ، وإن ظلت تصدر بصورة شكلية[٣] . إلا أن هذه الأوامر فقدت فى كثير من الأحوال أهميتها ، ولم تراع فى غالب الأحيان ، بل إن الأمراء المماليك ، كانوا يهمون بعزله ، إذا أصدر فرمانا ، بدون رضاهم ، ويكفى فى هذه الأحوال ، أن يبلغه الأوده باشه رغبتهم فى عزله ، بقوله « إنْزل ياباشا » فيفقد بذلك حق التصرف فى حـكم الولاية ، ولذا يمكن الحـكم بأن سلطة ، والى مصر ، فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، أصبحت ضعيفة إلى حد كبير شكلها أقوى من حقيقتها[٤] .

٤ ــ الديوان :

اعتماداً على ماورد فى سجلات الديوان العالى ، المحفوظة بأرشيف المحـكمة الشرعية . فإن

(١) يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ ، عبد الرحمن الجبرتى عجائب الآثار ، ج ١ ، حوادث (١١٢٥ هـ — ١٧١٣م) ، ص ٥٢ .

(٢) مصطفى الصفوى الشافعى القلعاوى (مخطوطة) ، صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان ، ص ص ١٨٥ — ١٨٧ ، أحمد شلبى بن عبد الغنى ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٣٢٣ ، الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ٦٤ ، عبد الجواد صابر اسماعيل ، دور الأزهر فى مصر إبان الحكم العثمانى ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، غير منشورة ص ٨١ ، ٨٢ .

(٣) دكتور محمد أحمد أنيس ، المشرق العربى ، ص ص ٤٩ — ٥٦ .
— دكتور شفيق شحاته ، المصدر السابق ، ص ٥ .
— Tugay Emin Feat, Three Centuries Chronicles of Turkey and Egypt, p. 78.
— Hammer, J., Histoire de l'Emprie Ottoman, Tome, 10, p. 31.

(٤) إدوار جوان ، مصر فى القرن التاسع عشر ، تعريب محمد مسعود ، ص ١١٤ .

اهتمامات الديوان العالى بالريف ، كانت تعود إلى عمليات . تقرير المال الميرى ، أو فرض مضاف جديد، مؤقت أو ثابت ، لظروف يرى الديوان ، أنها توجب فرض هذا المضاف .

ويتضح من هذه السجلات ، كذلك أن الديوان فى بعض الأحوال . كان يصدر أمراً إلى أجهزة الإدارة ، بالولايات أو القرى ، مصدقاً عليه من الباشا ، يطلب فيه الكشف عن حدود بعض الزمامات ، ومحاولة التحقق ، من مدى مطابقتها لما هو مسجل بالدفاتر الخالدة بالروزنامة ، وفى بعض الأحيان كان الديوان ، يرسل مندوبين عنه لمشاركة أجهزة الإدارة المحلية . فى التحرى عن حقيقة بعض الأمور التى يريد البت فيها[1] . ويستفاد كذلك من سجلات الديوان العالى ، أنه أصبح من اختصاصات الديوان التصديق على عمليات إسقاط « تنازل » بعض الالتزامات ، وخاصة تلك التى تتم بين بعض الأمراء المماليك ، أو رجال الفرق العسكرية[2] ويتضح من هذه السجلات ، كذلك أن الديوان أصبح يقوم بمباشرة بيع الالتزامات المحلولة . فى مزاد علنى ، بحضور مندوب الروزنامة[3] . هذا بالإضافة إلى أنه أصبح من سلطة الديوان كتابة الحجج ، على بعض الملتزمين بسداد ما عليهم من متأخرات ، أو إصدار أو امر . برفع بعض المظالم التى كانت مقررة ، وإعلان المناداة عن إلغائها[4] .

تلك أهم الأمور التى تتعلق باختصاصات الديوان العالى فى الريف .

٥ — الأوجاقات العسكرية ، ودورها فى ادارة الريف :

ليس هنا مجال دراسة الأوجاقات ، العسكرية ، وتنظيماتها وإنما ستقتصر الدراسة على الدور الذى كانت تقوم به هذه الأوجاقات فى إدارة الريف[5] ، وإذا كانت أوجاقات الإسباهية هى التى

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى سجل رقم (٢) ، ص ٧٠ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ، (١) ، ص ٢ ، سجلات إسقاط القرى ، رقم (٣٠) ، ص ٦ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، رقم (٢) ، إسقاط القرى ، رقم (٢) .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، رقم (٢) ، ص ٣٠٠ ، مادة (٤٧٣)

(٥) كانت هذه الفرق عند بداية الحكم العثمانى ، مقسمة إلى ست أوجاقات ، أضاف إليها السلطان سليمان أوجاقا سابعاً ، هو أوجاق الجراكسة ، وهذه الأوجاقات هى ، متفرقة ، جاويشان ، مستحفظان ، عزبان ، جمليان ، تفكجيان ، جراكسة .. أنظر بخصوص هذه الأوجاقات :

— Shaw, op. cit., pp. 191-196.

— Holt, P.M., the pattern of Egyptian political history from 1517-1798, in political and social change in Modern Egypt, pp. 80-81.

— حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، ص ص ١٩ — ٢١ .

— د. عبد الكريم رافق ، مصر والشام ، ص ص ١٤٥ — ١٤٦ .

شاركت بصورة بارزة ، في إدارة الريف إلا أن الأوجاقات الأخرى شاركت بصورة أو بأخرى في إدارة الريف ، والسيطرة على شئونه ، سواء عن طريق الالتزامات التي أصبح يحوزها أفرادها[١] ، أو ممارسة بعض الاختصاصات الإدارية ، التي كانت مخولة لبعض الأوجاقات ، مثل أوجاق الجاويشان ، الذي كان منوطا بأفراده ، مهمة جمع الأموال الأميرية ، من الملتزمين ، وتوريدها إلى الروزنامة ، والإشراف على مخازن الغلال الأميرية ، أو مراقبة أسعار الأسواق ، واستخدم أفراد هذا الأوجاق كذلك ، كرسل لابلاغ الأوامر والمهمات[٢] ، وكذلك كان لأفراد أوجاق الانكشارية ، صلة كبيرة بالريف ، عن طريق الإلتزامات الواسعة التي حازها أفراد هذا الأوجاق[٣] .

أما أوجاقات السباهية الثلاثة ، التي شاركت في إدارة الريف بصورة بارزة ، كما سبقت الاشارة ، فكانت المهمات المنوطة بكل منها ، في إدارة الريف على النحو التالي :

١ ـ **اوجاق جمليان** : أي المتطوعة الذين يستخدمون في تنقلاتهم الجمال ، ومن هنا جاءت التسمية التي أطلقت على هذا الأوجاق «جمليان» ، وإن ذكر ابن اياس ، هذا الأوجاق باسم الكمولية ، وكانت المهمة المنوطة ، بأفراد هذه الأوجاق في الريف ، توطيد الأمن ، في الأقاليم ومنع البدو من غزو المناطق الزراعية وتهديد طرق المواصلات[٤] .

٢ ـ **اوجاق تفكجيان** : أي حملة البنادق ، من الفرسان ، وكانت مهمة اشتراكهم في إدارة الريف ، تقتصر على توطيد السلطة العثمانية وأجهزتها في الأقاليم[٥] .

---

(١) دكتور عبد الكريم رافق ، مصر والشام ، ص ١٤٥

(٢) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ ، دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ص ٢٥٦ .

(٣) حسين أفندى الروزنامجي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠ — ٢١ ،
— دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

(٤) حسين أفندى الروزنامجي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠ — ٢١ ،
— دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .

(٥) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .
— دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ص ٢٥٦ ،

Holt P. M., op. cit., p. 80.

٣ — اوجاق الجراكسة : كان أفراد هذا الأوجاق من المماليك، ومهمتهم مراقبة الأراضى الزراعية ، والمحافظة على شبكات الرى ، والإشراف على توزيع المياه على القرى[١] .

هذه هى المهمات التى كانت منوطة برجال هذه الأوجاقات الثلاثة — التى تنضوى جميعاً تحت اسم « الإسباهية » — فى إدارة الريف .

ولا بد من أن نستعرض الحقائق التالية التى أمكن استقاؤها من وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، لنرى فى ضوئها ، كيف أدى أفراد هذه الأوجاقات دورهم ، فى إدارة الريف ، وهذه الحقائق التى أمكن استخراجها هى :

(أولا) إن أفراد هذه الأوجاقات، استغلوا نفوذهم فى الريف ، إلى درجة كبيرة مكنتهم من السيطرة على كثير من الالتزامات، بل ثبت من خلال دراسة دفاتر الالتزام، أن أفراد هذه الفرق أصبحوا يكونون النسبة الغالبة من الملتزمين ، كما سنرى ذلك فى موضعه من البحث ، بل إن عمليات إسقاط القرى، كما هو واضح من السجلات الخاصة بهذه العمليات ، أصبحت فى غالب الأحيان ، تسجل بأسماء أفراد من هذه الأوجاقات ، أو إلى أفراد منتمين إليها[٢] .

(ثانياً) إن جند السباهية الذين كان منوطاً بهم حفظ الأمن فى الريف ، وحماية الطرق ، أصبحوا فى الواقع ، مصدر إزعاج وخوف لسكان الريف ، وسلبوا ونهبوا أموال الفلاحين ، وارتكبوا كثيراً من الموبقات ، مع أهل الريف ، حتى أن مصدراً معاصراً أرجع أسباب ماحل بالريف من الخراب ، وفساد الأحوال ، ونقص الأموال ، والغلال ، وانتشار الموبقات ، وضعف الفلاحين ، وسوء أحوالهم المعيشية ، إلى ما كان يرتكبه أفراد السباهية ، الموجودين فى الأقاليم ، من المظالم وما يفرضونه ، من مغارم ، وطلب ، وعادات ، لم يستطع الفلاح منها فكاكا ، حتى أصبح الفلاح غير آمن ، على أمواله وأولاده ، من أعمال هؤلاء الجند ، الذين أصبح مجرد اقترابهم من القرية ، مصدر إزعاج لسكانها ، لأن ذلك لايعنى إلا طلب الأموال ، وهتك الأعراض ،

---

(١) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .
Holt .P. M.; op. cit., p. 80.
(٢) — أرشيف ، المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، أرقام .(١ ، ٢ ، ٣) .
— دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين البحرى ، والقبلى والذى يحمل الدفتر الأول منها تاريخ (١٠٦٩ هـ — ١٦٥٩ م) .

فأهل الريف حقيقة ، أصبحوا يعانون كثيراً من مظالم ، ومفاسد هؤلاء الجند[١] ، وقاسى الفلاحون ، كثيراً من تمردات السباهية ، التى بدأت تظهر بصورة متكررة ، منذ القرن السابع عشر ، عندما حاولت السلطة المركزية ، أن تضع حداً لاستغلالهم لأهل الريف ، وقد وقفوا موقفاً متشدداً إزاء هذه السلطات ، عندما حاولت إلغاء « الطلبة »[٢] ، وهى مظلمة فرضها أفراد السباهية على الفلاحين ، باسم حق الطريق لإبلاغهم الأوامر الإدارية . وقد غالى هؤلاء الجند فى تقديرها حتى أصبحت تفوق أموال الخراج[٣].

---

(١) محمد بن أبى السرور البكرى الصديق ، كشف الكربة فى رفع الطلبة ، مخطوط تحت رقم (٣٨٠) تاريخ ، مكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج ، ورقة (١٢ ، ١٣) .

حيث ذكر عن أعمال أفراد هذه الأوجاقات قبل مجىء محمد باشا (١٠١٦ هـ - ١٦٠٧ م). «وقد كانت مصر قبل الآن قد اختل أمرها ، وضاقت معيشة أهلها ، وكثر شرها ، وخربت قراها ، وضعفت فلاحيها وانفصمت عراها ، وانقلبت أحوالها ، وخست أموالها ، ونقصت غلالها ، لما أراد الله تعالى لها فى القدم ، من نقلها من الوجود إلى العدم ، وخراب البلاد ، وهلاك العباد ، وجلاء الفلاحين ، وازدراء الشرع المبين ، وقد اتسع الخرق وازداد الحرق ، وأصل ذلك كله ، قيام طائفة من الجند المكتوبين ، فى بلاد الأرياف ، مع كشاف الأقاليم ، فأظهروا العناد ، وسعوا فى الأرض الفساد ، وأحدثوا شيئا سموه الطلبة على الفلاحين ، والمزارعين فى ساير الأقاليم ، وعلى العمالين ، والبطالين ، وصاروا يضاعفونها فى كل سنة من السنين ، إلى أن زادت على أموال المقاطعات ، بل عمت وطمت ، ولم يقدر أحد على المرافعات ، وذلك غير ماصدر منهم من الأمور الشنيعة والأفعال المنكرة القطيعة . من الزنا واللواط جهاراً ، وافتضاض الأبكار نهاراً ، لايتناهون عن منكر فعلوه ، ولايأتمروا بأمر ولاتهم ولايمتثلوه ، وصار لهم أسمطة وأطعمة غالية المقدار ، تحمل إلى خيامهم أثناء الليل ، وأطراف النهار ، وتهديد الكشاف بما فيه القتل ، إن قصروا من ذلك ، بل ويسلكون بهم أسوأ المسالك ، وصار المسلمون معهم فى أمر مريج ، ليس لهم منه خلاص ، بل أضحوا فى غاية التحويج صار أرذل الجند ، وأقلهم مقلداً بالسيوف المسقطة ، والسروج بالذهب المنقطة والخيول المسومة ، والعدد المقومة ، والمرد الجميلة المزينة بأنواع الزينة المكملة ، راكبين خلفهم أجود الخيول ، فى لهو وفرح لايزول وإن وجدوا أيضا ، ولداً مقبول الصورة ، أخذوه من والده بالسيف ، وقد حصل منهم غاية الحيف ، مع الفسق بنساء الفلاحين ، وافتضاض أبكار بنات المسلمين ، بل قتل بعضهم ، وسلب مامعه ، وغير ذلك من القبايح المنكرة ، والحوادث الشنيعة المبتكرة » .

(٢) أحمد شلبى بن عبد الغنى ، أوضح الإشارات ، ص ٢١ ، حيث ذكر عن معنى الطلبة " وهى مظلمة كانت الأسباهية تأخذها من رعايا مصر القاطنين بقراها كلما بطلت الطلبة ، تحركت الأسباهية وشرعوا فى الفساد " .

(٣) من الطريف أن نذكر قصة حدثت لمحمد بن أبى السرور البكرى ، من جراء الطلبة ، وكيف أصبح أفراد السباهية يبالغون فيها ، فقد ذكر هذه القصة فى جميع مؤلفاته حيث ذكر :

" والطلبة معناها أى الغز يأتون لكاشف الأقليم ، فيقولون له ، اكتب لنا على الناحية الفلانية ، كذا —

وقد وصل الأمر بأفراد السباهية، نتيجة لمحاولة إلغاء، الطلبة إلى قتل إبراهيم باشا والى مصر (١٠١٢ هـ — ١٦٠٤ م) وأمير آخر معه، وطافوا برأسيهما فى شوارع القاهرة وعلقوهما فى باب زويلة «كما يفعل بأقل الناس» على حد تعبير مصدر معاصر[1].

وازداد أمر السباهية قسوة على أهالى الريف، حتى أن محمد باشا (١٠١٦/١٠٢٠هـ — ١٦٠٧/١٦١١ م) تلقى فى أثناء حضوره، لاستلام منصبه من الإسكندرية إلى القاهرة الكثير من الشكاوى، ضد الظلم والطلب التى يعانى منها الأهالى، من أفراد السباهية، ولذا عقد العزم على مقاومة مظالم السباهية، الواقعة على السكان، ورغم استعداد زعماء السباهية لمقاومة السلطات، إلا أن العناصر التى أعدها الباشا، تمكنت من الانتصار على قوات السباهية الثائرة، فى الخانقاه من ضواحى القاهرة، وقتلت عدداً كبيراً من قادتهم، ونفى الباشا حوالى ثلاثمائة، أو أكثر إلى اليمن، وقد علق محمد بن أبى السرور البكرى على هذا الانتصار الذى أحرزه الباشا على أفراد السباهية بقوله: «وهو فى الحقيقة الفتح الثانى

= وكذا، مما يريدون مثلا، فيقول بأى طريقة أكتب لكم ذلك، فيقولون اكتب أن فلاناً اشتكى فلاناً، من أهالى الناحية الفلانية، فيأمر الكاشف بكتابة مايقولون، ويكتب لهم حق الطريق بقولهم، سواء كان له صحة أو لا، والغالب أن جميع مايقع من مثل ذلك، يكون لاأصل له، بل الجميع لا أصل له، فهذا معنى الطلبة، وقد كان لى بلدة بالمنوفية ومالها ماية ألف نصف فضة، فغرمت أنا وأهاليها فى الطلبة ماتى ألف نصف فضة، وقد جاء لبلدتنا المذكورة شخص من العسكر، بطلبة مذكور فيها أن كرّم الناحية اشتكى من المادين تحته، وحق الطريق، ألف نصف فضة، فحين جاء إلى الناحية فرّ أهلها جميعاً، فرأى إمرأة لها ولدين فأخذهم منها، ووضعهما فى الخرج، فحين رأت المرأة ذلك ذهب عقلها، فجاءت له بمصاغها، وقالت له هذا يساوى زيادة عن ألف نصف، أخذ المصاغ منها، وأخرج الأولاد من الخرج، فإذا هما ميتين، فانظروا إلى هذا التجرى الذى مايفعله كافر بخلاف المسلم، فلا حول، ولا قوة إلا بالله العلى العظيم»

أنظر: المنح الرحمانية ص ص ٧٥ — ٧٦، النزهة الزهية، ورقة ٣٨، الكواكب السائرة، ورقة ٣٥، وقد خص المؤلف الطلبة بمؤلف مفرد سماه «كشف الكربة فى رفع الطلبة» وقد حصلت على نسخة منه واستعنت بها فى هذا البحث

(١) محمد بن أبى السرور البكرى، المنح الرحمانية، ص ص ٧٥ — ٨٦، النزهة الزهية، ورقة ٣٨ الكواكب السائرة، ورقة ٣٥، مؤلف مجهول: المصدر السابق ص ١١٨، أحمد شلبى بن عبد الغنى المصدر السابق، ص ١٩ وانظر كذلك: — Holt. P. M., op. cit., p. 82.

حيث ذكر أن هذه الحادثة وقعت (١٠١٣هـ — ١٦٠٥ م) والحقيقة أن كل المصادر الأصلية سجلت حدوثها (١٠١٢ هـ — ١٦٠٤ م).

لمصر فى الدولة الشريفة العثمانية أيدها الله تعالى » وتمكن محمد باشا بهذا الانتصار من إلغاء « الطلبة » واستحق بذلك من المصادر المعاصر ألقاب « معمر مصر » و « مبطل الطلبة» «قول قرآن » بالتركية(١) ، وفى هذا دلالة واضحة ، على مدى الكراهية التى كان يكنها السكان ، لأفراد السباهية ، لسوء تصرفاتهم ، إزاء الأهالى ، واستغلالهم لنفوذهم ، وإزعاجهم الأهالى ، رغم أن حمايتهم كانت منوطة بهؤلاء الجند .

وقد لوحظ أن انتساب المماليك إلى أوجاقات السباهية ، إزداد بصورة كبيرة ، خلال القرن الثامن عشر ، حتى كادت عضوية هذه الأوجاقات تقتصر على المماليك(٢) ، وليس لهذه الظاهرة من تعليل ، سوى ما كان لأفراد هذه الأوجاقات ، من نفوذ على السكان فى الريف مكنهم من الحصول على كثير من الامتيازات ، فأراد هؤلاء التمتع بها ، حتى أن معظم وثائق المحكمة الشرعية تسجل أسماء الكثير من جند السباهية — بل إننا لانجانب الصواب ، إذا قلنا كل الأسماء — تحت أسماء مملوكية ، مثل أحمد عبد الله ، وعلى عبد الله ، محمد عبد الله ، وغير ذلك من الأسماء المملوكية ، كذلك فإن هذه الوثائق تثبت بما لا يدع مجالا للشك ، بأن بعض الأمراء المماليك ، كان لهم أتباع بين أفراد جند السباهية الموجودين بالريف(٣) ، وكان هؤلاء الأمراء يأمرون أتباعهم هؤلاء ، فى أوقات الصراعات مع منافسيهم ، بأن يجمعوا أفراد السباهية ، الموجودين بالأقاليم ، ويأتون لنصرتهم ، وقد كان هؤلاء ينفذون ما يؤمرون به ، ولذا فإنه يمكن القول ، بأن الأوجاقات فى القرن الثامن عشر ، كحامية عثمانية ، لا وجود لها ، أما وجودها كفرق تابعة للأمراء المماليك ، فهذا ما يمكن الحكم بوجوده ، مع التسليم بالضعف الشديد الذى حل بهذه الفرق ، حتى أصبحت مجرد أدوات ، لا تجيد سوى نهب أموال الفلاحين وظلمهم ، أعانها على ذلك مارسخ فى نفوس الفلاحين من رهبة الإدارة .

---

(١) محمد بن أبى السرور البكرى ، النزهة الزهية ، ورقة (٣٧) ، يوسف الملوانى ، تحفة الأحباب ، ص ١٨٠ ، أمين سامى : تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ص ٣٦ — ٣٧ .

— Holt, P. M. op. cit., p. 83.

(٢) يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص (٢٣٧) ، دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص (١٤٦) .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبايعات الباب العالى ، رقم ١٢٣ ، ٣٨٣ ، ١٢٠٢ .

— سجلات إسقاط القرى رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

— سجلات الديوان العالى ، رقم ١ ، ٢ .

(ثالثا) نظرا للامتيازات الواسعة التى كان يتمتع بها أفراد السباهية ، فى الريف فإن ذلك أغرى بعض السكان المحليين ، إلى الانتماء إلى صفوف هذه الأوجاقات ، بل إن هذا الانتماء أصبح احدى الأمنيات العزيزة عند الفلاح[١] ، وقد رصدت المصادر المعاصرة أنه كان من بين قوات السباهية ، التى كانت ثائرة ، ضد محمد باشا ، جماعة ليسوا من العسكر ، وسجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة أن عربان الهوارة (١١٠٩ هـ — ١٦٩٨ م) امتنعوا عن سداد المال الميرى ، بحجة انتمائهم إلى الفرق العسكرية ، ولولا إعلان هذه الأوجاقات ، تنكرها لنسبة عربان الهوارة إليهم لعجزت السلطات عن أخذ المال الميرى منهم ، فقد أعلنت الأوجاقات جميعها أن عربان الهوارة « هم ليسوا منا ، والعربان لا تكون عسكرية » وكتب عليهم الوالى الحجج الشرعية بذلك ، وأرسل صورة منها إلى عبد الرحمن بك حاكم جرجا ، تمكن بمقتضاها من أخذ الغلال والمال منهم[٢].

إن عملية الانتماء ، إلى الأوجاقات العسكرية فى القرن الثامن عشر أصبحت شيئا شائعاً ، فقد ظلت دفاتر الجوامك والعلوفات ، تسجل أسماء أناس ليسوا فى الأصل من العسكريين[٣] ، وإنما انتسبوا إلى الفرق العسكرية ، للتمتع بالامتيازات التى كانت تمنح لأفرادها ، وقد ساعد على إزدياد هذه الانتماءات ، انتشار عمليات بيع وشراء تذاكر العلوفات ، والجوامك ، وقد كان تأثير عمليات الانتماءات هذه سيئا ، على الروح العسكرية ، وأضعف الفرق التى أصبحت أهميتها فى الحقيقة ، تقتصر على قيد أسماء أفرادها فى الدفاتر فقط ، إنما الروح العسكرية الحقيقية كما هو واضح انعدمت تماماً[٤] .

(رابعا) إن أفراد السباهية ، رغم وجود قواتهم الرئيسية ، فى أقاليم الريف ، فإنهم شاركوا فى الفتن العسكرية ، التى كانت تثور بين الأوجاقات الأخرى ، فى القاهرة ، فبناء على استدعاء من رؤسائهم فى القاهرة ، كانوا يكونون قوات تأتى لمناصرة الفريق الذى

---

(١) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤ .

(٢) يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ ، أحمدشلبى بن عبد الغنى ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .
— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل (٢) ، ص ١٣٠ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٧٤) دفتر الجوامك رقم (٣٩٥) مسلسل عمومى ٥٦٣٨ ومابعده حتى رقم ٤٠٩ مسلسل عمومى ٥٦٥٢ .

(٤) — Volney, S.F.C., Voyage en Syrie et en Egypte pendant les anées 1783, 1784 et 1785, Tome I, pp. 7-8, 235.

يريدون مناصرته ، وحقيقة ليس هذا التصرف من جانب جند السباهية ، وليد القرن الثامن عشر ، وإنما هو سابق عليه ، وقد سبقت الإشارة إلى تصرفات جند السباهة ضد سلطات القاهرة ، ومجيئهم إليها قصد محاربة السلطة نفسها ، وتذكر المصادر كثيراً من أوامر أغوات السباهية فى القاهرة ، الصادرة إلى أتباعهم فى الأقاليم ، يطلبون منهم إعداد فرق ، للمشاركة فى وضع حد لبعض الصراعات التى كانت تحدث بين الأوجاقات الأخرى ، فجند السباهية رغم إقامتهم فى الريف ، فإنهم شاركوا فى كثير من الفتن التى كانت تثور فى القاهرة(١) ، وكانوا يشكلون أحد العناصر البارزة فيها ، كما حدث فى فتنة إفرنج أحمد(١١١٩ هـ — ١٧٠٧ م)(٢) وقد كان اشتراك أفراد السباهية فى مشاكل المدينة ، يؤثر

(١) أحمد شلبي بن عبد الغني ، المصدر السابق ، ص ص ٨٦ — ٩٠ — ٩١ .

— عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٧ — ٢٥٠ .

(٢) بدأت أحداث هذه الفتنة فى شعبان (١١١٩ هـ — ١٧٠٧ م) حيث أعلن الينكجريه ، عزلهم إفرنج أحمد باش أوده باشة وحسين أوده باشة ونفيهما إلى جزيرة الطينة بدمياط ، ثم فرارهما والتجاء إفرنج أحمد إلى باب الجراكسة ، وحسين أوده باشه إلى باب التفكجية ، وإزاء إصرار الينكجريه ، على نفي أفرنج أحمد ورجوعه إلى الطينة ، عاند « فى ذلك طائفة الجراكسة وامتنعوا من التسليم فيه ، وقالوا لا بد من نقله من أوجاقكم وساعدهم بقية البلكات » وأدت هذه الفتنة إلى سلسلة من الفتن العسكرية ، والحروب الأهلية ، كان من نتيجتها ، انتشار الرعب بين السكان ، وافترقت الفرق والسلطات إلى فرقتين :

الفرقة الأولى : تمثلت فى الانكشارية ، وقاضي العسكر ، والباشا ، وأيوب بك ، ومحمد بك الكبير والمرتزقة من الأعراب والهوارة .

الفرقة الثانية : الأمراء السناجق ، والعزب ، وباقى الفرق العسكرية ، بما فيهم السباهية ، واتهم الوالى خليل باشا ، بإذكاء هذه الفتنة ، وأن عناده وضعفه ، كانا سبباً فى إشعالها ، حتى أن الجبرتى ، يعلق على أيامه بقوله « كانت أيام فتن وحروب وشرور » وقد ذكر الشيخ حسن الحجازى المعاصر عنه :

قد جاء مصر باشة ... أيامه ليست ملاح
ضرب مدافع بها ... كذا رماح وصفاح
فقلت فى تاريخه ... خليل باشا فى كلاح
أى فى زمان كالح ... ليس به وقت انشراح

وقال فى الواقعة نفسها :

قد نزلت بمصرنا ... نازلة على العبيد
فظيعة شنيعة ... ليس عليها من مزيد

أنظر بخصوص هذه الفتنة :

عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ١ (حوادث ١١١٩ هـ — ١٧٠٧ م) ، ص ٣٢ ،

— الشيخ على بن محمد الشاذلى الفرا ، ذكر ماوقع بين عسكر مصر المحروسة ، تحقيق ، دكتور عبدالقادر أحمد طليمات ، المجلة التاريخية المصرية ، العدد الرابع عشر سنة ١٩٦٨ ص ص ٣٢٤ — ٤٠٣ .

— مصطفى بن الحاج ابراهيم ، تاريخ وقائع مصر ، مخطوط ، ص ص ٧٣ — ٩٣ .

تأثيراً كبيراً على سكان الريف ، نظراً لعمليات السلب والنهب التي يقوم بها هؤلاء الأفراد في أثناء إعدادهم لقواتهم .

(خامساً) اشترك أفراد السباهية ، مع الأوجاقات الأخرى ، في عملية عزل حكام الولايات ، كما حدث (١١٢٠ هـ — ١٧٠٧ م) ، حين أصر أفراد الأوجاقات ، على عزل محمد بك حاكم جرجا ، بحجة أنه أزل عربان المغاربة وأمنهم ، أن ذلك سيؤدى إلى الفساد ، فعزل هذا الوالى بناء على طلبهم ، وتولى حكم جرجا بدلا منه محمد بك قطامش[١] . وهذا يوضح إلى أى مدى ، وصل نفوذ رجال الأوجاقات في الشئون الإدارية ، وأن نفوذهم أصبح يفوق نفوذ الباشوات ، الذين أصبحوا أنفسهم عرضة للعزل .

من العرض السابق لدور رجال السباهية ، في إدارة الريف ، نخلص إلى أن أفراد هذه الأوجاقات ، لم يؤدوا دورهم على الوجه الأكمل ، بل إن مشاركتهم في الإدارة كما اتضح ، أصبحت عبئاً على أهالى الريف ، وأساءت إلى النظام الإدارى ، أكثر مما أدت إلى دعمه بل إن الواقع كان يستدعى وجود جهاز إدارى آخر ، لحماية أهل الريف ، من أفراد هذه الأوجاقات ، وتصرفاتهم واستغلالهم لنفوذهم ، ورغم الضعف الذى أصاب هذه الأوجاقات في القرن الثامن عشر ، فإن أسلوب استغلالهم لسكان الريف . كما هو واضح من سجلات المحكمة الشرعية ، ظل قائماً حتى نهاية هذا القرن ، وانهيار النظام بأسره عند مجىء الحملة الفرنسية (١٢١٣ هـ — ١٧٩٨ م) .

* * *

وهكذا يمكن من العرض السابق لإدارة الريف المصرى — في القرن الثامن عشر — بين الإدارة المحلية ، والإدارة المركزية استخلاص الحقائق التالية :

(أولا) إن أجهزة الإدارة سواء منها المحلية ، التى وجدت في داخل القرى نفسها أو ، المركزية التى شاركت عن قرب ، أو عن بعد في إدارة الريف ، لم تكن على درجة كبيرة من الاهتمام بالريف ، ومصالح أهله ، بل كان همها الأول ، العمل على تنمية مصلحتها الخاصة ، وجمع الثروات ، مستغلة في ذلك نفوذها ، وعدم وجود رقابة عليها ، حتى فرض كل فرع من فروعها

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ١ (حوادث شوال ١١٢٠ هـ — ديسمبر ١٧٠٨ م) ، ص ٣٣ .

لنفسه عادة على الفلاحين ، أصبح لامحيد لهم عن سدادها ، وإلا حل بهم العسف والعقاب ، مما اضطر الفلاحين ، فى كثير من الأحيان إلى الوقوع ، تحت طائلة المرابين ، الذين كانوا يستغلون هذه الظروف ، ويوظفون أموالهم لدى الفلاحين — حسب أسلوبهم الذى اعتادوه — ربا فاحش ، طالما أرهق الفلاح ، وجعله عرضة للإفلاس ، واضطر الفلاح فى بعض الأحيان — تفاديا للعقاب الذى يخشاه من رجال الإدارة — إلى أن يعرض محصوله للبيع ، قبل نضجه بسعر منخفض ، عما كان يقدر له عند نضجه ، ليسدد الأموال المقررة عليه ، أو يبيع بهيمته التى تعينه على أعباء الحياة ، بما تدره عليه من لبنها من سمن وجبن ، وإذا لم تتوفر له إحدى هذه الوسائل ، كان يضطر فى كثير من الأحيان ، إلى أخذ مصاغ زوجته ، إذا كان لديها مصاغ ، ويتصرف فيه بالرهن ، أو البيع ، رغم إرادتها ، كان الفلاح يسلك كل هذه السبل حتى لايقع تحت طائلة العقاب ، من رجال الإدارة ، إذا قصر فى تسديد ما عليه ، من أموال أميرية ، وعادات ، فإذا انعدمت كل هذه الوسائل من يديه ، كان يفضل فى كثير من الأحيان الهروب من بلده تحت جنح الظلام ، وذلك لانعدام الثقة بينه وبين رجال الإدارة . حتى أصبحت رهبة السلطة أحد الأسس التى تحكم العلاقة بين الفلاحين ورجال الإدارة ، بل إن رهبة السلطة فى الواقع صارت ، أساساً من أسس العلاقات الاجتماعية ، فى ريف مصر ، فى ذلك الوقت وزاد من قسوة هذه الرهبة ، فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، أسلوب الجند المعينين لجمع المغارم من القرى ، حتى اضطر الفلاحون فى بعض القرى إلى قتل هؤلاء الجند المعينين — لسوء سلوكهم — وهجر هؤلاء الفلاحون قراهم ، مفضلين هذا العمل ، على السكوت ، على مايقع عليهم من هؤلاء الجند (١) .

هكذا كانت العلاقة ، بين الفلاحين وأجهزة الإدار ، متأزمة ، تتسم بالاستغلال من جانب رجال الإدارة لأهل الريف ، حتى غدت ، وكأنها تقوم على رعاية مصالح أجهزة الإدارة ، دون أبناء الريف ، مما حدا بشاعر مصر فى ذلك الوقت الشيخ حسن الحجازى المتوفى (١١٣١ هـ ١٧٢٠ م) أن يعتبر أجهزة الإدارة فى الريف من بين الآفات التى سلطها الله على أهله . وذلك بقوله :

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٤ (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ — أبريل ١٨١٣ م) ، ص ٢٠٨ .

وسبمة بالفلسح قد أنزلت   لما حووه من قبيح الفعال
شيوخهم ، أستاذهم . والشد   والقتل فيما بينهم . والقتال
مسع النصارى ،كاشف الناحية   وزد عليها كَدِّهم في اشتغال

(ثانياً) إن نظام الحكم فى القرن الثامن عشر ، وخاصة فى النصف الثانى منه أصبح ضعيفاً ، إلى درجة كبيرة ، وأن التنظيمات التى سجلت فى الأوراق : لم تكن تعبر عن الحقيقة، ولم تنفذ كما كان يراد لها ، وإن ظهر أن هذه الأنظمة قوية فذلك على الورق فقط ، وخير مثال لذلك رجال الأوجاقات التى أصبحت حقيقتهم ، مسجلة فقط فى دفاتر الجوامك والعلوفات ، أكثر مما هى عليه فى الواقع ، حتى رأى أحد الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر فى النصف الثانى من القرن عشر الثامن أنه لامناص لتحسين أحوال البلاد عامة ، وإصلاح أحوال الفلاحين خاصة ، إلا بتحرير البلاد من السيادة العثمانية كلية(١) أى أن النتيجة النهائية لتقويم دور الإدارة فى الريف المصرى فى القرن الثامن عشر هى : أن الريف وقع تحت نظام إدارى لم يكن على المستوى الذى يكفل له الأمن والطمأنينة .

(١) —Volney, op. cit., Tome I, pp. 256-257.

الباب الثاني

حيازة الأرض وأعباؤها المالية

الفصل الثالث : حيازة الارض ـ نظام الالتزام

الفصل الرابع : الاعباء المالية

الفصل الثالث

حيازة الأرض — نظام الالتزام

تمهيـــد :

انواع الأراضي :

١ — الأراضي الخراجية ، ٢ — اراضي الرزق ، ٣ — اراضي الاطلاق « اوتلاق » .

نظام المقاطعات او الأمانات :

عوامل فشل هذا النظام .

نظام الالتزام :

ارض الفلاحة ، ارض الاوسية ، حقوق الملتزم على حصة التزامه ، حقوق الفلاح على ارض اثره ، او مساحته ، فئات الملتزمين ، دخول التجار ميدان الالتزام ، دخول العلماء ميدان الالتزام ، دخول النساء ميدان الالتزام ، أرباب السجاجيد والأشراف .

* * *

حيازة الأرض :

عند دراسة نظام حيازة الأرض في مصر ، في القرن الثامن عشر ، لابد من الإشارة إلى أنواع الأراضي ، فقد اتضح من قانون نامه سلمان ، ومن دفاتر الالتزام ، ودفاتر التراابيع ، التي وضعت في عهد الحملة الفرنسية ، ومن وثائق المحكمة الشرعية أن أراضي مصر في العصر العثماني ، من حيث معاملتها المالية ، وتقدير الأموال المقررة عليها ، كانت تنقسم إلى الأنواع التالية :

١ — الأراضي الخراجية ، وأصبحت في القرن الثامن عشر ، تسمى بأرض الالتزام وتشمل أراضي الفلاحة ، وأراضي الأوسية .

٢ — أراضي الرزق ، وتشمل الأراضي الموقوفة .

٣ — أراضي الإطلاق .

وسنشير إلى كل منها فيما يلى :

١ — الأراضى الخراجية :

كانت فى القرن الثامن عشر — تمثل أراضى الالتزام . التى أصبحت تعطى كحصص التزام ، وكانت أراضى كل قرية من هذا النوع تقسم إلى قسمين . ليس بالضرورة أن يكونا متساويين من حيث المساحة ، بل إن النسبة بينهما لم تكن ثابتة على الإطلاق ، وكان النوع الأول هو الأكبر مساحة ، ويسمى أرض الفلاحة ، التى توزع على الفلاحين لزراعتها ، وكانت تسمى فى الوجه البحرى « أرض الأثر » ، وفى الوجه القبلى « أرض المساحة »(١) نظراً لأن عمليات مسح الأراضى فى الوجه القبلى كانت تتم كل عام ، على أثر انحسار مياه الفيضان عن الأرض . وكان الفلاح له حق الاستمرار فى أرضه ، مادام يقوم بتسديد ما عليها من الضرائب ، التى كانت تختلف من منطقة إلى أخرى ، بل إنها كانت تختلف داخل حصة الالتزام الواحدة ، تبعاً لنوعية الأرض . كما سنرى ذلك فى حينه ، وكان له كذلك حق الانتفاع بها بنفسه أو تأجيرها ، أو رهنها لمدة قصيرة ، إذا دعته ظروفه إلى ذلك(٢) .

أما القسم الثانى من أراضى الالتزام ، فكان يسمى « أرض الأوسية » . وقد اختلفت مساحة هذا القسم ، كما هو ظاهر بدفاتر الترابيع من حصة إلى أخرى . وكان هذا القسم يمنح للملتزم ، وظل هذا القسم من أرض الالتزام معفى من الضرائب . حتى مجىء الحملة الفرنسية ، حيث أن دفاتر الترابيع التى وضعها رجال الحملة الفرنسية سجلت ضرائب مفروضة على هذا النوع(٣) . كما سنرى ذلك فى حينه . وكان للملتزم حق زراعة هذا القسم لنفسه

---

(١) دكتور أحمد أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، ص ٢٩ . ليس هناك فرق بين أرض الأثر ، وأرض المساحة سوى أن الأولى كانت ثابتة فى مساحتها ، أما أرض المساحة ، فإن مساحتها كانت تتغير من سنة إلى أخرى .

(٢) دكتور محمد كامل مرسى ، الملكية العقارية ، ص ٤٨ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر الترابيع أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ ، وهذه الدفاتر وضعها رجال الحملة الفرنسية ، وأخذوا معلوماتها من دفاتر المعلمين الأقباط وحذوا فيها مساحة كل نوع من أرض كل حصة بالفدان ، وفرضوا ضريبة على كل فدان اختلفت من حصة إلى أخرى ، وهذه الدفاتر فى غاية الأهمية ، ولم نعثر من هذه المجموعة إلا على الدفاتر السابقة الذكر بعاليه . وهى خاصة على الترتيب بولايات : الشرقية ، الغربية ، المنوفية . ولا ندرى شيئاً عن مصير دفاتر باقى ولايات مصر الأخرى .

وكان فلاحو الناحية إذا أراد الملتزم استغلاله لنفسه يقومون بزراعته له عن طريق السخرة التي أصبحت عبئاً من الأعباء الملقاة على عاتق الفلاحين .

وفي بعض الأحيان كان الملتزم يقوم بتأجير أرض الأوسية للفلاحين نظير قدر معلوم من الأموال عن كل فدان يحصله لنفسه(١) .

هذا عن الأراضي الخراجية بنوعيها التي أصبحت في القرن الثامن عشر ، تمثل أراضي الالتزام .

٢ — أراضي الرزق :

كانت تمثل مساحات واسعة من الأرض ، في جهات عديدة من البلاد ، أنعم بها السلاطين السابقون على بعض الناس ، وأصبح حق الانتفاع بها ينتقل بالميراث للورثة ، وأصبح لأصحاب حق الانتفاع ، أن يتصرفوا فيها بكافة وجوه الانتفاع . وكان أكثر أراضي الرزق موقوفاً على مكة ، والمدينة ، وعلى المساجد والأضرحة ، وعلى أعمال البر والصدقة والإحسان ، من تكايا ومكاتب وأسبلة لسقى الناس ، وأحواض لسقى الدواب . ومقارئ لتلاوة القرآن ، وبعض طلبة العلم(٢) . وبعض الاشراف ، وكانت أراضي الرزق معفاة من الضرائب ، ولا يدفع عنها للروزنامة ، إلا ضريبة رمزية باسم « مال حماية » نظير حماية رجال الإدارة لهذه الأراضي ، من العبث بها ، أو السطو عليها ، ولذا فإن بعض الملتزمين لجأ ، إلى عمليات الاحتيال في رصد جزء من الأراضي الداخلة في التزاماتهم على أعمال البر ، وجعلوا الجزء الأكبر من هذه الأراضي ، وقفاً على ورثتهم وأرقائهم ، وكان السائد أن يلجأ الملتزم إلى وقف جزء من أرض أوسيته ، ولا يلجأ إلى وقف أرض الفلاحة إلا نادراً(٣) .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ٢٧٨ ، مادة ٦٥١ ، ص ٣٨٣ .
(٢) أبو المحاسن بن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٥٣ .
— دكتور أحمد أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة ، ص ٣٢ .
— دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، العصر المماليكي في مصر والشام ، ص ٤١٩ .
(٣) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ص ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٣٢ ، ٢٢٣
(حوادث جادى الأولى ١٢٢٤ هـ ، شوال ١٢٢٥ ، جمادى الأولى ١٢٢٩هـ الموافق يونيه ١٨٠٩ م ، أكتوبر ١٨١٠م ، أبريل ١٨١٤ م)
— دكتور أحمد أحمد الحتة ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .
وأنظر كذلك
— Lancret, op. cit., pp. 473 — 493.
— Sacy, op. cit., pp. 8 — 9, 28 — 34 .

وبهذه الوسيلة ازدادت مساحة أرضى الرزق ، حتى صارت أراضى بعض القرى — فى بعض المناطق — موقوفة كلها ، ورصدت الدفاتر كثيراً من القرى التى ، أصبحت أراضى الرزق فيها تمثل نصف المساحة ، أو أكثر قليلا ، وتفاوتت مساحة أرض الرزق من منطقة إلى أخرى(١).

ولذا فإن الروزنامة خصصت دفاتر معينة لهذا النوع من الأراضى ، أسمتها باسم « دفاتر الرزق الأحباسية » وأصبح لكل ولاية دفاتر معينة للرزق الموجودة فيها ، وفى هذه الدفاتر تتبع لكل رزقة ، مكانها ومساحتها وتاريخ إنشائها وأصحاب حق الانتفاع بها وأوجه صرف ريعها ، وصور الحجج والإفراجات الخاصة بها(٢) . وقد أفدت كثيراً من هذه الدفاتر فى مواضع كثيرة من البحث .

٣ — أراضى الإطلاق « أوتلاق » :

أرض معفاة من الضرائب ، خصصت أساساً لمرعى خيل الباشا ، والبكوات المماليك ، فهى عبارة عن أراضى تابعة للحكومة ، وقد سمح الباشوات فى القرن الثامن عشر للملتزمين الذين تقع هذه الأراضى فى حصص التزاماتهم بضمها إلى أواسيهم ، والانتفاع بها نظير مبلغ من المال يدفع للباشا(٣) .

وإلى جانب هــذه الأنواع الثلاثة الرئيسية التى انتظمتها الأراضى المصرية من حيث معاملتها المالية ، وتقدير الضرائب عليها ، فإن دفاتر الالتزام ، ودفاتر التراابيع ، سجلت ضمن أراضى بعض القرى ، أنواعاً أخرى ، مثل « أراضى المناجزة » وهى الأراضى التى أصابها الضعف ، ولم تعد تصلح بصورة جيدة للزراعة ، « وبور الحوالى » وهى الأراضى التى كان يصيبها البوار ، فى بعض السنوات ، ولم تزرع .

= حيث يشير إلى وجود نوعين من الأراضى المعفاة من الضرائب ، كان يطلق على النوع الأول منها فى مصر السفلى اسم " أرض مسموحة " وأطلق على النوع الثانى منها فى مصر العليا اسم " معليطة " وكانت هذه الأراضى تنتقل بالإرث ، وكانت هذه الأراضى فى الغالب فى أيدى مشايخ القرى .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر التراابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٦١) ، دفاتر الأحباس ، رقم ١٦١٧ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٦ .

(٣) دكتور أحمد أحمد الحتة ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

وهذان النوعان من الأراضى قدرت عليها ضرائب بسيطة(١) ، تتفق وطبيعة مايزرع فيهما من محصولات .

نظام المقاطعات او الأمانات :

أدار العثمانيون الأراضى المصرية ، منذ دخولهم مصر (٩٢٣ هـ — ١٥١٧ م) ، وحتى منتصف القرن السابع عشر ، عن طريق نظام المقاطعات ، أو ما كان يسمى بالأمانات ، وكان هذا النظام يقوم على أساس أن كل قرية ، أو عدة قرى متقاربة تكون مقاطعة ، أو أمانة، أى تكوّن وحدة إدارية ومالية فى ذات الوقت، وكان لكل مقاطعة ، أو أمانة، عامل يعد مسئولا عن المال الميرى المقرر على هذه المقاطعة ، فهو كان يقوم بعمل الملتزم، قبل تطبيق هذا النظام ، وإن لم يكن مثل الملتزم ، فهو ليس له أرض أوسية، أو غيرها من الحقوق التى أصبحت للملتزم . وإنما هو مجرد موظف مسئول لدى الروزنامة، يتقاضى أجراً على عمله شأنه شأن بقية موظفى هذا النظام ، كما كان لكل مقاطعة « مفتش » يحمل لقب « أمين » أو « أفندى » مهمته الإشراف على الأراضى القابلة للزراعة، وتحديد ما عليها من ضرائب، وكان يعاونه فى عمله هذا عدد من الكتبة . وكان من حق هؤلاء المفتشين أن يستعينوا بمشايخ القرى وأجهزة الإدارة من كشاف ، وغيرهم لتذليل ما يعترضهم من صعوبات فى عملهم ، وقد نص قانون نامهء سليمان بأن على رجال الإدارة، « أن يقدموا لهؤلاء المفتشين « الأمناء » . . . مافى وسعهم من عون ، ولا يمتنعون عن إمدادهم ومظاهرتهم ولا يمكّنون عاملا أن « يلتزم » المقاطعة من جديد إذا تمت مدة تحويله (أى سنة انتفاعه بالمقاطعة)، ولم يف ديونه من التحويل (العام) الفائت . . . أى أن على رجال الإدارة أن يشدوا من أزر المفتشين فى إبعاد العمال الذين يقصرون فى تسديد الأموال الأميرية المقررة على مقاطعاتهم ، وتمكين غيرهم من العمال من الحلول محلهم . . . »

وقد حمّل قانون نامهء سليمان هؤلاء الموظفين مسئولية بقاء جزء من الأرض دون زراعة فنص على أن يقوم « العمال والأمناء ، والكتاب بدورهم بتخضير الأرض بكل وسعهم ويصرفون فى ذلك جهدهم فلا يدعون أرضاً لم تخضّر » (٢) أى تركها بدون زراعة .

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع ، رقم ١٩٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٩٤ ، مخزن (١) تركى ، عين (٩) ، دفاتر الالتزام ، رقم (١٢٣) ومابعده .

(٢) قانون نامهء سليمان ، النسخة التى سبقت الإشارة إليها . ص ١ .

وقد وضع قانون نامهء سليمان ضوابط لإحكام هذا النظام ، ولم يترك لهؤلاء الموظفين حرية تقدير الضرائب حسب أهوائهم ، وإنما نص على أن « تكتب تذاكر (أى دفاتر) بمحاصيل كل قرية فى الديار المصرية سواء فى ذلك الأموال السلطانية ، ورسوم الكشوفية ورسوم الشياخة وأموال الأوقاف ، والرزق والأملاك . . . وتقدم التذاكر المذكورة لأمير الأمراء فى مصر ، فيضع عليها إمضاءه ويختمها بخاتمه هو وناظر الأموال . . . ويحفظ أهل كل قرية تذكرة قريتهم ، يؤدون ما عليهم من رسوم وحقوق (أى ضرائب) بموجبها . فإن تعدى عليهم أحد وطالبهم بما ليس فى التذكرة ، أو تجاوز فى الطلب ما هو منصوص فيها ، اشتكى عليه الفلاحون لأمير الأمراء فيسترد ما أخذ منهم عدواناً ، وقاصص المعتدى على ذلك فإن عاد ولم يرعو ، قبض عليه أمير الأمراء وأحكم سياسته[1] » بل إن قانون نامهء سليمان زاد فى احكامه الرقابة على هؤلاء الموظفين فنص على أنه فى حالة وقوع خلاف بينهم وبين الفلاحين حول الضرائب المقررة على الأراضى ، فيجب أن يرجع فى ذلك الأمر إلى « دفتر شهود البلاد الذى يدوّن حين جمع الرسوم فلا يطلب من فلاح شاهد ، بل تراجع مضامين هذا الدفتر ، ويعمل بمؤداها إذ لا بيّنة خارج هذا الدفتر »[2] وحرص على أن تكون عمليات مسح الأراضى « وقت نمو الزرع ، إذ به التفريق ، بين المزروع من الأرض وغير المزروع » وعلى المسّاح أن يسجل المقدار الذى صح لديه عند المساحة « بلا زيادة ولا نقصان ويشير فى دفتره إلى عدد الفدادين » وأعطى للفلاح حق استلاف التقاوى من ديوان المقاطعة ، فى حالة عدم توفرها لديه ، حتى لا يترك جزء من الأرض دون زراعة نتيجة لعدم إمداد الفلاحين بالتقاوى اللازمة لزراعة أراضيهم . فإن ظهر « عند التفتيش أن بعض الأراضى لم تزرع لعدم تسليف التقاوى اللازمة . فيحكم سياسة الكشّاف والشيوخ والعمال لإهمالهم تسليفها »[3] .

---

(١) قانون نامهء سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١ .

(٢) نص قانون نامه بهذا الخصوص أن " البعض من الكشاف والأمناء وماسوى ذلك من مباشرين يقبضون ماعلى الفلاحين من حقوق شرعية ورسوم عادية ثم يدّعون بأن البعض منها مايزال فى ذمم القرويين باقياً ، ولايعيرون أفكار القرويين آذاناً صاغية ولايقيمون لمـا يقدمون من شهود وزناً ، وأن هذا سبب لأكل وضياع الأموال ووسيلة للضغط على الرعية وأمرنا الشريف فى القضية على العادة الجارية فى تلك الديار أى الرجوع إلى . . دفتر شهود البلاد » .

(٣) قانون نامهء سليمان ، النسخة السابقة ، ص ص ١ — ٢ .

ويتضح من هذه الضمانات التي وضعها قانون نامهء سليمان لهذا النظام، أنه كان حريصاً على إدارة الأرض المصرية بأسلوب نزيه . يخلص الفلاحين من المظالم التي كانت واقعة على عاتقهم قبل دخول العثمانيين مصر (٩٢٣ هـ — ١٥١٧ م) (١).

ولكن ذلك النظام — الأمانات أو المقاطعات — لم ينجح في إدارة الأرض على الوجه الذي كان يراد له ، لعدة أسباب يمكن إجمالها فيما يلي :

(أولا) إن الموظفين الذين كانوا مسئولين عن تطبيق هذا النظام تعاونهم أجهزة الإدارة لم يعبأوا بنصوص القانون، واتبعوا أساليب غير مشروعة، لزيادة متحصلاتهم الشخصية، وتعسفوا في معاملتهم للفلاحين وادعوا عليهم ، في كثير من الأحيان، عدم تسديدهم للأموال الأميرية رغم إبراز الفلاحين ما لديهم من إثباتات، ولكن ذلك لم يجد مع هؤلاء الموظفين فتيلا(٢). ومن هنا فإن هذه الضمانات فقدت فاعليتها ، بل ثبت أن وضع الضمانات شيء وتنفيذها شيء آخر . . .

(ثانيا) قام المفتشون في كثير من المقاطعات ، بتعيين وكلاء لهم ، ولم يكن هؤلاء الوكلاء أقل تعسفاً في معاملتهم للفلاحين من المفتشين الذين أدى ابتعادهم عن مناطق إشرافهم، إلى عجزهم عن تقدير الضرائب، على هذه الأراضي، تقديراً سليماً ، وكان ذلك من صميم عملهم، ولذا فإنهم أصبحوا يسيرون في تقديرهم للضرائب على غير نظام . وأدى ذلك بدوره إلى الفوضى في تقدير الضرائب ، وبالتالي أرهق الفلاحين، وترك لبقية الموظفين وجهاز الإدارة فرصة استغلال نفوذهم على الفلاحين، والعبث بأموالهم . حتى اضطروا في بعض الأحيان . إلى ترك أراضيهم دون زراعة ، فأدى ذلك إلى تدهور الزراعة في كثير من المناطق (٣) .

---

(١) محمد بن إياس ، المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ص ٢٢٢ — ٢٢٣ .

أبو المحاسن بن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، جـ ٦ ، ص ٣٥٥ ، حيث نجد في هذين المصدرين وصفاً صافياً للمظالم التي وقع الفلاحون تحت أعبائها قبل العصر العثماني وتعرضهم لغش وظلم الأجهزة الإدارية .

(٢) قانون نامهء سليمان ، المصدر السابق ، ص ٢ .

أثارت هذه الأمور ثائرة محمد بن إياس ، فألف موالا يعبر به عن تعسف هؤلاء الموظفين مع الفلاحين فقال :

كان ابن عثمان مذ جا مصر كالضيف رحل وولى علينا كل صاحب حيف
مباشرين يجوروا في الشتا والصيف أطراف أقلامهم تفعل فعال السيف

أنظر محمد بن إياس ، المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ص ٢٢٢ — ٢٢٣ .

(٣) قانون نامهء سليمان ، النسخة السابقة ، ص ٢٥ .

وإزاء هذه الفوضى اضطر بعض الباشوات، إلى إدخال بعض التعديلات المالية، من أجل ضبط هذه الأمور، وكان أعظم هذه التعديلات التي قام بها مقصود باشا (١٠٥٢ / ١٠٥٣ هـ — ١٦٤٢/١٦٤٣م) حيث أعاد تنظيم المالية المصرية بكافة فروعها، وأنشأ ديوان الروزنامة وطور نظام المقاطعات، وحاول إحكام الرقابة على الموظفين المسئولين عنه، عن طريق جعلهم مسئولين مسئولية مباشرة أمام ديوان الرزونامه[1]؛ ولكن هذا التطوير لم يثبت كبير نجاح، نظراً لوسائل الخداع والغش، التي اتبعها هؤلاء الموظفون، يعاونهم في هذا الميدان أجهزة الإدارة المحلية[2]، وخاصة رجال الإسباهية القيمون في بلاد الأرياف، ولذا فإن الدولة العثمانية رأت أنه لابد من وجود نظام المقاطعات أو الأمانات، يحكم سيطرتها على جباية الأموال المقررة على الأراضي، وفي نفس الوقت يحمي الفلاحين من عبث هؤلاء الموظفين، فكان أن اهتدت إلى نظام الألتزام، وبدأت تطبقه في مصر منذ (١٠٦٩ هـ — ١٦٥٨ م)، حيث حمل أول دفتر منظم خاص بهذا النظام ذلك التاريخ[3].

نظام الالتزام :

هو نظام مطوّر لنظام المقاطعات أو الأمانات، كانت الدولة العثمانية قد وجدته مطبقاً في بعض البلاد التي خضعت لها في الأناضول والروميلي[4] وشمال العراق، فأبقت عليه حيث أثبت نجاحه ولما عجز نظام المقاطعات في مصر، عن إدارة الأرض للأسباب التي سبق ذكرها، اضطرت الدولة إلى تطبيق هذا النظام في مصر، وهو نظام لايخضع لموظفين تابعين للحكومة. وإنما يتكفل فيه من يشاء؛ من الأمراء المماليك ورجال العسكرية ومشايخ العرب وغيرهم بتحصيل الضرائب المقررة على أراضي قرية، أو أكثر، أو أقل عن مدة معينة، وذلك

(١) روبير مونتران، العلاقات بين القاهرة واستنبول أثناء الحكم العثماني لمصر من القرن ١٦ حتى القرن ١٨، ترجمة زهير الشايب، مجلة المجلة العدد ١٥٨، فبراير ١٩٧٠.

— Hammer J. De, Histoir de l'Empire Ottoman Tome 10, p. 31.

(٢) أمين سامي : تقويم النيل وعصر محمد علي باشا، جـ ٢، ص ٥٣

(٣) دار المحفوظات العمومية، مخزن (١) تركي، عين (١)، دفتر رقم (١) التزام، بتاريخ (١٠٦٩ هـ — ١٦٥٨ م).

(٤) هاملتون جب، وبوون، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٥٣.

— Grouchley A. E., The economic development of Modern Egypt, p. 16.

بناء على اتفاق بين هذا الشخص — الذى أصبح رسمياً يحمل لقب ملتزم — وبين الروزنامة نيابة عن الحكومة(١) .

وكانت الالتزامات تعطى فى مزاد علنى ، ومن يرسو عليه المزاد ، تقوم الروزنامة بإعطائه تقسيطاً ، أى سنداً بذلك ، وأمراً « تميقة » إلى مشايخ حصة التزامه وفلاحيها ، تأمرهم فيه بالخضوع لأوامره ودفع الأموال المقررة على أرض الحصة له ، حيث أنه بمقتضى تقسيط الالتزام يصبح الملتزم ممثلا للحكومة(٢) .

ولم تكن الروزنامة تسمح للملتزم بالتصرف فى حصة التزامه إلا بعد دفع مبلغ من المال يعادل ضريبة سنة من الأموال المقررة على الحصة يسمى « حلواناً » يدفع للروزنامة مقدماً(٣) .

وكانت حصص الالتزام تمنح للملتزمين ، فى الفترة الأولى من تطبيق هذا النظام فى مصر ، لمدة سنة أو عدة سنوات ، ينص عليها التقسيط ، الذى يتم بين الملتزم والروزنامة ولكن بعد مرور فترة من الزمن ، وخاصة فى القرن الثامن عشر أصبح حق التوريث هو الشائع فى الالتزامات ، ولم تعد حصة الالتزام تخرج من حوزة الملتزم ، أو ورثته أو أرقائه ، أو أتباعه إلا فى حالات معينة ، مثل انقراض ذرية الملتزم ، أو أتباعه ، أو انحلال حصة الالتزام عنه لعدم سداده ما عليها من أموال أميرية ، أو فى حالة مصادرة حصص الالتزامات . كما حدث لبعض التزامات الأمراء المماليك ، فى فترات الاضطراب السياسى فى القرن الثامن عشر ، وكذلك فى عهد الحملة الفرنسية ، حيث أمرت الإدارة الفرنسية بمصادرة حصص الأمراء المماليك(٤) .

وقد سبقت الإشارة إلى أن أرض كل ناحية فى معظم الأحيان — عدا أرض الرزق والأطلاق الواقعة فيها — كانت تقسم إلى قسمين هما أرض الفلاحة ، وأرض الأوسية

---

(١) يعقوب أرتين ، الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، ص ٤٥ .

— دكتور محمد كامل مرسى ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٢) محمد البحيرى ، عبد الغنى غنام ، شرح القوانين واللوائح الزراعية ، ص ٢٨٥ .

(٣) دكتور أحمد أحمد الحتة ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠ — ٣١ .

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

[illegible] الديوان العالى ، سجل رقم (٢) .

وهما يمثلان أرض الالتزام ، وسنناقش فيما يلى كيف أدير كل من النوعين . فى ظل نظام الالتزام .

ارض الفلاحة :

كانت هى الجزء الغالب من أرض الناحية . وكانت تقسم إلى أربعة وعشرين جزءاً متساوياً ، كل جزء منها يسمى قيراطاً . وهى الأرض التى يقوم الملتزم بالتزامها . نظير تسديد ما عليها من ضرائب ، وفى حالة وجود أكثر من ملتزم لأرض الفلاحة فى الناحية الواحدة ، كانت تقسم بينهم بنسبة القراريط ، وهى الأرض التى يقوم الملتزم أو الملتزمون بتوزيعها على الفلاحين لزراعتها ، نظير الإيجار الذى يتفق عليه الملتزم مع الفلاحين[1] ، وكان الجزء الذى يقوم الفلاح بزراعته يطلق عليه فى الوجه البحرى « أرض الأثر » ، وأصبحت أرض الفلاحة تسمى فى الوجه البحرى عموماً « أرض أثر الفلاحين » ، وذلك لعدم تأثر مساحات الأرض فى غالب الأحيان بأخطار الفيضانات . وبقاء هذه الأرض فى حوزة الفلاح مادام يسدد الأموال المقررة عليها . وذلك بعكس ما كان عليه الحال فى الوجه القبلى ، حيث كانت مساحات الأرض تتأثر بالفيضانات ، ولذا فإن عمليات مسح الأرض وتوزيعها على الفلاحين بمعرفة مشايخ القرى والملتزمين وأجهزة الإدارة كانت تتم سنويا ، بعد انحسار مياه الفيضان عنها حيث ، توزع على الفلاحين الأرض الصالحة للزراعة فقط ، وذلك حسب قدرة كل منهم على زراعتها . ولذا سميت « أرض المساحة »[2] نظراً لأن توزيعها يتم بناء على مسح الأرض سنوياً .

ومن هنا فإن فلاح الوجه القبلى ، لم يكن مرتبطاً بالأرض باستمرار ، إذ أن بقاءه فى زراعة الأرض ودفع ضرائبها ، لا يسرى إلا سنة واحدة ، وليس فى استطاعة الملتزم أن يجبره على الاستمرار فى زراعة الأرض ، إذ أن التعاقد بينهما اختيارى ، ينتهى بحصاد الزرع ، بعكس الحال فى مصر السفلى ، حيث كان الفلاح مرتبطاً بالأرض نظراً

---

(١) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

— Lancret, op. cit., p. 471.

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع ، رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

لاستمرارها فى حوزته . حتى أصبح ملزماً بزراعتها ودفع ضرائبها ، فإن تركها وهرب أرغمه الملتزم على الرجوع .

وقد اتضح من دفاتر الترابيع التى وضعت فى عهد الحملة الفرنسية ، والتى أخذت معلوماتها من دفاتر المعلمين الأقباط ، كما سبقت الإشارة أن أرض الفلاحة كانت تقسم من حيث جودتها إلى ثلاث أقسام : عال ، ووسط ، ودون . وقد اختلفت الأموال الأميرية المقررة على كل نوع منها ، وقد سجلت هذه الدفاتر أعلى ضريبة على النوع العال من أرض الفلاحة بمبلغ « ١٤٠ » بارة كما فى قرية شلشلمون[١] ، وظهر الجمل ، تابع ولاية الشرقية ، وأقل ضريبة على الدون والوسط من هذه الأرض ، هى « ٦٦ » بارة كما فى قرية سفيطة[٢] . وشابات ، وفى معظم الحالات كانت الضريبة تتراوح بين هاتين الضريبتين ، مع وجود حالة شاذة واحدة سجلتها هذه الدفاتر . فى أرض فلاحة قرية ميت بشار[٣] تابع الشرقية[٤] حيث وجدت مساحة عشر أفدنة ، فرضت على كل فدان منها ضريبة « ٤٠٠ » بارة ولم يذكر فى الدفاتر أى تفسير لهذا الارتفاع المفاجىء .

فإذا اعتبرنا — كقاعدة عامة — الحد الأدنى للضرائب الرسمية « المال الميرى » التى كانت تفرض على الأراضى المصرية ، فى القرن الثامن عشر هو « ٦٦ » بارة ، والحد الأقصى هو « ١٤٠ » بارة ، لاتضح أن الملتزم كان يقوم بتأجير هذه الأرض للفلاحين بسعر أعلى يفوق فى كثير من الأحيان أربعة أو خمسة أمثال المال الميرى المقرر عليها . حيث سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، أن ملتزماً أجر الفدان من طين فلاحة

---

(١) شلشلمون : حالياً إحدى قرى مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، اسمها الأصلى شنشلمون ثم حرف إلى شلشلمون ، الإسم الذى لا تزال تحمله ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ١ ، ص ١٤٣ .

(٢) سفيطة : حالياً إحدى نواحى مركز الزقازيق ، محافظة الشرقية ، ورد اسمها فى تاريخ (١٢٢٨ هـ — ١٨١٣ م محرفاً باسم صفيطة ولا تزال تعرف به حتى الآن ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ١ ، ص ٨٦ .

(٣) ميت بشار : حالياً إحدى قرى مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، أصل اسمها منية بشار ، ثم حرف إلى ميت بشار ، وهو الاسم الذى تحمله إلى اليوم ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ١ ، ص ١٤٦ .

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ص ٤٩ .

حصته بمبلغ « ٣٦٩٩٠ » بارة ، عدا ما يقوم به الفلاحون من تسديد ضرائب البرانى(١) .
وملتزم آخر أجر الفدان من النوع « العال » بمبلغ « ٦٠٠ » بارة والفدان من النوعين « الأوسط » و « الدون » بمبلغ « ٥٠٠ » بارة(٢) . وربما كان فى ذلك تفسير لزيادة فائض الملتزم . عن مقدار المال الميرى ، كما اتضح من دراسة دفاتر الالتزام . كما سنرى ذلك فى حينه .

وقد كان على الملتزم . أن يقوم بتسديد الأموال الأميرية المقررة على حصة التزامه على ثلاثة أقساط متساوية ، فى مواعيد تحددها له الروزنامة ، وإن لم يلتزم بهذه المواعيد ، إلا أنه كان يجب عليه أن يتم تسديد هذه الأموال فى نهاية العام . أو بداية العام التالى . ليضمن استمراره كملتزم لحصته . ولم تشر الدفاتر الأولى الخاصة بهذا النظام إلى أى نوع من الضرائب الأخرى . عدا الأموال الأميرية ، كما أصبح شأن هذه الدفاتر فى القرن الثامن عشر ، حيث أصبحت تسجل كل الأعباء المالية المفروضة على الفلاحين(٣) .

هذا عن أرض الفلاحة من حصة الالتزام ، وكيف كانت تدار فى ظل نظام الالتزام . بقيت دراسة القسم الثانى من أرض الالتزام . وهو ماعرف بأرض الأوسية . وهذا ماسوف نعالجه فيمايلى :

أرض الأوسية :

أصبح الملتزم طبقاً لنظام الالتزام ممثلا للحكومة ، ونائباً عنها فى إدارة الأرض ، وخولته الحكومة المركزية ، سلطات واسعة فى حصة التزامه . وكان الجهاز الإدارى المحلى يعمل على تمكينه كما رأينا من تنفيذ هذه السلطات . ولذا كان عليه أن يعمل على صيانة المرافق التى توجد فى حصة التزامه ، وفى نظير قيامه بهذا العمل ، فإن الحكومة خصصت له جزءاً من أرض القرية معفى من الضرائب ، عرف باسم « أرض الأوسية »(٤) . وكان على فلاحى الناحية القيام بزرع هذا الجزء سخرة لنفع الملتزم ، إذا أراد زراعته لنفسه ، وإن كان فى بعض الأحيان يقوم

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الباب العالى ، سجل رقم ٣١٢ ، ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ .
(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، محفظة دشت رقم ٢٩٢ ، ص ص ٣٠٥ — ٣٠٦ .
(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (١) ، دفاتر الالتزام رقم ١ ، ٢ .
(٤) يعقوب أرتين ، المصدر السابق ، ص ص ٤٥ — ٤٦ .
— دكتور محمد كامل مرسى الملكية العقارية ، ص ٨٩ .
— Lancret, op. cit., p. 471.

بتأجير هذا الجزء للفلاحين نظير مبلغ من المال يحصله لنفسه[(١)] ، وذلك فى الأحوال التى كان الملتزم لايقيم فيها فى حصة التزامه .

وإذا وجد أكثر من ملتزم فى الناحية فإن « أرض الأوسية » ، كانت تقسم بينهم بنسبة حصصهم من أرض الفلاحة ، وقد ذكر لانكريه Lancret أن النسبة بين « أرض الفلاحة » التى يقوم الفلاحين بزراعتها و « أرض الأوسية » لم تكن ثابتة فى جميع القرى وأنه لاتوجد «أرض أوسية »فى مصر العليا جنوب المنيا ، وأن النسبة بين« أرض الأوسية » و « أرض الفلاحة » فى مصر السفلى تبلغ العشر (١/١٠) تقريباً[(٢)] ، وهذا القول يحتاج إلى تمحيص فى ضوء المعلومات المسجلة فى دفاتر الترابيع ، التى وضعها رجال الحملة الفرنسية أنفسهم :

(أولا) القول بأنه لم توجد « أرض أوسية » جنوب المنيا ، ربما كان مجانبا للصواب فرغم أن دفاتر الالتزام عموماً ، سواء الخاصة منها بالوجه البحرى أو القبلى ، لايوجد بين البيانات التى تحويها أى إشارة إلى « أرض الأوسية » حيث تقتصر بياناتها على ذكر الناحية وأسماء ملتزميها ، ومقدار الأموال الأميرية المقررة عليها ، ومع غياب دفاتر الترابيع الخاصة بهذه المنطقة (جنوب المنيا) ، وهى الدفاتر الوحيدة التى سجلت مساحات القرى ، وأنواع الأراضى الموجودة بكل ناحية ، مع عدم توفر هذه البيانات ، إلا أن هناك إشارات فى المصادر المعاصرة ، وفى سجلات المحكمة الشرعية إلى وجود « دور أوسية » فى بعض القرى فى الصعيد : وحيث إن هذه الدور لاتوجد إلا فى النواحى التى توجد بها « أرض أوسية » ، فلعل فى ذلك دليلا على وجود « أراضى أوسية » جنوب المنيا ، وليس كما ذكر لا نكريه[(٣)] .

(ثانيا) مع التسليم بعدم ثبات نسبة هذه الأراضى من ناحية إلى أخرى ، إلا أن هذه النسبة كما اتضح من فحص دفاتر الترابيع المتوفرة . والخاصة بولايات الوجه البحرى ، لم تنزل إلى نسبة العشر (١/١٠) كما ذكر لانكريه ، بل إنها تراوحت بين نصف أوثلث أو ربع

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الباب العالى ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ ، محفظة دشت ٢٩٢ ، ص ص ٣٠٥ — ٣٠٦

— Lancret, op. cit., p. 471.

(٢) أحمد شلبي بن عبد الغنى ، أوضح الإشارات ، ص ٤٧٢ — ٤٧٥ ، أحمد كتخدا عزبان ، الدرة المصانة ، جـ ١ ، ص ١١٨ — ١٢٤ ، يوسف الملوانى ، تحفة الأحباب ، ص ٢٢٣ ، على مبارك ، الخطط ، جـ ٩ ، ص ص ٨٤ — ٨٥ .

مساحة أرض الناحية من واقع هـذه الدفاتر فمثلا جملة أراضى قرية منيا القمح[1] كانت « ٧٨٤ » فداناً ، كانت مساحة « أرض الفلاحة » « ٤٨٠ » فداناً ، «وأرض الأوسية» «٣٠٤» فداناً ، بل إن قرية ميت بشار شذت عن هذه القاعدة حيث زادت مساحة «أرض الأوسية » فيها عن مساحة « أرض الفلاحة » فقد وصلت جملة مساحة أراضيها إلى (٧٥٥) فداناً و (١٢) قيراط ، كانت مساحة « أراضى الفلاحة » منها (٣٥١) فداناً ، بينما كانت مساحة « أرض الأوسية » (٤٠٤) أفدانة (و١٢) قيراطاً ، وهذه نماذج لاحصر لكل الحالات الواردة بالدفاتر المذكورة لإثبات عدم دقة قول لا نكريه[2] .

(ثالثاً) اتضح من هذه الدفاتر أن بعض الملتزمين قام بتحويل أجزاء من « أرض الفلاحة » إلى « أرض أوسية » وأقر ديوان الروزنامة ذلك التصرف وسجله له ، وربما كانت هذه الأرض خاصة بفلاح تركها وهرب أو عجز عن تسديد ما عليها من أموال ، ولم يجد الملتزم من يحل محله فى زراعتها فضمها إلى أرض أوسيته ، خاصة وأن هـذه الأحوال حدثت فى نهاية القرن الثامن عشر ، أى فى الوقت الذى وصلت فيه حال الفلاح المالية إلى درجة كبيرة من السوء ، وكان النظام كله يعانى من حالات إفلاسه ، فقد سجلت هذه الدفاتر أن محمد بك الألفى ملتزم قرية غباشه ، استولى على (٣)فدادين و (٢٣) قيراطاً و(١٢) سهماً من أثر الفلاحين ، وضمها إلى أرض أوسيته التى بلغت مساحتها « ٣٩٠ » فداناً من جملة أراضى الناحية التى بلغت (١٣٣١) فداناً و(٨) قراريط و(١٦) سهماً ، وكذلك حدث فى قرية أبو العيال ، حيث ضمت مساحة (١٤) فداناً و (٣) قراريط و(٨) أسهم من أثر الفلاحين إلى « أرض الأوسية »[3] . وحقيقة الأمر أنه ليس هناك تعليل لمثل هـذا التصرف سوى ما سبق ذكره بالإضافة إلى جشع الملتزمين .

(رابعاً) ذكر صاحب هز القحوف ، أن بعض قرى الوجه البحرى ، ليس فيها « أرض أوسية » وذلك فى معرض حديثة عن العونة ، حيث ذكر أنها « إنما تكون فى بلاد

(١) منيا القمح : حالياً مدينة منيا القمح ، مقر مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية وهى قرية قديمة من أعمال الشرقية ، وورد اسمها محرفاً فى بعض المصادر باسم " منى القمح " ، والصحيح " منيا القمح " وهو الاسم الذى تعرف به إلى الآن » القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٤٦ » .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

الملتزمين التى فيها الأوسية ،وهو أن غالب الملتزمين إذ أخذ قرية أو كفراً من كفور الريف، يزرع فيها أو فى الكفر جانباً من الأرض . الذى يزرعه زرع الأوسية . ولله الحمد أراح الله قريتنا منها إنما هى قراريط معلومة على الفلاحين لايعرف الملتزم إلا خراجها يأخذه فى كل سنة على التمام والكمال وإن كان عليهم بعض العوائد ومظالم ، فليست كبلاد الأوسية ، لأنهم دائماً فى تعب ، وكدر وغرامة وسخر وهمّ زائد »(١).

وبفحص دفاتر الترابيع التى سبقت الإشارة إليها اتضح منها صحة ماذهب إليه هذا المصدر فقد وجد فى كل ولاية عدة قرى ليست بها « أرض أوسية » حيث إن هذه الدفاتر لم تسجل بين أنواع أراضى هذه القرى « أرض أوسية » وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن قرى : الساعدة ، العرين وتوابعها(٢) ، زرزمون(٣) ، حوض نجيح(٤) ،شمنديل ، شنبارة(٥) القنيات(٦) تابع ولاية الشرقية،جناج(٧) ، خباطة(٨) ، كفر الأقرع تابع ولاية الغربية ، فهذه القرى وكثير غيرها لم تسجل هذه الدفاتر أى ذكر فيها لأرض أوسية ، ولم نجد لا فى

---

(١) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ص ١٤٤ — ١٤٥ .

(٢) العرين : حالياً إحدى قرى مركز فاقوس ، محافظة الشرقية ، وتكتب فى بعض المصادر « العارين » (القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١١٣).

(٣) زرزمون : حالياً إحدى قرى مركز ههيا ، محافظة الشرقية ، (القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ج ١ ، ص ١٥٥) .

(٤) حوض نجيح :قرية قديمة اسمها السابق كوم نجيح ، وهى حالياً إحدى قرى مركز ههيا ، محافظة الشرقية ، (القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٥٧) .

(٥) شنبارة : تتبع حالياً مركز أبو حماد ، محافظة الشرقية ، (القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ص ٧٨) .

(٦) القنيات : تتبع حالياً مركز الزقازيق ، محافظة الشرقية ، أصل اسمها القينايات ، ثم وردت فى بعض المصادر القنيات وهو الاسم الذى وردت به فى الدفاتر ، وتكتب حالياً القنايات ، (القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ٨٣) .

(٧) جناج : تعرف حالياً بمنية جناج ، مركز دسوق ، محافظة الغربية وقد اعتبرت ناحية مالية منذ الروك الناصرى ٧١٥ هـ — ١٣١٥ م (القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٥٠) .

(٨) خباطة : حالياً تتبع مركز طنطا ، محافظة الغربية ، وأصل اسمها منية خباطة ثم وردت فى تاريخ ١٢٢٨ هـ — ١٨١٣ م باسمها الحالى ولاتزال تحمله للآن ، (القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٩٨) .

الدفاتر ، ولا فى وثائق المحكمة الشرعية ولا فى المصادر المعاصرة أى تعليل لهذه الظاهرة ، أى ظاهرة عدم وجود « أرض أوسية » فى بعض القرى[١].

(خامساً) : مما تجدر الإشارة إليه أن « أرض الأوسية » كانت معفاة من ضرائب الميرى ، حتى مجىء الحملة الفرنسية حيث فرضت على هذه الأراضى ضرائب بنفس نسب ضرائب « أرض الفلاحة » وقسمت إلى نفس الأقسام التى كانت « أرض الفلاحة » مقسمة إليها أى « عال » و « وسط » و « دون » بل إنه فى بعض القرى زادت الضرائب المفروضة على « أرض الأوسية » عن الضرائب المفروضة على مثيلتها من « أرض الفلاحة » كما حدث فى قرية ميت سهيل[٢] حيث كانت الضرائب المفروضة على أرض الفلاحة (٨٦) بارة على الفدان ، بينما فرض على « أرض الأوسية » مبلغ (١٧٠) بارة وكتب أمامها زراعة الأهالى ، أى أن الملتزم لم يكن يستغلها لنفسه وإنما كان يقوم بتأجيرها للفلاحين[٣].

من العرض السابق لنوعى أرض الالتزام وحجم كل نوع وكيف كان تدار ، يتضح أن الملتزم قد اكتسب كثيراً من الحقوق على كلا النوعين ، وكذلك اكتسب الفلاح بعض الحقوق ، وتكملة للصورة لابد من مناقشة حقوق كل من الملتزم والفلاح على أرض الفلاحة فى إطار سياسة الدولة العامة التى استبقت فى يدها ملكية حق الرقبة طبقاً لنصوص الشريعة الإسلامية ، وأعطت للآخرين حق الانتفاع بها نظير ما يدفعونه من خراج[٤].

(١) حقوق الملتزم على حصة التزامه :

بدراسة وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ثبت أن الملتزم فى القرن الثامن عشر ، اكتسب كثيراً من الحقوق على أرض حصة التزامه هى : ...

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع ، أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٢) ميت سهيل : حالياً إحدى قرى مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، أصل اسمها منية سهيل ثم حرف إلى ميت سهيل ، الاسم الذى لا تزال تعرف به حتى الآن ، (القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٤٦) .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٩) ، دفاتر التراابيع أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (٣) ، ص ١٠١ .
— دكتور أحمد أحمد الحتة ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠ - ٣١ .

(أولا) : حق توريث حصة الالتزام : لأولاده،أو مماليكه البيض ، نظير « حلوان » ، أصبح يقدر بثلاثة أمثال فائض الحصة نفسها ولم تعد الالتزامات تعود إلى تصرف الحكومة إلا فى حالات سبقت* الإشارة إليها كانقراض ذرية الملتزم وورثته أو عدم رغبتهم فى الانتفاع بالحصة أو مصادرتها نتيجة عدم سداد الملتزم ما عليها من أموال أميرية .

وفى هذه الحالة تعد الحصة « محلولة » وتعرضها الروزنامة فى مزاد علنى لإعطائها إلى ملتزم جديد[١] .

(ثانياً) : حق بيع حصة الالتزام أو إسقاطها : نتيجة لاستقرار الملتزم فى حصة التزامه فترة طويلة ، اكتسب حق بيعها أو إسقاطها لمن يريد كاملة أو أجزاء منها ، بشرط التنازل عن قراريط متساوية من « أرض الفلاحة » و « أرض الأوسية » فى حالة إسقاطه جزءاً من حصة الالتزام[٢] . وكان من نتيجة هذا الحق أن ازدادت عمليات إسقاط القرى فى عشرينات القرن الثامن عشر ، بصورة اضطرت الروزنامة إلى تخصيص دفاتر خاصة لتسجيل هذه العمليات سميت بـ « سجلات إسقاط القرى » ويحمل أول دفتر منها تاريخ ١١٤١ هـ — ١٧٢٨ م[٣] . وبفحص هذه السجلات ، اتضح أنه أصبح من حق الملتزم أن يسقط حصته أو أجزاء منها إلى الأبد ، أو لمدة معينة حسب العقد المبرم بين « المسقط » و « المسقط له » نظير مبلغ « الحلوان » الذى يتفقان عليه[٤] .

ومما تجدر الاشارة إليه أن بعض الملتزمين لظروف اقتصادية خاصة بهم لجأوا إلى إسقاط حصص التزاماتهم الخاصة ، أو حصص مرقوقيهم لمدة سنة واحدة نظير مبالغ معينة ، وقاموا باستئجارها فى نفس اليوم من المسقط لهم بأجرمعين ، أى أنها لم تخرج من أيديهم فعلا وكانت حجتا الاسقاط والاستئجار تكتبان فى وقت واحد ، وكان ينص فى حجة

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم ٣ ، ص ٨٧ .
دكتور أحمد أحمد الحتة ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠ — ٣١ .
(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (١ ، ٢) .
(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (١) ، حيث كتب على غلافه هذا التاريخ كبداية لهذه السلسلة من السجلات .
(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (٣) ص ٨٧ .

الاستئجار على « أنه إذا أحضر المستأجر (صاحب حق الانتفاع الأصلى) المشار إليه مبلغ الحلوان المعين ،مع مبلغ الأجرة المذكورة ، وأقبض ذلك للمؤجر (المسقط له) ، بتمامه وكماله فى غاية السنة المؤجرة كان لاحق للمؤجر (المسقط له) المشار إليه ، لابتصرف ولا بتحدث ، ولا بالتزام ،ولا بغير ذلك وكانت ، « الحصة » عايدة راجعة إلى تصرف وتحدث والتزام المستأجر (صاحب حق الانتفاع الأصلى — المسقط) المشار إليه ، وإلا فهى باقية على تصرف وتحدث والتزام المؤجر (المسقط له) المشار إليه »[1] أى أن الملتزم المسقط إذا قام فى نهاية السنة بتسديد المبلغ الذى أخذه نظير حصته مع مبلغ إيجارها لمدة سنة والذى يعد هو الربح الوحيد الذى يحصل عليه المسقط له ، استعاد حصته ، وإلا ضاعت عليه إلى الأبد[2] ، ومما يلاحظ أن هذه العملية حققت مصلحة كل من الطرفين ؛ فقد مكنت الملتزم عن طريق ضمان حصته — بإسقاطها، واستئجارها فى نفس الوقت — أن أصبح يحصل على المبالغ التى هو فى حاجة إليها ، فى نفس الوقت الذى ظل يمثل فى استثمارها لصالحه ، مستغلا خبرته فى إدارة هذه الحصة ، بينما حققت لصاحب رأس المال ، والذى كان — كما اتضح من دفاتر إسقاط القرى — فى معظم الأحوال من فئة التجار ، حققت له استثمار رأس ماله ، وحصوله على ربح تمثل فى قيمة الإيجار التى يحصل عليها فوق مادفعه ، نظير مبلغ الإسقاط ، وفى نفس الوقت لم يورط نفسه ، فى إدارة الالتزامات التى لم يكن على خبرة بها[3] .

وقد أنزلت هذه الظاهرة التزامات الأراضى الزراعية ، إلى ميدان المتاجرة والمضاربة فقد كانت هذه العمليات فى غالب الأحيان تتم فى القاهرة ، بين الأمراء المماليك وتابعيهم وبعض تجار القاهرة ، دون أن يتأثر بذلك وضع الفلاحين بتغيير ملتزم بآخر ، وفى كثير من الأحيان كان الملتزم الجديد ، لاينتقل إلى منطقة الالتزام ، مادامت هذه الصفقة تحقق له ربحاً ، أصبح فى مقدوره أن يحصل عليه ، وهو فى مكانه بالقاهرة[4] .

(ثالثاً) : حق رهن حصة الالتزام : سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (١) ، مادة (٣) ، ص ٢ بتاريخ ربيع أول ١١٥٤ هـ - مايو ١٧٤١ م .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبايعات الباب العالى ، سجل ٢٠٧ ، مواد ١٢١٣ ، ١٢١٤ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (١) ، مادة ٣ ، ص ٢ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل (٢) ، ص ٩٣ .

الكثير من حالات رهن حصص الالتزامات ، وقد أدى هذا الحق — كما اتضح من وثائق المحكمة الشرعية — إلى كثير من المشاكل بين الملتزمين أنفسهم ، حتى اضطرت الإدارة إلى التدخل لوضع حد لهذه المشاكل ، وإنهاء عمليات النزاع عن طريق تمكين صاحب الحق من أخذ حقه طبقاً لما بيديه من مستندات رسمية(١) .

ونتيجة لهذه الحقوق ، توطدت سلطة الملتزمين بصورة قوية على حصص التزاماتهم حتى تمكن بعض الملتزمين من وقف حصصهم ، كما تمكن ورثة بعضهم ، من استخلاص حصص الالتزام من الروزنامة دون « حلوان »(٢) ، ولطول بقاء الملتزمين ، وورثتهم فى حصص الالتزامات ، أصبحت المصادر المعاصرة تطلق على القرى عبارات « بلادهم » أو « قراهم » ، أو « تعلقهم » على حد تعبير سجلات الروزنامة ، ووثائق المحكمة الشرعية(٣) ، وفى أثناء عمليات الصراع بين البيوت المملوكية فى القرن الثامن عشر ، أصبح الاستيلاء على « بلاد » الأمراء المقتولين أو الهاربين ، أحد المطامع الرئيسية للفريق المنتصر(٤) .

ورغم هذه الحقوق القوية ، التى اكتسبها الملتزمون على حصص التزاماتهم فإن ذلك لم يعطهم سوى حق الانتفاع بها دون حق ملكية رقبتها ، الذى استبقت عليه الدولة

---

(١) على سبيل المثال حدث ١١٧٩ هـ — ١٧٦٦ م نزاع بين الملتزم حوده بن الشيخ يوسف المرزوق وبين الملتزم عبد الرحمن أغا تابع المصونة حسن شاه حول حصة قدرها قيراط واحد من ناحية " بردين بولاية الشرقية " وبعد أن طال النزاع بينهما ، عرض الأمر على الديوان العالى ، وبعدما فتشه ، أصدر الوزير حمزه باشا (شوال ١١٧٩ — ١١٨٠ الموافق مارس ١٧٦٦ — ١٧٦٧) أمره الشريف بتمكين " عبدالرحمن أغا تابع حسن شاه من القيراط طبقاً للتقسيط المثبت باسمه فى دفاتر المقاطعة بالديوان العالى ، وعملا بحجة التقابل والإسقاط وقد قامت أجهزة الإدارة المحلية بتمكين عبد الرحمن أغا من القيراط المذكور فعلا .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل (٢) ، مادة (١٠٩) .

(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ١ (حوادث ١١٣٠ هـ — ١٧١٨ م) ص ٥٤ .

— أحمد كتخدا عزبان ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣١٠ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى سجل رقم (٢) ، ص ١٠٧ .

— دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٤) أحمد كتخدا عزبان ، المصدر السابق ، ج ٢ ص ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

فى يدها ، وإن كان تميع سلطة الدولة فى القرن الثامن عشر ، جعل حق الانتفاع يرتقى إلى مرتبة حق الملكية الخاصة ، وإن لم يكن كذلك قانونا ، تلك هى الحقوق التى اكتسبها الملتزم على حصة التزامه .

(ب) حقوق الفلاح على ارض اثره او مساحته :

الواقع أن نظام الحيازة هذا ، كما وضح من وثائق المحكمة الشرعية ، أعطى الفلاح الكثير من الحقوق على أرض « أثره » أو « مساحته » فقد أصبح من حق الفلاح :

(أولا) أن يشارك غيره فى زراعة أرض أثره ، أو مساحته ، أو يؤجرها لغيره لمدة سنة أو أكثر ، نظير مبلغ من المال ، أو قدر من الغلال ، يتفقان عليها أى أنه أصبح من حق الفلاح ، أن ينتفع بأرض « أثره » أو « مساحته » « كيف شاء الانتفاع بالزراعة» على حد تعبير وثائق المحكمة الشرعية [١] .

(ثانياً) كذلك اكتسب الفلاح حق رهن « أرض أثره » أو جزء منها ، وهو ماعرف « بالغاروقة » لمدة قد تطول ، وقدتقصر ، نظير المبلغ الذى يتسلمه الفلاح من الشخص الذى رهن له « أرض أثره » ، وقد اتضح من وثائق المحكمة الشرعية ، أن هذا الحق بالذات قد أدى إلى كثير من المشاكل بين الفلاحين أنفسهم ، ولجأوا إلى القضاء لحلها ، ولكن فى كثير من الحالات التى سجلتها وثائق المحكمة الشرعية ، اتضح أن الراهن كان فى غالب الأحيان ، يترك « أرض أثره » فى يد الشخص الذى رهنها له لمدد يطول أمدها ثم يأتى بعد ذلك ورثته ، ويطالبون باسترداد هذه الأرض فكان الآخرون ينكرون عليهم هذا الحق ، نظراً لطول المدة ، التى وصل أمدها ، فى بعض الحالات إلى ستين عاما ، ومن هنا كانت تثور المنازعات الحادة بينهم ، حتى اضطرت الإدارة والقضاء إلى تعيين مدة خمس عشرة سنة ، لا يحق بعدها للراهن ، ولا لورثته استرداد « الغاروقة » وقد صيغت كقاعدة قانونية أن « دعوى الأطيان لا تسمع بعد مضى خمس عشرة سنة» [٢] .

(ثالثاً) هذا بالإضافة إلى أن الفلاح كان له حق الاستمرار « فى أرض أثره » أو « مساحته » وليس من حق الملتزم ، أو أية جهة إدارية إبعاده عنها مادام يقوم بتسديد

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، محافظ دشت ، محفظة رقم ٢٩٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبايعات الباب العالى ، سجل ٢٨٣ ، مادة ٤٤٤ ، ص ٣٠٢ .

ما عليها من أموال أميرية ، وضرائب إضافية أخرى كما سنرى ذلك فى حينه ، تلك هى أهم الحقوق التى اكتسبها الفلاح على « أرض الفلاحة » .

من العرض السابق لصورة الالتزامات ، ولحقوق كل من الملتزمين ، والفلاحين يتضح أن النظام ، فى بدايته ، كان يحمل فى مظاهره سمة النظام الإقطاعى ، وإن لم يكن كذلك فى واقعه ، وإنما كان أقرب شكل إلى النظام الإقطاعى ، مع ملاحظة أن النظام الإقطاعى فى أوربا ، أوجد قيادات من بين الإقطاعيين تزعمت حركات المقاومة ضد الحكومة ، بعكس ما كان عليه الحال فى نظام الالتزام ، الذى لم يصل إلى هذه المرحلة ولم يخرج من بين الملتزمين من يتزعم أى معارضة ضد أجهزة الإدارة ، بل إننا نجد فى نظام الالتزام أن الملتزمين والجهاز الذى يتبعهم فى القرية ساروا فى ركاب الحكومة وربما يمكن تعليل هذه الظاهرة بأن أكثر الملتزمين كانوا من خارج الريف من بين الأمراء المماليك والعسكريين . أى الفئات التى كانت لها علاقة بالسلطة ، ولذا فإنها لم تكن فى حاجة إلى معارضتها(١) .

وعلى كل فإن نظام الالتزام ظل محافظاً على سمته الشبيهة بالنظام الإقطاعى حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر على الأقل ، حيث بدأت عوامل كثيرة تشوب النظام ، وتجعله يتحلل ، ويدخل فى مراحل تدهوره ، التى أدت إلى إفلاسه فى نهاية الأمر ، والإجهاز عليه ، ولدراسة هذا التطور لابد من دراسة فئات الملتزمين واتجاهاتهم ، وحجم الالتزامات التى كانت فى أيديهم .

فئات الملتزمين :

لإيضاح فئات الملتزمين ، واتجاهاتهم ، وحجم كل فئة ، وضعت الجدولين الإحصائيين التاليين ، طبقاً للمعلومات ، التى وردت بدفاتر الإلتزام ، أحدهما خاص بفترة بداية تطبيق النظام فى مصر ١٠٦٩ هـ — ١٦٥٨ م ، والثانى خاص بنهاية القرن الثامن عشر ١٢١٢ هـ — ١٧٩٧ م أى قبل وصول الحملة الفرنسية مباشرة ، وذلك حتى يمكن بمقارنة المعلومات الواردة بهذين الجدولين ، استخلاص بعض الأمور ، التى توضح تطور النظام والفئات التى شاركت فى هذا النظام وفى ضوء هذه المعلومات . كذلك يمكن دراسة الظروف التى أدت إلى دخول كل فئة إلى ميدان الالتزام :

---

(١) صبحى وحيده ، فى أصول المسألة المصرية ، ص ٧٩ .

— فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، ص ص ١٥ — ١٦ .

جدول رقم (١)

بيان بعدد الملتزمين وفئاتهم من واقع دفترى الالتزام

رقم (١) ، (٢) ١٠٦٩ — ١٠٧١ هـ —١٦٥٨ — ١٦٦٠ م

الولاية	عدد الملتزمين	مماليك وعسكريون	عرب وغيرهم
جرجا	١٥٩	١١٨	٤١
فيوم	٦٠	٤٧	١٣
بهنساوية	١٣٢	١٠٣	٢٩
أشمونين	٦١	٥٨	٣
أقلام متفرقة	٢٨	٢٥	٣
شرقية	٤٦٨	٤٤٠	٢٨
منصورة ومنزلة	٣٥٨	٣٤٤	١٤
فارسكور	١٢	٩	٣
قليوب	٩٠	٨٨	٢
بحيرة	٢٢٣	٢٠٦	١٧
أطفيح	١٢٣	١٢٣	—
الجملة	١٧١٤	١٥٦١	١٥٣

جدول رقم (٢)

بيان بعدد الملتزمين وفئاتهم من واقع دفترى الالتزام

رقم (٧٩٢) ، (٧٩٣) ١٢١٢ هـ — ١٧٩٧ م

الولاية	عدد الملتزمين	مماليك وعسكريون	عرب	نساء	علماء	تجار
جرجا	٢٠٠	٩١	٨٤	—	٢٢	٣
فيوم	١٤٣	٦٥	٤٧	٩	٧	١٥
بهنساوية	٥٤٥	٣٥٩	١١٣	٢٧	٣٧	٩
أشمونين	٢١٩	١٠٨	٦٩	١٧	١٨	٧
أقلام متفرقة	٤٤٣	٢٦٣	٨٩	١٩	٦٧	٥
شرقية	٩٨٧	٥٧٦	١٢٧	٢١٢	٦٥	٧
منصورة	٧٥٧	٤٥١	١١٢	١٣٣	٥٧	٤
فارسكور	١٧	١٣	٢	—	١	١
قليوب	٢٩٥	١٥٧	٦٥	٥٤	١٧	٢
بحيرة	٥٨٣	٣٤٤	١٢٧	٩٧	١٢	٣
أطفيح	٢٣١	١٨٩	٢٥	١٢	٤	١
الجملة	٤٤٢٠	٢٦١٦	٨٦٠	٥٨٠	٣٠٧	٥٧

(١) ، (٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عيون من رقم ١ — ١٣ دفاتر الالتزامات الخاصة بالوجهين البحرى والقبلى ، حيث قمت بإحصاء هذه الفئات وترتيبها فى هذين الجدولين .

من هذين الجدولين يمكن استخلاص الحقائق التالية :

(أولا) إن الالتزام فى بدء أمره كان قصرا على الفئات القادرة من الأمراء المماليك ورجال الأوجاقات ، ومشايخ العرب ، وقلة من العلماء والسادة الأشراف ، حيث لم يسجل فى الدفتر الأول ، سوى اسم الشيخ يوسف الحنبلى[١] ومحمد عبد الرحمن البكرى الصديق[٢] واسم شيخ بلد واحد هو شريف عيسى شيخ بلدة بردوم تابع الفيوم وقد كانت الفئات الغالبة على الالتزامات ، كما هو واضح من الجدول رقم (١) ، المماليك ورجال الأوجاقات[٣] حيث إن نسبتهم كانت تمثل (٩١,٠٧٪) من مجموع عدد الملتزمين . بينما كانت الفئات الأخرى تمثل (٨,٩٣٪) من مجموع عدد الملتزمين .

(ثانياً) يتضح من جدول رقم (١) كذلك أن حجم الالتزامات ، كان كبيراً إلى حدما حيث إن عدد الملتزمين فى جميع البلاد لم يزد على (١٧١٤) ملتزما ، وهذا بخلاف ما حدث فى نهاية القرن الثامن عشر ، حيث وصل عدد الملتزمين ، كما هو واضح من الجدول رقم (٢) ، (٤٤٢٠) ملتزماً أى ، وصل إلى ما يقارب قدر مرتين ونصف من مجموع عدد الملتزمين عند بداية تطبيق النظام فى مصر ، مع التسليم بعدم دقة الإحصاء الثانى الخاص بنهاية القرن الثامن عشر ، لأن عددهم بالتأكيد فى واقع أمره كان أكثر من هذا ، حيث إن هناك عبارات ، فى كثير من دفاتر الالتزام الخاصة بالقرن الثامن عشر ، توحى بهذا الاعتقاد ؛ فمثلا أمام كثير من الحصص ، كانت تكتب عبارات « التزام أولاد عبد الرحمن أفندى » أو التزام حريم مير اللوا محمد

---

(١) الشيخ يوسف الحنبلى : هو مرعى بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى : نسبة إلى طور كرم بلدة بالقرب من نابلس ، حضر إلى القاهرة ودرس على شيوخها ، ثم تصدر للتدريس بالأزهر ، وله كثير من المؤلفات أهمها " نزهة الناظرين فيمن ولى مصر من الخلفاء والسلاطين " ، مخطوط بالمكتبة الوطنية فى ميونيخ تحت رقم Cod Arab 889.

ثم أصبح ملتزماً . أنظر محمد سيد كيلانى ، الأدب المصرى فى ظل الحكم التركى ص ص ٢٨٠–٢٨١ .

— دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ٤٣٢ .

(٢) محمد عبد الرحمن البكرى الصديقى :

هو أحد أبناء عبد الرحمن بن محمد بن أبى الحسين البكرى الصديقى ، وكان عالماً جليلا ، وكان للناس فيه اعتقاد عظيم .

— محمد توفيق البكرى ، بيت الصديق ، ص ١٩٧ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (١) ، دفتر التزام رقم (١) خاص بالفترة من (١٠٦٩ – ١٠٧١ هـ ١٦٥٨ – ١٦٦٠ م) .

بيك الألفى » أو « حريم حسن أغا » وغيرها من العبارات المبهمة[1] ولذا فعند إنشاء هذا الإحصاء اضطررت إلى اعتبار أصحاب هذه الحصة . بعدد ملتزم واحد على أساس الحصة . ومما يؤيد رأينا هذا فى أن عدد الملتزمين كان أكثر من العدد الوارد بالجدول رقم (٢) . ما ذكره De chabrol أحد علماء الحملة الفرنسية من أن عدد الملتزمين فى وقت الحملة كان حوالى (٦٠٠٠) ستة آلاف ملتزم[2] على كل فإن هذه الكثرة فى عدد الملتزمين . تضع أمامنا حقيقة هامة . هى صغر حجم الالتزامات وتفتتها فى نهاية القرن الثامن عشر بصورة تسترعى الانتباه . وبخاصة فى ولايات البهنساوية . والشرقية . والقليوبية . كما هو واضح من مقارنة أرقام الجدولين .

(ثالثاً) بمقارنة الجدول رقم (٢) بالجدول رقم (١) يتضح أن هناك فئات دخلت ميدان التزام الأراضى الزراعية فى القرن الثامن عشر ولم تكن من بين الفئات التى شاركت فيه منذ بدء تطبيقه فى مصر ، وهذه الفئات هى التجار والنساء ، كما يلاحظ من المقارنة زيادة عدد العلماء الذين أصبحوا يشاركون فى التزامات الأراضى . وسوف ندرس الظروف ، التى أدت إلى مشاركة كل فئة فى حينها .

(رابعاً) : يتضح من الجدول رقم (٢) أن هناك ولايات لم تشارك النساء فى التزاماتها مثل جرجا وفارسكور . وربما كان مرجع ذلك أن التزامات هاتين الولايتين بقيت محافظة على تماسكها . وكبر حجمها كما هو واضح من المقارنة . حيث إن ولاية جرجا . كان عدد ملتزميها عند بدء تطبيق النظام فى مصر (١٥٩) ملتزماً . وفى نهاية القرن الثامن عشر . وصل عدد ملتزميها إلى (٢٠٠) ملتزم أى أنه لم يزد بنفس النسبة التى زاد بها عدد ملتزمى الولايات الأخرى كما هو واضح من الجدولين . وكذلك فارسكور : كان عدد ملتزميها عند بدء تطبيق النظام (١٢) ملتزماً . وفى نهاية القرن الثامن عشر . وصل عدد ملتزميها إلى (١٧) ملتزماً .

وفى ضوء هذه الأمور ، يمكن مناقشة الظروف ، والمراحل التى بدأت الفئات الأخرى فيها تشارك فى ميدان التزام الأراضى الزراعية . فقد وضح من الجدول الأول ،

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين(١٩) دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ١٦٠٨ ، ٤٩٠

(٢) Chabrol M. De., Essai sur les Moeurs des habitants Modernes de L'Egypte, Tome 2, pp. 360-367.

أن الفئات . التي استحوذت على الالتزامات هي المماليك، ورجال الأوجاقات أو المنتمون إليها ومشايخ العرب ، وقلة من العلماء والأشراف . هذا بخلاف ماظهر من الجدول الثاني . حيث وضح أن هناك فئات جديدة بدأت تدخل هذا الميدان ، مثل التجار ، والنساء . وبفحص دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين البحري والقبلي ، منذ بداية تطبيق نظام الالتزام في مصر ١٠٦٩ هـ ١٦٥٨ م وحتى عام ١١٤١ هـ ١٧٢٨ م كانت فئات الجدول الأول هي التي تلتزم الأراضي الزراعية . وفي ١١٤١ هـ ١٧٢٨ م سجل الدفتر رقم (٢٩٣) الخاص بولايات الوجه البحري اسم أول تاجر يدخل ميدان الالتزام هو محمد الداده الشرايبي كبير تجار البن بالقاهرة كملتزم لقرية الدمناوية بكامل الحصة ، وذكرت هذه الحقيقة كذلك وثائق المحكمة الشرعية وسجلات إسقاط القرى ، التي يحمل أول سجل منها هذا التاريخ (١١٤١ هـ ١٧٢٨ م)[1] ، كما سبقت الإشارة وبناء على هذه المعلومات ، يمكن الحكم بأن أول فئة خلاف الفئات الأولى التي دخلت في النظام منذ تطبيقه في مصر ، كانت هي فئة التجار .

دخول التجار ميدان الالتزام :

يمكن التاريخ لدخول هذه الفئة ، ميدان التزام الأراضي الزراعية ، في ضوء المعلومات السابقة بعام ١١٤١ هـ ١٧٢٨ م ، وقد ثبت من وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات إسقاط القرى أن فئة تجار البن بالذات ، هي التي كان لها فرصة السبق ، في هذا الميدان .

ويمكن الربط بين دخول هذه الفئة ميدان الالتزام ، والأحداث السياسية التي كانت مصر تمر بها في ذلك الوقت ، فالصراعات السياسية والعسكرية التي شهدها القرن الثامن عشر ، بين البيوت المملوكية التي كانت تسيطر على معظم الالتزامات ، وانقسام هذه البيوت فيما بينها ، إلى فقارية ، وقاسمية ، وقازدغلية ، ثم فترة حكم على بك ، وصراعه مع الأمراء المماليك المعارضين لنفوذه وأعوانهم من شيوخ العرب ، في الوجهين البحري والقبلي ، ثم فترة الحكم الثنائي بين إبراهيم بك ومراد بك (١٧٧٥ — ١٧٩٨) بعد صراع مرير بين الأمراء

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٩) ، دفتر التزام رقم (٢٩٣) .
- أرشيف المحكمة الشرعية سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ٨٧ .

المماليك . وانقسامهم إلى أمراء « قبليين » « وبحريين » على حد تعبير الجبرتى[١] . كانت هذه الصراعات بأحداثها الدامية من أهم العوامل التى أفسحت المجال لفئة التجار لدخول ميدان التزام الأراضى الزراعية وباستمرار هذا الصراع استمر دخول التجار هذا الميدان . وتعدى فئة تجار البن إلى غيرهم من فئات التجار مثل تجار الأقمشة والسلاح وغيرهم[٢] وذلك لأن كثيراً من الأمراء لحاجتهم إلى الأموال لإنفاقها على التجاريد التى يعدونها ضد منافسيهم كانوا يجدون فى حصص التزاماتهم الضمان لحصولهم على هذه الأموال ؛ فلجأوا إلى إسقاطها واستئجارها فى نفس الوقت،ولجأوا فى الحصول على هذه الأموال إلى فئة التجار ،التى توفرلديها رأس المال ،وقد وجدت هذه الفئة بالتالى فرصتها فى أستثمار رأسمالها ،عن طريق حصولها على قيمة إيجار حصص الالتزام . فوق رأس مالها فى غالب الأحيان كان التجار يقومون بتأجير الحصص المسقطة لهم فى نفس الوقت . وذلك لعدم معرفتهم بشئون الزراعة .

هذا أحد العوامل التى أفسحت مجال التزام الأراضى الزراعية أمام فئة التجار . عامل ثان ، تمثل فى رأس المال الضخم الذى أصبحت تحوزه هذه الفئة نتيجة لاشتغالها بتجارة البن . التى أصبحت تمثل السلعة الرائجة . نظراً لانتشار شراب القهوة فى كل الأوساط الاجتماعية المصرية فى ذلك العصر ، حتى أصبحت فئة التجار تمثل الرأسمالية المصرية الناشئة وأوضح نموذج لهذه الفئة التجارية الرأسمالية الحاج محمد داده الشرايبى الذى كثرت له عمليات إسقاط القرى من الأمراء المماليك وأتباعهم ومرقوقيهم بصورة تسترعى الانتباه ويكفى دلالة على مبلغ ثراء هذا التاجر أنه عند وفاته ترك ، « ألف وأربعمائة وثمانون كيساً خلاف خان الحمزاوى . وغيره من الأملاك وخلاف الرهن الذى تحت يده من البلاد وفائضها ستون كيساً . والبلاد المختصة به أربعون كيساً ؛ وذلك خلاف الجامكية والوكائل . والحمامات . وثلاث مراكب فى بحر القلزم .وكل المال هذا كونه من عمله بتجارة البن حيث إنه لم يرث من أبيه عند وفاته (١١١١ هـ ـ ١٧٠٠ م) سوى تسعين كيساً . »[٣] .

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ٢ (حوادث ١١٩٢هـ ـ١٧٧٨م) ص ص ٢١ ، ٢٥ .
— René et Georges Cattaui, Mohamed-Aly et L'Europe, pp. 14-16.

(٢) ارشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ص ص ٦٩ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ١ ، ص ٨٣ .

وهكذا تمكنت هذه الفئة عن طريق عملها بالتجارة من تكوين رأس المال الضخم لدى مكنها بالتالى من دخول ميدان التزام الأراضى الزراعية . واستثمار رأس مالها فيه .

وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات إسقاط القرى ، الكثير من حالات إسقاط القرى إلى الحاج محمد داده الشرايبى ، ثم ابنه الحاج قاسم من بعده ، ولم تكن هذه الحالات مقتصرة على منطقة معينة ، وإنما اتسعت لتشمل مناطق عديدة فى جميع أرجاء البلاد ، بل إن الأمر لم يقف بالحاج قاسم الشرايبى . كما اتضح من وثائق المحكمة الشرعية إلى حد المضاربة فى ميدان التزام الأراضى الزراعية باسمه ، بل تعداه إلى قيامه بالوكالة فى محكمة الباب العالى عن أشخاص آخرين فى شراء الالتزامات باسمهم[١] ، وربما كان ذلك تهرباً من عمليات مالية بحتة ، أضف إلى ذلك أن الحاج قاسم الشرايبى ، كما سجلت وثائق المحكمة الشرعية وسجلات الدايون العالى ، أنه كثيراً ما قام بالمضاربة فى شراء الالتزامات المحلولة من المزاد العلنى بالديوان ، وقام فى الوقت نفسه بإسقاطها أو تأجيرها لآخرين ، مادامت هذه العملية تحقق له ربحاً فوق رأس ماله الذى يدفعه فى المزاد[٢] . وهذا يدل على أسلوب المضاربة التجارية الذى بدأت تتبعه هذه الفئة فى ميدان التزام الأراضى الزراعية . فهى لم يكن يهمها فى المحل الأول سوى تحقيق الربح .

ولم تكن أسرة الشرايبى هى الأسرة الوحيدة التى دخلت هذا الميدان وإنما هناك الكثير من الأسماء التى ذكرت فى وثائق المحكمة الشرعية وسجلات إسقاط القرى ودفاتر الالتزامات بعد ١١٤١هـ — ١٧٢٨م ويكفى أن نذكر أبرز هذه الأسماء التى شاركت فى هذا المجال مثل الخواجا أحمد حدق المغربى من أعيان تجار البن ، الخواجا الحاج محمد حماد الفيومى من أعيان تجار البن ، والخواجا الحاج أسعد من التجار بسوق السلاح . والخواجا الحاج على حماد من التجار بمصر ، والخواجا الحاج على كمليان من أعيان التجار فى البن . هذه بعض الأسماء على سبيل المثال لا الحصر ، حيث إن هناك كثيراً من الأسماء التى تحويها الوثائق والسجلات[٣] وقد وصل عدد هؤلاء التجار طبقاً للجدول رقم (٢) السابق الذكر (٥٧) ملتزماً ووصلت

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ص ٦ ، ص ٨٧ ، سجل (٢) ص ١٠٩ ، ٩٥ ، ٩٦ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ٩٥ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ص ١٩ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

نسبتهم (٣ر١٪) تقريباً من مجموع عدد الملتزمين ودخول هذه الفئة فى ميدان التزام الأراضى الزراعية ومضاربتها فيه وبهذه الصورة يدل دلالة قاطعة على نشوء رأسمالية تجارية فى مصر منذ بداية القرن الثامن عشر .

دخول العلماء ميدان الالتزام :

سبقت الإشارة أن العلماء دخلوا ميدان الالتزام منذ بدء تطبيق النظام فى مصر . حقيقة أن عددهم كان من القلة كما وضح من الدفاتر الأولى للالتزامات بحيث إن عددهم لم يكن يشكل نسبة تذكر فى داخل الإحصاء الأول الذى سبق ذكره ، أما فى الإحصاء الثانى والخاص بنهاية القرن الثامن عشر ، فقد ازداد عددهم بصورة كبيرة وأصبح يشكل نسبة لا بأس بها حيث وصل إلى أكثر من ثلاثمائة ملتزم (٣٠٧) أى أن نسبتهم أصبحت (٩ر٦٪) من النسبة الكلية للملتزمين ، بل إن بعض العلماء فى نهاية القرن الثامن عشر أصبح يلتزم عدة قرى مثل الشيخ عبد الله الشرقاوى(١) والشيخ محمد شنن(٢) وغيرهم ، وقد كان الجبرتى أحد الملتزمين كذلك .

ومن أهم العوامل التى أدت إلى ازدياد عدد العلماء فى ميدان الالتزام مايلى :

(أولا) إن بعض العلماء انحدر من آباء كانوا فى الأصل ملتزمين ، فورثوا طبقاً لما أصبح شائعاً فى هذا المجال التزاماتهم ، بل ونموها عندما آلت إليهم مثل الشيخ محمد الأمير حيث قال عن نسبه « محمد بن محمد الأمير سبب تلقيبنا به أن جدى الأقرب أحمد ووالده عبد القادر كانا ذوى أمارة حكم فى بلاد الصعيد ، أخبرنى أهلى أن أصلهم من المغرب ، ونزلوا بمصر عند سيدى عبد الوهاب أبى التخصيص الوفائى ، ورأيت ذلك فى وثائق قديمة لنا ، وأخبرنى بنحوه شيخ

---

(١) عبدالله الشرقاوى : هوعبدالله بن حجازى بن إبراهيم الشرقاوى ولد ١١٥٠هـ-١٧٣٧م بقرية الطويلة ، محافظة الشرقية ، تعلم بالأزهر الشريف ، وتصدر للتدريس فيه ثم تولى مشيخة الأزهر ١٢٠٨ - ١٢٢٧ هـ ، ١٧٩٣ - ١٨١٢ م وله مواقفه السياسية الحسامة فى أواخر القرن الثامن عشر ، عين رئيساً للديوان الذى ألفه بونابرت ، أنظر الجبرتى عجائب الآثار ، جـ ٢ ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

— دكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، صور من دور الأزهر فى مقاومة الاحتلال الفرنسى فى أواخر القرن الثامن عشر ، ص ٢٩ .

(٢) محمد شنن : الشيخ محمد شنن المالكى ، يذكر عنه الجبرتى أنه "كان مليئـاً متمولا ، أغنى أهل زمانه وكان للمترجم مماليك وعبيد وجوار ، توفى ١١٣٣ هـ - ١٧٢١ .

أنظر الجبرتى عجائب الآثار ، جـ ١ ، ص ٧٦ ، ٢١٤ .

السادات ، ثم التزموا ببلاد منها سنبو وبهاولست يوم الأربعاء من ذى الحجة سنة أربع وخمسين ومائة والف (١١٥٤ ١٧٤٢)[١] » وقد ثبت أنه ورث بعض هــذه الالتزامات . وأضاف اليها[٢] .

(ثانيا) دخل بعض العلماء مجال الالتزام عن طريق إشرافهم على أراضى الوقف الذى أتاح لهم مجال الثراء إلى حد ما . وعندما تفتت الالتزامات وكثرت عمليات إسقاطها وأصبح شأن الالتزامات شأن أية سلعة تباع وتشترى بكثرة تقدم العلماء واقتحموا هذا الميدان لاستغلال رأس المال الذى توفر لدى بعضهم وشجعهم على ذلك أن كثيراً منهم من أصول ريفية . وشراء حق الانتفاع بالأرض يتيح لهم قدراً كبيراً من النفوذ والاحترام فى مناطقهم ، ويؤكد هذه الحقيقة أنه بفحص دفاتر الإلتزام والوثائق التى ذكرت فيها التزامات العلماء . اتضح أن حصص العلماء كانت دائماً تقع فى الولايات التى ينتمون اليها[٣] إن لم تكن فى قراهم نفسها فعلى الأقل فى القرى المجاورة لقراهم الأصلية .

دخول النساء ميدان الالتزام :

بفحص دفاتر الالتزام ، ووثائق المحكمة الشرعية ، اتضح أن النساء دخلن ميدان الالتزام لأول مرة ١١٤٤ هـ — ١٧٣٢ م حيث وردت أول إشارة لاسم أول ملتزمة بدفتر الالتزام رقم (٢٩٢) الخاص بولايات الوجه البحرى . وكانت هذه الملتزمة هى فابى المصانة معتوقة الأمير حسن بن عبد الله ، حيث التزمت بحق قيراطين بقرية زرقون[٤] تابع ولاية الغربية ، كما نصت على ذلك سجلات إسقاط القرى[٥] وبعد هذا التاريخ

---

(١) محمد بن محمد الأمير المـالكى ، شرح المجموع ، ج ١ ، ص ص ٦ — ٧ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٨) دفاتر التزامات الوجه القبلى دفتر رقم ٤٣ ومابعده .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٩) ، دفتر الترابيع ١٦٠٥ ، حيث وجد بفحص هذا الدفتر أن معظم التزامات الشيخ عبد الله الشرقاوى مثلا ، كانت واقعة فى ولاية الشرقية ، وقد سبق التعريف به .

(٤) زرقون : حالياً تبع مركز دمنهور ، محافظة البحيرة ، اسمها الأصلى منية زرقون ، ثم اختصر فى تاريخ ١٢٢٨ هـ — ١٨١٣ م ، إلى زرقون ، الاسم الذى لا يزال تعرف به للآن .
(القاموس الجغرافى القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٢٨٦) .

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عين (٩) دفتر التزام (٢٩٢) .
أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (٢) ، ص ١٠٧ .

ازداد عدد الملتزمات بصورة تلفت النظر ، وقد اتضح من الإحصاء الثانى السابق الذكر أن عددهن فى نهاية القرن الثامن عشر ، وصل إلى (٥٨٠) ملتزمة ، وأنهن أصبحن يمثلن النسبة الثالثة من حيث العدد بين الملتزمين ، ووصلت نسبتهن إلى (١٣٫٣٪) من النسبة الكلية[١] ، وقد أتضح من البيانات المسجلة بدفاتر الالتزامات الأمور التالية :

(أولا) اشتراك أكثر من ملتزمة فى التزام قرية واحدة ، حتى أصبحت نسبتهن الغالبة فى بعض القرى مثل قرية منية عاص تابع ولاية الشرقية حيث وصل عدد الملتزمين فيها إلى خمس ملتزمات من ثمان ملتزمين فى هذه القرية ، وقرية بردنى تابع ولاية الشرقية ، حيث وصل عدد الملتزمات إلى ثلاث ملتزمات من خمس ملتزمين فى هذه القرية .

(ثانياً) وجدت بعض القرى كل ملتزميها من النساء مثل قرية تلبانة شرقية .

(ثالثاً) فى كثير من القرى سيطر النساء على نسبة أكثر من النصف ، من قراريط الحصة ، وصلت فى بعض القرى إلى تسعة عشر قيراطاً ، كما فى قرية منية عاص شرقية .

(رابعاً) بعض الملتزمات شاركن فى التزام أكثر من قرية ، بل إن ملتزمة واحدة هى محبوبة معتوقة إبراهيم بك الكبير ، التزمت (٤٠) قيراطاً فى قرى مختلفة بولاية المنوفية[٢] . تلك هى أهم الأمور ، التى يمكن استخلاصها من المعلومات ، التى وردت بدفاتر الالتزامات . فماهى الظروف التى أدت إلى دخول النساء ميدان التزام الأراضى الزراعية ؟ ارتبط دخول النساء فى هذا الميدان بالعوامل التالية :

(أولا) اشتداد عمليات الصراع بين الأمراء المماليك ، وانقسامهم إلى بيوت متنافسة على السلطة وعدم استقرار كثير من الأمراء فى مراكز النفوذ ، أدت كل هذه العوامل ببعض الأمراء إلى كتابة التزاماتهم بأسماء زوجاتهم ومعتوقاتهم حتى يضمنوا بقاء هذه الالتزامات فى حوزتهم وحوزة أسرهم إذا ما اضطربت أحوالهم وذلك

---

(١) انظر الجدول السابق ، ص ٨٨ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، محافظ الحجج الشرعية ، محفظة رقم (٨٢) .
— مخزن (١٨) عين (١٩) ، دفاتر التراابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

بما لهم من ولاية شرعية على هؤلاء الزوجات والمعتوقات ، ولذا فإن دفاتر الالتزامات سجلت كثيراً من زوجات ومعتوقات كبار الأمراء كملتزمات مثل حريم محمد بك الألفي وزوجات يوسف كاشف ، وزوجات إسماعيل بك ، وحريم محمد كاشف سكندراني ، ومعتوقات إبراهيم بك الكبير ، وغيرهن كثير[١] وكل هؤلاء الأمراء السابقين كانوا أطرافاً في هذه الصراعات العسكرية .

وقد حذا حذو الأمراء المماليك غيرهم من الملتزمين ، وقد ذكر الجبرتي ما يؤيد هذه الحقيقة قائلا « وقعت حادثة لشخص من الأجناد يقال له إسماعيل كاشف أبو الشراميط ، ببيته بخط الخيمية قتله مماليكه ، وسبب ذلك على ما سمعنا ، تقصيره في حقهم ، وفي تصرفه عدة حصص جارية في التزامه ، فكتب تقسيطها بتمامها باسم زوجته ، ولم يكتب لهم شيئاً من ذلك »[٢] .

وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية أسماء كثير من الأمراء المماليك الذين أصبحوا يشترون الالتزامات بأسماء زوجاتهم أو معتوقاتهم .

(ثانياً) حق التوريث الذي اكتسبه الملتزمون ، على حصص التزاماتهم أتاح الفرصة أمام النساء أن ترثن ، بعض الإلتزامات ، أو حصصا من التزامات أزواجهن ، أو أصحاب الولاية الشرعية عليهن .

(ثالثاً) الأعباء المالية الكثيرة ، التي أصبحت تفرض على الأراضي الزراعية ، باسم « الفرد » و « الكلف » و « الضرائب البرانية » ، وتكررها والمغالاة فيها جعل الكثير من القادرين يعرضون عن توظيف أموالهم ، في التزام الأراضي الزراعية ، خوفا على ضياع رأس مالهم بل إن كثيرا من الملتزمين في نهاية القرن الثامن عشر ، بدأوا يهجرون التزاماتهم ويسقطونها بأرخص الأسعار فأتاحت هذه الظروف سبيلا آخر للنساء وغيرهن لشراء بعض الالتزامات أو قراريط من الإلتزامات وقد رصدت وثائق المحكمة الشرعية الخاصة بالنصف

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، دفاتر التزام من دفتر رقم ٢٩٢ وما بعده ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر التربيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، جـ ٣ ، (حوادث صفر ١٢٠١ هـ - نوفمبر ١٧٨٦) ص ١٣٤ .

الثانى من القرن الثامن عشر العديد من هذه الحالات ، خاصة بعد أن تفتت الإلتزامات وأصبح حجمها صغيراً وصل فى بعض الحالات إلى أجزاء من قيراط (١)

ارباب السجاجيد والأشراف :

شاركت هذه الفئة فى التزام الأراضى الزراعية ، منذ بدء تطبيق النظام فقد ثبت من الدفتر رقم (٢)(١٠٧١ هـ ١٦٦٠ م)، أن محمد عبد الرحمن البكرى الصديق كان ملتزما بحق ٤ قراريط فى قرية سلمون القماش تابع المنصورة (٢) وبفحص الدفاتر الأولى اتضح أن كثيرا من السادة الأشراف وأرباب السجاجيد شاركوا فى الالتزامات فى مناطق متعددة بل إن هناك أدلة تثبت مشاركة الإشراف فى إدارة الأراضى قبل تطبيق نظام الإلتزام ، أى فى ظل نظام المقاطعات أو الأمانات ، فقد ذكر الشيخ محمد بن أبى السرور البكرى أنه كان فى عهدته قرية بالمنوفية ، غالى الأجناد فى فرض الطلب عليها وقد سبقت الإشارة الى ذلك (٣) .

وقد أتاحت المكانة الدينية التى كانت تتمتع بها هذه الفئة الفرصة أمامها للمشاركة فى التزام الأراضى . والإشراف على إدارة أراضى الوقف ، التى كان بعضها موقوفا على هذه الفئة ، وقد أدرجت هذه الفئة فى الإحصاء الثانى السابق الذكر ضمن فئة العلماء ، نظرا لأن كثيرا من أسماء أفرادها التى وردت فى دفاتر الإلتزام كانت لها مكانتها العلمية .

تلك هى الفئات التى التزمت الأراضى الزراعية فى القرن الثامن عشر والظروف التى أفسحت السبيل أمام كل فئة منها لولوج باب هذا الميدان والمشاركة فيه، مع ملاحظة أنه رغم دخول فئات كثيرة فى ميدان التزام الأراضى الزراعية فى القرن الثامن عشر فإن الفئات التى ظلت غالبة ، هى فئات المماليك والأجناد ، فقد كان عددهم فى نهاية القرن الثامن عشر (٢٦١٦) ملتزما من المجموع الكلى (٤٤٢٠) ملتزما طبقا لإحصاء الجدول رقم (٢) الذى سبق ذكره ، وظلت نسبتهم تمثل النسبة الأولى (٥٩٪) من النسبة الكلية للملتزمين ، وكذلك فئة العربان حيث ظلوا يمثلون النسبة الثانية فقد وصل عدد الملتزمين من هذه الفئة فى نهاية القرن الثامن

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، محافظ الحجج الشرعية ، محفظة (٨٢) .
— دار الوثائق القومية ، الوثائق الخاصة ، محفظة رقم (٥) ، حجة رقم (٢٠٦) .
(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (١) ، دفتر التزام الوجه البحرى رقم (٢) .
(٣) أنظر الفصل الثانى ، ص ص ٥٦ — ٥٧ ، هامش ٣ .

عشر ، إلى (٨٦٠) ملتزماً أى بنسبة (١٩٫٥ ٪) من النسبة الكلية،وهى الفئات التى شاركت فى نظام الإلتزام منذ تطبيقه فى مصر (١٠٦٩ هـ — ١٦٥٨ م) وقد استتبع تطبيق نظام الإلتزام فى مصر كثير من الأعباء المالية، التى أصبح الفلاح ينوء منها والتى أصبحت فى واقع الأمر ضربا من الخيال ولتوضيح هذه الحقيقة لابد من دراسة الأعباء المالية فى ظل نظام الالتزام من واقع البيانات التى وردت فى دفاتر الإلتزامات ، ووثائق المحكمة الشرعية، والمصادر المعاصرة وهذه الدراسة هى موضوع الفصل التالى .

الفصل الرابع

الأعباء المالية فى ظل نظام الالتزام

تمهيد :

اولا — الأعباء الرسمية :

١ — الميرى . ٢ — المضاف . ٣ — الفائض . ٤ — البرانى .
٥ — الكشوفية .

ثانيا — الأعباء غير الرسمية :

١ — الفرد . ٢ — الكلف . ٣ — المغارم . ٤ — رفع المظالم .

ثالثا — اثر الأعباء المالية على أهل الريف والملتزمين .

رابعا — مراحل تطور نظام الالتزام وتقويمه .

* * *

كان الهدف من تطبيق نظام الإلتزام فى مصر ، الى جانب تأمين جباية الأموال المقررة على الأراضى ، حماية الفلاحين من عبث موظفى نظام المقاطعات ، والمغالاة فى تقدير الضرائب المقررة على الفلاحين ، لذا فإن الدفاتر الأولى للالتزام لم تسجل من البيانات سوى الأموال الأميرية المقررة على كل قرية ، أو مقاطعة إجمالا ، وتقسيمها على ثلاثة أقساط . وكان يشترط على الملتزم فى التقسيط (سند الالتزام) الذى يعطى له «حفظ البلد الذى تحت يده ومراعاة أهلها بالرحمة وعدم الظلم»[١] ، ولكن بعد مضى فترة من بدء تطبيق النظام فى مصر ، بدأت تظهر فى دفاتر الالتزام ، ضرائب أخرى إلى جانب الميرى ، زاد مقدار بعضها عن مقدار المال الميرى . ولذا يجب دراسة هذه الضرائب حسب ترتيب ظهورها فى دفاتر الالتزام ، وأسباب فرضها للوقوف على مدى ضخامة الأعباء المالية التى أصبح يتحملها الفلاح المصرى فى القرن الثامن عشر نتيجة لتطبيق نظام الالتزام فى إدارة الأرضى الزراعية وجباية أموالها . وإيضاح كيف أن هذا النظام أصبح فى القرن الثامن عشر — نتيجة لما استتبعه من أعباء مالية — يشكل عبئا ثقيلا على كاهل الفلاح المصرى . وأهم هذه الضرائب هى :

الميرى ... المضاف ... الفائض ... البرانى ... الكشوفية

---

(١) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الثانى ، ص ص ٣٨ — ٣٩ .

اولا — الميرى :

كان المال الميرى يمثل الضريبة الرسمية التى قدرت على أرض الفلاحة ، وقد حددت الروزمانة مقدار المال الميرى المقرر على كل حصة تبعا لمساحتها وجودة كل جزء من أرض هذه الحصة، حيث قسمت أرض كل حصة حسب جودتها إلى «عال» و «وسط» و «دون» أو الى «عال» و «وسط» أو الى «دون» و «وسط» . وكان الملتزم عن طريق أجهزة الإدارة المحلية التى سبقت الإشارة اليها يجمع الأموال الأميرية المقررة على حصته ويسددها إلى ديوان الولاية على ثلاثة أقساط متساوية ، وقد ثبت من دفاتر الالتزام أن الملتزمين فى السنوات الأولى من تطبيق النظام كانوا يقومون بتسديد الأقساط فى مواعيدها ، وكان آخر قسط عادة يسدد قبل نهاية العام ، ولكن فى القرن الثامن عشر ، كما هو واضح من نظام التسجيل فى هذه الدفاتر أصبح الملتزمون يماطلون فى تسديد الأقساط ولا يسددونها فى مواعيدها (١) . بل كانت أحيانا تمر بعض السنين دون أن يسدد كثير من الملتزمين ما على حصصهم من أموال أميرية ، ولا شك أن ذلك أدى إلى كثير من الارتباك للروزنامة ، فقد اتضح من دفاتر الالتزام أن خانة التسليمات الخاصة ببعض القرى كانت تظل فى بعض السنوات بيضاء دون أن يسدد ملتزمو هذه القرى شيئا مما عليهم . وفى أحيان أخرى سجلت فى خانة التسليمات أقساط سنوات سابقة ، وليست أقساط السنة التى خصص لها الدفتر التى قيدت فيه هذه الأقساط ، وقد كانت الإضطرابات السياسية والصراعات العسكرية مسئولة إلى حد كبير عن حدوث هذه الظاهرة ،

---

(١) فمثلا قرية منشأة الأمراء تابع البهنساوية در عهدة (فى عهدة التزام) محمد على جاويشان كان المال الميرى المقرر عليها (١٠٧١ هـ — ١٦٦٠ م) ٦٠٠٠ بـــارة

قسط أول : ٢٠٠٠ بـــارة
قسط ثان : ٢٠٠٠ بـــارة
قسط ثالث : ٢٠٠٠ بـــارة

٦٠٠٠ بـــارة

التسليمات : قسط أول : ٣٠٠٠ بـــارة (فى ٩ شعبان ١٠٧١ هـ — ١٠ ابريل ١٦٦٠ م)
قسط ثان : ١٥٠٠ بـــارة (فى ٧ صفر ١٠٧٢ هـ — ٣ أكتوبر ١٦٦١ م)
قسط ثالث : ١٥٠٠ بـــارة (فى ٨ صفر ١٠٧٣ هـ — ٢٢ سبتمبر ١٦٦٢ م)

وواضح من هذا النموذج أن الملتزم سدد كل المال المقرر على حصته ، ولكن ليس فى خلال سنة الالتزام ، وليست الأقساط متساوية كما حددتها الروزنامة بل مختلفة ، أى أنه أصبح من حق الملتزم أن يزيد أو ينقص من قيمة القسط حسب حالته ، أو حسب مايريد — أنظر : دفتر الالتزام رقم (١) .

هذا بالاضافة إلى الأعباء المالية الأخرى التي أرهقت الفلاح وجعلته عاجزا عن تسديد المال الميرى فى بعض السنوات وقد تعلل كثير من الملتزمين فعلا بسوء حالة الفلاح الاقتصادية التى كانت سببا فى عجزهم عن تسديد ما على حصصهم من أموال أميرية .

وكان ديوان كل ولاية من ولايات مصر ، يقوم بتسديد ما يتجمع لديه من الأموال الأميرية المقررة على القرى أو المقاطعات التابعة للولاية إلى الروزنامة على قسطين ، قسط شتوى ، وقسط صيفى بعد خصم النفقات الإدارية المرتبة لأجهزة الإدارة بالولاية ، وكانت الروزنامة بعد أن يتجمع لديها المال الميرى المقرر على ولايات مصر كلها تقوم بخصم نفقات الإدارة المركزية ثم ترسل مال « الخزينة السلطانية » السنوية إلى السلطان باستانبول ، وكان ولاة مصر يهتمون بارسال « الخزينة » اهتماما كبيرا لأنها كانت تعتبر رمز الولاء للسلطان والدولة(١) .

وبتتبع دفاتر الالتزام منذ تطبيق النظام فى مصر وحتى نهاية القرن الثامن عشر فان المال الميرى كان يزاد من فترة إلى أخرى لأسباب سنذكرها فيما بعد ، وذلك بعد رسم الجدول التالى للأموال الأميرية ، التى كانت مقررة على ولايات مصر فى عامين مختلفين من القرن الثامن عشر ، الأول يمثل بداية القرن ، والثانى بعد منتصف القرن (١١٧٤ هـ — ١٧٦٠ م) حيث زيد المال الميرى فى هذا العام بآخر مضاف ثابت وظل الحال على ذلك حتى وصول الحملة الفرنسية إلى مصر حيث أحدث الفرنسيون تغييرات مالية وإدارية لم تستطيع إدراجها فى هذا الجدول نظرا لتغير التقسيمات الإدارية التى سنذكرها فى حينها من هذه الدراسة .

---

(١) ارشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى (١ ، ٢) ، حيث سجلت فى هذين السجلين تفاصيل هذه الخزينة التى أصبحت تعرف كذلك باسم " الصرة السلطانية " .

ولايات الوجه القبلي

اسم الولاية	جملة المال الميري ١١١٨ هـ — ١٧٠٦ م	جملة المال الميري(١) ١١٧٤ هـ — ١٧٦٠ م	ملاحظات
جرجا	٤,٤٠٩,١٦٨	٤,٩٣٨,١٨١	الكيسة = ٢٥٠٠٠ بارة
فيوم	٢,٦٤٢,٥٨٧	٢,١٢٩,٥٨٦	
بهنساوية	٢,١٢٤,٧٦٣	٢,٦٤٣,٦٢٥	
أشمونين	٠,٤٠٠,٦٩٢	٠,٤٣١,٤٨٧	
أقلام متفرقة	٠,٣٤٤,٤٩٦	٠,٣١١,٠٢٩	
أراضي مستجدة	٠,١٠٨,٧١٦	٠,١٠٨,٧١٦	
مال حماية	٠,٠٠٤,٣٥٥	٠,٠٠٤,٣٥٥	
الجملة	١٠,٠٣٤,٧٧٧	١٠,٥٦٦,٩٧٩	
	كيسة بارة	٠,٤٢٢,٧٠٣	مضاف ١١٥٥ هـ
	٤٠١ ٩,٧٧		١٧٤٢ م
		١٠,٩٨٦,٦٨٢	
		٠,٤٦١,١٢٦	مضاف ١١٧٤ هـ
			١٧٦٠ م
		١١,٤٥٠,٨٠٨ (٢)	
		كيسة باره	
		٤٥٨ ٨٠٨	

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي عين (٣) دفتر التزام رقم (١٣٢) عين (٧) دفتر التزام (٤٦٩) .

(٢) اخطأ ستانفورد شو Stanford, J. Shaw في نقله جملة الأموال المقررة على ولايات الوجه القبلي بعام ١١٧٤ هـ — ١٧٦٠ م فذكرها على النحو التالي :

١ — جرجا	٥,٣٤١,٩٠٧
٢ — فيوم	٠,٢٣٠,٣٣٦
٣ — بهنساوية	٠,٢٨٩,٣٤٨
٤ — أشمونين	٠,٤٦٦,٦٩٧
٥ — أقلام متفرقة	٠,٥٥٣,٢٥٥
٦ — أراضي مستجدة	٠,١١٧,٠٨٨
٧ — أوقاف	٠,٠٠٤,٧١٢
	١١,٦٤٦,٣٤٣ بارة أي (٤٦٥ كيسة ٢١,٣٤٣ بارة)

والاختلاف واضح بين هذه الأرقام ، وأرقام الاحصاء التي قمت بنقله من واقع الدفاتر التي رجع إليها Shaw وربما السبب الذي أوقع Shaw في هذا الخطأ أنه كان يذكر المال الميري المسجل في نهاية الحساب ثم يضيف عليه المضاف مع أن الصحيح هو أن الحساب الأجمالي كان يشمل الميري بعد زيادة المضاف ولذا فإن شو Shaw لم يقع في نفس الخطأ بالنسبة لولايات الوجه البحري لأن حساب الأجمالي لهذه الولايات كان يذكر بعد ادماج المضاف فيه دون الإشارة إلى المضاف في الحساب الختامي . أنظر :

— Shaw, Op. Cit., pp. 69-70.

ولايات الوجـــه البحرى

	اسم الولايـــة	جملة المـــال الميرى ١١١٨ هـ — ١٧٠٦ م	جملة المـــال الميرى ١١٧٤ هـ — ١٧٦٠ م
١	الشرقيـــة	٤,٧٩٢,٣٩١	٥,٤٤٢,٢٥٥
٢	المنصورة مع منزلة	٧,٤٨٧,٣٢٣	٨,٩٤٧,٣٠٠
٣	بحيرة مع طرانة	٩,٧٥٩,١٢٩	١١,٦٨٩,٨٩٧
٤	قليـــوب	٣,٧٥٣,٩٤٩	٤,٢٨٦,٦٢٤
٥	أطفيـــح	٠,٦١١,٨٠٥	٠,٨١٩,٨٥٢
٦	فارسكـــور	٠,٨٥٥,٨٧٢	١,٠٢١,٣٧٧
٧	الواحـــات	٠,٣٧٩,١٤٤	٠,٤٢٠,٥٨٣
		٢٧,٦٣٩,٦١٣	٣٢,٦٢٧,٨٨٨
		كيسة ١١٠٥ — بارة ١٤,٦١٣	كيسة ١٣٠٥ — بارة ٢,٨٨٨ [1]

ومن هذا الجدول يمكن استخلاص الأمور التالية :

(أولا) إن المال الميرى لم يكن ثابتا كما كان يجب ولكنه ظل فى زيادة مطردة حتى أن المال الميرى الذى كان مقررا على بعض الولايات، عند بدء تطبيق النظام (١٠٦٩هـ — ١٦٥٨) ، قد زاد إلى أربعة أمثاله فى نهاية القرن الثامن عشر ، وإذا أخذنا لذلك نموذجا ولاية جرجا مثلا ، فإن المال الميرى الذى كان مقررا عليها فى الدفتر الأول من دفاتر الالتزام (١٠٦٩ هـ — ١٦٥٨ م)[2] كان (١٫٠٢٥٫٠٠٠) بارة استمر فى الزيادة حتى وصل ١١١٨ هـ — ١٧٠٦ م . (٤٫٤٠٩٫١٦٨) بارة ، وفى عام (١١٧٤ هـ — ١٧٦٠ م) وصل إلى (٤٫٩٣٨٫١٨١) بارة وظل على هذه الحال حتى وصول الحملة الفرنسية حيث سجلت الدفاتر المال الميرى المقرر على هذه الولاية عام (١٢١٣هـ — ١٧٩٨ م)

---

(١) دار المحفوظات العمومية، مخزن (١) تركى ، عين (٣) ، دفتر التزام (١٨٣) ، عين (٧) دفتر التزام رقم (٤٦٨) .

(٢) كانت جملة الأموال المقررة على ولاية الوجه القبلى كما وردت بالدفتر رقم (١) (١٠٦٩ هـ — ١٦٥٨ م) كمايلى :

بمبلغ (٥,٤٤٣,٤٣٧) بارة . هذا مثال على الزيادة المطردة فى المال الميرى على طول

	اسم الولاية	المال الميرى المقرر ١٠٦٩ هـ — ١٦٥٨ م	
١	جرجـسـا	١,٠٢٥,٠٠٠	لم نذكر هذا الإحصاء مع الجدول السابق نتيجة لتغير التقسيمات الإدارية عما أصبحت عليه فى القرن الثامن عشر كما هو واضح من مقارنة الجدولين .
٢	أسيوط	٠,٢٢٥,٠٠٠	
٣	أبريم	٠,٤٢٥,٠٠٠	
٤	فيـوم	١,٣٩٣,٠٦٤	
٥	بهنساوية	١,٦٤٧,٢١٧	
٦	أشمونين	٠,٢٣٩,٤٥٣	
٧	أقلام متفرقة	٠,٠١٧,٥٢٨	
٨	أراضى مستجدة	٠,٠٩٣,٣٣٤	كيسة ٢٠٢ — بارة ١٥,٥٩٦
	الجملة	٥,٠٦٥,٥٩٦ =	٢٠٢ كيسة ١٥,٥٩٦ بارة

وقد وزعت هذه الأموال الأميرية على القسطين الشتوى والصيفى على النحو التالى :

مـال شتوى — مـال صيفى

	اسم الولايـة	المال الميرى الشتوى	م	اسم الولايـة	المال الميرى الصيفى
١	فيوم	١,٢٩٧,٤١٤	١	جرجا	١,٠٢٥,٠٠٠
٢	بهنساويـة	١,٦٤٧,٢١٧	٢	أسيوط	٠,٢٢٥,٠٠٠
٣	أشمونين	٠,٢٣٩,٤٥٣	٣	أبريم	٠,٤٢٥,٠٠٠
٤	أقلام متفرقـة	٠,٠١٧,٥٢٨	٤	مال قرية قلشابة	٠,٠٩٥,٦٥٠
			٥	أراضى مستجدة	٠,٠٩٣,٣٣٤
		٣,٢٠١,٦١٢			١,٨٦٣,٩٨٤
		كيسة ١٢٨ بارة ١,٦١٢			كيسة ٧٤ بارة ١٣,٩٨٤

وقد صرف من جملة هذه الأموال على الإدارة وصيانة الجسور السلطانية الموجودة بالوجه القبلى مبلغ (كيسة ٧٨ بارة ٢,٦٧٤) وسدد للروزنامة باقى المال الميرى الاجمالى وقدره (كيسة ١٢٤ بارة ١٢,٩٢٢) ويلاحظ من هذا الإحصاء أن بعض ولايات الوجه القبلى كانت تسدد مالها شتاء ، والبعض الآخر صيفاً . وربما كان ذلك راجع إلى طبيعة الزراعة فى كل من هذه الولايات .

أما عن الأموال الأميرية التى كانت مقررة على ولايات الوجه البحرى عند بدء تطبيق نظام الالتزام فلم نستطع القيام بعمل إحصاء لها ، مماثل لجدول ولايات الوجه القبلى لأن الجزء الأخير من الدفتر الخاص بولايات الوجه البحرى مفقود والولايات التى استطعت إحصاء الأموال الأميرية المقررة عليها من الجزء الباقى من الدفتر هى :

القرن الثامن عشر(١) ، وبالنظر إلى الجدول السابق يمكن بسهولة ادراك مدى الزيادة التى طرأت على المال الميرى بالنسبة للولايات الإخرى وبفحص دفاتر الالتزام اتضح أن هذه الزيادة فى المال الميرى المقرر على الولايات انعكس أثرها على زيادة أموال بعض القرى دون الأخرى ، ولم تكن نسبة الزيادة متساوية فى كل القرى ، وربما كان مرجع ذلك ، اختلاف جودة الأراضى من قرية إلى أخرى .

	اسم الولاية	جملة المال الميرى عند بدء النظام
١	الشرقية	٣,٢١٤,٢٠٢
٢	المنصورة	٥,٥٣١,٢٨١
٣	قليوب	٢,٦٨٦,٩٠٠
٤	بحيرة	٧,٠٦٥,٩٦٦

(١) سجل علماء الحملة الفرنسية الأقسام الإدارية المالية المصرية ، وجملة الأموال المقررة على كل منها على النحو التالى :

	اسم الولاية	المال الميرى		اسم الولاية	المال الميرى
١	قنــــا	١,٠٤٩,١٢١	١١	قليوبيــــة	٣,٨٣٨,٤٣٤
٢	إسنــــا	٠,٥١١,٦٠٠	١٢	شرقيــــة	٥,٠١٢,٣٥٩
٣	جرجــــا	٥,٩٤٣,٤٣٧	١٣	بحيرة	١١,١٤٣,٣٢٩
٤	أسيوط	٢,١٩١,٠٥١	١٤	منصورة	٩,٤٩٩,١٤٢
٥	منفلوط	٠,٨٠٦,٨٧٠	١٥	غربيــــة	١٥,٤٠٠,٥٣٥
٦	منيــــا	٠,٣٢٢,١٣٠	١٦	منوفيــــة	١٢,٤٠٣,٩٠٨
٧	بنى سويف	٣,٣٤١,٠٠١			
٨	فيــــوم	٢,٢٩٣,٠٢١			٧٨,٣١١,٤٩١
٩	أطفيح	٠,٦٣٢,٧٨٠			كيسة بارة
١٠	جيزة	٤,٣٣١,٧٧٣			٣١٣٢ ١١,٤٩١

أنظر : — Esteve, Op. Cit., P. 307.

(ثانيا) لا يمكن إرجاع أسباب هذه الزيادة إلى تغيير قيمة العملة من وقت إلى آخر فى القرن الثامن عشر، حيث إن الروزنامة كانت تحسب البارة هى البارة مهما تغيرت قيمتها، فلم يحدث مثلا فى حالة انخفاض قيمة البارة أن حسبت البارة القديمة ببارة ونصف من العملة الجديد المنخفضة أو ببارة وكسر، أى ما يساوى البارة القديمة، ولم يحدث العكس فى حالة ارتفاع قيمة البارة، وإنما ظلت الروزنامة تحسب البارة بالبارة مهما تغيرت قيمتها، فتغيير العملة كان يحدث ارتباكا فى السوق المحلية وليس فى الأموال المقررة، ولذا لا يمكن اعتبار هذا العامل سببا من أسباب الزيادة التى حدثت فى المال الميرى، وإنما لهذه الزيادة أسبابها التى سنذكرها فى حينها، عند دراسة الضرائب الأخرى.

هكذا يتضح من العرض السابق لضريبة المال الميرى، التى كانت مقررة على أرض الفلاحة التى يقوم الفلاحون بزراعتها، أنها لم تكن ثابتة، وإنما ظلت فى زيادة مستمرة، وأصبحت تشكل عبئا ثقيلا على الفلاح الذى كانت هذه الضريبة تعرف عنده باسم «مال السلطان» أو «مال الديوان» وقد كان موعد سدادها، مهولا عنده، نظرا للقسوة التى كانت تتبع عند جمع الأموال الأميرية[1].

---

(١) من الطريف هنا أن نذكر أن الشاعر الشعبى أبو شادوف عبر عن خوف الفلاح من وقت سداد المال الميرى بقوله :

ويوم يجى الديوان تبطـــــل مفاصلى   وأهر على روحى من التخويف

وذكر الشيخ الشربينى فى شرحه لهذا البيت :

" وهو أن النصرانى إذا حضر إلى القرية، أو الكفر، وفرد المال على الفلاحين بحكم الحوالى والقوانين التى جرت بها العادة، وشرع فى أخذها فيكثر الخوف والحبس، والضرب، لمن لا يقدر على غلاق المال، فمن الفلاحين من يقترض الدراهم بزيادة أو يأخذ على زرعه إلى أوان طلوعه بناقص عن بيعه فى ذلك الزمن، أو يبيع بهيمته التى تحلب على عياله أو يأخذ مصاغ زوجته يرهنه أو يتصرف فيه بالبيع ولو قهراً عليها، ويدفع الثمن للنصرانى، أو لمن هو متولى قبض المال، وإن لم يجد شيئاً ولا يرى من يعطيه وخشى الملتزم أو المشد من خرابه (هروبه) من البلد أخذ ولده رهينة عنه حتى يغلق المال، أو يأخذ أخاه، إن لم يكن له ولد، أو أحداً من أقاربه أو يوضع فى الحبس للضرب والعقوبة، حتى تنفذ فيه أحكام الله تعالى، ومنهم من ينجو بنفسه فيهرب تحت ليله، فلا يعود إلى بلده قط، ويترك أهله ووطنه من هم المال وضيق المعيشة فلابد على كل حال من تغليق المال، ولو حصل من ذلك الهم والنكال كما فى المثل الذى اشتهر وعم «مال السلطان يخرج من بين الظفر واللحم» ومادام على الفلاح شئ من المال، فهو فى هم شديد ويوم السداد عند الفلاح عيد ".

هذه صورة واضحة رسمها لنا هذا المصدر المعاصر، للقسوة التى كانت تتبع فى جمع المال الميرى. أنظر :

— يوسف الشربينى، هز القحوف، ج ٢، ص ص ١٢٥ — ١٢٦.

ثانيا — المضاف :

ضريبة أصبحت تشكل جزءاً من المال الميرى ، بل إن جميع الزيادات التى حدثت فى المال الميرى ، والتى سبقت الإشارة إليها ، كانت تتم عن طريق فرض مضافات وقد سجلت دفاتر الالتزام ،نوعين من المضافات ، مضاف مؤقت يفرض على القاطعات فى بعض الأعوام لظروف عاجلة تستدعى فرضه،ثم يلغى بانتهاء هذه الظروف،مثل مضاف (١٠٧٩ هـ — ١٦٦٨ م) ، والذى كان أول مضاف تسجله الدفاتر ومضاف ثابت ويضاف إلى المال الميرى فى معظم القاطعات ، ويصبح جزءاً من هذا المال وكان هذا النوع من المضافات هو السبب الرئيسى فى الزيادات التى طرأت على المال الميرى ،وأشهر مضافين من المضافات الثابتة التى سجلتها دفاتر الالتزام فى القرن الثامن عشر ، هما ،مضاف (١١٥٥ هـ — ١٧٤٢ م) ،ومضاف (١١٧٤ هـ — ١٧٦٠ م) .

ودفاتر الالتزام لاتشير مطلقا إلى ظروف فرض هذه المضافات ، فمع أن تسجيل هذه المضافات واضح تماماً فى الدفاتر ، إلا أن هذه الدفاتر تغفل ذكر أى سبب لفرضها ، ولذا فإن الباحث عليه أن ينقب فى المصادر المعاصرة محاولا أن يجد إشارات إلى أسباب فرض هذه المضافات وبالبحث فى المصادر المعاصرة هذه أمكننى العثور على بعض الإشارات إلى ظروف فرض هذه المضافات فقد ذكرت هذه المصادر أنه فى بعض السنوات كان يحدث نتيجة للاضطرابات السياسية . وفساد الجهاز الإدارى عجز فى « الخزينة » ، أى القدر المقرر للسلطان من المال الميرى . فكانت أجهزة الروزنامة تعرض الأمر على الباشا الذى كان يحرص كل الحرص على إرسال « الخزينة » كاملة . ولذا فإنه كان يقوم بدوره بعرض الأمر على الديوان العالى . الذى يستعرض كل الحلول الممكنة لإكمال هذا العجز . وفى بعض الأحيان التى كان الديوان يرى فيها عدم قدرة أجهزة الروزنامة القائمة ،عن وضع حل لإكمال هذا العجز ، كان يشير إلى الاستعانة ببعض موظفى الروزنامة السابقين ، بما لهم من خبرة كبيرة بالشئون المالية لوضع الحل المناسب لإكمال العجز الذى حدث فى «الخزينة» ،وذلك كما حدث فى (١١٠٧ هـ — ١٦٩٥) ، حين قلد حسن افندى منصب الروزنامجى بناء على مشورة الديوان العالى للتغلب على العجز الذى حدث فى الخزينة فى هذا العام . وكان أن اهتدى حسن افندى هذا إلى فرض مضاف جديد مؤقت «قدره الف نصف فضة على كل كيس ، فكمل كسر الخزينة ، وزاد عن ذلك ثمانية عشر كيسا بيتّن منها للباشا ستة أكياس . وأخفى الروزنامجى إثنى عشر كيسا تحت قلم

سهو »[١] أى أنه فى الواقع أخذها لنفسه، هذا سبب من أسباب فرض المضافات، وهو إكمال العجز الذى يحدث — للأسباب السابقة الإشارة اليها — فى المال المقرر للسلطان ، حتى عمّ وشاع تعبير ذو مغزى هو « مال السلطان يخرج من بين الظفر واللحم »[٢] أى أنه لابد من دفعه مهما كانت الأحوال .

عامل آخر يمكن استخلاصه من المصادر المعاصرة ، هو أنه نتيجة للاضطرابات السياسية والصراعات العسكرية بين الأمراء المماليك، كان كثير من هؤلاء يسوّفون فى تسديد الأموال الأميرية المقررة على حصص التزاماتهم ، فكانت الروزنامة بناء على تعليمات الديوان وطبقا لأسلوب التضامن الذى فرضته الإدارة على القرى فى تسديد الضرائب ، تقوم بفرض مضاف جديد على بعض القرى وليس على القرى كلها، وذلك حتى تتحمل هذه القرى العجز الذى حدث فى القرى الأخرى ، ويؤيد هذا الرأى البيانات الواردة فى دفاتر الإلتزام حيث إن بعض القرى لم يسجل بين حساباتها فى سنوات فرض المضافات ، أى شىء عن هذه المضافات فى حين سجلت هذه المضافات ضمن حسابات القرى الأخرى .

عامل ثالث التجاريد التى كانت ترسلها مصر لمساعدة الدولة العثمانية فى حروبها الخارجية ضد أعدائها . كان إعداد هذه التجاريد يتكلف كثيرا من الأموال وكان على الروزنامة أن تقوم بالانفاق على هذه التجاريد ولذا فإنها اضطرت إلى فرض المضافات وزيادة المال الميرى لمواجهة هذه النفقات الطارئة .

وقد لوحظ من دفاتر الإلتزام أن المضاف كان يقسم إلى ثلاثة أقساط تماما مثل المال الميرى ويضاف كل قسط من المضاف إلى قسط المال الميرى ويصبح جزءا منه[٣]

---

(١) أحمد كتخدا عزبان ، الدرة المنصانة ، جـ ١ ، ص ص ٣٧ — ٣٨ .

(٢) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٢٦ ، أحمد كتخدا عزبان ، المصدر السابق جـ ١ ، ص ٣٠ .

(٣) من الطريف أن نذكر صورة لهذه التسجيلات توضيحاً لهذا الاستنتاج :

قرية المساعدة تابع الشرقية

المال الميرى	١٨٤٥ بارة
المضاف	١٤٨ بارة
الجملـــــــة	١٩٩٣ بارة

بقسمة كل من المال الميرى ، والمضاف على ثلاثة أقساط :

قسط الميرى	٦١٥ بارة
قسط المضاف	٤٩ بارة
	٦٦٤

قرية سفط أبو جرج تابع البهنساوية

المال الميرى : ٢٢٥٠ بارة

لم تسجل أى مضافات عليها :

بقسمة المال الميرى على ثلاثة أقساط فتكون قيمة القسط ٧٥٠ بارة .

هذه نماذج وليس حصراً حيث إن هناك كثير من القرى لم تفرض عليها مضافات .

مع ملاحظة أن المضاف فى حالة قرية المساعدة نقص بقدر بارة نتيجة لعملية القسمة على (٣) وفى بعض القرى كان المضاف يزيد بارة أو بارتين ، حتى تقبل القسمة على (٣).

هذه أهم الظروف التى أمكن استخلاصها من المصادر المعاصرة ، والدفاتر بخصوص فرض المضافات .

ثالثا ـ الفائض :

يمثل الفرق بين المال الميرى المقرر على الحصة ، والايجار الفعلى الذى يفرضه الملتزم على الفلاحين ،وكان هذا الفرق يأخذه الملتزم لنفسه ،ولم يكن الفائض فى بدء أمر تطبيق النظام يسجل فى دفاتر الالتزام ، إلا أنه فى القرن الثامن عشر ، أصبح يسجل فى الدفاتر ، التى بفحصها اتضح أن الفائض أصبح فى معظم الحالات يفوق أضعاف المال الميرى ، وربما كان حرص الروزنامة على تسجيل قيمة فائض كل حصة ، أنها أصبحت فى القرن الثامن عشر تقدر قيمة « حلوان » الحصة فى حالة انحلالها بثلاثة أمثال الفائض وليس بمقدار قيمة المال الميرى عن سنة واحدة كما كان الحال فى السنوات الأولى من تطبيق النظام .

وبمقارنة المعلومات التى وردت فى دفاتر الترابيع التى وضعها رجال الحملة الفرنسية والتى أخذت معلوماتها من دفاتر المعلمين الأقباط ، التى كان معمولا بها قبل وصول الحملة إلى مصر بوثائق المحكمة الشرعية أتضح أن المال الميرى الذى كان مقرراً على الفدان الواحد تراوح بين (٦٦) بارة ، (١٤٠) بارة حسب جودة الأرض ، فى حين تراوح إيجار الفدان تبعا لوثائق المحكمة الشرعية بين (٣٦٩) بارة ، (٦٠٠) بارة [١] . فإذا كان الفائض يمثل الفرق بين المال الميرى والإيجار ، فإن ذلك يوضح مدى زيادة الفائض عن المال الميرى [٢] ، كما ورد

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .
ـ ارشيف المحكمة الشرعية . سجلات الباب العالى ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ ، بتاريخ ١٢٠٦ هـ ـ ١٧٩١ م .

(٢) من الطريف أن نذكر بعض الأمثلة لما سجل على القرى من ضرائب لتوضيح كيف أن الفائض أصبح يفوق المال الميرى :

قرية أطسا فيوم

الميرى :	٤٤,٢٤٧	بارة
الفائض :	٨٩,١٩٣	بارة
البرانى :	٠٣,٠٠٠	بارة
كشوفية :	٥,٧٠٦	بارة
الجملة	١٤٢,١٤٦	بارة

قرية الإخصاص أطفيحية

الميرى	٣٤,٦٦٦	بارة
الفائض	٨٢,١٠٦	بارة
البرانى :	٤,٨٧١	بارة
الجملة	١٢١,٦٤٣	بارة

ويتضح من هذه النماذج تعدد الأعباء المالية ، التى أصبح الفلاح يتحملها.
ـ دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (١٥) دفتر التزام رقم (٩٩٧) ، مخزن (١٨) عين (١٩) ، دفتر رقم ١٦٠٨ .

فى دفاتر الالتزام وبالتالى يوضح مدى استغلال الملتزمين للفلاحين ، ولذا فإن الفائض أصبح يمثل عبئا ماليا كبيرا على كاهل الفلاحين .

رابعا — البرانى :

هو المال الذى كانت تقدر به العادات ، التى أصبحت القرى ملزمة بتقديمها إلى أجهزة الإدارة من سمن ، وأغنام ، وعسل ، وجبن ، وحبوب ودجاج وغيرها من منتجات الريف . فإن أثمان هذه العادات أصبحت تقدر بالنقد وتسجل فى دفاتر الالتزام رسمياً ، بعد أن أهملت الدفاتر الأولى ذكرها وحقيقة فإن هذه العادات لم تكن من صنع العهد العثمانى ، وإنما هى سابقة فى وجودها على دخول العثمانيين مصر[١] ، ولكن رجال الإدارة فى العصر العثمانى بالغوا فى تقديرها حسب رغباتهم[٢] وإذا هرب الفلاح منها لضيق ذات يده ، الزمت زوجته وأولاده ، بما هو مطلوب منه . فتضطر فى كثير من الأحيان إلى بيع ماللديها لشراء مايلزم من دجاج ولحم وخلافه وتحرم أولادها من المأكولات حتى تكفى رجال الإدارة ، ولا تتعرض للعقاب[٣] ، ولذا فإن محمد باشا (١٠١٦ — ١٠٢٠ هـ — ١٦٠٧ — ١٦١١ م) مبطل « الطلبة » وهى المغارم العينية التى كان يفرضها الجند على الفلاحين ، جعل هذه العوائد مالا مقررا « وكانت قبل ذلك ليس لها قانون »[٣] بل كانت أجهزة الإدارة وبخاصة جند الإسباهية

(١) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، المجتمع المصرى ، ص ٥٠ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر التراابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩٠ .

(٣) يوسف الشربينى المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ص ١١٣ — ١١٥ ، حيث ذكر فى شرحه لبيت أبى شادوف عن الوجبة :

ولاضرنى إلا ابن عمى عيلبة ... يوم تجى الوجبة على تحيف

ذكر أن « الوجبة وقت مجيئها أو حضورها بمجرد طلوع المشد ، أو الملتزم أو النصرانى إلى الكفر أو البلد . فتوزع على الفلاحين بحسب ما يخصهم فى الأرض من القراريط ، والفدن ، ونحو ذلك فمنهم من يكون عليه فى الشهر يوم ، ومنهم من يفعلها فى كل جمعة مرة ، ومنهم من يجعلها فى كل ثلاثة أيام ، وهكذا بحسب كثرة الفلاحين وقلتهم ، وحسب زيادة الأرض ونقصها ، فلابد منها فى كل يوم مدة الإقامة ، فيقوم الرجل بتكلفة المشد والنصرانى (الصراف) إن كان حاضراً وجميع من يكون من طائفة الملتزم ، ويلتزم بأكلهم وشربهم وجميع ما يحتاجون إليه من عليق دوابهم ، وما يتمنونه عليه من المآكل من اللحم والدجاج ولو كان فقيراً الزموه بذلك قهراً عليه ، وإلا حبسه المشد ، وضربه ضرباً موجعاً ، وربما هرب من قلة شئ يصنعه فيرسل المشد إلى أولاده وزوجته ، ويهددهم ويطلب منهم ذلك ، فربما رهنت المرأة شيئاً من مصاغها أو ملبوسها على دراهم ، وأخذت بها الدجاج واللحم وأطعمتهم ، وأحرمت أولادها من الأكل منه خوفاً على نفسها من أنه لايكفيهم مثلا ، وقد يربى الفلاح الدجاج فلا يأكل منه شيئاً ، ويحرم نفسه وعياله ،

يتجاوزون الحدود فى تقديرها كما سبقت الإشارة ، ولذا فإن الروزنامة، أصبحت تقدر قيمة هذه العادات وتسجلها ضمن حسابات القرى .

وقد سجلت دفاتر الترابيع التى وضعها رجال الحملة الفرنسية ، هذه العادات وقيمة كل منها المالية بالتفصيل ، وكذلك فعل Esteve حيث سجل العادات التى كانت مفروضة على القرى وقيمة كل منها ماليا وذلك فى مقاله فى كتاب وصف مصر . وقد بلغ عدد هذه العادات المقررة على بعض القرى أكثر من أربعين عادة ، كما فى قرية « ميت أبو غالب »(١) تابع ولاية الغربية وقرية « ميت الأقرع » . وقد وصلت فى بعض القرى إلى سبعين عادة كما فى قرية كلشاة تابع ولاية الغربية (٢) ولم تسجل دفاتر الالتزام السابقة على وصول الحملة الفرنسية تفصيلات هذه العادات كما فعلت دفاتر الترابيع وإنما اكتفت بتسجيل قيمتها نقدا ضمن الضرائب المقررة على القرى تحت بند « برانى » وبدراسة هذه الدفاتر اتضح أن قيمة البرانى « العادات » زادت عن مقدار المال

= من خوفه من الضرب والحبس ، ومثل الدجاج السمن والدقيق فيبتيه لأجل هذه البلية ويطبخ بالشيرج " الزيت " ويأكل الخبز الشمسير ويصنع لهم القمح الزريع ويأكل الجبن القريش المالح ، ويتكلف شراء الجبن الطرى الحلو ويرسله فى الوجبة ، كل ذلك خوفاً على نفسه من هذه الأمور وسميت وجبة لكونها صارت على الفلاحين حكم الأمر الواجب عليهم للملتزمين فلابد من فعلها للمشد بالقرية أو النصرانى (الصراف) أو الملتزم إذا حضر كما تقدم بيانه ، وإذا أسقطها بعض الملتزمين جعل فى مقابلتها شيئاً معلوماً من الدراهم وأضافه إلى المال ويلزمهم بدفعه إلى المشد تؤخذ منهم كل عام ، فهى من أنواع الظلم والأكل منها حرام » هذه صورة واضحة لمدى ما يتحمله الفلاح فى إحدى هذه العادات وهى الوجبة خلاف ماكان يتحمله من عادات أخرى كثيرة والتى أصبح مجموعها يطلق عليه اسم " البرانى " .

(١) يوسف الملوانى ، تحفة الأحباب ، ص١٨١ ؛ أحمد شلبى بن عبد الغنى ، أوضح الإشارات ص٢١ .

(٢) ميت أبو غالب : سبق التعريف بها أنظر الفصل الأول ، ص ١١ هامش ٣ .

على سبيل المثال سجلت ضرائب قرية الدودتين غربية كالآتى :

ميرى	٢٢,٨٣٣	بارة
فائض	٢٦,٩٩٢	بارة
برانى	٢٩,٤٠٤	بارة
الجملة .	٧٨,٢٢٩	بارة

وواضح أن البرانى (ثمن العادات) أصبح يفوق مقدار كل من الميرى والفائض

— دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفتر ١٦٠٨

* الصالحية : حالياً تبع مركز الصف : محافظة الجيزة وكانت فى القرن الثامن عشر من أعمال الأطفيحية ، القاموس الجغرافى . القسم الثانى ج ٣ ص ٣٠ .

الميرى ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، فإن قرية الورنى تابع الفيوم كان المال الميرى المقرر عليها (٥٧٣٢) بارة ، بينما مقدار البرانى الذى أصبح مقرراً عليها هو (٢٩٢٥٢) بارة ، وهذا يدل على كثرة العادات التى كانت مقررة على هذه القرية وأمثالها حتى أن تقدير أثمان العادات (البرانى) أصبح يفوق مقدار الميرى[1] .

ومما هو جدير بالملاحظة أن دفاتر الالتزام لم تسجل ضمن حسابات بعض القرى ضريبة البرانى ، مثل قرى المنقورة فيوم ، وصرفة أطفيحية ، والصالحية[2] أطفيحية ، وربما كان مرجع ذلك صغر زمام هذه القرى ، أو سوء حالة أهلها الاقتصادية ومما يدعم هذا الرأى أن الأموال الأميرية التى كانت مقررة عليها كانت بسيطة للغاية ، فالمنقورة كان المال الميرى المقرر عليها (٢٢٥) بارة ، وصرفة (٥٥٦) بارة ، والصالحية (٣٧٨١) بارة ، فلم يكن من المنطق أن قرى وصل وضعها أو حجمها الاقتصادى إلى هذا الحد وتفرض عليها عادات لأجهزة الإدارة[3] .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الفلاح فى نهاية القرن الثامن عشر ، أصبح يهجر قريته لسوء الأحوال الاقتصادية التى أصبح يعيش فيها ، ولذا فإن بعض الملتزمين بدأوا يغيرون من معاملتها للفلاحين حتى يحولوا دون تركهم لأرضهم ، فقدموا للفلاحين بعض الاغراءات على الاستمرار فى أرضهم تمثلت هذه الأغراءات فى إعفائهم من ضرائب البرانى وغيرها وأصبحوا لا يطلبون من الفلاحين سوى الإيجار الذى يشمل الميرى والفائض ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، وأصبح الملتزم كما وضح من وثائق المحكمة الشرعية . يشترط على نفسه فى عقد الإيجار بأنه « رفع عن كاهل مشايخ وفلاحين الأربع حصص (الخاصة به) كامل السمن والدجاج معتاد الشادية وسمن الشادية ، وعوايد الصراف ، والنحرة ، والعونة وتقادم الملتزم وكامل مايتعلق بالملتزم من مصروف ، وغنم ، وضيافة ، وغير ذلك الرفع الكلى وأن يكون جرف الجسور بأنوار الأوسية »[4] .

بل إن بعض الملتزمين نظم علاقته مع فلاحى حصته على أساس أن يقوم فلاحو الحصة بسداد نصف الإيجار عند التخضير ، والنصف الثانى عند وضع الزرع فى أجران الناحية على

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (١٥) دفتر التزام رقم (٩٩٧) .
(٢) أنظر الملحق ، رقم (٦) .
(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، محافظ دشت ، محفظة (٢٩٢) صص ٣٠٥ — ٣٠٦ .
(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، مبايعات الباب العالى سجل ٣١٣ ، مادة ٧٢٩ ، ص ٣٢٥ .

أن يقوم هو بسداد « مايترتب على الحصة المذكورة لجهة الكشوفية ، وحق الطرق ، وخدم العسكر . والرزق والأوقاف وجرف الجسور ،وجرف المساق السلطانية ومال الجهات،والتقادم وساير المصاريف الكلية والجزئية ، وغير ذلك الجارى به العادة فإن ذلك جميعه على مولانا الملتزم المشار اليه أعلاه . وليس على المشايخ والفلاحين المزارعين المذكورين من ذلك سوى مبلغ الثلاثمائة والتسعة وستون نصف فضة المرتبة على كل فدان من ذلك المعينة أعلاه »[١] .

وقد ذكر الجبرتى كذلك أن إبراهيم بن محمد الغزالى بن محمد الداده الشرايبي كان « لايقبل من فلاحينه (فلاحيه) زيادة على المال المقرر ، ويعاون فقراءهم ، ويقرضهم التقاوى واحتياجات الزراعة وغيرها ويحسب لهم هداياهم من أصل المال »[٢]

ورغم محاولة بعض الملتزمين إغراء الفلاحين بالاستمرار فى زراعة الأرض بالغاء ما عليهم من عادات فإن الكثير منهم ظل مع مايتبعه من أجهزة إدارية يغالى فى فرضها ، حتى ساءت حال الفلاح الاقتصادية ولم يكن هناك منقذ له من هـذه العادات (البرانى) سوى الغاء النظام بأثره وقد تم ذلك على يد محمد على .

* * *

خامسا ـ الكشوفية :

هى الضريبة المخصصة لسد نفقات الادارة المحلية فى الأقاليم ، مثل مرتب الكاشف وترميم الجسور ، وشق الترع ، ومرتبات العسكر المحليين ، وهـذه الضريبة مثل غيرها من الضرائب لم تسجل فى دفاتر الالتزام فى السنوات الأولى من تطبيق النظام ولكن بدأت تظهر فى الدفاتر ابتداء من ١٠٧٩ هـ ، ١٦٦٨م ، واتضح من تتبع دفاتر الالتزام أن بعض القرى لم يكن عليها مال كشوفيه ، واتضح من هذه الدفاتر أن كذلك هذه القرى المعفاة من الكشوفية هى فى الغالب نفس القرى التى كانت معفاة من البرانى (من العادات) وهى قرى المنصورة ، صرفة ، والصالحية على سبيل المثال . يضاف إليها بعض القرى التى كانت تدفع مال برانى بسيطاً ، ولكنها معفاة من الكشوفية ، وهذا يؤكد صحة التعليل الذى سبق ذكره من

---

(١) أنظر الملاحق ، ملحق رقم (١٦) .

(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٢ (حوادث ١٢٠٥ / ١٧٩٠) ص ٢١٣ .

أن هذه القرى ، أعفيت من هذه الضرائب ، لصغر زمامها ، وسوء حالتها الاقتصادية ولذا أعفيت من البراني والكشوفية أو منها معاً(١) .

واتضح كذلك من دفاتر الالتزام أن بعض القرى كانت تدفع نوعين من الكشوفية كشوفية قديمة ، وكشوفية جديدة ، وتفسير ذلك أنها كانت تدفع ضريبة الكشوفية التي كانت عليها منذ البداية ، ثم رأت الادارة أن تزيد مقدار هذه الضريبة على هذه القرى ، ففرضت عليها مبالغ أخرى تتناسب وحجم هذه القرى الاقتصادى ، وسجلت هذه المبالغ تحت بند « كشوفية جديدة » . وقد سجل علماء الحملة الفرنسية هذين النوعين من ضريبة الكشوفية على بعض القرى فعلا ، كما نصت عليها عقود الايجارات التي كانت تتم بين الملتزمين والفلاحين وكذلك حجج الاسقاطات ، وثبت من المصادر المعاصرة أن الكشاف كانوا يتعسفون في جمع هذه الضريبة من القرى المقررة عليها وكثيراً ما كان يحصل للناس من الكاشف « ومن عسكره وأتباعه الضرر من نهب متاعهم وأذيتهم ، وتكلفهم في المأكل والمشرب فوق طاقتهم »(٢) وأصبحت نزلة الكشاف على القرى شبحاً يخشاه الفلاح ويرهبه حتى أصبح لسان حاله يلهج بقوله :

ومن نزلة الكشاف شابت عوارضي   وصار لقلبي لوعة ورجيف(٣)

تلك هي الضرائب التي أصبحت دفاتر الالتزام تسلجها رسمياً في حساباتها الخاصة بالقرى ومن العرض السابق لهذه الضرائب يمكن أن نخلص إلى الحقائق التالية :

---

(١) سجلت ضرائب قرية صرفة أطفيحية كما يلي :

ميرى	٠٠,٥٥٦ بارة
فائض	٢٢,٩٨٠ بارة
	٢٣,٥٣٦ بارة

سجلت ضرائب قرية الدوذتين كما يلي :

ميرى	٢٢,٨٣٣ بارة
فائض	٢٦,٩٩٢ بارة
برانى	٢٩,٤٠٤ بارة
	٧٩,٢٢٩ بارة

واضح من هذين النموذجين أن بعض القرى كان يدفع ميرى وفائض فقط ولا يدفع لا برانى ولا كشوفية وأن البعض الآخر كان يدفع ميرى وفائض وبرانى ولايدفع كشوفية .

— دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عين (١٥) دفتر التزام (٩٩٧) ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفتر ١٦٠٨ .

(٢) ذكر كل من صاحب تحفة الأحباب ص ١٨١ ، أحمد شلبي بن عبد الغني ، المصدر السابق ص ٢١ ، أن محمد باشا مبطل الطلبة (١٠١٦ — ١٠٢٠ هـ الموافق ١٦٠٧ — ١٦١١ م) عمل على الحدمن تعسف الكشاف مع الفلاحين وذلك بأن "جعل للكشاف قانوناً لا يتعدونه ، وجعل المشاق مالا مقرراً ".

(٣) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، جـ ٢ ص ١٧٢ .

(أولا) : جميع قرى مصر كانت ملزمة بدفع ضريبتى المال الميرى — بما فيه المضاف الذى ضم إليه وأصبح جزءا منه — والفائض ، ولم تسجل دفاتر الالتزام أى قرية معفاة من هاتين الضريبتين أو أى منهما وتعليل ذلك واضح فالميرى خاص بالروزنامة ، والفائض خاص بالملتزم ، ولذا لم يكن فى إمكان أحد من الفلاحين التهرب من هاتين الضريبتين ، لأن ذلك معناه إبعاده من أرض « أثره » أو « مساحته » واحلال غيره محله ، وكانت الروزنامة تشتد فى جمع المال الميرى حتى وصل الأمر ببعض الولاة فى سنوات الشراقى إلى الزام « الملتزمين بدفع المال الميرى على كامله » ولاشك أن الملتزمين بالتالى استعملوا كل الوسائل الممكنة فى جمع هذه الأموال من الفلاحين وهذا يوضح ضخامة العبء الذى يقع على الفلاحين فى مثل هذه الأحوال .

(ثانياً) : اتضح من العرض السابق أن بعض القرى كان معفيا من « البرانى » ، وبعضها كان معفيا من « الكشوفية » والبعض الآخر كان معفيا من الاثنين معاً ، وذلك لظروف سبقت الإشارة إليها[1] .

(ثالثاً) : ثبت من تتبع دفاتر الالتزام أن هذه الضرائب لم تكن ثابتة ، وإنما كانت تزاد من فترة لأخرى لظروف سبق إيضاحها كذلك .

(رابعاً) : يلاحظ كذلك أن هذه الضرائب جميعها أصبحت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، لاتمثل سوى الجانب الرسمى من الأعباء المالية التى كان على الفلاح المصرى أن يتحملها ، أما الأعباء غير الرسمية فسوف نعرض لها بعد قليل ، ورغم ذلك فإن هذه الأعباء الرسمية أصبحت تفوق طاقة الفلاح هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنها أصبحت تمثل أحد عوامل انهيار نظام الالتزام وافلاسه .

* * *

أما الأعباء المالية غير الرسمية التى خضع لها الفلاح المصرى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر فيمكن الوقوف عليها من المصادر المعاصرة ، ووثائق المحكمة الشرعية ، حيث إن دفاتر الالتزام لاتسجل بياناتها سوى الأعباء الرسمية التى سبق ذكرها . وقد

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (١٥) دفتر التزام (٩٩٧) .

أشارت المصادر المعاصرة ووثائق المحكمة الشرعية إلى الاعباء غير الرسمية التى أصبح الفلاح يرزح تحتها وهى ماعرفت « بالفرد » جمع « فردة » . و « الكلف » جمع « كلفة » و « مغارم » و « رفع المظالم » .

وقد ارتبط فرض هذه الضرائب غير الرسمية على القرى بالصراعات العسكرية المستمرة التى كانت تنشب بين البيوت المملوكية المتنازعة على السلطة ، وبخاصة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، حيث ازداد نفوذ الأمراء المماليك وأصبح يفوق نفوذ الباشوات(١) ، وقد كان الريف ميدان هذه الصراعات العسكرية فى غالب الأحيان ، وتكفى الإشارة إلى ما حدث بين ابراهيم بيك ومراد بيك من جهة واسماعيل بيك الكبير وحسن باشا الجزايرلى — قائد الحملة التى أرسلها السلطان عبد الحميد (١٧٧٤ م — ١٧٨٩ م)(٢) لتضع حدا للفوضى التى كانت تمر بها البلاد من جهة أخرى . فقد دار صراع مرير بين الجبهتين — ، وقع العبء الأكبر فيه على بلاد الريف وكثرت « الفرد » و « الكلف » على القرى بصورة مزعجة ، فكلما وطىء أحد الفريقين منطقة من المناطق قرر فردة جديدة ، حتى أن بعض القرى ما تكاد تخلص من تسديد فردة لأحد الفريقين حتى تفاجىء برجال الفريق الآخر يطلبون منها فردة جديدة .

ويذكر الجبرتى فى أحداث (١٢٠١ هـ — ١٧٨٦ م) أن المظالم قررت على البلاد « وكان حسن باشا عندما قدم إلى مصر أبطلها ، وكتب برفعها فرمانات إلى البلاد فلما حضر اسماعيل بيك حسّن له اعادتها فأعيدت وسموها التحرير ، وكتب بها فرمانات ، وعيّنت بها المعيّنون ، وتفرقوا فى الجهات والأقاليم بطلبها مع مايتبعها من الكلف وحق الطرق وغيرها ، فدهى الفلاحون ، وأهل القرى بهذه الداهية ثانيا » وازداد فرض هذه الفرد بصورة مزعجة حتى أن المعيّنين لجمع « الفرد » الجديدة كانوا يصادفون فى طريقهم « بعض المعيّنين حاضرين بمبالغ الفرد السابقة » وأدت كثرة الفرد هذه إلى ضجر كل من الفلاحين والملتزمين على السواء فيذكر الجبرتى أن الملتزمين ضجروا « وقالوا من أين لنا ماندفعه ، وما صدقنا بخلاص المظالم والصيفى ، والفردة ، ولم يبق عندنا ولا عند الفلاحين شىء »(٣) .

(١) جرجى زيدان ، تاريخ مصر الحديث ، جـ ٢ ص ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٤ .
— René et Georges Cattaui, Mohamed Aly et L'Europe, pp. 14-16.

(٢) ساطع الحصرى ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٢٨٠ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٢ (حوادث صفر ، شعبان ، رمضان ١٢٠١ هـ — الموافق : ديسمبر ، مايو ، يونيه ١٧٨٦ م) ص ١٣٤ ، ١٥٣ ، ١٤٠ ، ١٤٤ .
— Vatikiotis, P. J., The Modern History of Egypt, p. 35.

ورغم هذه الصيحات فإن فرض « الفرد » استمر متلاحقا ، ومن تأخر من الملتزمين عن سدادها عن فلاحى حصته ، ضبطوها منه ، « وأخذوها ، وأعطوها لمن يدفع ماعليها من مياسير المماليك » وقد ثبت صحة هذا القول من واقع دفاتر الالتزام، فبالرجوع إلى الدفاتر الخاصة بهذه الفترة ، وتتبع أسماء الملتزمين الواردة فى هذه الدفاتر سنة بعد أخرى ، اتضح أن هناك تغييرا كبيرا حدث فى أسماء الملتزمين فى كثير من المناطق(١) .

وقد استغل الكشاف حكام الأقاليم حالة الفوضى هذه ، وفرضوا كثيرا من المظالم على أهل الريف ، حتى أن الجبرتى يذكر أن « مافعله كشاف الأقاليم فى القرى القبلية والبحرية من المظالم والمغارم ، وأنواع الفرد ، والتساويف شئ لاتدركه الأفهام ، ولا تحيط به الأقلام وخصوصا سليمان كاشف البواب بالمنوفية » ويعلق على ذلك بقوله « فنسأل الله العفو والعافية وحسن العاقبة فى الدين والدنيا والأخرة »(٢) .

ومما تجدر الإشارة اليه أن الناس كانوا قد أملوا خيرا ، فى حسن باشا ساعة مجيئه ، وانتظروا منه ، أن يضع حدا لحالة الفوضى ، التى أصبحوا يعيشون فيها ، ولكن حدث العكس فقد ازدادت حالتهم تدهورا ، وعانت البلاد فى عهده كثيراً من المظالم والفرد فهو لم يبطل بدعة ، ولم يرفع مظلمة ، بل تقررت به المظالم والحوادث ، وتعلق المصادر تعليقا مريرا على خيبه أمل الناس فى حسن باشا(٣) .

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٣ (حوادث رجب ١٢١٨ هـ — ١٨٠٣ م) ص ٢٦٦ ، دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عيون (١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين القبلى والبحرى .

(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٣ (حوادث رمضان ١٢١٨ هـ — ديسمبر ١٨٠٣ م) ص ٢٧١ .

(٣) يذكر كل من عبد الرحمن الجبرتى فى عجائب الآثار ، ج٢ (حوادث ذى الحجة ١٢٠١ هـ — سبتمبر ١٧٨٧ م) ص ١٤٦ ، ومصطفى القلعاوى فى مخطوطة ، صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان ، ص ٢١٨ — ٢١٩ ، تعليقاً يكاد يكون متطابقاً فى النص عن خيبة أمل البلاد فى حسن باشا ننقله من الجبرتى « ولم يحصل من مجيئه إلى مصر ، وذهابه إلا الضرر ، ولم يبطل بدعه ، ولم يرفع مظلمة ، بل تقررت به المظالم والحوادث ، فإنهم كانوا يفعلونها قبل ذلك مثل السرقة ، ويخافون من اشاعتها وبلوغ خبرها إلى الدولة ، فينكرونه عليهم ذلك ، وخابت فيه الآمال والظنون ، وهلك بقدومه البهائم ، التى عليها مدار نظام العالم ، وزاد فى المظالم التحرير ، لأنه كان عندما قدم أبطل رفع مظالم ، ثم أعاده بإشارة اسماعيل بيك وسماه التحرير فجعله مظلمة زائدة وبقى يقال رفع المظالم والتحرير ، فصار يقبض من البلاد خلاف أموال الخراج عدة أقلام منها المضاف والبرانى وعوائد الكشوفية والفرد ورفع المظالم ، والتحرير ومال الجهات وغير ذلك » .

وتشير المصادر المعاصرة إلى أن اسماعيل بيك ، اتبع طرقا مختلفة فى فرض الفرد وانتزاع البلاد من ملتزميها وشرأئها من قوائم المزاد ، وقد ثبتت صحة هذا القول فبالرجوع إلى دفاتر الالتزام الخاصة بهذه الفترة وجدنا أن كثيرا من الالتزامات سجلت باسمه وأسماء أتباعه ، ولم يكتف إسماعيل بيك بهذا ، بل وجه إلى القرى قباح الرسل لجمع الفرد التتالية ، ولم يجد الفلاحون من هؤلاء الرسل إلا القسوة والفظاظة رغم ملاطفة الفلاحين لهم(١) .

تلك هى أهم الأعباء المالية غير الرسمية ، التى أصبح أهل الريف ، يقاسون منها فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، ولاشك أنه بإضافة هذه الأعباء غير الرسمية إلى الأعباء الرسمية التى سجلتها دفاتر الالتزام ، والتى سبقت دراستها يتضح مدى ضخامة العبء المالى الذى أصبح يفوق مقدرة الفلاح الإقتصادية ، فإذا أضفنا إلى هذه الأعباء المالية الرسمية منها وغير الرسمية، الأعباء الأخرى غير المالية التى كان الفلاح واقعاً تحتها مثل العونة ، « وهى العمل فى أرض الملتزم وحفر القنى وشيل الطين من الآبار وضم الزرع الخاص بالملتزم بدون أجر »(٢) والسخرة وهى العمل فى المرافق العامة التى كانت منوطة برجال الادارة ، مثل جرف الجسور السلطانية وغيرها ، إذا أضفنا هذه الأعباء غير المالية إلى الأعباء المالية لأدركنا مدى ضخامة الأعباء التى وقعت على كاهل الفلاح فى ظل نظام الالتزام .

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٢ (حوادث رمضان وشوال ١٢٠٣ هـ — مايو ويونيه ١٧٨٩ م) ص ١٧٩ ، يذكر الجبرتى عن أعمال هؤلاء المعينين ونوعيتهم مايلى : " ووجه (أى اسماعيل بك) على الناس قباح الرسل ، والمعينين من السراجين والدلاة وعسكر القليونجية ، فيدهمون الإنسان ، ويدخلون عليه فى بيته مثل التجريدة ، الخمسة ، والعشرة ، بأيديهم البنادق والأسلحة ، بوجوه عابسة فيشاغلهم ويلاطفهم ويلين خواطرهم بالإكرام ، فلا يزدادون إلاقسوة وفظاظة فيعدهم على وقت آخر فيسمعونه قبيح القول ، ويشتطون فى أجرة طريقهم ، وربما لم يجدوا صاحب الدار أو يكون مسافراً فيدخلون الدار وليس فيها إلا النساء ويحصل منهم مالا خير فيه ، من الهجوم عليهن وربما نطلن من الحيطان أو هربن إلى بيوت الجيران ، وسافر رضوان بك قرابة على بك الكبير إلى المنوفية ، وأنزل بها كل بلية وعسف بالقرى عسفا عنيفاً ، قبيحاً بأخذ البلص والتساويف ، وطلب الكلف الخارجة عن المعقول إلى أن وصل إلى رشيد ، ثم رجع إلى مولد السيد البدوى بطندتا (طنطا) ثم عاد وفى كل مرة من مروره يستأنف العسف والجور ، وكذلك قاسم بك بالشرقية وعلى بك الحسنى بالغربية " .

(٢) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ص ١٤٤ ، حيث ذكر فى شرحه لبيت أبى شادوف

ويوم تجى العونة على الناس فى البلد   تخبينى فى الفرن أم وطيف

«إن العونة إنما تكون فى بلاد الملتزمين التى فيها الأوسية وبعض البلاد تكون العونة فيها على رجال معروفين بالبيوت مثلا فيقولون يخرج من بيت فلان شخص واحد ، ومن بيت فلان شخصان ، بحسبما تقرر عليهم قديماً وحديثاً ، فلا ينفك من عليه العونة منها وإن مات جعلوها على ولده ، وهكذا فهى داهية كبرى على الفلاحين ، ومصيبة عظمى على البطالين »

— أنظر الجبرتى ، عجائب الآثار جـ ٤ (حوادث ١٢٢٩ هـ — ١٨١٤ م) ، ص ٢٠٧ .

آثار الأعباء المالية على أهل الريف والملتزمين :

كان للأعباء المالية التى سبقت الاشارة اليها آثارها السيئة على كل من الفلاحين ، والملتزمين على السواء . حيث إن الفريقين كانا يمثلان عنصر المشاركة فى إدارة الأرض .

أما اثار هذه الأعباء بالنسبة للفلاحين فقد تمثلت فى هجرهم لقراهم ، حتى أن كثيرا من القرى أصبحت خاوية على عروشها ، لم يبق بها أحد من سكانها بل وصل الأمر بالفلاحين أن أهل عدة قرى كانوا يتجمعون فى قرية واحدة ليبتعدوا عن الجند المكلفين ، بجمع الفرد وغيرها من الأعباء ، ومايكاد هؤلاء الجند يؤمّون هذه القرى التى تجمع فيها الفلاحون ، حتى يلحقها الخراب ويتركها الفلاحون إلى غيرها .

وقد كان من نتائج هذا الاسلوب أن إقليما مثل إقليم المنوفية ، مثلا لم يبق به فى (١٢١٩ هـ — ١٨٠٤ م) إلا خمس وعشرون قرية فيها بعض سكان ، وباقى قراه أصبحت خرابا ليس فيها ديّار ولا نافخ نار على حد تعبير الجبرتى[1] .

ويذكر الجبرتى أن الأعباء التى أصبح الفلاح ملزما بها « يكل القلم عن تسطيرها ، ويستحى الانسان من ذكرها ، ولا يمكن الوقوف على بعض جزئياتها حتى خربت القرى ، وافتقر أهلها وجلوا عنها[2] » .

وقد ذكر أنه « سمع من بعض من له خبرة بذلك ، أن المغارم التى قررت على القرى بلغت سبعين الف كيس ، وذلك خلاف المصادرات الخارجة »[3] .

وقد كان خراب القرى نتيجة للأعباء السابقة ، أحد المشاكل التى واجهت محمد على عندما ولى أمر البلاد فحاول اعمار القرى الخربة ، فأمر رجاله بتتبع الفلاحين الهاربين من قراهم ، والعمل على إرجاعهم إليها وتعميرها ، واشتد رجاله فى تنفيذ ذلك الأمر فتتبعوا كل من له نسبة قديمة بالقرى من أرباب الصنائع والمتسببين ، والتجار ، وحاولوا إرجاعهم إلى القرى

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٣ (حوادث جمادى الأولى ١٢١٩ هـ — أغسطس ١٨٠٤ م) ص ٣٠٩ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتى المصدر السابق ، ج ٤ (حوادث جمادى الأولى ١١٢٢٢ هـ — يوليو ١٨٠٧م) ص ٦٢ .

(٣) نفسه ، ج ٤ (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٢ هـ — يوليه ١٨٠٧ م) .

التي لهم نسبة بها والزامهم بدفع الأموال القديمة المتبقية على هذه القرى ؛ وقد شكلت هذه العملية في حينها مشكلة كبيرة لكلا الطرفين[(١)] .

وليس من شك أن آثار الأعباء المالية وغير المالية ، كانت سيئة بالنسبة للفلاح وأدت إلى سوء حاله الاقتصادية إلى درجة كبيرة ، وأصبحت عبارات « مال السلطان » و « المونة » و « الوجبة » و « نزلة الصراف » و « مجيء الديوان » و « نزلة الكشاف » و « الفردة » و « الكلفة » وهي المصطلحات التي كانت تدل على الأعباء المالية الملقاة على كاهل الفلاح في القرن الثامن عشر ، أصبحت هذه المصطلحات مصدر إزعاج وخوف للفلاح ، لحلول احداها معناه طلب المال والعوائد منه رغم ما أصبح يعيش فيه من سوء الحال .

* * *

أما بالنسبة للملتزمين فإن آثار هذه الأعباء تمثلت في أن كثيراً من حصص الالتزامات أصابها البوار ، نتيجة لهجر الفلاحين لقراهم ، فتأثر بذلك حال الملتزمين ، وخاصة صغارهم الذين لم يكن من مصلحتهم مطلقا « أن يتعرض اقتصاد القرية للاضطرابات ، من جراء كثرة التغيير في توزيع الأراضي »[(٢)] ولذا فإن كثيراً من الملتزمين نتيجة لبوار حصصهم عجزوا عن سداد الأموال الأميرية المقررة على حصصهم ؛ وبرزت هذه الظاهرة بوضوح في دفاتر الالتزامات ، حيث تركت خانة التسليمات ، أمام كثير من القرى بيضاء . دون أن يكتب فيها شيء[(٣)] .

وقد ذكر الجبرتي أنه عندما طلب المال الميري (١٢١٨ هـ — ١٨٠٣ م) . اغتمّ الملتزمون لذلك لضيق الحال ، وتعطل الأسباب وعدم الأمن ، وتوالي طلب الفرد من البلاد فلو فضل للملتزم شيء لا يصله إلا بغاية المشقة[(٤)] .

وقد حاول بعض الملتزمين انقاذ حصصهم بمنع الفلاحين من الهروب ، بأن أصبحوا يتكلفون بسداد ما على حصصهم من مغارم ، بأي سبيل ، فقد كان الملتزم في حالة فرض مغارم

---

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، جـ ٤ (حوادث رجب ١٢٢٣ هـ — أغسطس ١٨٠٨ م) ص ٨١ .

(٢) هاملتون جب وبون ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عيون (١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) دفاتر الالتزام من رقم ٦٠٥ إلى ٨٠١ الخاصة بالوجهين البحري والقبلي .

(٤) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، جـ ٣ (حوادث ذي الحجة ١٢١٨ هـ — مارس ١٨٠٤ م) ص ٢٨٧ .

جديدة على الحصة يسارع إلى ديوان الكتبة ليكتب على نفسه الوثائق ، التى يتكفل فيها بسداد هذه المغارم بعد أخذ مهلة بأجل معلوم ثم يقوم بجمعها من الفلاحين شيئا فشيئاً ؛ حتى أن بعض الملتزمين كان يستدين هذه المبالغ بالربا ، كى ينقذ حصته لأن هروب الفلاحين سوف يعود عليه هو بالضرر فى المحل الأول[1] .

ورغم كل هذه المحاولات فإن كثيراً من الملتزمين . تأثروا بصورة ملموسة بسوء الحال التى عمت القرى ، حتى أن « أكثرهم أفلس ، وباق عليهم بواق . لخراب البلاد ، وتتابع الطلب والتعابين والشكاوى والتساويف »[2] وأصبح الواحد منهم « لايجد ملجأ ولا خلاصا ، إلا بأحد الشيئين ، إما الدفع بأى وجه كان وإما أن ينزل عن حصته بالفراغ للديوان ، ولا يبقى بيده ما يتقوت به هو وعياله ويصبح فقيراً . لايملك شيئاً إن لم يكن له إيراد من جهة أخرى »[3] ولذا فإن بعض الملتزمين آثر التنازل عن حصص التزامهم للحكومة نظير الضرائب المتراكمة عليهم وعجزهم عن دفعها[4] .

وهكذا نرى من العرض السابق أن الملتزم ، أصبح تماماً مثل فلاحيه — وبخاصة فى نهاية القرن الثامن عشر — ضحية لعملية الابتزاز ، بل وأصبح عرضة للطرد من حصته وضاعت كل هيبة كانت للملتزمين فى نظر الإدارة ، حتى غدا نظام الالتزام فى نهاية القرن أنه أصبح بشكل تأكيد يمر بمرحلة انهياره

* * *

من العرض السابق لنظام الالتزام وجوانبه المختلفة يمكن إجمال المراحل التى مر بها النظام وتقويمه فيما يلى :

(أولا) : <u>المرحلة الأولى</u> : (١٠٦٩ — ١١٤١ هـ — ١٦٥٨ — ١٧٢٨ م) .

أثبت نظام الالتزام فى هذه المرحلة نجاحه — كنظام إدارى مالى — إلى حد كبير وذلك راجع

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار جـ ٤ (حوادث صفر ١٢٢٥ هـ — مارس ١٨١٠ م) ص ١٠٩ .

(٢) نفسه ، جـ ٤ (حوادث شوال ١٢١٩ هـ — يناير ١٨٠٥ م) ص ٣١٦ .

(٣) نفسه جـ ٤ (حوادث صفر ١٢٢٥ هـ — مارس ١٨١٠ م ، ربيع أول ١٢٢٦ هـ — مارس ١٨١١ م) ص ص ١١٦ ، ١١٧ ، ١٤٢ .

(٤) دكتور أحمد أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة ، ص ٣٥ .

إلى دقة تطبيق قواعده في هذه المرحلة وإحكامها والشخصية القوية التي تمتع بها بعض الولاة ، وحكام الولايات في هذه المرحلة ، ولذا فإن النظام في هذه المرحلة ضمن للدولة السيطرة على التزامات الأراضي الزراعية ، بصورة ناجحة ، ونجحت أجهزة الإدارة في جمع الأموال المقررة على الأراضي في مواعيدها وتمامها وكمالها . وكانت فئات الملتزمين في هذه المرحلة محدودة تتمثل في الأمراء المماليك ورجال الأوجاقات ومشايخ العرب ، وقلة من العلماء وكانت مساحات الالتزامات كبيرة ، وتشمل حصصا متعددة . في مناطق مختلفة ، مما أعطى للنظام سمات شبيهة ببعض سمات الأقطاع في هذه المرحلة .

* * *

(ثانياً) : المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة ١١٤١ هـ — ١٧٢٨ م واستمرت إلى نهاية النظام في ربيع أول ١٢٢٩ هـ فبراير ١٨١٤ حين صدر أمر محمد علي الذي ينص على ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف[1] وهي مرحلة يمكن وصفها بأنها مرحلة المضاربة بالتزامات الأراضي الزراعية والمتاجرة فيها ، وقد سبق التاريخ لهذه المرحلة بدخول فئة التجار ميدان الالتزام . على يد الخواجا الحاج محمد داده الشرايبي ، وغيره من التجار الذين سبقت الإشارة إليهم مستغلين رأس المال الضخم الذي تجمع في أيديهم ، ومحاولة استثماره عن طريق المضاربة في شراء واستئجار ورهن حصص التزامات الأراضي الزراعية . دون أن يذهبوا لاستغلالها بأنفسهم .

فقد استغلت الرأسمالية المصرية الناشئة التي تمثلت في فئة التجار رأس مالها في التزامات الأراضي الزراعية . بقصد تحقيق أرباح من وراء صفقاتها في هذا الميدان ، فروح التجارة مسيطرة عليها . حتى ولو دخلت ميدان الالتزام . وقد حظي تجار البن بالمرتبة الأولى ، يليهم تجار الأقمشة . ثم بقية فئات التجار . وقد ساعدهم على ولوج هذا الميدان عوامل سبق ذكرها .

---

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٤ (حوادث ربيع أول ١٢٢٩ هـ — فبراير ١٨١٤) ص ٢١٧ .

ثالثا — المرحلة الثالثة : مرحلة تدهور النظام وافلاسه :

وهذه المرحلة تداخلت فى مسيرتها مع المرحلة السابقة . وهى مرحلة لايمكن تحديد بدايتها بسنة معينة ؛ وإنما يمكن الحكم بأن سماتها البارزة بدأت تظهر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . فمن تتبع دفاتر الالتزام أمكن ملاحظة عدة أمور تبرز هذه السمات ، فحجم الالتزامات بدأ يصغر بصورة تسترعى الانتباه ، حتى وصل الأمر إلى أن هذه الدفاتر ، فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، أصبحت تسجل أكثر من عشرين ملتزما وملتزمة مشتركين فى التزام حصة واحدة ، وقد هان شأن الالتزامات حتى أصبحت النساء ملتزمات بكثير من الحصص . بالإضافة إلى كثرة الأعباء المالية التى أصبحت تفرض على الالتزامات حتى هجر الفلاحون قراهم . وعجز الملتزمون عن تسديد ما عليهم من أموال ، وتنازلوا عن حصصهم لغيرهم . وبحث بعضهم عن وسائل أخرى لمعاشهم ، وسجلت سجلات اسقاط القرى حالات كثيرة تنازل فيها الملتزمون عن حصص التزاماتهم نظير أثمان بخسة وما ذلك إلا لإدراكهم ، عدم جدوى استمرارهم فى التزام هذه الحصص ، التى أصبح فائضها لا يتعادل مع ما عليها من أعباء مالية(١) .

خلاصة القول إن كل الشواهد فى نهاية القرن الثامن عشر ، أصبحت تنذر بإفلاس نظام الإلتزام ، وأنه لم يعد النظام الأمثل لإدارة الأراضى المصرية ، وأنه لامندوحة من البحث عن نظام بديل يصلح لإدارة الأراضى الزراعية ، وكان أن اهتدى محمد على فى ١٢٢٩ هـ — ١٨١٤ م ، بعد عدة خطوات تمهيدية إلى الغاء نظام الالتزام واحلال نظام جديد محله هو نظام الاحتكار(٢) .

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عيون (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) دفاتر الألتزام من رقم ٥٥١ وما بعده حتى ٨٠١ ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر التراببع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) أنظر جرجس حنين ، الأطيان والضرائب فى مصر ، ص ص ١١٣ ، ١١٤ .

الباب الثالث

التركيب الإجتماعى لسكان الريف

الفصل الخامس ـ الفلاحون

الفصل السادس ـ العربان

الفصل الخامس

الفلاحون

تمهيد :

١ ـ صعوبة الدراسة ـ ضوابطها ، ٢ ـ الفلاحون ، ٣ ـ تقويم هذه الطبقة ودورها ، ٤ ـ عوامل هجر الفلاحين لقراهم .

* * *

قبل البدء فى دراسة الفلاحين كطبقة من طبقات المجتمع الريفى ، ودورهم فى الحياة الاجتماعية ، لابد من إلقاء نظرة سريعة على الصعوبات التى تواجه هذه الدراسة ، والضوابط التى يجب أن تقوم على أساسها فعند دراسة سكان الريف المصرى ، وحياتهم الاجتماعية ، فى القرن الثامن عشر لابد أن توضع فى الاعتبار ، العوامل التالية ، التى تجعل دراسة هذا الموضوع صعبة إلى حد ما .

(أولا) : عدم وجود احصاءات علمية ، أو يقينية ، تبين الحجم العددى ، لكل طبقة من طبقات السكان . فى الريف . أو حتى فى المدينة فى ذلك الوقت ، والاحصاءات التقريبية التى ذكرتها بعض المصادر ، عن سكان مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، جاءت خاصة بسكان مصر عامة ، دون تميز بين سكان الريف والمدينة ، فسافارى Savary قدر سكان مصر ١٢٠١هـ ١٧٨٦م بحوالى ٤مليون نسمة(١) ، بينما فولنى Volney قدر عدد عدد السكان بحوالى ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ نسمة(٢) ، أما علماء الحملة الفرنسية ، فقد قدروا عدد سكان مصر فى نهاية القرن الثامن عشر بـ ٢٫٤٤٩٫٠٠٠ نسمة(٣) ، ولكن كلوت بك بعد ذلك طعن فى هذا التقدير ، ورأى أن عدد سكان مصر ، أثناء الحملة الفرنسية لم يكن يزيد عن ٣ مليون نسمة(٤) ، أما ادوارد وليم ، فى منتصف العشرينات من القرن التاسع

---

(١) Savary, J., Lettres sur L'Egypte, 1786, Tome III p. 19, 40.

(٢) Volney, Op. Cit. Tome I, p. 215.

(٣) Jomard, Memoire Sur la population comparée de l'Egypte Ancienne et Moderne Tome 2 p. 96.

(٤) Clot Bey, Aperçu Général Sur L'Egypte. 1880, Tome I, p. 166.

عشر ، فقد قدر عدد سكان مصر . بما يقرب من المليونين ، ووضع الإحصاء التالى لسكان مصر وفئاتهم :

١ — المسلمون من الفلاحين وأهل المدن	١٫٧٥٠٫٠٠٠
٢ — الأقباط	١٥٠٫٠٠٠
٣ — الأتراك	١٠٫٠٠٠
٤ — السوريون	٥٫٠٠٠
٥ — اليونان	٥٫٠٠٠
٦ — الأرمن	٢٫٠٠٠
٧ — اليهود	٥٫٠٠٠
الجملة	١٫٩٢٧٫٠٠٠ [1]

ورغم ذكر هذه الاحصاءات ، فإنه يجب أن نضعها موضع الشك ، فهى لا تقوم على عمل إحصائى البتة ، وإنما هى عمليات : تقدير جزافية تناست ، كما هو واضح بعض فئات السكان : من قبائل العربان . المتنقلة منها . والمستقرة . وسكان الواحات فإذا أضفنا إلى ذلك ، عدم وجود عمليات تسجيل المواليد والوفيات فى ذلك الوقت لأتضح عدم دقة هذه التقديرات ، ويجب أن ينظر إليها على أنها عمليات تخمينية ، لا يمكن الاعتماد عليها فى دراسة علمية للسكان .

(ثانياً) : ومما يزيد صعوبة بحث هذا الموضوع عدم وجود ، أية دراسة عن سكان مصر فى القرن الثامن عشر ، والفترة السابقة عليه ، تتناول السكان من حيث أوضاعهم الاجتماعية وطبقات المجتمع . ورصد أحوال هذه الطبقات ، والعلاقات التى كانت قائمة بينها ، وإنما نجد معظم المصادر المعاصرة ، إن لم تكن كلها ركزت موضوعاتها على الصراعات السياسية والعسكرية بين الأمراء المماليك بعضهم بعضاً . أو بينهم وبين بعض الباشوات ، ورجال الأوجاقات العسكرية ، وابتعدت تماماً عن سكان الريف[2] وإن جاء ذكر للريف وأهله ، فى صورة

(١) Edward, W. Lane, Op. Cit. p. 24.

(٢) من الجدير بالذكر أن الدراسات الحديثة ، وخاصة فى أقسام الاجتماع ، بكليات الآداب ، بدأت تركز دراساتها حول دراسة سكان الريف ومشاكلهم ، وأنماط الأسر القروية ، وغير ذلك من الدراسات ، التى تتناول حياة المجتمع الريفى ومن هذه الدراسات ، والدراسات الرائدة التى سبقتها نذكر : =

ماحل بهم من مغارم ، أو ماهو مطلوب منهم من أموال ، ويكاد يكون المصدر الوحيد ، الذى ركز موضوعه على الفلاحين ، وتحدث عنهم من وجهة نظر معينة ، كان مؤلفه مأموراً بكتابتها ، هو كتاب « هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف » وهو المصدر الوحيد ، الذى تناول أحوال الفلاحين ، فى نهاية القرن السابع عشر(١) .

وللصعوبات السابقة . فإن دراسة التركيب الاجتماعى لسكان الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، يجب أن تتم ، فى ضوء الاعتبارات التالية :-

(أولا) : اتخاذ المحك الأساسى ، للتفرقة ، بين طبقات المجتمع الريفى ، بعضها عن بعض ، موقع كل منها من وسيلة الانتاج الرئيسية ، وهى الأرض الزراعية وحيازتها ، حيث إن الشكل الذى اتخذه تطور حق المنفعة بالأرض الزراعية وحيازتها ، هو الذى لعب الدور الحاسم ، فى صياغة الطبقات الاجتماعية ، وحدد مكانة كل منها ، وأوجد ظاهرة التباين الاجتماعى لدى سكان الريف(٢) ، وأدى الى تكتلات اجتماعية(٢) ، فى داخل المجتمع

Ammar H., Growing up in an Egyptian village : Silwa, Province of Aswan, (١) = London 2nd (ed), 1966.

(ب) يوسف نحاس : الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ١٩٢٦ :

(جـ) الدكتور هنرى عيروط اليسوعى : الفلاح ، ترجمة دكتور محمد غلاب . القاهرة بدون تاريخ .

(د) دكتور محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة (القيطون ، محافظة الدقهلية) . القاهرة ١٩٦٤ .

(هـ) دكتور محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع القروى . القاهرة ١٩٦٧ .

(و) دكتور على فؤاد أحمد ، علم الاجتماع الريفى . القاهرة ١٩٦٦ .

(ز) دكتور محمود عودة ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ١٩٧٢ .

(ح) ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر . القاهرة بدون تاريخ .

هذه نماذج للدراسات الحديثة ، التى بدأت تتناول حياة أهل الريف ، وليس حصراً لكل الدراسات التى بدأت تركز موضوعاتها على دراسة الريف وسكانه .

(١) قمت بإعداد دراسة وافية عن هذا المصدر ، وأهميته التاريخية ، وأجيزت ونشرت بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد العشرون ، سنة ١٩٧٣ م ، كما قمت بترجمة هذه الدراسة تحت عنوان :
Hazz Al-Quhuf : A new source for the study of the Fallahin of Egypt in The seventeenth and Eighteenth centuries.

وقد شاركت بهذه الدراسة ودراسة أخرى عن « الأعباء المالية على الفلاح المصرى فى ظل نظام الالتزام » فى مؤتمر « التاريخ الإقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط » الذى عقد بجامعة برنستون بالولايات المتحده وستنشران ضمن الابحاث التى قدمت فى المؤتمر فى كتاب يضم هذه الابحاث .

(٢) دكتور محمود عودة ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، ص ١٣٥ — ١٣٧ .

(٣) دكتور محمد طلعت عيسى ، دراسات فى علم الاجتماع الريفى ، ص ٧ — ٩ .

القروي . مع ملاحظة أنه عند اتخاذ هذا المحك — موقع الطبقات من وسيلة الإنتاج وهى الأرض الزراعية ـ أساسا ، للتفرقة بين طبقات المجتمع الريفى ، يجب أن يوضع فى الاعتبار ، أن الأرض فى ذلك الوقت ، كانت تعد من الناحية القانونية ، ملسكا للسلطان ، وأن أصحاب الحيازة ليس لهم سوى حق الانتفاع بها نظير : مايؤدونه عنها من ضرائب ؛ سبقت دراستها[١] .

وقد أدى نظام الحيازة ، الذى كان سائدا فى القرن الثامن عشر ، وهو نظام الالتزام ، إلى خلق طبقة اجتماعية . متميزة . هى طبقة الملتزمين بفئاتها . التى سبقت دراستها[٢] .

(ثانياً) : ان مجتمع القرية المصرية . فى القرن الثامن عشر . كان متأثرا إلى حد كبير بعوامل داخلية نابعة من واقع المجتمع القروى نفسه ، والتى كانت قائمة على عاداته و تقاليده[٣] ، والتى كانت لها قوتها وتأثيرها السكبير ، على طبقات هذا المجتمع : والتى لم يتطرأ اليها التحلل نظرا لظروف المجتمع المحافظة فى ذلك الوقت . وقد أوجدت هذه العوامل تمايزا بين سكان القرية الواحدة ، وبين القرية والقرى المجاورة لها[٤]

هذا الإضافة إلى العوامل الطارئة ، التى كانت تؤثر ، فى هذا المجتمع ، مثل الهجرات البدوية ، التى ظلت تتوافد ، على الريف حتى القرن الثامن عشر ، والعمليات العسكرية بين البيوت المملوكية ، التى شغلت معظم هذا القرن ، لا شك فى أن هذه العوامل تركت بصماتها ، على التركيب الاجتماعى لسكان الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، و من هنا كانت الحركة ، التى وجدت فى داخل المجتمع الريفى ، و انتقال بعض الأفراد ، بانتماءاتهم الطبقية ، من طبقة إلى أخرى ، نتيجة لعمليات المصاهرة والإندماج ، التى تمت بين أفراد الطبقات ، التى وجدت داخل هذا المجتمع .

(ثالثاً) : دور كل طبقة من طبقات هذا المجتمع الريفى ، سواء كان هذا الدور ، إيجابيا أو سلبيا على الحياة العامة فى الريف ، وعلى اقتصاد الريف ، والدور الذى لعبته كل طبقة فى تطور هذا المجتمع ، أو انغلاقه .

---

(١) أنظر ، الفصل الرابع ، ص ص ١٠٠ — ١١٩ .

(٢) أنظر ، الفصل الثالث ، ص ص ٨٧ — ٩١ .

(٣) جاك بيرك ، العرب تاريخ ومستقبل ، ترجمة خيرى حماد ، ص ٢١١ — ٢١٢ .
— عبد الرزاق الهلالى ، المجتمع الريفى العربى والإصلاح الزراعى ، ص ١٧ — ١٨ .

(٤) دكتور محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة ، ص ٢٣ — ٢٤ .

(رابعاً) نظراً لغيبة الإحصاءات الاقتصادية ، التي تحدد مقدار ثروات الشرائح التي تكون كل طبقة من طبقات هذا المجتمع ، تبعاً لثراء كل منها ، لذا فإن الحجم الاقتصادى ، سوف لانعتبره من بين العوامل الأساسية لتقدير حجم هذه الطبقات ، التي سندرسها تبعا لحجمها العددى ، بناء على مايمليه المنطق ، ومايشير به الباحث من استقراء المصادر المعاصرة .

واعتماداً على مالدينا من مصادر معاصرة ، وعلى وثائق المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات العمومية ، اتضح أن فئات السكان ، التي كانت تقطن الريف المصرى في القرن الثامن عشر ، وتكون طبقاته الاجتماعية بالمعنى الواسع للكلمة هى :

(١) الفلاحون المسلمون منهم والأقباط .

(٢) القبائل العربية ، سواء المستقرة منها ، أو المتجولة في داخل الريف ، أو على أطرافه .

هذا بالإضافة إلى فئة قليلة من المماليك والأتراك ، اقتضت ظروف الادارة ونظام حيازة الأرض وجودها في الريف . وكانت هذه الفئة تتمثل في الجند المنوط بهم حفظ الأمن وتنفيذ أوامر الادارة . هذا إلى جانب حكام الولايات والكاشفيات ، والجهاز الادارى التابع لهم ، وقضاة النواحى . بالإضافة إلى الملتزمين الذين كانوا ينتمون إلى هذه الفئة وعاشوا في مناطق حصص التزاماتهم .

وقد قدر عدد المنتمين إلى الأتراك والمماليك ، في كل قرية ، في منتصف العشرينات من القرن التاسع عشر « بأثنين أو ثلاثة عادة »[١] . وهذا يبين ضآلة حجم هذه الفئة في التركيب الاجتماعى لسكان الريف .

فئة أخرى صغيرة العدد عاشت في بعض قرى الريف ، هى فئة السادة أو الأشراف ، ورغم انتماءاتها العربية ، إلا أنها عاشت في القرى التي وجدت فيها ، بعيدة عما كان يرتكبه

---

(١) Edward, W. Lane, Op. Cit. pp. 22 — 23.

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترکی ، عين (٦١) دفاتر أحباسى ، أرقام ١٦١٧ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٦ .

— دفاتر الالتزام ، دفتر رقم (٢) ، حيث ذكر فيه " محمد عبد الرحمن البكرى الصديق " كأحد الملتزمين .

العربان من أعمال السلب والنهب . محافظة على نسبتها إلى البيت النبوى الشريف . وقد عاشت هذه الفئة فى رغد من العيش . نظراً لكثرة أراضى الرِّزق التى كانت موقوفة باسمها من قبل بعض السلاطين والأمراء منذ أزمان بعيدة . وقد سجلت دفاتر الرِّزق الاحباسية ، كثيراً من الرِّزق بأسماء أسر من هذه الفئة . كما أن بعض أفرادها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر أصبحوا من الملتزمين .

ومما يلاحظ أن هذه الفئة . كانت على علاقات طيبة . بكل قطاعات المجتمع الريفى . وتحظى بالاحترام من كل فئاته . ومن أجهزة الادارة كذلك . نظراً لنسبتها إلى البيت النبوى الشريف .

الفلاحون :

عاش الفلاحون . فى القرن الثامن عشر . فى قراهم . عيشة غاية فى البساطة . فمنازل معظمهم ، مبنية من الطوب النىء (غير المحروق) . مكونة فى معظمها من طابق ، حسب قدرة الفلاح وحالته الاقتصادية .

وكانت ماشية الفلاح — ولا زالت حتى الآن — تشاركه مسكنه . الذى لم يكن صحياً على حد وصف المصادر المعاصرة له[١] .

أما حياة الفلاح المعيشية ، فقد كانت كما يستفاد من إشارات المصادر المعاصرة ، حياة بائسة ، فأكله الدائم الشعير ، والجبن القريش . والبصل ، والسكشك ، والفول المدمس ، والعدس ، والبيسار « والويكة والملوخية »[٢] ، أما اللحوم والطيور . فأكلها عنده يعد عيداً . وكانت ملابسه ، كذلك بسيطة ، معظمها من صنع يده . أو من صنع المناسج المحلية التى كانت منتشرة فى كثير من القرى ، والتى كانت تنسج الملابس للفلاحين

---

(١) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٥ — ٦ .

(٢) نفسه ، حيث ذكر هذا المصدر ، جـ ٢ ، ص ١٤٩ قصة ليها شىء من الطرافة ، وعلى ما فيها من مبالغة إلا أننا نذكرها ، لأنها توضح جانباً من حياة الفلاح المعيشية قال " أتى رجل من أهل الصعيد ، من نواحى قنا وقوص ، إلى مصر ليشترى له جارية للخدمة ، فرأى جارية تباع بأغلى ثمن ، لمعرفتها بأنواع الطعام ، فوقف عليها وسألها ، هل تحسنى الطعام مثل مايقولون ، فنظرت إليه ، وقالت له من أى البلاد أنت قال من الصعيد ، فقالت أنت لا تحتاج إلى طعام فاخر ، فإن مأكول أهل الصعيد ، فى كل سنة ، ستة أشهر ويكة وستة أشهر ملوخية ، فلا يحتاجون إلى طعام فاخر غير هذا ، قال فتركها ومضى متعجباً " .

من القطن أو الصوف ، بعد غزلها ، وكان الفلاح يعد نفسه سعيداً إذا حاز شيئاً من صنع المدينة .

وقد صور صاحب هز القحوف حياة الفلاح هذه ، فى كثير من المواضع ، فى شرحه لقصيد الشاعر الشعبى « أبو شادوف »(١) .

وقد كان الفلاحون — رغم هذا — يشكلون الطبقة المنتجة فى الريف ، وإن شاركها بعض العربان ، كما سنرى ذلك فى حينه ، ورغم أن أفراد هذه الطبقة ظلوا هم الأدوات المنتجة ، التى يعتمد عليها اقتصاد مصر فى ذلك الوقت ، فإنهم حرموا من ثمرة إنتاجهم(٢) . ولم يعد لهم من خيرات أرضهم . إلا القليل ، وذلك نتيجة للنظم الإدارية والاقتصادية التى كانت سائدة ، فى ذلك الحين ، فقد وقع أفراد هذه الطبقة ، تحت ضغط من أجهزة الادارة جعلهم يعيشون فى حالة سيئة صورها أحد المعاصرين بقوله « فهم دائماً فى انقباض ، وطرد ، وجرى ، وكر وفر ، وحبس وضرب ، ولمن وسب وهوان وشمار وشيل تراب وحفر آبار ، وخروج للمونة على جهة السخرة ، وتعب شديد بلا أجرة ، وإذا كان ذو فضل ضاع فضلة ، أو ذو عقل ذهب عقله ، أو ذو مال أغروا عليه الحكام ، أو ذو تجارة نهبوه فى الظلام(٣) .

ومما ضاعف من سوء حال هذه الطبقة فى القرن الثامن عشر ، الأعباء المالية الضخمة التى كانت مفروضة عليها ، والتى سبقت دراستها ، هذا بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التى كانت تحل بالريف من حين لآخر ، وانتشار كثير من الأوبئة ، نتيجة لغياب العناية الصحية حتى خربت بعض القرى لموت كثير من الفلاحين ن وتشرد بعضهم فى البلاد(٤)

---

(١) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٤٦ — ١٧٥ .

(٢) دكتور محمد ثابت الفندى ، الطبقة الاجتماعية ، ص ٨١ — ٨٢ .

(٣) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦ .

(٤) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ١ ، أنظر على سبيل المثال (حوادث ١١٠٦ هـ — ١٦٩٤ م) ص ٢٦ ، (حوادث ١١١٦ هـ — ١٧٠٤ م) ص ٣٠ ، حوادث (١١٢٤ هـ — ١٧١٢ م) ص ٥٠ .

— أحمد كتخدا عزبان ، الدرة المنصانة ، ج ١ ص ٣٨ — ٣٩ .

— يوسف الملوانى ، تحفة الأحباب ، ص ٢١١ — ٢٢٧ .

واضطر مساتير هذه الطبقة على حد وصف الجبرتى « لبيع أمتعتهم ودورهم ، ومواشيهم بسبب ذلك »(١) .

ومما يلاحظ أنه وجد فى داخل هذه الطبقة — رغم سوء حالها من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والصحية — شرائح تفاوتت فى ثرائها النسبى ، الذي لا يمكن تقديره بصورة يقينية ، نظراً لغيبة الإحصاءات ، ولكن الباحث يشعر به من معايشته للمصادر المعاصرة فقد استطاع بعض أفراد هذة الطبقة ، عن طريق اتصالهم بأجهزة الادارة ، ومشاركتهم فى الادارة المحلية داخل القرية نفسها ، من تكوين شريحة متميزة داخل هذه الطبقة وتمثلت هذه الشريحة فى مشايخ القرى ، الذين استغلوا نفوذهم فى القرية وتعالوا على أبناء طبقتهم ، بل إن ظلمهم لإخوانهم الفلاحين ، كان أشد وأقسى من ظلم غيرهم كما سبقت الإشارة إلى ذلك(٢) .

وقد أدى هذا الثراء النسبى بين أفراد هذه الطبقة ، إلى أن بعض الفلاحين كان يعمل أجيراً عند البعض الآخر ، وقد أرجع لانكرية **Lancret** هذه الظاهرة إلى قدرة الملتزمين على طرد الفلاحين الذين يعجزون عن دفع ماعليهم من أموال مقررة ، فاذا لم يهاجر الفلاح الذى جرد من أرض أثره أو مساحته إلى قرية أخرى ، كان عليه أن يعمل أجيرا لدى فلاح آخر ليكسب عيشه ، وكان بعض الفلاحين ، حين يقصر الفيضان عن رى أراضيهم ، يتجهون إلى قرى يتيسر العمل لهم فيها لدى فلاحين آخرين(٣) .

ورغم هذا التفاوت النسبى بين شرائح هذه الطبقة ، فإن ذلك لا ينفى البتة الظلم الذى كانت هذه الطبقة واقعة تحته ، واعتماداً على إشارات المصادر المعاصرة ، المتعلقة بهذه الطبقة وعلى وثائق المحكمة الشرعية ، يمكن تقويم هذه الطبقة ، ودورها ، فى ضوء الأسس السابقة على النحو التالى .

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٢ (حوادث ذى الحجة ١١٩٨ هـ — أكتوبر ١٧٨٤ م) ص ٨٣ .

(٢) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٦ .

— أنظر الفصل الأول ، ص ص ٨١ — ٢٣ .

(٣) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

— Lancret, Op. Cit. p. 244

(أولا) : فى ضوء نظام الحيازة الذى وضعه العثمانيون ، وفى إطار الضوابط ، التى وضعها قانون نامة ء سليمان ، أصبح الملتزم هو المتحكم الفعلى ، فى منطقة التزامه ، وتطور هذا التحكم إلى تحكم كامل فى الفلاحين ، والأرض ، وبخاصة فى المراحل الأولى من تطبيق هذا النظام كما رأينا ، ومن هنا أصبح الفلاح مرتبطاً بالأرض ، لا يمكنه مغادرتها ، خاصة وأن قانون نامة ء سليمان ، ألقى مسئولية بقاء قطعة من الأرض المروية غير مزروعة على كاهل الكشاف والملتزمين والمشايخ ، وأعطاهم سلطة منع الفلاحين من هجر قراهم . والعمل على إسكانهم فى القرى الخربة والخاوية ، ومنحهم سلطة معاقبة من عصى وتمرد على سلطتهم . بل إنه حمّل الشيخ فى حالة فرار الفلاح من أرضه وتركها بدون زرع ، القيام بسداد الأموال الأميرية المقررة على أرض هذا الفلاح(١) :

, ولذا فإن الملتزم و من يشاركونه حق الإشراف على إدارة الأرض من أجهزة الإدارة أصبحوا ، سوطا مسلطاً على الفلاح ، إذا حاول الهروب ،أو تأخر فى دفع ما عليه من ضرائب فأقل جزاء يلقاه فى هذه الحالة ، إلقاءه على الأرض ، وضربه بالنبابيت ، وسحبه من شنبه فيزداد بذلك ذلا ومقتاً وإهانه(٢) .

وأجبر هذا الأسلوب الفلاح — بالإضافة إلى ميله المعهود ، إلى ملازمة الأرض ، التى ولد عليها — على الارتباط بأرض فلاحته ، ارتباطا كليا ، حتى استحق الفلاح نتيجة لهذه السمة

---

(١) قانون نامة ء سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٦ — ١٧ حيث نص على أنه " إن لاذ أهل قرية بالفرار ، وبقيت أطيانهم لغيبتهم بوراً ، فليستقصى شيخ العرب ، والكشاف أخبارهم من جيرتهم ، وليجدون فى طلبهم ، ويضغطون عليهم ليعودوا لزرع أطيانهم ، وليسعو اجهدهم ، لأن لا يبق من الأراضى السلطانية شبراً بغير زرع وليحكمون سياسة من عصى وتمرد ، فإن تعسر العثور على الفاربين من قريتهم ،بعد صرف الجهد الجهيد ، والجد فى طلبهم، فليروا هل فى أهل القرية موسر ، يسعه تخضير أطيان الغائب ، فيكلفوه بها ، ويأخذون منه خراجها ، فإن تعسر ذلك أيضاً ، فليخضرها شيخ العرب ، أو الكاشف ، أو العامل على حسابه ، ويقوم بلوازمها ، ويؤدون الأموال السلطانية عنها . "
وأنظر كذلك :

— **V. Lutsky, Modern History of the Arab Countries p. 17.**

(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٤ (حوادث ١٢٢٩ هـ — ١٨١٤ م) ص ٢٠٧ . حيث ذكر ما كان يلقاه الفلاح فى هذا الصدد بقوله " وكان إذا تأخر الفلاح ، فى دفع الضريبة جروه من شنبه وبطحوه ، وضربوه بالنبابيت رجال الملتزم ، هذا عدا ما كان يراه من عسف الصراف النصرانى من مماطلة فى استخراج ورقة الخلاص ، وكذلك الشاهد والشاويش ، الذين كانوا يسيمونه أنواع العذاب .

التي غلبت على سلوكه . إزاء الأرض إطلاق لفظ « قرارى » عليه[١] . لاستقراره على أرضه وتمسكه بها رغم ما كان يقع عليه في ذلك الوقت من أعباء جسام . فهو لا يترك أرضه إلا مضطراً . نتيجة لعوامل لا يرى مفراً من تفاديها ، سوى ترك أرضه لفترة قد تطول وقد تقصر يعود بعدها ، إن طوعا أو كرها على يد رجال الإدارة ، أو يستقر على قطعة أخرى من الأرض ويربط حياته بها ، لأنه يؤمن بالارتباط الدائم بين حياته والأرض ، غير راغب في هجرها فأرضه شديدة الثراء إذا ما قورنت بالمناطق المجاورة لها[٢] ، التي لا يوجد فيها ما يغريه على ترك أرضه .

كذلك كان من آثار نظام الحيازة الذي كان قائماً في القرن الثامن عشر ، أن أوقع طبقة الفلاحين تحت نظام ضرائبي غير محدود . فلم يعد الفلاح يستطيع أن يحصى ما يطلب منه من ضرائب مباشرة وغير مباشرة وأصبح نصيبه من عمله يتمثل في المجاعة ، والعمل الشاق والسخرة . وكثيراً ما كان يضطر من أجل الحصول على ضروريات الحياة ، أن يسرق محصول أرضه[٣] .

وقد ترك هذا النظام — نظام الحيازة — للفلاح حق التصرف الجزئي في أرض أثره ، فقد أصبح للفلاح حق رهن أرض أثره أو مساحته أو تأجيرها ، إذا عجز عن زراعتها بنفسه . أو أضطرته ظروفه لذلك ، إلا أن هذين الحقين اللذين اكتسبهما الفلاح على أرض أثره أو مساحته لا ينهضان دليلا على توفر العنصرين المادى والمعنوى لنظام الحيازة

---

(١) يوسف نحاس ، الفلاح ، ص ١٧ .
— Edward, W. Lane, Op. Cit. pp. 133 — 135.

(٢) دكتور جمال حمدان ، شخصية مصر ، ص ٢٣٥ .

(٣) يوسف نحاس ، المصدر السابق ، ص ١٧ .
— Edward, W. Lane, Op. Cit. pp. 134 — 135.

وقد ذكر صاحب هز القحوف ، موالياً على لسان الفلاح يعبر به عن عمله الدائب من أجل حصوله على قوت يومه ، وأن حياته أصبحت صورة مكررة لا جديد فيها قائلا :

يادنيـــة الشوم طول عمرى وأنا أشتد ... فى هم دى البطـــن اللى ما تريح حد
أضال أبنى وأجى بعد العشـــا أتمـــد ... أقوم فى الصبح ألق ما بنيتـــو اتهـــد

— هز القحوف ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .

بمعناها المفهوم قانوناً[١] ، ولذا فإن حرية تصرف الفلاح فى أرض أثره أو مساحته، لم تكن كاملة ، فقد كان عليه أن يأخذ ترخيصاً بذلك من الملتزم . قبل قيامه بأى تصرف فى أرضه وبالتالى فإن حرية حركته أصبحت محدودة بدورها .

ونخلص فى نهاية مناقشة هذا الجانب . أنه لم يعد فى وسع أبناء هذه الطبقة تبعاً لنظام حيازة الأرض الذى كان متبعاً فى القرن الثامن عشر ، الهروب من الأعباء المالية وغير المالية التى وضعهم هذا النظام تحت طائلتها ، فالفلاح لا يهرب من سخرة إلاّ إلى سخرة أخرى « فآنا تناط به تقوية الجسور ، وتطهير الترع ، واحتفارها ، وآنا يحرث أرض الأوسية التى يستغلها الملتزم لحسابه »[٢] ، وقد وصل الضيق بهذه الطبقة المنتجة بما ألقى عليها من أعباء أن أصبحت كارهة لمهنة الفلاحة ، التى لا تجد سبيلا إلى الفرار منها ، وأصبح لسان حالها يلهج على لسان شاعرها الشعبى بهذا القول :

هَمْ الفــــلاحة حـــيرنى وكل ســــاعة فى نقصان
ما انفك من هَمْ الوجبة لما يجى مال السلطان[٣]

* * *

(ثانياً) جانب آخر من جوانب تقويم هذه الطبقة ودورها يتركز حول مشاركتها ، فيما كانت تمر به البلاد من أحداث سياسية وصراعات عسكرية بين البيوت المملوكية ، ومن انقسام بين القبائل العربية ، فالواضح من إشارات المصادر المعاصرة ، أنه رغم ضخامة الأعباء المالية وغير المالية التى كانت ملقاة على كاهل هذه الطبقة ، فإنها لم تقف بمعزل عما كانت تموج به البلاد من هذه التيارات المتضاربة خاصة وأن هذه الصراعات العسكرية بالذات اتخذت ميدانها الفسيح بلاد الأرياف على حد تعبير هذه المصادر .

وهناك إشارة فى أحد المصادر المعاصرة هذه ، ذات مغزى كبير ، فقد ذكر صاحب تحفة الأحباب ، أن ابراهيم باشا (شوال ١٠٧١ — شوال ١٠٧٤ هـ يونيو ١٦٦١ — مايو ١٦٦٤ م)

---

(١) دكتور عبد المنعم فرج الصده ، حق الملكية ، ص ٥٣٦ — ٥٤٠ .
— دكتور سعد ماهر حمزة ، علم الاقتصاد ص ٩٣ — ١٠٣ .
(٢) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٧ .
(٣) نفسه ، ج ١ ، ص ١٧ .

اضطر للحد من الإنقسامات المسلحة بين بلاد الأرياف إلى إرسال الرسل مأمورين بجمع الأسلحة من القرى. فجمعوا من ذلك الشيء الكثير(١) وفى هذا دلالة واضحة على استعداد أفراد هذه الطبقة. للقيام بعمل مسلح إلى جانب الفريق الذى يؤيدونه خاصة وأنه نتيجة للصراعات المستمرة بين الأمراء المماليك طوال القرن الثامن عشر من جانب، وأفراد الأوجاقات من جانب آخر أصبح الملاذ الوحيد للفريق المنسحب هو بلاد الأرياف: أو ما أصبح يعرف ببلادهم أو قراهم، أى البلاد التى لهم فيها حصص التزامات، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وقد تأثر أبناء هذه الطبقة تأثراً قوياً، بالإنقسامات القبلية، التى سادت بين القبائل العربية التى كانت تقطن ريف مصر، ويبدو أن هذا الإنقسام، كان مبكراً، وبخاصة الإنقسام الشهير، الذى تمثل فى سعد وحرام(٢) فى ريف الوجه البحرى. فقد ذكر الشيخ الشربينى يصف تأثير هذا الإنقسام على الملاحين قائلا:

ويقتلون النفس عند كلمة ... إن قال شخص يالضد الذمه
شخص يميل منهم لسعد ... للشر يدعوهم وكل كيد
ولحرام آخر يميل ... يصيح فى إغرائهم يقول
خذوه من قبل ترون بأسه ... ثم أقتلوه وأخمدوا أنفاسه
فذا يصيح يال سعد أسعدوا ... وآخر يال حرام أنجدوا
فذانك اللفظان دون لبس ... عندهم أمر بقتل النفس
فيخربون الأرض بالغارات ... ويرصدون القتل فى الطرقات(٣)

---

(١) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٠٤.
— أحمد شلبى بن عبد الغنى، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٢) سعد وحرام، من القبائل العربية، التى استقرت فى مناطق متفرقة فى ريف الدلتا، وحدث بينهما تنافس طال مداه، فتأثر به أهل القرى، وأصبح لكل فريق أنصاره الذين يؤيدونه وقد ذكر المقريزى، أن عربان حرام أصبح منهم مشايخ بلاد وخولة، وقضاة، وفقهاء. أنظر:
— المقريزى: البيان والأعراب عما بأرض مصر من الأعراب، ص ١١، ٥٨.
— دكتور عبد المجيد عابدين، البيان والإعراب، مع دراسات فى تاريخ العروبة فى وادى النيل، ص ١٣، ٦٣.
— دكتور عبد الله خورشيد، القبائل العربية فى مصر، ص ٦١.

(٣) يوسف الشربينى، المصدر السابق، ج ١، ص ٨٤.

وإذا كان إنقسام سعد وحرام قد ساد ريف الوجه البحرى ، فإن إنقساما مماثلا ساد ريف الوجه القبلى ، وبخاصة ريف الصعيد الأعلى وهو الإنقسام الذى عرف ، بصوامعة ، ووناتنة(١) .

وقد لعب مشايخ القرى دوراً بارزاً فى ازدياد حدة هذه الإنقسامات بين سكان الريف ، فقد كانوا ينتحلون — كما هو واضح من المصادر المعاصرة — كل الأعذار لتسليح الفلاحين استعداداً لمساندة عرب عصبيتهم ، وللقيام بالغارات التخريبية على قرى العصبية الأخرى ، وإلحاق الضرر بها ، حتى أصبح هذا الأسلوب ظاهرة تميز الحياة العامة فى الريف فى ذلك الوقت ولم تتمكن المثل الدينية الإسلامية ، ولا المثل الإنسانية ، ولا الأضرار التى لحقت الناس من جراء هذه الإنقسامات ، من إيقافها أو الحد منها .

وهكذا أصبحت هذه الطبقة تلعب دورا هاما فى المشاركة فى الصراعات . والإنقسامات التى كانت تموج بها البلاد فى القرن الثامن عشر ، ولا شك أن هذه الطبقة فى مشاركتها ، فى هذه الصراعات كانت مدفوعة بعوامل كثيرة ، اضطرتها إلى اقحام نفسها فى هذا الميدان .

(ثالثاً) : وجد فى داخل بنية هذه الطبقة المسلم والمسيحى ، جنبا إلى جنب ، وقد قدر أحد الرحالة الانجليز فى منتصف عشرينات القرن التاسع عشر عدد الأقباط الذين يقطنون ريف مصر ، بحوالى (١٥٠) ألف نسمة ، أى ما يعادل ٣/١

---

(١) على مبارك ، الخطط التوفيقية ، جـ ٩ ، ص ٨٤ .
حيث انفرد هذا المصدر بذكر هذا الانقسام الذى لم نعثر له على ذكر فى المصادر الأخرى وقد ذكر على مبارك هذا الانقسام فى معرض حديثه عن قرية (بنجا) ، تابع مركز طهطا ، محافظة سوهاج ، حيث قال إن " تلك الجهة كانت فرقتين ، على طرفى نقيض صوامعة ووناتنة ، كما كانت سعد وحرام فى الجهات البحرية ، وكانت لا تنقطع شرورهم وحراباتهم ، وتخريبهم البلاد بالسلب والقتل وكانت تلك البلدة (بنجا) متوسطة بين بلاد الصوامعة مع أنها من حزب الوناتنة فكانت تتحصن بهذا السور من هجومهم عليها ، وكان يقع ذلك كثيراً . . . . ثم إن أهالى اربعة عشر بلداً جاءوا لإحراقها ونهبها ، وقتل أهلها ليستريحوا منها حيث إنها معترضة بلادهم " . ولم نجد ذكراً للصوامعة ولا الوناتنة ، ضمن القبائل العربية التى ذكرتها المصادر المتخصصة ، وربما كان هذا الإنقسام ، إنقساماً فلاحياً بين أهل القرى المتجاورة ، وليس أكثر من ذلك .

من مجموع السكان ، طبقاً لتقديره لعدد السكان فى ذلك الحين ، وذكر كذلك ، أن معظمهم يعيش فى قرى الفيوم ، وأن هناك قرى كل سكانها من الأقباط[1] .

واعتماداً على ما ذكرته سجلات المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات ، والمصادر المعاصرة ، فإنه يمكن القول بأن معظم الأقباط الذين قطنوا الريف فى ذلك الوقت اشتغلوا بالأعمال الحسابية والمالية ، ولعبوا دوراً بارزاً ، فى إدارة القرية المصرية عن طريق سيطرتهم على هذه الأعمال . فقد عهد اليهم البكوات المماليك ، والكشاف ، بتحصيل الضرائب وتقديرها ، بل وتوزيعها على الأطيان والحاصلات[2] . وقد كان المباشر القبطى الذى يعد وكيل الملتزم له سلطة واسعة يستمدها من اتساع أعمال وظيفته وتفرعها فى الأقاليم . وقد كان هؤلاء المباشرون ومن يتبعونهم من الصيارفة والكتبة والمساحين ، يعرفون طبقاً للدفاتر التى كان تحت أيديهم ، المزرع والبور من أراضى النواحى ، وعندهم بيان كامل بأسماء من سدد ، ومن لم يسدد الأموال الأميرية من الفلاحين ، وأصبح ما يسجلونه فى هذه الدفاتر ، حتى وإن شابه التزوير ، كما سبقت الاشارة حجة لا جدال فيها[3] ، وقد أشارت المصادر المعاصرة والوثائق إلى الصراف فى القرية باسم « النصرانى »[4] . وقد أدرك علماء الحملة الفرنسية ، أهمية الدفاتر التى كانت بأيدى هؤلاء الأقباط ، فأخذوا معلومات دفاتر الترابيع التى وضعوها لأراضى مصر ، والضرائب المربوطة عليها من واقع بيانات دفاتر هؤلاء الأقباط ، وذكر على أغلفة هذه الدفاتر التى وضعت فى عهد الحملة الفرنسية أن معلوماتها « أخذت من دفاتر المعلمين الأقباط »[5] .

---

(١) — Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 22 — 23.

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٧٠ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل رقم (٣) ، ص ٣٠ .

— عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ، جـ ١ ، ص ٤٩ .

(٣) أنظر ، الفصل الأول ، ص ص ٢٥ — ٢٨ .

(٤) عبد الرحمن الجبرتى عجائب الآثار ، جـ ٤ (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ — مايو ١٨١٤ م) ، ص ٢٠٧ .

— يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٢ ، جـ ٢ ، ص ١١٦ .

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفاتر الترابيع رقم ، ١٦٠٥ ١٦٠٨ ، ٤٩ .

وقد أخذ علماء الحملة الفرنسية فى هذا العمل بوصية تاليران التى وردت فى تقريره الذى قدمه للحكومة الفرنسية ، ونبه فيه إلى أهمية استمالة الرؤساء القبط إلى جانبهم لمعرفتهم التامة بالأمور السابقة(١) .

والأقباط الذين لم يشتغلوا بالأعمال المالية ، عملوا فى الإشراف على بعض الصناعات ، التى كانت منتشرة فى الريف ، وبخاصة صناعة التفريخ . فالإشراف على إدارة معامل التفريخ كان فى معظم الأحيان فى أيدى فئة من الأقباط . وكذلك كان بأيديهم الإشراف على أنوال نسج الصوف ، والإشراف على خلايا النحل(٢) .

ورغم اشتغال معظم الأقباط بالأعمال السابقة ، فإن وثائق المحكمة الشرعية سجلت كثيراً من القضايا التى مثل طرفا فيها فلاحون من الأقباط(٣) . أى أن هناك فئة منهم كانت تمارس الزراعة كمهنة لكسب عيشها .

وقد كان اشتغال الأقباط بالأعمال السابقة ، هو الأساس الذى قامت عليه ثروات بعض بيوتهم منذ نهاية القرن الثامن عشر ، واستمرت بعد ذلك تلعب دورها فى تاريخ مصر فى الفترات التالية للقرن الثامن عشر(٤) .

* * *

(رابعاً) : أعطت النظم الإدارية التى كانت سائدة فى القرن الثامن عشر ، امتيازات واسعة لبعض الفئات أصبح الفلاح يشعر بها . وأوجدت هذه الامتيازات لدى بعض الفلاحين تطلعات إلى الإنتقال أو الانتماء إلى طبقة أخرى . ولو بسبيل غير مشروع ، فهناك

---

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى ، عبد الله جاك مينو ، ص ٤ .

(٢) على مبارك ، الخطط ، جـ ٩ ، ص ٨٥ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (١) ، ص ص ١٦ تاريخ (١ رجب ١١٣٠ هـ — ٣١ مايو ١٧١٨ م) .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات القسمة العربية ، رقم (١٧) ، مادة ٢٣٣ ، ص ١٣٨ سجل (١) مادة ٧٨٣ ، ص ٤٣٢ .

(٤) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٤ ، (حوادث ١٧ رمضان ١٢٢٥ هـ — ١٦ أكتوبر ١٨١٠ م) ص ١٢٢ .

حيث ذكر أن محمد على ، حين قبض على أعيان المباشرين الأقباط ، وجدوا عند المعلم غالى نيفاوستين جارية بيضاء وسوداء وحبشية وسعت الساعون فى المصالحة على غالى ورفقائه إلى ان تم الأمر على أربعة وعشرين ألف كيس ونزل له فرمان الرضا والخلع والبشائر .

إشارات عديدة في بعض المصادر إلى رغبة الفلاح وأمنيته إلى الانتماء إلى سلك الجندية(١) . والجندية التي يعرفها الفلاح في ذلك الوقت : هي العمل في أوجاقات السباهية . التي كان منوطاً بها حفظ الأمن في الريف ، ومساعدة أجهزة الإدارة في جمع الأموال المقررة ، وقد تمتع أفراد هذه الأوجاقات بامتيازات ضخمة ، كان الفلاح نفسه ضحية لها ، لذا تمنى الفلاح الانتماء إلى هذه الجندية كي يتمتع بامتيازاتها . ووصل الأمر بالفلاح إلى التطلع إلى أن يكون أحد مشايخ القرية . الذين أصبح لهم نفوذ كبير على أبناء طبقتهم ، حتى أصبح الجلوس معهم من الأمنيات التي تراود الفلاح العادي(٢) .

وقد ذكر الجبرتي أن أحد أبناء الفلاحين وهو صالح الفلاح . تمكن عن طريق عمله بالخدمة في بيت الملتزم . إلى أن يصبح أميراً مشهوراً له مماليكه الذين عرفوا بجماعة الفلاح ، ويعلق على هذه الحالة الشاذة بقوله « فكان من نوادر الزمن »(٣) . أي أنه كان من نوادر الزمن لأنه تمكن من الخروج عن دائرة طبقته . ودخل دائرة طبقة الأمراء .

* * *

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤ .

(٢) نفسه ، ج ١ ، ص ٢٠ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ (وفيات ١١٦٧ هـ — ١٧٥٤ م) ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .

حيث ذكر عن صالح هذا "وأصله غلام يتيم فلاح من قرية من قرى المنوفية يقال لها الراهب ، وكان خادماً لبعض أولاد شيخ البلد ، فانكسر عليه المال ، فرهن والده عند الملتزم ، وهو علي كتخدا الجلفي ، ومعه صالح هذا ، وهما غلامان صغيران ، فأقاما بيبيت على كتخدا ، حتى غلق أبوه ماعليه من المال ، وأستلم أبنه ليرجع به إلى بلده ، فأمتنع صالح ، وقال أنا لاأرجع إلى البلد ، وألف المقام ببيت الملتزم وأستمر به يخدم مع صبيان الحريم ، وكان نبيهاً خفيف الروح والحركة ، ولم يزل يتنقل في الأطوار ، حتى صار من أرباب الأموال ، وأشترى المماليك والعبيد والجواري ، ويزوجهم من بعضهم ، ويشتري لهم الدور والإيراد ، ويدخلهم في الوجاقات والبلكات بالمصانعات ، والرشوات لأرباب الحل والعقد ، والمتكلمين وتنقلوا ، حتى تلبسوا بالمناصب الجليلة ، كتخدآت ، وأختيارية ، وأمراء طبلخانات وجاويشية ، وأوده باشية ، وغير ذلك ، حتى صار من مماليكه ، ومماليكهم من يركب في المدارات فقط نحو المائة ، وصار لهم بيوت وأتباع ومماليك وشهرة عظيمة بمصر ، وكلمة نافذة ، وعزوة كبيرة .

وأنظر :

— إسماعيل الخشاب ، تاريخ حوادث وقعت بمصر ١١٢٠ هـ إلى دخول الفرنسيين ، (مخطوطه) ص ٣٩ .

(خامساً) :من السمات البارزة التي ميزت حياة هذه الطبقة وبخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، سوء حالتها الاقتصادية نتيجة للمظالم والأعباء ، التي تعرضت لها ، وبخاصة من أجهزة الإدارة ، وكثرة مطالبها ، وإحداثها كثيراً من المظالم ، التي أهلكت الفلاحين الذين « ضاق ذرعهم ، واشتد كربهم ، وطفشوا من بلادهم » على حد تعبير الجبرتي(١) .

هذا بالإضافة إلى بعض الكوارث الطبيعية التي كانت تنزل بهم مابين حين وآخر ، التي أدت بهم في كثير من الحالات إلى هجر قراهم كما سنرى في حينه .

على كل فإن هذه الطبقة ، وقعت تحت طائلة استغلال فئات كثيرة ، نتيجة لروح الخضوع والإذعان التي مكنتها رهبة الإدارة من نفوس أفراد هذه الطبقة . حتى لم يعد أمر استغلالها قصراً على رجال الإدارة والملتزمين ، بل تعداه إلى فئة التجار التي تشير المصادر إلى أنهم أصبحوا يوظفون أموالهم في الريف،مستغلين جهل هذه الطبقة،وذلك بتقديم بعض المواد الخام إليها ، لتصنيعها بأيدى الفلاحين والفلاحات ، تبعاً لمواصفات معينة يضعونها لهم ، ولم يكن الأجر الذى يدفعونه لهم يتناسب والجهد المبذول في تصنيع هذه المواد(٢) .

وكان التجار يقومون كذلك بشراء حاصلات الفلاحين منهم قبل أوان نضجها بسعر أرخص ، استغلالا لسوء حالتهم الاقتصادية .

* * *

ورغم أن هذه الطبقة كانت تشكل السواد الأعظم من الشعب المصرى ، وكانت في حقيقة الأمر هي المنتج الوحيد الذى يعتمد عليه اقتصاد البلاد في ذلك الوقت ، فإنها حرمت ثمرة إنتاجها وعاشت في بؤس شديد ،وحالةمهينة ،ولم تجد من جهاز الحكومة أدنى عناية بها ، بل

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، جـ ٢ ، (حوادث ذى الحجة ١١٩٨ هـ - أكتوبر ١٧٨٤ م) ، ص ٨٣ .

(٢) هاملتون جب ، وهارولدبوون ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٩٦ ، ١٠٢ .

— هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

- باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى في مصر ، تعريب خيرى حماد ، ص ١٨ .

— دكتور محمد رفعت رمضان ، على بك الكبير ، ص ٨٢ .

— س .جيرار ، كتاب الأحوال الزراعية في القطر المصرى أثناء حملة نابليون بونابرت ، تعريب يوسف نحاس ، خليل مطران ، ص ١٢ — ١٣ .

فى حقيقة الأمر ، أصبح التنكر لها ، والاستهانة بها ، والابتعاد عنها ، وإحاقة الظلم بها من العوامل التى تفاخربها الطبقات الأخرى وقد عبر شاعر معاصر عن ذلك قائلا :

لا تصحب الفلاح لو أنه نافجة أرياحها صاعدة
ثيرانهم قد أخبرت عنهم بأنهم من طينة واحدة

وقال كذلك :

أهل الفلاحة لاتكرمهم أبدا فإن إكرامهم فى عقبه الندم
يبدو الصياح بلا ضرب ولا ألم سود الوجوه إذا لم يظلموا ظلموا[١]

ولم يقف الأمر بالشاعر عند هذا الحد ، وإنما حذر من يريد العلا من المعيشة فى الريف ، قائلا :

لاتسكن الأرياف إن رمت العلا إن المذلة فى القرى ميراث
تسبيحهم هات العلف حط الكلف عاق لثورك جاءك الحراث

فالساكن فى الريف معدوم اللذات ، على حد تعبير هذا المصدر[٢] .

وقدقسى الشيخ حسن الحجازى على الفلاحين ، حين اعتبر أجهز الإدارة من المصائب التى حلت بهم نتيجة لما حووه من قبيح الفعال وزاد على ذلك قوله :

وقرهم ما بين عينيهم مع اسوداد الوجه هذا النكال[٣]

وقد ذكرت هذه الأقوال ، لتوضيح موقف الفئات الأخرى من هذه الطبقة المنتجة ، ولكننا لا نعتقدها ، ولا نأخذ بها ، أما ما نعتقده ونأخذ به نتيجة للاشارات التى وردت فى المصادر المعاصرة ، والأعباء المالية التى سجلتها الوثائق ، أن هذه الطبقة وقعت تحت متاعب شديدة وفرض عليها كثير من المظالم ، مما اضطر بعض أبنائها فى كثير من الأحيان إلى هجر قراهم ، والبحث عن أماكن أخرى للحصول على ما يكفى معاشهم ، رغم ما سبق ذكره من أن الفلاح محب لأرضه غير راغب فى هجرها ، ولكن وقوعه فى القرن

---

(١) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٥ — ٦

(٢) نفسه ، ص ٦ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٤ ، (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ — إبريل ١٨١٤ م) ، ص ٢٠٨ .

الثامن عشر ، تحت ضغوط وظروف معينة ، جعله يهجر قريته إلى قرية أخرى أو إلى المدينة ، التى لم يكن فيها آنذاك ما يغريه على الهجرة اليها ، وإنما يفعل ذلك للحصول على قوت عيشه ، ولتوضيح صورة هذه الطبقة كاملة يجب أن نشير إلى عوامل هجر الفلاحين لقراهم ، ووضعها الإجتماعى والإقتصادى وأثر ذلك على حياة الريف بخاصة والبلاد بعامة .

* * *

عوامل هجر الفلاحين لقراهم :

أشار قانون نامة ـ سليمان : إلى هجر الفلاحين لقراهم ، نتيجة للمظالم التى يتعرضون لها من رجال الإدارة ووضع ضوابط لا يقاف أسباب هذا الهجر ، ووضع زواجر لمخالفى هذه الضوابط[1] ، وهذا يوضح لنا أن الفلاح نتيجة لقسوة معاملة رجال الإدارة له ، كان يضطر فى بعض الأحيان إلى هجر قريته وأرضه ، إلى مكان آخر إن قريباً ، أو بعيداً لعله يجد وسيلة لعيشه فيه ، ويبدو أن نصوص قانون نامه ـ سليمان لم تحترم الاحترام الكامل ، فقد ظل الفلاح يهجر

---

(١) قانون نامة ـ سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٧ — ١٨ .

حيث نص " وإن ثبت وجود قرى خاوية على عروشها وقت المساحة ، فليستقصى المساح أخبارها فإن كان خرابها من جراء ظلم عامل ، أو تعدى كاشف ، أو جور شيخ عرب ، فليعرض الحال على " ناظر الأموال " فيعرفهم ما حل بالخزينة من خسار ، وإن كان خرابها من شر عصاة العرب ، أو ظهر من قِبَل كان الكاشف ، أو شيخ العرب يستطيع إخماد نارها ولم يفعل ، فليجزى بما يصدر به الأمر العالى جزاءه .

وليتنبه الكاشف والعمال من حول القرية التى جلى أهلها عنها من أهل القرى أن لا يؤون الهاربين ، بل يعيدونهم لقريتهم ، ويخبرون الكاشف بمن أبى العودة ، فيخرجه من جيرتهم ويسكنه فى مقره ، وليحكم سياسة من لم يمتثل بهذا الأمر من مشايخ البلاد .

ويتشروا أهل بعض القرى ويتفرقون وقت جمع الخراج كما لا يؤدون خراجاً فليدع " مشايخ البلاد " " الكاشف " و " شيوخ العرب " ليمنعوهم من الهرب ، وليصلبون شريراً أو شريرين منهم إن لم يرعو وشيخ البلد بالسياسة أحق منهم إن لم ينبه الكاشف وشيخ العرب " أن يمنعهم من الهرب . "

ومن عاد من الفلاحين بعد أن جلى عن داره وزرع ماله من أطيان ، فلا يؤدى خراجاً ولا رسوماً هذا العام الأول ، ويؤدى خراجها ورسومها فى العام التالى ، وليرفقوا به ، ولا يطالبوه بالكل مرة واحدة لكى لا يهرب ثانياً ، وإن أظهر عجزاً ولم يزرع إلا قسماً من أطيانه وبان لدى " القاضى " و " الأمين " و " ناظر الأموال " صحة قوله وعدم اقتداره فهم فيما تقتضيه العدالة مخيرون .

وإن اتوا يسوقون الهاربين ليسكنوهم فى قراهم الأصلية وأدعى هؤلاء أنه طال عليهم السكن فى هذا المكان وأن جلوا من أكثر من عشر سنين فليستخبروا عنهم فإن صح أنهم قد توطنوا هناك قبل الفتح الخاقانى (أى قبل فتح مصر) فليخلوا سبيلهم ومن لم يصح عنه ذلك أجبر للعودة لمسكنه القديم » .

قريته بين حين وآخر . وازداد هجر الفلاح لقريته بصورة ليس لها مثيل فى القرن الثامن عشر ، حتى أصبح عدد كبير من القرى خاوياً على عروشه وذلك راجع إلى العوامل التالية :

(أولا) : إنخفاض منسوب مياه النيل فى بعض السنوات ، كان يؤدى ، إلى بقاء أراضى كثير من القرى « شراقى » دون رى ، فيترتب على ذلك هلاك الزرع ، وخراب القرى ، ووقوع كثير من الإضطرابات الجسيمة بين الفلاحين ، والقرى المتجاورة ، نتيجة لمحاولة بعض القرى الاستحواذ على القليل من المياه الذى كان مخصصاً لغيرها : وإزاء هذه الظروف اضطر كثير من الفلاحين إلى هجر قراهم ورحلوا بأولادهم إما إلى القاهرة ، وإما إلى مناطق أخرى من الريف حيث يستطيعون الحصول على ما يكفى عيشهم . ويصور صاحب تحفة الأحباب إحدى هذه الأزمات التى ترتبت على إنخفاض منسوب مياه النيل . وكيف أن أهل الريف هجروا بلادهم « وجاءوا من بلادهم وأتوا مصر (القاهرة) ، وامتلأت حارات مصر (القاهرة) وأزقتها .. وهلك أهل القرى ، حتى صار المسافر يمر بالقرية ، فلا يجد فيها من أهلها إلا القليل »[١] .

وصور الجبرتى فى نهاية القرن الثامن عشر ، إحدى هذه الأزمات ، التى كانت تحل بالفلاحين — نتيجة لانخفاض منسوب مياه النيل ، وعدم وصول المياه إلى الأراضى — وتضطرهم إلى هجر قراهم بقوله « وجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقى والظلم ، وإنتشروا فى المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما يتساقط فى الطريق من قشور البطيخ وغيره ، ولا يجد الزبال شيئاً يكنسه واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتة من الخيل والحمير ، فإذا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه وأخذوه ومنهم من يأكله نيئا من شدة الجوع ومات كثير من الفقراء بالجوع . هذا والغلاء مستمر والأسعار فى الشدة وعز الدرهم والدينار من أيدى الناس . وقل التعامل إلا فيما يؤكل ، وصار سمر الناس وحديثهم فى المجالس ذكر المأكل والقمح والسمن ونحو ذلك لا غير » .

وقد ذكر الجبرتى فى تاريخه كثيراً من هذا الحالات[٢] ، وسجلت وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات دار المحفوظات أن كثيراً من القرى قد لحقها الخراب ، وأصابها الدمار ،

---

(١) يوسف الملوانى ، تحفة الأحباب ، ص ١٣١ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٢ (حوادث ذى الحجة ١١٩٨ هـ — أكتوبر ١٧٨٤ م) ، ص ٨٣ — ٨٤ .

منذ فترة طويلة نتيجة ما حل بها من « الشراق » وطمس جسورها ، وعدم وصول الماء إليها ، وأن إعمارها أصبح يحتاج إلى جهود ذاتية ضخمة من جانب الفلاحين لإصلاح جسورها وتعميرها ، وبعد أن ألقت الحكومة على عاتقهم القيام بكل هذه الأعباء فى القرن الثامن عشر . وهذا يوضح إلى أى مدى أهملت الحكومة واجباتها الأساسية مثل إصلاح الجسور ، والقيام بالاصلاحات التى تساعد على النهوض بالزراعة ، التى هى عماد ثروة البلاد فى ذلك الوقت . وقد سجلت هذه الوثائق النداءات العديدة من جانب الفلاحين للحكومة يطالبونها بإصلاح الخرب من جسور بلادهم وتطهير ترعهم ، وأوضحوا فى نداءاتهم ، ما يترتب على هذه الاصلاحات من زيادة إنتاج بلادهم ،وبالتالى زيادة خراجها ، لكن كما اتضح من هذه الوثائق أن نداءات الفلاحين ذهبت أدراج الرياح ، وأن الحكومة لم تعر هذه النداءات أذناً صاغية ولم تجب عليها ، بل إنها أوكلت القيام بهذه الأعمال إلى بعض الملتزمين أو ألزمت فى أوامرها الرسمية الفلاحين القيام بهذه الإصلاحات على حسابهم(١).

ورغم سوء حال الفلاحين الاقتصادية ، فإننا نقرأ فى الوثائق أن بعض سكان القرى ، التى أصابها الخراب قاموا فى بعض الأحوال بمحاولة اصلاح ماطمس من ترع قراهم ، وإصلاح جسورها بجهودهم الذاتية ، ونودى فى المناطق المجاورة على الأهالى الذين تركوا ديارهم بالعودة إليها وإعمارها ، وقد كانت هذه الحالات جد نادرة ، ولم تكن تشكل ظاهرة عامة(٢) وإنما الذى شكل ظاهرة عامة هو عجز الفلاحين عن القيام بهذه الإصلاحات ، واضطرارهم إلى هجر قراهم والبحث عن مناطق أخرى ، يجدون فيها وسيلة لكسب عيشهم ، حتى وصل الأمر بالفلاحين نتيجة لهذا العامل والعوامل الأخرى التى سندرسها فيما بعد إلى الهجرة إلى بلاد الشام(٣) .

(ثانياً) : سبقت الإشارة إلى أن القرن الثامن عشر ، شهد صراعاً عسكرياً متصلا بين البيوت المملوكية المتعاقبة ، ومحاولة كل منها ، الاستحواذ على مقاليد الأمور فى البلاد ،

---

(١) — أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (٢) ، ص ٧٥ ، مادة (١٠٩) .
— دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر رقم (١٣٥٦) .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، عين (١٧) ، دفتر رقم (١٤٥٦) .

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ، جـ ٣ ، ص ٢٣٥ .

بخاصة وأن هذا القرن يعدّ بحق ، فترة ازدياد النفوذ المملوكى ، على كل سلطة عثمانية فى البلاد ، حيث أصبحت السلطة الفعلية فى يد الأمراء الأقوياء من المماليك .

وكان من تأثير انقسام هؤلاء الأمراء إلى أحزاب متصارعة ، وما استتبع ذلك من عمليات عسكرية فيما بينهم ، ثم عملياتهم العسكرية ضد العربان ، واتخاذ الريف ميدانا لكل هذه العمليات ، أن تعرّض كثير من القرى للخراب نتيجة لعاملين ، أولهما: كثرة ما كان يفرضه هؤلاء الأمراء المتحاربين ، على أهل الريف من « مغارم » و « فرد » و « كلف » ، حتى عجز الفلاحون عن القيام بهذه الأعباء ، وتركوا قراهم هرباً منها وخوفاً من تعسف المكلّفين بجمعها . و ثانيهما : أن سكان بعض القرى ، اضطروا إلى ترك بلادهم نظراً لتحصن بعض المتحاربين بها ، واتخاذها ميداناً لعملياتهم الحربية ، وفى نفس الوقت تعرّض هذه القرى للسلب والنهب من جانب الجند(١) .

ولم يقف الفلاحون فى كل هذه الحالات ، التى كانت تنزل بهم موقف المستسلم ، بل إننا نقرأ فى المصادر أنهم قاموا فى بعض الأحيان بقتل المعيّنين لجمع المغارم والكلف والفرد منهم ، ولم يرضخوا لهذه المظالم . وإن كانت هذه الحالات كذلك لم تكن تشكل ظاهرة عامة ، وإنما على كل حال لها مغزاها الذى يدل على أن الفلاح مهما هجر قريته فهو مطارد بهذه المظالم من جانب أصحاب النفوذ ، ولذا فإنه فضّل فى بعض الأحيان ارتكاب جريمة القتل ليفرج عن مكنونات ذات صدره ، وتعبيراً عن عدم رضاه عن الأساليب غير الإنسانية التى كانت تتبع فى معاملته .

هكذا كان حال طبقة الفلاحين ، التى كانت — ولا تزال — تمثل السواد الأعظم من السكان ، والمنتج الوحيد لمعظم ثروات البلاد . طبقة حرمت التمتع بثمرة إنتاجها ، ووقع عليها كثير من الظلم والإعباء سواء من أجهزة الإدارة أو من العربان فى بعض المناطق ، كما سنرى ، وكذلك من بعض أفرادها ممن أصبح لهم صلة بالإدارة مثل مشايخ القرى ، مما اضطر الكثير من أفرادها فى بعض الأحيان إلى هجر قراهم .

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٣ (حوادث صفر ، شعبان ١٢١٩ هـ — مايو ، نوفمبر ١٨٠٤م) ص ٢٩٥ ، ٣١٤ .

يذكر الجبرتى الكثير من هذه الحوادث يكفى أن نشير إلى أمثلة منها ، فقد وقعت " حرب بين العسكر والمصرلية والعربان . . . عند الخصوص وبهتيم ، وجلا أهل تلك القرى ، وخرجوا منها ، وحضروا إلى مصر بأولادهم ، وقصاعهم ، فلم يجدوا لهم مأوى ، ونزل الكثير منهم بالرميلة " . ويذكر كذلك أن أهالى قرية شابور جلوا عنها نتيجة للعمليات الحربية التى دارت بالقرب منها " وخرجوا على وجوههم مما نزل بهم من النهب وطلب الكلف " .

الفصل السادس

العربان

تمهيـــد :

١ — توزيع القبائل العربية فى مصر فى القرن الثامن عشر .

٢ — دور العربان فى المجتمع الريفى .

(أولا) الجانب الايجابى لدور العربان .

(ثانيا) الجانب السلبى لدور العربان .

٣ — تقويم دور العربان .

***

عند دراسة العربان ، كقطاع من القطاعات ، التى كونت المجتمع الريفى فى مصر ، فى القرن الثامن عشر ، لا بد أن توضع فى الاعتبار عدة أمور ، كانت تحكم ظروف هذا القطاع ، ونعنى بهذه الأمور السلوك القبلى سواء كان عاما أو خاصا(١) . وما استتبع ذلك من تقارب أو تنافر بين القبائل العربية التى كانت تقطن ريف مصر ، أو تتجول فى داخله أو على أطرافه(٢) .

وقد كان حجم الدور الذى لعبته القبائل العربية فى حياة الريف المصرى كبيراً ، وكان لهذا الدور تأثير ضخم على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقد بلغ من تأثير هذا الدور على الحياة العامة فى الريف ، أن انقسم السكان من الفلاحين إلى عصبيات . تبعاً لعصبيات هذه القبائل ، وقد سبقت الاشارة إلى ذلك(٣) .

---

(١) السلوك القبلى العام هو الذى يجعل من القبيلة وحدة واحدة ، وأهم مظاهره ، الحلف ، الجوار ، الولاء ، العد . والسلوك القبلى الخاص ، ويعنى العصبية الجماعية ، وما يستتبعها من تقارب أو تنافر أو تعاون أو تشاحن ، ثم العصبية الفردية ، أى مايبديه الفرد نحو قبيلته من عصبية .

(٢) دكتور عبد الله خورشيد البرى ، القبائل العربية فى مصر ، ص ٢٣٤ — ٢٤٠ .

(٣) انظر ، الفصل الخامس ، ص ١٣٧ — ١٣٩ .

وقد أدرك الكتاب والمؤرخون ، دور هذه القبائل على حياة السكان فى مصر منذ فترة مبكرة فأولوها عناية خاصة فى كتاباتهم ، بعكس ما حدث للفلاحين ، فقد كتب المقريزى رسالة عنوانها « البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب »(١) . رصد فيها سجلا كاملا عن القبائل العربية ، التى دخلت مصر مع الفتح العربى ، وأماكن استقرار هذه القبائل ، وكذلك فإن الاهتمام بالعربان وأمرائهم هو الذى دفع السيد محمد مرتضى الزبيدى فى القرن الثامن عشر إلى تأليف رسالة خاصة بنسب الهوارة وأمرائهم وربما كان الشيخ مرتضى الزبيدى متأثرا فى ذلك بإكرام الشيخ همام الهوارى له عند زيارته لفرشوط(٢) ، وقد أسمى الشيخ الزبيدى رسالته هذه « رفع الستارة عن نسب الهوارة »(٣)، وهذه الرسالة ، مفقودة ، ولا شك كما هو واضح من عنوانها أنها تزيح كثيراً من الغموض الذى يحيط بنسب الهوارة ، واضطراب المصادر إزاء هذا النسب(٤) .

ويستفاد من المصادر المعاصرة لفترة الحكم العثمانى فى مصر ، أن القبائل العربية ، توزعت فى أرجاء البلاد عاليها وسافلها ، وأن الأرض المصرية بما لها من قدرة على إذابة السكان وارتباطهم بها ، اضطرت الكثير من هذه القبائل على الاستقرار بها والاشتغال بالزراعة ، وما يرتبط بها من أعمال ، فتشير هذه المصادر إلى أن بعض العربان ببلاد الريف « صار أكثرهم صاحب معايش ، وأهل زرع وفلاحة وماشية وضرع » وأصبحوا مشايخ هذه البلاد وخفرائها ، وأصبحت لهم المزارع الواسعة ، بل وأصبح منهم خولة وقضاة نواحى وفقهاء(٥)، واتضح من دراسة دفاتر الالتزام . أن عدداً ليس بالقليل من مشايخ العرب شارك فى التزامات الأراضى الزراعية ، منذ بدء تطبيق نظام الالتزام كما سبقت الاشارة ، بل

---

(١) تقى الدين أحمد بن على المقريزى ، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الإعراب ، طبع القاهرة ، ١٩١٦ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٢ (حوادث ١٢٠٥ هـ – ١٧٩١) ، ص ١٩٦ – ٢١٠ .

(٣) محمد مرتضى الزبيدى ، تاج العروس من جواهر القاموس ، جـ ٣ ، ص ٦٣٤ .

(٤) المقريزى ، المصدر السابق ، ص ص ٥١ – ٥٤ .

(٥) نفسه ، ص ص ٣٦ ، ٥٨ .

وسيطر بعضهم على مناطق شاسعة من الريف فى القرن الثامن عشر ، مثل شيخ العرب همام زعيم قبيلة الهوارة ، كما سنرى ذلك فى حينه[١] .

ونظراً لأهمية الدور الذى لعبته القبائل العربية ،فى حياة الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، فإنه يجب أن نرسم صورة لتوزيع هذه القبائل فى مصر فى ذلك القرن حتى يمكن تقويم هذا الدور على أساس سليم .

توزيع القبائل العربية فى مصر فى القرن الثامن عشر .

وضع هذا التوزيع ، تبعاً للاشارات التى وردت بشأن القبائل العربية المختلفة ، فى المصادر المعاصرة ، ووثائق المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات ، وكتاب وصف مصر ، ولذا فإن هذا التوزيع جاء مطابقاً للتقسيم الإدارى المالى ، الذى كان سائداً فى مصر فى القرن الثامن عشر ، وقد كان على النحو التالى .

١ — جرجا : الهوارة . العبابدة . زناتى . هنادى .

٢ — أسيوط : عرب عايد . هوارة .

٣ — منفلوط : عرب العطايات . عربان ابن وافى المغربى .

٤ — ملوى : عرب أبو كرايم .

٥ — بنى سويف : الفوايد . العدايدة . السحارات . عرب المحارب . بنى واصل . عرب المزايزى . عرب ضعفا .

٦ — المنيـــا : عرب بنى وايل .

٧ — أطفيحية : عرب بنى حرام .

٨ — بهنسا : عرب بنى خويلد . نجا . عربان ابن وافى المغربى .

٩ — جيزة : غزالة أو خبيرى . عرب زيدية . بلى .

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترك ، عين (١) ، دفاتر الالتزام ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ حيث نجد بين أسماء الملتزمين عدد ليس بالقليل من مشايخ العرب ، منذ بداية تطبيق النظام فى مصر (١٠٦٩ هـ — ١٦٥٨ م) وأنظر كذلك :
— دكتور أحمد ابراهيم رزقانة ، القبائل العربية فى مصر عند المقريزى ، ص ص ٨٣ — ٨٥ .
— أنظر الفصل الثالث ، ص ٨٧— ٩١ .

١٠ — البحيرة : عرب الجويلى . الهنادى . غزالة . عرب الطارة . هوارة .

١١ — المنوفية : عرب ابن بغداد .

١٢ — الشرقية : العبابدة . حرام . وائل . بنو عطية .

١٣ — قليوبية : الحبايبة . بنو بدر . بنو مازن .

١٤ — النطرون : عرب الحوايث . عرب سمالو . مسنيد . أولاد على . مطيريد .

يتضح من هذا التوزيع الخاص بالقبائل العربية المستقرة . أن توزيعها شمل كل أرجاء البلاد ، هذا بالإضافة إلى القبائل العربية الأخرى غير المستقرة . التى كان تتجول فى داخل الريف . أو على أطرافه ، ويستفاد من إشارات المصادر المعاصرة . ومن وثائق المحكمة الشرعية ، أن هذه القبائل العربية ، سواء المستقرة منها . أو المتجولة . قد لعبت فى تاريخ مصر عامة ، والريف بخاصة دوراً بارزاً . ذا جانبين ، جانب إيجابى . وآخر سلبى ، وكان هذا الدور بجانبيه ، يتناسب ، وحجمها الذى أصبحت تشكله فى بناء المجتمع المصرى فى ذلك القرن .

واعتماداً على المصادر التى سبقت الإشارة إليها يمكن معالجة كل من الجانبين على النحو التالى :

---

(١) استعنت فى رسم هذا التوزيع بالمصادر التالية :

— أحمد كتخدا عزبان ، الدرة المنصانة ، ص ص ٥٩ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣٤٢ ، ٣٥٨ ، ٤٨٤ ، ٤٩٣ .

— يوسف الملوانى ، تحفة الأحباب ، ص ص ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٧٥ ، ٣٢٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ .

— أحمد شلبى بن عبد الغنى ، أوضح الإشارات ، ص ص ٧٥ ، ٧٦ .

— عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ١ (أحداث ١٠٩٩ ، ١٠٦ اجـ ، ١١٢٣ ، ١١٢٥ ، ١١٤٧ هـ — الموافق ١٦٨٧ ، ١٦٩٤ ، ١٧١١ ، ١٧١٣ ، ١٧٢٤ م) ومواضع متفرقة فى جميع السنوات التى أرخ لها .

— دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترك ، عين (٦١) ، دفاتر أحباس رقم ١٦١٧ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٤ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ١٦٩ ، المادة ٢٧٤ ، ص ٨٣ .

(اولا) الجانب الايجابى لدور العربان فى المجتمع الريفى :

احترف الكثير من القبائل العربية المستقرة الزراعة ، وأصبح منهم مشايخ للقرى ، وخفراء[١] وخولة ، وتمكن الكثير من مشايخ هذه القبائل من السيطرة على الالتزامات الواسعة فى مناطق استقرارهم ، والمناطق المجاورة ، فقد ثبت من واقع دفاتر الالتزام ، أن نسبة ليست بالقليلة ، من مشايخ العرب ، قد أصبحوا ملتزمين[٢] ، ومن هنا كان دور مشايخ القبائل العربية المستقرة فعالا وإيجابيا ، فى حماية المناطق التى تقع فيها التزاماتهم ، ضد غارات القبائل العربية الأخرى غير المستقرة ، وخير مثال لهذا النوع من العربان ، عربان الهوارة بالصعيد ، فمنذ استقرارهم فى مناطق الصعيد الأعلى (٧٨٢ هـ — ١٣٨٠ م) وبسط نفوذهم على المنطقة الممتدة من البهنسا شمالا إلى قوص جنوباً ، وأذعن لهم سائر العربان بالوجه القبلى ، وصارت القبائل العربية فى هذه المنطقة ، طوع قيادهم[٣] ، ومنذ ذلك الحين وهم يحترفون الزراعة ويلعبون دوراً إيجابياً فى تاريخ هذه المنطقة ، ورغم احتفاظهم لأنفسهم بمركز اجتماعى متميز على الفلاحين أهل البلاد الأصليين ، فإنهم احتفظوا لأنفسهم كذلك بعلاقات طيبة ، مع هؤلاء الفلاحين ، وأصبحت لهم الإمارة على منطقة جرجا ، واعترفت الإدارة لهم بهذه الإمارة فلقب أمير يذكر أمام الكثير من أسماء الهوارة الذين أصبحوا ملتزمين عندما طبق هذا النظام فى مصر ، فنجد مثلا « أمير عبدالله وأمير موسى من أولاد عمر أمير عربان هوارة »[٤] « وأمير داود بن أحمد الناصر بن إسماعيل بن أمير عمر أمير عربان هوارة »[٥] وتذكر إحدى الحجج الشرعية دولار الهوارى بالصيغة التالية « افتخار السادة الأمرا الكرام عمدة الكبراء الفخام ذو القدر والمجد والاحتشام ، أمير اللواء الشريف السلطانى ، وممهد العز المنيف الخاقانى ،

---

(١) المقريزى ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترکى ، عين (١) دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين القبلى والبحرى .

(٣) محمد بن إياس ، بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ١٢ ، ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، جـ ١٢ ، ص ١٥٦

— القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ ٢ ، ص ٦٩

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترکى ، عين (٤) ، دفتر ٢٢٤ .

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترکى ، عين (٦) ، دفتر ٤٠٧ .

الأمير دولار بك حاكم ولاية الدجرجية (جرجا) وأمير عربان هوارة بالصعيد الأعلى وما مع ذلك أبّد سعده أمين »(١).

وقد أقرّ العثمانيون ، إمارة الهوارة على الصعيد ، نظير تعهدهم بجمع المال والغلال ، المقررة للدولة وظل الأمر على هذا الحال حتى (٩٨٣ هـ — ١٥٧٦ م)حين صدر مرسوم بإقصاء الهوارة عن إمارة الصعيد وعهد بالحكم فى منطقتهم إلى أحد البكوات المماليك ، وكان أول من تولى منصب حكم جرجا هو الأمير سليمان جنبلاط(٢) ، وذكر المرسوم أن سبب إقصاء الهوارة عن الإمارة فى منطقتهم . راجع إلى ما رأته الدولة من تقصيرهم فى جمع الخراج ، وظلم الأهالى ونهب أموالهم وحيواناتهم ، وعدم اهتمامهم بعمارة الجسور ، وشئون الزراعة(٥) . ورغم ذلك فإن الهوارة استطاعوا استعادة مكانتهم وسيطرتهم ، فى القرن الثامن عشر ، وعمل الملتزمون منهم على حماية الفلاحين فى مناطق الصعيد الأعلى والأوسط من هجمات القبائل العربية الأخرى ، وتوجد إشارات فى المصادر المعاصرة تؤكد هذا الجانب الإيجابى من دور عربان الهوارة فى حماية الصعيد ، ومطاردة العربان الذين أموا مناطق نفوذهم بقصد السلب والنهب(١) ، ولذا فإن فلاحى هذه المناطق توفر لهم الأمن والاطمئنان تحت نفوذ الهوارة ، الذين تغلب نفوذهم على مختلف القبائل القاطنة فى الصعيد . وبخاصة فى عهد شيخ العرب همام الذى امتد نفوذه ، من أسوان إلى المنيا وتغنى الفلاحون فى هذه المناطق بعدله ، نظراً لما كانوا يلقونه من عدل وتسامح فى حالة تقصيرهم فى تسديد ماعليهم من خراج ، وربما كان هذا الأسلوب أحد الأسباب التى ساعدته على بسط نفوذه على مناطق واسعة من الصعيد ، وقد وصف بأنه « عظيم بلاد الصعيد ، ومن كان خيره وبره يعم القريب والبعيد ، وقد جمع فيه من الكمال ، ماليس فيه لغيره مثال ، تنزل بحرم سعادته قوافل الأسفار ، وتلقى عنده عصا التسيار »(٥) وقد ذكر جيرار « أن مصر العليا كانت سعيدة فى حكمه ، وجميع الأهلين ، من فقير وغنى ، ومسلم ومسيحى قد

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٧١) ، دفتر مرتبات خدمة الديوان عرب ، رقم ٥٢٤٩ ، ص ١٠٥ (صور حجج شرعية بنهاية الدفتر) .

(٢) — Vansleb : The present state of Egypt, p. 91

(٣) على مبارك ، الخطط ، جـ ١٠ ، ص ص ٥٣ — ٥٥

(٤) يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص٢٣١ .

— أحمد شلبى بن عبد الغنى ، المصدر السابق ، ص ص ٤٢ ، ٤٥ ، ١٧٤ ، ٣٨٠ ، ٥٢٠ .

(٥) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ١ ، (حوادث ١١٨٣ هـ — الموافق ١٧٦٩ م) ص ٣٤٣ — ٣٤٤ .

حفظوا له أكرم الذكرى ، وما منهم أحد لايبدى أسفه على النظام الذى كان قد وضعه للأمن ، والعناية التى كان يبذلها لصيانة الترع والجسور ، ودرجة الازدهار التى أبلغ الزراعة اليها »(١) . وقد وصل عن طريق علاقاته الحسنة بأهالى المنطقة وتعاونه معهم ، وتوفيره الأمن لهم ، إلى درجة من الثراء تفوق الوصف .

وفى المناطق الأخرى من البلاد لعب العربان دوراً إيجابياً ، تفاوت فى درجته من منطقة إلى أخرى ، رغم أن المصادر تؤكد أن الفلاحين فى الوجه البحرى ، عانوا كثيراً من هجمات العربان عليهم ، ونهب غلالهم وأخذ أموالهم ، مما اضطر السلطات الحاكمة ، إلى وضع بعض القرى فى حماية العربان المستفلحين لحمايتها من هجمات العربان المتنقلين(٢) رغم ذلك فإن اشتغال بعض العربان بالخفارة ، أى الحراسة ضد الغارات التى كانت تقوم بها القبائل العربية الأخرى المتنقلة ، كان له تأثيره على حماية هذه المناطق ، وقد أطلقت وثائق المحكمة الشرعية على العربان الذين اشتغلوا بالخفارة اسم « العرب المدركين » أى الذين عليهم حماية الأدراك أو المناطق الواقعة تحت نفوذهم ، وقد كان لهم نظير قيامهم بهذا العمل أجر معين على كل فدان ، من مساحة المنطقة الواقعة تحت حمايتهم ، أصبحت تنص عليه عقود الإيجارات التى كانت تعقد بين الملتزمين والفلاحين ، وقد قدر هذا الأجر طبقاً لما ورد بهذه الوثائق بخمسة أنصاف عن كل فدان(٣) كما أن دفاتر الترابيع سجلت بين عادات البرانى الخاصة ببعض القرى عادة للعربان ، وهذا يوضح أنهم فرضوا لأنفسهم مثل بقية أجهزة الإدارة ، عادة على الفلاحين ، زيادة عن الأجر المقرر لهم(٤) .

وقد أدرك قانون نامة ء سليمان دور العربان المستقرين فى حماية مناطقهم ، فنص فى أكثر من موضع على مسئولية مشايخ العربان عن حماية الأمن فى مناطقهم ، وأشركهم فى مسئولية ترك الفلاحين قراهم ، والهروب إلى مناطق أخرى ، وحملهم مسئولية إرجاع الفلاحين الهاربين إلى قراهم ، وإلا تحملوا خراج مايترك من بور من الأراضى السلطانية ، ومن هنا

---

(١) ب . س. جيرار ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٢) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، ص ٥٤ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبايعات الباب العالى ، سجل ٣١٣ ، مادة ٧٢٩ .
- سجل إسقاط القرى رقم (٢) ، ص ٩٨ .

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفاتر الترابيع ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

كان تعاون بعض مشايخ العربان المستقرين ، مع أجهزة الإدارة ، إلى حد ما للقيام بهذا العمل(١) .

وخير مثال لهؤلاء العربان الذين عملوا بالخفارة عربان الحبايبة بالقليوبية ، الذين أصبح لهم فى عهد سالم بن حبيب خفارة البرين الشرقى والغربى من بولاق إلى رشيد ودمياط ، وقد بلغ من نفوذ سالم هذا أن «لا يقدر ملتزم على تنفيذ أمر مع فلاحيه ، إلا بإشارته ، أو بإشارة من البلد ، فى حمايته من أقاربه ، وكذلك مشايخ البلاد مع أستاذيهم » وقد امتدت حمايته ، وحماية أقاربه على غالب بلاد القليوبية والشرقية (٢) .

ويستفاد من وثائق المحكمة الشرعية ، أن كثيراً من العربان وبخاصة فى الوجه البحرى احترفوا نظام الخفارة ، الذى ضمن لهم مورداً ثابتاً من الرزق والنفوذ فى آن واحد ومكنهم من القيام بدور إيجابى فى حياة الريف ، تمثل فى ضمان الأمن والاطمئنان للفلاحين ، إلى حد ما ، فى بعض المناطق ، ويمكن أن يضاف إلى هذا الجانب الإيجابى من دور العربان ، دورهم فى مقاومة الحملة الفرنسية ، فى المناطق المختلفة من البلاد فما كادت الحملة تنزل ثغر رشيد فى (محرم ١٢١٣ هـ — ١٧٩٨ م)، حتى انضم العربان ، إلى أهل الثغر لمقاومتها ، وفى الفيوم اشترك العربان فى هذه المنطقة فى مطاردة الفرنسيين ، وقد أدرك الفرنسيون خطورة العربان على وجودهم فى مصر فاستعملوا ضدهم كل وسائل العنف ، وقتلوا بعض مشايخ العربان ، مثل شيخ العرب سليمان الشواربى شيخ قليوب ، وثلاث من مشايخ العربان فى الشرقية ، بحجة أنهم اطلعوا على كتابات لهم ، لأهل سرياقوس ، فيها تحريض عليهم ، كما وجدوا كثيراً من الأسلحة والأمتعة ، التى نهبت منهم لدى عرب العبابدة فى الخانقاه .

وقد ظهر تعاون العربان مع المماليك جلياً فى مقاومة الحملة وأوى العربان الأمراء المماليك فى المناطق المختلفة ، وقدموا لهم الكلف والمؤن ، مؤازرة منهم فى مقاومة الحملة التى دهمت البلاد ، وذلك فى الوقت الذى امتنع فيه بعض هؤلاء العربان ، وبخاصة عربان بنى عدى فى الصعيد عن تقديم الكلف والضرائب للفرنسيين ، مما اضطر هؤلاء إلى الإسراف فى قتل هؤلاء العربان ، وقصفهم بالمدافع .

---

(١) قانون نامة سليمان ، النسخة السابقة ، ص ص ١٨ — ٢٥ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ١ (حوادث ١١٨٣ هـ — ١٧٦٩ م) ، ص ٣٤٥ .

وقد ذكر بونابرت فى منشور أذاعه عقب عودته من فلسطين « أن من أسباب عودته رغبته فى تأديب العربان من بلى ، والعبابدة ، وغيرهم ، الذين يناصرون المماليك ويحركون الفتن فى الأقاليم فى غيابه ويعيثون فى البلاد فساداً ونهباً »[١] .

من العرض السابق ، لهذا الجانب الإيجابى ، من دور العربان فى مجتمع الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، يتضح أن بعض العربان ، وبخاصة المستقرين منهم ، أصبح لهم تأثيرهم الفعّال فى المجتمع الريفى . وفى التركيب الاجتماعى لسكان الريف. وقد لعب العربان إلى جانب دورهم الإيجابى هذا ، دوراً سلبياً ، كان له أثره الكبير على الحياة الاجتماعية فى الريف ، وليس من المبالغة ، أن نؤكد أن هذا الدور السلبى كان أكثر وضوحاً وأبعد أثراً فى المجتمع الريفى ، مما كان عليه دورهم الإيجابى ، ولتوضيح هذا الرأى يمكن معالجة الجانب السلبى من دور العربان على النحو التالى :

(ثانيا) الجانب السلبى لدور العربان فى المجتمع الريفى :

إن لهذا الجانب من دور العربان فى حياة مجتمع الريف ، جذوره الضاربة ، التى تسبق الفتح العثمانى لمصر بفترات طويلة ، فقد فعلوا بالفلاحين فى بعض المناطق « مالاتفعله الخوارج ولا الكفرة »[٢] على حد تعبير أبو المحاسن المؤرخ المعاصر لفترة العصر المملوكى

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٣ (حوادث محرم ١٢١٤ هـ – يونيه ١٧٩٩ م) ص ص ٧١ – ٧٢ .

— عبد الرحمن الجبرتى ، مظهر التقديس ، ج ١ ، ص ص ٢٠٩ – ٢١٠ .

* نص ماجاء فى الفرمان الصادر من الديوان الخصوصى ، المعنون " صورة فرمان من بتوع الفرنسوية من محفل الديوان الخصوصى بمحروسة مصر خطاباً لأقاليم مصر الشرقية والغربية والمنوفية والقليوبية والجيزة والبحيرة "ثم توجه (بونابرت) راجعاً إلى مصر المحروسة لأجل سببين الأول أنه وعدنا برجوعه إلينا ، بعد أربعة أشهر ، والوعد عند الحر دين ، والسبب الثانى أنه بلغه أن بعض المفسدين من الغز والعربان ، يحركون فى غيابه الفتن والشرور فى بعض الأقاليم والبلدان ، فلما حضر سكنت الفتنة ، وزالت الأشرار ، مثل زوال الغيم عند شروق الشمس ، وسط النهار . . . والغز والعربان يطمعوكم ويغروكم ، لأجل أن يضروكم فينهبوكم ، وإذا كانوا فى بلد ، وقدمت عليهم الفرنسيين فرواهاربين منهم كأنهم جنود إبليس ".

صورة فرمان صادر من الديوان الخصوصى ضمن مجموعة " أوامر وفرمانات أمراء الفرنساوية " مخطوطة على ميكروفلم ، معهد المخطوطات ، جامعة الدول العربية ، تحت رقم ١٠٠ تاريخ .

— حصلت على نسخة من هذه الأوامر فى حوزتى .

(٢) أبو المحاسن بن تغرى بردى ، منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، ج٣ ، ص ٦٥٤ .

وقد قام العربان فى البحيرة والشرقية والفيوم، والمنيا بكثير من عمليات السلب والنهب وقطع الطرق والإخلال بالأمن ، وهناك إشارات عديدة فى بدائع الزهور لابن إياس فى حوادث (٨٧٢ هـ — ١٤٦٧ م) ، (٨٧٥ هـ — ١٤٧٠ م) ، (٨٧٩ هـ — ١٤٧٤ م) (٨٨٢ هـ — ١٤٧٧ م) ، (٩٠٢ هـ — ١٤٦٩ م) ، (٩٠٤ هـ ١٤٩٨ م) يشير فيها إلى عمليات التمرد والعصيان التى كان يقوم بها العربان فى المناطق المختلفة والتى يصاحبها السلب والنهب وقطع الطرق ، والامتناع عن دفع الخراج[١] وتشير بعض المصادر إلى أن المحرك الأساسى للعربان من وراء عملياتهم هذه اعتقادهم أنهم أحق بالحكم من المماليك . الذين لاتزال آثار الرق عالقة بهم[٢] ، على حد اعتقاد هؤلاء العربان . الذين كانوا يرون أن المماليك « عبيد خوارج » ويذكر المقريزى أن العربان اجتمعوا وأقاموا من بينهم حاكماً وقالوا : « نحن أصحاب البلاد ونحن أحق بالحكم من المماليك ، وكفى أننا خدمنا بنى أيوب وهم خوارج خرجوا على البلاد »[٣] ، ومن هذا المنطلق أصبح العربان مصدر إزعاج للسلطات المملوكية[٤] التى ظلت فى صراع دائم مع العربان فى مختلف المناطق ، وبخاصة عربان الشرقية ، وقد كانت عمليات العربان هذه مصدر إزعاج للريف وأهله فى كثير من المناطق ، وقد عبر ابن إياس عما حل بالبلاد من جراء هذه العمليات فى (٩٠٩ هـ — ١٥٠٣ م) قبل الفتح العثمانى بقوله :

وقد كفى فى عامنا ماجرى ... من قلة الأمن وقطع الطريق[٥]

وظل عدم الارتياح بين المماليك والعربان سائداً ، حتى هم السلطان الغورى بالخروج لملاقاة السلطان سليم، فأراد أن يشرك معه فى جيشه عدداً ، من خيالة العربان فى الشرقية ،

---

(١) محمد بن إياس ، بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ص ٧١ ، ١٠٥ ، ١٢٠ ، ١٢٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٥ ، ٤٠٥ ، جـ ٥ ، ص ص ٢٢ ، ٣١ ، ١٣٣ .
— محمد عزة دروزة ، عروبة مصر ، ص ١٤٣ .
(٢) محمد بن اياس ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٣٨٦ .
(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٣٨٦ .
(٤) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، المجتمع المصرى ، ص ٥٢ .
(٥) محمد بن إياس ، المصدر السابق ، جـ ٥ ، ١٤ .

والغربية ، والصعيد ، ولكنه سرعان ما صرف نظره عن هذا الأمر، بناء على نصيحة أمراء الجند الذين خشوا مغبّة إشراك هؤلاء العربان فى الجيش المملوكى[١] .

وقد أيّدت الحوادث صدق حدس هؤلاء الأمراء الذين أثنوا الغورى عن إشتراك العربان فى جيشه ، فما كادت أنباء هزيمته تصل أذان هؤلاء العربان ، حتى انتقصوا من شأن السلطات المملوكية ، وقاموا فى أماكن متعددة من الريف بقطع الطرقات ، وامتنعوا عن إرسال التقاسيط التى عليهم ، فتعطّلت بذلك الجوامك .[٢]

وقد ساءت حالة الخزينة فى هذا الوقت الحرج ، نتيجة لتصرفات العربان ، فى كثير من المناطق ونهبهم السابلة والضياع ، وعدم إرسالهم الأموال الأميرية المقررة عليهم[٣] .

ويضاف إلى هذا الجانب العدائى الذى أظهرته القبائل العربية ضد السلطات المملوكية قيام حسن بن مرعى وابن أخيه شكر بتسليم السلطان طومان باى للسلطان سليم لمحاكمته، رغم ماكان بينهم من صداقة[٤] .

والواقع أن الريف المصرى تأثر كثيراً بهذا الجانب العدائى ، فكثيراً ما تعطلت طرقاته ، وانقطعت سبل الاتصال بين القرى ، وكسدت الأحوال ، وعمّ الخراب والدمار بعض المناطق ، فى كثير من الأحيان .

* * *

---

(١) محمد بن إياس ، المصدر السابق ، جـ ٥ ، ١٣٤ .
يذكر " أشيع أن السلطان رسم لطوائف العربان الذين حضروا بأن يرجعوا إلى بلادهم ، وقد أشار بعض الأمراء على السلطان أن العربان ليس بهم فائدة فى خروجهم مع التجريدة ، فرسم لهم العودة إلى بلادهم " .

(٢) نفسه ، جـ ٥ ، ص ١٣٥ .
يذكر فى هذا الصدد أنه « فى يوم الإثنين خامس عشرة (١٥ ذى الحجة ٩٢٢ هـ — ٨ يناير ١٥١٧ م) طلع العسكر ليقبض الجامكية فقالوا لهم الطواشية : يساأغوات مافيها اليوم جامكية ، البلاد خراب والعرب مفتنة فى الطرقات ، ومشايخ العربان والمدركين ماأرسلوا من التقاسيط التى عليهم شيئاً ، فإن حصل شىء على يوم الإثنين فينفقوا عليكم . فنزل العسكر من القلعة وهو فى غاية النكد ، فإن لهم ستة أشهر لم يصرف لهم السلطان ثمن اللحم المنكسر ، وقد تعطلت الجوامك أيضا » .

(٣) نفسه ، جـ ٥ ص ١٣٣ .

(٤) نفسه ، جـ ٥ ، ص ١٣٥ .

أما عن موقف العربان تحت الحكم العثمانى ، فلم يختلف كثيراً عما كان عليه الحال فى العصر المملوكى بل فى حقيقة الأمر ، كان امتداداً له ، فمع أن السلطات العثمانية عملت منذ بداية حكمها على استمالة العربان إلى جانبها بالطرق الودية ، كما أن قانون نامهء سليمان أشار فى كثير من المواضع إلى السلطات التى منحها لمشايخ العربان فى مناطقهم(١) ، اتقاء لشرهم ، وتفادياً لتمرداتهم ، لكن يبدو أن الموقف العدائى إزاء السلطات الحاكمة ، كان قد تأصل فى نفوس هؤلاء العربان ، فمع بداية الحكم العثمانى أعلن عبد الدايم بن بقر شيخ عربان الشرقية فى (٩٢٤ هـ — ١٥١٨) م تمرده على السلطة وامتناعه عن دفع الخراج ، وازداد خطبه ، حتى أن المصادر المعاصرة تذكر أن خاير بك أول نائب للسلطان العثمانى على مصر ، أخذ « فى أسباب تحصين القلعة تحسباً من النتائج »(٢) .

ورغم ذلك فإن السلطات العثمانية ، ظلت مستمرة فى تجريب أسلوب استمالة العربان إلى جانبها بالطرق الودية ، لعل ذلك يجدى نفعاً على المدى القريب ، فتذكر المصادر أن السلطان العثمانى سليمان القانونى ، أرسل فى (٩٢٧هـ — ١٥٢٠م) خلعاً لمشايخ العربان فى الصعيد والوجه البحرى البارزين منهم والثانويين ، وأقر بعضهم فى مشيخة بعض الجهات وبخاصة فى الصعيد(٣) ، إلا أن هذا الأسلوب لم يجد مع العربان فتيلا ، فيذكر ابن إياس أنه فى ذات الوقت « قدمت الأخبار بأن الأمير فرحات الذى قرر فى نيابة طرابلس ، لما وصل إلى الصالحية وجد العربان هناك مفتتنة ، فأرسل يطلب من ملك الأمراء نجدة فإن العربان قد ثاروا عليه فى الطريق ، فأرسل إليه جماعة الكمولية والأصبهانية سرعة على الفور حتى أدركوه ، واستمروا معه إلى طرابلس ، وكانت العربان فى هذه الأيام فى غاية الفساد »(٤) .

---

(١) قانون نامهء سليمان ، النسخة السابقة ، ص ص ١٠ — ١٨ .

(٢) محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٠ — ٢٤١ .

— محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(٣) محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ص ص ٣٩٢ — ٣٩٤ .

— حيث ذكر " وكان السلطان سليمان أرسل إلى الأمير على بن عمر خلعة الاستمرار على حاله بمشيخة جهات الصعيد ، وقد رأى الأمير على بن عمر فى دولة بنى عثمان مالا رآه أحد من أجداده ولا أقاربه من العز والعظمة والمـــــال العظيم " .

وذكر كذلك أن أمير الأمراء " أخلع على الأمير واصل بن الأحدب شيخ جهات الصعيد وقرره على عادته فى مشيخته على العادة " .

(٤) نفسه ، جـ ٥ ، ص ٣٩٤ .

ويبدو أن الدولة العثمانية ، قد أصبحت تضيق ذرعاً بكثرة تمردات العربان ، وبقيامهم بعمليات السلب والنهب في كثير من مناطق الريف بصورة متوالية . مما أدى إلى تعطل الأسفار والاتصال بين البلدان ، في كثير من الجهات ، وكثرت شكاوى الفلاحين ، ضد العربان ، وما يرتكبونه من أعمال السلب والنهب ، ولذا فإننا نقرأ في المصادر المعاصرة إشارات إلى توالى الخطوط الشريفة من السلاطين العثمانيين إلى ولاتهم في مصر ، يحثونهم فيها بالعمل على القضاء على هؤلاء العربان وبخاصة المتجولين منهم ، وأسرهم وإجلائهم عن أرض مصر .

ورغم محاولات الولاة المديدة ، العمل على كسر شوكة هؤلاء العربان ، فإن العربان لم ترهبهم هذه المحاولات العسكرية ضدهم . واستمروا في ممارسة أعمالهم سالفة الذكر ، وأضير الريف من جرائها كثيراً ، بل إن آثار عمليات العربان لم تقتصر على الفلاحين دون سواهم ، بل تعدتهم الى الملتزمين حيث سطا العربان على حصص التزاماتهم ، فيذكر صاحب تحفة الأحباب أن «وردت جماعة من الملتزمين بالصعيد ، وفلاحين ، يشكون ويتظلمون من العربان لجمع حسين باشا السناجق والأغوات وطالبهم بما وعدوه على العربان» ، وكان قد سبق له بناء على خط شريف من الدولة العثمانية في أوائل (محرم ١١١٠هـ — يوليو ١٦٩٨م) أن طلب منهم القضاء على هؤلاء العربان . بعد أن كثرت شكاوى الأهالي ضدهم ، وبخاصة عربان عبدالله بن وافي المغربي . فتعللوا له من قبل بأمور قد انتهت(١) .

وفعلا أرسلت التجاريد ضد عربان الصعيد ، بقيادة عوض بك وخمسة سناجق آخرين(٢) وأغوات السباهية الثلاثة ، وأتباعهم وأنفارهم ، وتمكنت هذه التجاريد من الانتصار على

---

(١) يوسف الملواني ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

ذكر أنه في "أوائل محرم الحرام (١١١٠ هـ — يوليو ١٦٩٨) م حضر أغا من البلاد الرومية ، بيده خط شريف خطاباً لحسين باشا أنك تركب أنت والسناجق والأغوات على عربان عبد الله بن وافي المغربي ، المتغلبين على الصعيد ، وتستمر خلفهم تقتل فيهم ، وتأسر منهم ، إلى أن تجليهم عن أرض مصر فلما قرئ الأمر بالديوان على العسكر ، أجابوا بالامتثال لكنهم سوفوا به وقالوا لا يمكن السفر ، إلا بعد دخول الحاج وتسلم الحمل ، ولما قدم الحمل تعللوا بالنيل ، وقالوا لا يمكن سفر ، مالم يهبط النيل وتسلك الطرقات " .

(٢) كان هؤلاء السناجق هم : أيوب بك أمير الحاج ، وإسماعيل بك دفتردار ، إبراهيم بك أبو شنب ، سليمان بك تابع قيطاس بك ، أحمد بك ياقوت زاده .

— نفسه ، ص ٢٤١ .

عربان ابن وافى الدين ولّوا هاربين إلى الوجه البحرى ، ومنه إلى الواحات ، ولكن حين ألجأتهم الضرورة « هبطوا فى صعيد مصر بمحل يعرف بحاجر الجعافرة ، قريباً من إسنا وبصحبتهم على أبو شاهين شيخ عربان النجمة »(١) .

وهنا لعب عربان الهوارة المستقرون دوراً بارزاً فى حماية مناطقهم من غارات هؤلاء العربان فاحتاطوا بهم ، بناء على تحريض من عبد الرحمن بك ، أحد الأمراء المماليك الذى كان على رأس تجريدة لمطاردة هؤلاء العربان « فاحتاطوا بهم ونهبوهم ، وأخذوا منهم جملة كبيرة من الجمال بأحمالها وغيرها فعوّلوا على الفرار ، فتبعهم خيل هوارة ، إلى أن وصلوا حاجر منفلوط » ، ومازلوا كلما نزلوا أرضاً قاتلهم أهلها « وقاتلهم كل من عوض بك ، وعبد الرحمن بك » الذى أذاقهم « أضعاف ما أذاقهم عوض بك من الذل والهوان » ، ويعلّق صاحب تحفه الأحباب على ما نزل بهؤلاء العربان من نكال بقوله « وأوقعهم الله تعالى فى النكال والخسران بما فعلوه فى سالف الأزمان ، وكما قيل فى الأمثال ، كما تدين تدان »(٢) .

وفى هذا التعليق نلمس ضيق وسخط الأهالى ، وعدم رضائهم على تصرفات العربان السلبية التى أثّرت كثيراً فى حياة المجتمع الريفى بخاصة ، والمجتمع المصرى عامة .

وما كادت السلطة الفعلية تنتقل إلى أيدى الأمراء المماليك ، فى القرن الثامن عشر ، ويتغلب نفوذهم على نفوذ الباشوات العثمانيين ، حتى عمل هؤلاء الأمراء كما يبدو من إشارات المصادر المعاصرة ، على إشراك العربان فى الفتن السياسية والصراعات العسكرية ، التى كانت تثور بين البيوت المملوكية ، واستغل العربان هذه الاضطرابات لصالحهم ، وهددوا كثيراً من المناطق ، وكثرت عمليات سلبهم للقرى ، ووصل الأمر بهم إلى حد تهديد القاهرة نفسها ، وإغلاق السبل دونها ، كما حدث فى فتنة افرنج أحمد ، كما سبقت الإشارة ، وكذلك مشاركة كل من عربان الهوارة ، والزيدية ، وعربان نصف حرام ، لمحمد بك جركس فى صراعه ضد منافسيه (١١٣٧ هـ — ١٧٢٤ م)(٣) . وقد تأثرت القرى كثيراً بهذه

---

(١) يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

(٢) نفسه ، ص ص ٢٤١ — ٢٤٢ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ١ ص ص ٣٢ — ٥٦ .

— الشيخ على بن محمد الشاذلى الفرا ، ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة ، تحقيق ، دكتور عبد القادر أحمد طليمات ، ص ص ٣٥٨ — ٣٥٩ .

العمليات . حتى أن الجبرتى يذكر أن عرب الضعفا فى (١١٢٥ هـ — ١٧١٣ م) ، أخربوا الوادى ، وقطعوا دروب الفيوم(١) .

وقد استغل العربان كذلك فرصة مناصرتهم لبعض البيوت المملوكية ، ولبعض الأوجاقات وادّعى بعضهم الانتماء إلى هذه الأوجاقات ، كى يتمتعوا بامتيازاتها المادية ، وامتنعوا عن تسديد المال الميرى المقرر عليهم ، ولولا إعلان الأوجاقات المختلفة تنكرها لنسبة العربان اليها . لما تمكنت السلطات من أخذ الأموال الأميرية من هؤلاء العربان(٢) .

وتشير بعض المصادر إلى أن ارتكاب العربان لعمليات السلب وقطع الطرق ، كانت تتم بموافقة أمراء المماليك ، فهناك إشارة إلى أن شيخ العرب حبيب كان « يقطع الطريق براً وبحراً بموالسة أمراء مصر وصناجقها ، وينهب أموال الناس ، وطلعت التجاريد عليه مراراً . ونزل له حمزة باشا فى ١٨ رجب ١٠٩٨ هـ — ٢٢ مايو ١٦٨٦ م بالصناجق والأمرا والعساكر ، فلم يظفروا به ، لموالسة أرباب الأمور معه »(٣) .

وربما كان الأمراء المماليك يقومون بهذا العمل فعلا نكاية بالولاة العثمانيين ، وإظهارهم بمظهر الضعف ، وعجزهم عن السيطرة على مقاليد الأمور فى البلاد ، وأن السيطرة الفعلية قد أصبحت فى أيديهم هم دون هؤلاء الولاة .

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى عجائب الآثار ، جـ (حوادث ١١٢٥ هـ — ١٧١٣ م) ، ص ٥٢ .

(٢) ذكر كل من ، أحمد شلبى بن عبد الغنى ، المصدر السابق ، ص ٧٥ — ٧٦ ، يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ . ، مايؤكد ذلك ويكاد النص الوارد فى المصدرين يكون متطابقاً ، ولذا فاننا آثرنا ان نذكر نص أحمد شلبى بن عبد الغنى ، إكتفاء بالإشارة إلى مصدر يوسف الملوانى :

— ذكر أحمد شلبى بن عبد الغنى أنه " ورد عرض من جرجه ، من عند عبد الرحمن بك ، أن عرب هوارة امتنعوا عن دفع المال والغلال ، والأمر أمركم ، فأرسل الوزير (حسين باشا) جمع جميع الصناجق والأمرا والأغوات ، واختيارية الوجاقات السبعة وقرأ العرض عليهم ، ومضمون العرض أن كلما أرسلت لهم أحد ، يطلب الغلال والمال منهم يقولون نحن عرب ، والبعض يقولون إنا مستحفظان ، ثم إن الباشا قال لهم ، ايش تقولون تقعدون بما على العرب من مال ، وغلال ، وأكتب عليكم حجة ، وإلا تخرجوهم من عندكم ، فقال الجميع ، ليسوا منا ، والعرب لم يكونوا عسكر ، فعند ذلك كتب عليهم ثلاث حجج شرعية بأنهم لم يكونوا عسكرية ، واحدة وضعها فى نوبة خانة الجاويشية ، والثانية فى باب مستحفظان ، والثالثة أرسلها إلى عبد الرحمن بك حاكم جرجة " .

(٣) يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

وحقيقة فإن العربان فى القرن الثامن عشر كانوا يقفون إلى جانب بعض البيوت المملوكية ويساندونها ، وقد ظهر ذلك واضحاً جلياً فى تأييد عربان الهوارة بزعامة شيخ العرب همام وعربان الحبايبة بزعامة سويلم بن حبيب ، للبيوت المملوكية ، التى عارضت على بك الكبير ونازعته على الحكم ، ولذا فإن على بك أدرك خطورة هؤلاء العربان على مركزه خاصة وأن اتساع نفوذ كل من هذين الشيخين أصبح يمثل دولة داخل الدولة ، فعمل فى القضاء على هؤلاء العربان وتمكن من كسر شوكتهم فى نهاية المطاف[١] .

ورغم كل ذلك فإن العربان فى المناطق المختلفة ، استمروا فى مواصلة الجانب السلبى من دورهم وهددوا الطرق ، وقوافل التجارة ، ومحمل الحاج ، ووصل الأمر بعربان العبابدة فى ١٢٠٢ هـ — ١٧٨٨ م أن نهبوا قافلة التجار والحجاج ، الواصلة من السويس ، وفيها شىء كثير ، كان محملاً على ستة آلاف جمل[٢] . ويشير الجبرتى فى مواضع كثيرة من تاريخه ، فى الفترة الخاصة بالنصف الثانى من القرن الثامن عشر ، إلى تمردات العربان ، وقيامهم بعمليات السلب والنهب فى بلاد الأرياف ويصف أعمالهم هذه بالعربدة ، فيقول فى مواضع كثيرة « وعربدت العربان ، وقطعوا الطرق وعملوا خياناتهم »[٣] ، وقد أضير أهل الريف حقيقة من جراء تصرفات العربان السلبية ، واستغلالهم لغيبة الإدارة القوية ، فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وتأييداً لهذا الرأى نترك الجبرتى يصف لنا ما كان يحل بأهل الريف فى بعض السنوات نتيجة لتصرفات العربان ، فذكر فى أحداث رمضان ١٢١٤ هـ — يناير ١٨٠٠ م ، « ومنها وقوف العرب وقطاع الطريق بجميع الجهات القبلية ، والبحرية ، والشرقية ، والغربية ، والمنوفية ، والقليوبية ، والدقهلية ،

---

(١) — عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ١ (حوادث ١١٨٣ هـ — ١٧٦٩ م) ، ص ٣٤٥ .

— أحمد كتخدا عزبان ، المصدر السابق ، ج ١ ص ص ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

— دكتور محمد رفعت رمضان ، على بك الكبير ، ص ص ٤٣ — ٥٢ .

وبخصوص الصراع بين البيوت المملوكية ومراحله أنظر :

دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٨ — ٢٨٤ .

Holt P. M., The Pattern of Egyptian Political History From 1517-1798, pp. 86-90.

(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٢ (حوادث رمضان ١٢٠٢ هـ الموافق — يونية ١٧٨٨ م) ، ص ١٦١ .

(٣) نفسه ، ج ٣ (حوادث ذى الحجة ١٢١٧ هـ — مارس ١٨٠٣ م) ، ص ٢٣٧ .

وسائر النواحي ، فمنعوا السبيل ، وتَلّوَّ بالخفارة ، وقطعوا طريق السفّار ، ونهبوا المارين من أبناء السبيل والتجار ، وتسلطوا على القرى والفلاحين وأهالى البلاد والحرف بالعرى والخطف للمتاع والمواشى من البقر والغنم والجمال والحمير ، وافساد المزارع ورعيها حتى كان أهل البلاد ، لا يمكنهم الخروج ببهائمهم إلى خارج القرية للرعى أو للسقى لترصد العرب لذلك ، ووثب أهل القرى على بعضهم بالعرب فد اخلوهم وتطاولوا عليهم ، وضربوا عليهم الضرائب ، وتلبسوا بأنواع الشرور واستعان بعضهم على بعض ، وقوى القوى على الضعيف ، وطمعت العرب فى أهل البلاد ، وطالبوهم بالثارات والعوائد القديمة الكاذبة ، وآن وقت الحصاد فاضطروا لمسالمتهم لقلة الصم ، فلما انقضت حروب الفرنسيس ، نزلوا البلاد ، واحتجبوا عليهم ، بمصادقتهم العرب فضربوهم وسبوهم ، وطالبوهم بالمغارم والسكاف الشاقة ، فإذا انفضوا وانتقلوا عنهم رجعت العرب على أثرهم ، وهكذا كان حالهم . . وماكان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون »[١] .

وقد ذكر جيرار الكثير عن مظالم العربان للفلاحين واستحواذهم عنوة على أجود الأراضى واستيلائهم على مياه الرى فى الوقت الملائم لهم ، دون أن يعبئوا بمصالح جيرانهم الذين كثيراً ما ألزموا بدفع الضرائب المقررة على هؤلاء العربان نظراً لأنه « يتعذر إلزامهم أداء الضرائب المقررة على الأراضى الزراعية التى فى حوزتهم لأنهم قادرون على التخلص منها بما لهم من قوة » ، وذكر أن العربان كانوا يسلبون حاصلات القرى المجاورة لهم من غير مبالاة وأنه إذا كانت قرية واقعة بين قبيلتين متخاصمتين تصبح نهباً للواحدة منهما آنا والأخرى آنا ، ويعلق على ذلك بقوله : « إذا كان جوار أولئك العرب المستفلحين فى هذه الدرجة من الخطر على الفلاحين ، فناهيك بما يعرضون له من ضيم العرب العائشين تحت الخيام الذين يتنقلون تبعاً لفصول السنة بين جهة وغيرها وهم متأهبون فى كل آن للاستيلاء على ما يطيب لهم ، والفرار بقطعانهم حين يستطاع قتالهم بقوة تفوق قوتهم »[٢] ، واستمرت حال العرب هذه حتى نهاية القرن الثامن عشر ، أما دورهم بعد ذلك فليس هنا مجال بحثه .

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٣ (حوادث رمضان ١٢١٤ هـ — يناير ١٨٠٠ م) ص ١١١ .

(٢) ب . س . جيرار ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

هكذا نرى من العرض السابق لدور العربان بشقيه الإيجابي والسلبي ، أنهم لعبوا دوراً بارزاً في حياة الريف المصرى في القرن الثامن عشر . إيجاباً أو سلباً ، وربما كان انتشارهم الواسع في أرجاء البلاد ، هو الذى ساعدهم على قيامهم بهذا الدور بشقيه ، مع ملاحظة أنهم أصبحوا يشكلون طبقة ذات أهمية كبيرة في بنية المجتمع الريفى ، لها تأثيرها على النواحى الأجتماعية والاقتصادية بل والإدارية .

غدا العربان كما يتضح من العرض السابق . قوة مسلحة أقدر على مقاومة السلطة من غيرها من أبناء المجتمع الريفى . وأدرك الأمراء المماليك هذه الحقيقة في فترات نزاعهم . كما سبقت الاشارة ، فاستعانوا بالأقوياء من مشايخ العربان وقبائلهم في صراعاتهم العسكرية ، وقد أتاح هذا الأسلوب للعربان فرصة مشاركتهم في الأحداث السياسية التى كانت تمر بها البلاد ، كما أتاح لهم فرصة قيامهم بأعمال السلب والنهب دون تعرض لهم من جانب أجهزة الإدارة ، التى يمكن أن نقول عنها إنها كانت في غيبة تامة .

* * *

ورغم انتشار هؤلاء العربان الواسع ، وقيامهم بدورهم إيجاباً أو سلباً . ورغم أنهم أصبحوا يمثلون الطبقة الثانية في بنية المجتمع الريفى ، فإنهم عاشوا حياتهم الخاصة بهم ، التى تحكمها ضوابط معينة ، تجعلهم يشعرون بأنهم أرفع درجة من أهل الفلاحة ، رغم اشتغال بعضهم بالفلاحة ، لكن ذلك لايمنع من اعتدادهم بأنفسهم ، وبأنهم أصحاب الحماية على كثير من القرى ، وقد تمكن بعض العربان من تكوين ثروات ضخمة ، واقتناء الكثير من الجوارى والأتباع بصورة تفوق الوصف ، ويكفى ما يذكره الجبرتى في هذا المجال من أن شيخ العرب همام كان « يطلب في كل سنة دفتر الأرقاء ، ويسأل عن مقدار من مات منهم فإن وجده خمسمائة أو أربعمائة استبشر وانشرح وإن وجده ثلثمائة أو أقل أو نحو ذلك اغتم وانقبض خاطره » وكذلك أعطى العربان لأنفسهم حق الزواج من بنات الفلاحين ، ولم يكن في قدرة فلاح أن يمنع ابنته عمن يطلبها من العربان ، وإذا فعل ذلك فمصيره القتل على حد تعبير إدوارد وليم لين(١) ، وعلى العكس لم يسمح أعرابى لفلاح بالزواج من ابنته .

---

(١) — Edward, W. Lane, Op. Cit., p. 195.

أما عن علاقات العربان فيما بينهم داخل حياتهم الخاصة فى المجتمع الريفى . فقد كانت مزيج من التنازع والتضامن . فكثير من القبائل العربية التى تقطن الريف كانت متعادية ومتنازعة فيما بينها ، وكانت النزعات فيما بينها تبعث فى القلوب رعباً يمضى إلى ترك الفلاحين كل شيء حين تدنو منهم هذه القبائل .(١) أما التضامن فقد ظهر بين كبار المتزعين منهم وبخاصة بين عربان الصعيد ، فقد كان همام يقوم فى كثير من الأحيان بتسديد الأموال الأميرية عن بعض العربان فى حالة عجزهم عن سدادها كما حدث مع محمد أحمد عايد شيخ عربان عايد(٢) ، وكذلك فى تضامنهم فى كثير من الأحداث والصراعات ضد السلطة .

* * *

هذا هو حال العربان ودورهم فى تاريخ الريف المصرى بخاصة . وتاريخ مصر عامة فى القرن الثامن عشر ، فهم عبارة عن طبقة قامت بدور متناقض هو مزيج من الحماية . والسلب والنهب ، وفرض الحقوق غير المشروعة على الفلاحين . مزيج من الانعزالية والاختلاط ، مزيج من التنازع والتضامن ، دور متناقض فى كل مراحله . يصعب على الباحث أن يسير فيه فى اتجاه واحد ، فهو يجد فى دور العربان كل شيء ونقيضه فى نفس الوقت ممتزجين ، فالسمات الإيجابية والسلبية تسير جنباً إلى جنب فى هذا الدور ، حتى يصعب فصل إحداها عن الأخرى .

---

(١) ب . س . جيرار ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، مبايعات الباب العالى ، سجل رقم ٢٨٣ ، ص ٢٣٠ .

الباب الرابع

اقتصاديات الريف

الفصل السابع : الثروة الزراعية .

الفصل الثامن : الصناعات الريفية والتبادل التجارى .

الفصل السابع

الثروة الزراعيـــة

تمهيد :

اولا ــ الزراعة :

١ ــ الرى ومشكلاته ، ٢ ــ المواسم الزراعية ، ٣ ــ الآلات الزراعية ، ٤ ــ المحصولات الزراعية ، ٥ ــ تنظيم انتاج المحصولات الزراعية ، ٦ ــ تقويم المحصولات الزراعية .

ثانيا ــ الثروة الحيوانية :

١ ــ الحيوانات ، ٢ ــ اهمية الثروة الحيوانية للفلاح .

تقويم اقتصاديات الريف :

* * *

تمهيد :

المقصود بدراسة اقتصاديات الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، دراسة العناصر التالية :

(١) الثروة الزراعية ، وتشمل كل عمل متصل بالزراعة ، والإنتاج الزراعى ، بشقيه النباتى والحيوانى ، وأهمية هذا الانتاج فى اقتصاديات الريف بخاصة ، والبلاد عامة .

(٢) الحرف التى وجدت فى الريف آنذاك ، والأهمية الاقتصادية التى لعبتها فى حياة الناس .

(٣) التجارة الداخلية ، وطرقها ، ودورها فى اقتصاد الريف .

وقد خصصت للعنصرين الثانى والثالث الفصل الثامن ، وفى ضوء دراسة هذه العناصر ، يمكن وضع تقويم لاقتصاديات الريف فى القرن الثامن عشر ، وأثرها على اقتصاديات البلاد عامة .

* * *

كانت الزراعة فى مصر فى القرن الثامن عشر ، تشكل المصدر الأساسى لاقتصاد البلاد فالزراعة حقيقة هى بذرة مصر ونواتها . بكل ماتعنى الكلمة اقتصادياً وحضارياً[١] ورغم

---

(١) دكتور جمال حمدان ، شخصية مصر ، ص ٢٨٨ .

توفر عوامل إنتاج الزراعة حينذاك ، من أرض قابلة للزراعة ، وعمل رخيص ، ورأس مال فإن الزراعة أصابها التأخر ، وزحفت البوارى على الأرض الزراعية ، وأصاب الخراب كثيراً من القرى ، نتيجة لهجر السكان لها لعوامل سبق بيانها واقتصر إنتاج الزراعة فى غالب الأحيان على محاصيل موسم واحد، هو الموسم الشتوى ، وتعذر زراعة الأرض فى معظم الأحوال ، زراعة صيفية ، وظلت المحصولات الصيفية وأهمها الأرز والقطن وقصب السكر ثانوية الأهمية ، حيث اقتصرت زراعتها على الأماكن القريبة من النيل أو من الترع والقنوات المتفرعة عنه ، أوحيث كان من المستطاع حفر الآبار (١) ، وكان هذا التأخر الذى أصاب الزراعة راجعاً لعوامل تتعلق بطبيعة نظام الرى الذى كان سائداً فى ذلك الوقت ، وإهمال الحكومة لوسائل الانتاج الزراعى ، ولذا فإنه يجب دراسة هذه العوامل التى أدت إلى تأخر الزراعة حتى يمكن فى ضوئها تقويم الانتاج الزراعى ودوره فى اقتصاديات البلاد .

* * *

كان النظام السائد فى الرى فى مصر فى القرن الثامن عشر ، هو نظام الرى الحوضى ، حيث كانت الأرض الزراعية ، تقسم إلى حياض متجاورة يتلو بعضها بعضاً ، من الجنوب إلى الشمال ، تبعا لانحدار الوادى ، وكان يفصلها عن بعضها البعض جسور عرضية ، تمتد من الجسر الطولى ، المحاذى للنيل ، إلى التلال أو إلى جسر طولى آخر لحوض مجاور ، وكان لكل مجموعة من الحياض ، شبكة واسعة من الترع لتوصيل المياه إليها ، وقت الفيضان ، وغمرها بها مدة معينة ، تصرف بعدها عن طريق شبكة أخرى من الترع الخاصة بعمليات الصرف .

وقد كان لهذا النظام عيوب كثيرة ، فقد كان رى الأراضى يتوقف على منسوب مياه الفيضان فإذا كان المنسوب عادياً أمكن رى الأراضى وزراعتها على الوجه الأكمل . أما إذا كان المنسوب منخفضاً عن المستوى العادى ، فإنه فى هذه الحالة ، يتعذر وصول المياه إلى كل الأراضى ، ويشرق جزء كبير منها ، ويتعرض إنتاج البلاد من الغلات الزراعية لهزات عنيفة ، يصحبها فى غالب الأحيان الوباء ونقص الخراج ، وبالمثل فإن البلاد كانت تتعرض لمثل هذه الهزات ، فى حالة الفيضان العالى ، فقد كان ذلك يؤدى إلى إغراق

(١) دكتور حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ١٣٤ .

الأراضى ، وإتلاف الزرع ، وتعرض اقتصاد الريف بخاصة والبلاد عامة لضرر بالغ[١] ومرجع ذلك كله كما تشير اليه سجلات دار المحفوظات ، ووثائق المحكمة الشرعية ، عدم وجود نظام دقيق لضبط مياه الفيضان ، وتنظيم الاستفادة منها بالقدر الكافى ، وعدم العناية بالجسور ، والترع التى عليها يتوقف ضبط هذا النظام من نظم الرى .

فقد كان هنالك فى ذلك الحين نوعان من الجسور التى وجدت على جانبى النيل ، وبين الحياض هما : الجسور السلطانية ، التى كان على الحكومة صيانتها والإشراف على جرفها والعناية بها ، والجسور البلدية ، التى كان الأهالى منوطين بصانتها وجرفها على جهودهم الذاتية .

وقد ثبت لنا من دراسة المصادر السابقة أن الحكومة أهملت صيانة الجسور بنوعيها والترع والقناطر ، ولم تشرف عليها الإشراف الكافى ، وتركت حماية هذه الجسور وصيانتها لجهود الأهالى الذاتية ، ولم تكن هذه الجهود بكافية للقيام بهذه العمليات ، لسوء حال الفلاح

---

(١) دكتور راشد البراوى ، ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، ص ١٤ .

عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٤ (حوادث ١٢٢٣ هـ - ١٨١٨ م) ، ٣١٣ ، حيث سجل لنا صورة عما يصيب البلاد فى حالة الفيضانات العالية بقوله : " زيادة النيل فى هذا العام الزيادة المفرطة ، التى لم تسمع ولم تر مثلها حتى غرق الزروع الصيفية مثل الذرة والنيلة والسمسم والقصب والأرز وأكثر الجنائن بحيث صار البحر (النيل) وسواحله والملق لجة ماء ، وانهدم بسببه قرى كثيرة ، وغرق الكثير من الناس والحيوان ، حتى كان الماء ينبع بين الناس من وسط الدور ، واختلط بحر الجيزة ببحر مصر العتيقة حتى كانت المراكب تمشى فوق جزيرة الروضة ، وكثر عويل الفلاحين وصراخهم على ما غرق لهم من المزارع وخصوصاً الذرة الذى هو معظم قوتهم ، وكثير من أهل البلاد ندبوا بالدفوف ".

— ومن قبل كان ابن إياس قد وصف أخطار هذه الفيضانات العالية ورأى أنها ,, من الوقائع الغريبة التى لم يقع بمثلها فيما مضى من الزمان ، ولم يحصل بهذه الزيادة نفع للناس بل أغرقت الزروع التى زرعت على الشطوط والأمقتة ، وكان هذا من جملة عجائب صنع الله تعالى ، فكان كما يقال فى المعنى :

النيل أفرط فيضنا ... بفيضه المتتابع
فصار مما دهانا ... حديثنا بالأصابع
نيل مصر قد وفا فى ... توت ما عم البلادا
واستمر النقص فيه ... ثم فى هاتور زادا
لم نر للماء نفعا ... لا ولا للزرع فسادا

— محمد بن إياس ، المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

آنذاك . ولذا فإن كثيراً من القرى أصابها الخراب (١) ، نتيجة لإهمال الادارة ، وترك هذا العمل الذى هو من صميم واجبات الحكومة إلى الأهالى .

ومع أن الحكومة حرصت حرصاً تاماً على رصد جميع الجسور الموجودة فى جميع أنحاء البلاد جسراً جسرا ، طول كل منها وارتفاعه ، وعدد الفتحات التى به . وطولها وعرضها ، ودونت كل ذلك فى سجلات خاصة أطلق عليها اسم « دفاتر الجسور » وواضح من تنظيم هذه الدفاتر أن الحكومة أعتنت بها أكثر من عنايتها بالجسور (٢) نفسها . ومع كل ذلك فإن الحكومة لم تحاول أن تقوم بأى عمل إيجابى لتنظيم مياه الرى وصيانة وسائلة .

وقد اتضح كذلك من مضابط محاكم الأقاليم ، بصورة قاطعة أن الأهالى ، فى القرن الثامن عشر ، كانوا هم الذين يقومون بالعبء الأكبر ، فى صيانة الجسور بنوعيها السلطانية والبلدية (٣) ، وإذا ما تراخوا فى صيانتها ، فالنتيجة الأخيرة تعود عليهم ، هم دون غيرهم ، ممثلة فى حلول الخراب ، والدمار بقراهم وزراعاتهم

وقد سجلت وثائق محاكم الأقاليم ، الأعباء التى فرضتها الحكومة على الفلاحين لصيانة كل من الجسور البلدية و السلطانية على السواء ولإيضاح هذه الحقيقة ، لابد من ذكر نماذج من واقع ما سجلته الوثائق نفسها :

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الجسور ١٣٦٥ ؛ — مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) هذه الدفاتر عبارة عن سجلات ، خصصت لقيد الجسور الموجودة فى جميع أنحاء البلاد ، السلطانية منهـا والبلدية ، جسرا جسراً ، طول كل جسر وأرتفاعه ومنطقة وجوده ، وعدد فتحاته ، وعمق كل فتحة ، وكيفية جرف هذه الفتحات وقت الفيضان ، والجهة المسئولة عن هذه العملية وسجلت كذلك أسماء الخولا ومشايخ القرى المسئولين عن أدراك هذه الجسور ، وفى آخرها توجد صور الحجج الشرعية الخاصة بأية تعديلات جرت فى هذه الجسور والفرمانات والأوامر الشريفة الصادرة بشأن ذلك وبداية إنشاء هذه السجلات هو عام (١٠٧٩ هـ ١٦٦٧ م) ، أى بعد تطبيق نظام الالتزام فى مصر .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، ١ ، ٢ ، ٥ .

(١) ناحية ميت البندرة[١] :

مشايخها على بن على بن الحاج حسن عرف بابن حجاج ، وشهاب الدين بن محمد بن الفقيه أحمد عرف بإبن الفقيه ، كامل الناحية أوقاف ، بها جسر ، أشهدوا على نفسهما أن عليهما وعلى فلاحين الناحية جرف ذلك الجسر على أدوارهم بالسوية الجرف الصالح .

(٢) ناحية بار الحمام[٢] :

شيخها مبارك بن اسماعيل بن حسين عرف بابن الصغير ، بها جسر بلدى داثر (ضعيف) ، يعجز الفلاحون عن جرفه ، والناحية غير محتاجة الى جسور ، لأنها ضامنة الرى ، من الجسر الصاوى ، ومن قنطرة برما ومن جسر القطين ، وعليهم إخراج رجال الدماسة[٣] للجسر السلطانى ، أربعة أنفار ، وعليهم علوفة أثوار الجرافة ستة عشر اردب فول وستة عشر حمل تبن أبيض .

وقد كان على مشايخ القرى ، طبقاً لما تذكره وثائق المحكمة الشرعية ، ووثائق محاكم الأقاليم ، أن يقوموا بعد إتمام ما أسند إليهم هم وفلاحو قراهم من أعباء خاصة بصيانة الجسور ، بالذهاب إلى قاضى الشرع بالناحية ، ويشهدوا على أنفسهم أمامه ، بأنهم قاموا بعملهم هذا على خير وجه ، وأن أى عيب أو خلل يحدث فى هذه الجسور ، فى خلال عام ، يكون مقابل بأرواحهم ، وكان هذا التعهد أمام القاضى يتكرر منهم دوريا كل عام ، ولمثلا نذكر الصيغة التالية من مضابط محاكم الأقاليم كنموذج لما كان يحدث من المشايخ أمام القاضى .

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الجسور ١٣٥٦ .

— ميت البندرة : حاليا تبع مركز السنطة . محافظة الغربية ، وردت فى المصادر القديمة باسم منية البندرا . وفى تربيع ١٢٢٨ هـ — ١٨١٣ م وردت باسم منية البندرة وهو الاسم الذى تعرف به حتى الآن .

— القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ٢ ، ص ١٠ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الجسور ١٣٥٦ .

— بار الحمام : حالياً تبع مركز ايتاى البارود ، تكونت فى تربيع سنة ٩٣٣ هـ باسم برك الحمام ، وفى ١٢٢٨ هـ — ١٨١٣ م باسم بركة حمام ، وفى سنة ١٢٧٣ باسم ابراك الحمام ولا تزال تعرف بالاسم الأخير حتى الآن .

— القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ٢ ، ص ٢٥٣ .

(٣) رجال الدماسة : مصطلح كان يطلق على الرجال الذين يقومون بعمليات جرف الجسور السلطانية سواء كانوا تابعين للادارة ، أم من بين الأهالى أنفسهم ، فهو مصطلح يطلق على كل من يقوم بهذا العمل .

«حضر سلامة بن هيكل ، وصحبته شاهين بن أحمد سليم،ورفيقه حجازى طه بن الحاج شبانه طه شيخا ناحية منية غراب وأشهدوا على أنفسهم أن الجسر السلطانى المقابل لناحية بلدهم جرف على الجراقة السلطانية وبهايمها وأنه إذا حصل فيه أدنى خلل كان ذلك مقابل بأرواحهم »(١) .

❊ ❊ ❊

وكانت صيغة التسجيل واحدة تتكرر مع مشايخ كل قرية بل إن وثائق المحكمة الشرعية ، تثبت ما هو أكثر من ذلك ، فإن حجج إسقاط الالتزامات واستئجارها فى القرن الثامن عشر ، أصبحت تنص صراحة ، على تحمل الفلاحين أعباء صيانة الجسور ، فقد أصبح يذكر فى نهاية كل حجة استئجار النص التالى .

« خارج ذلك عما يقوم به المستأجر ، عما على الحصة المذكورة من المال لجانب الديوان العالى وتوابعه ، والكشوفية ، والخدم ، والرزق ، والأوقاف ، وجرف الجسور ، وساير المصاريف الكلية والجزوية لواجب السنة المذكورة ، وليس على المؤجر المذكور ، شىء من ذلك »(٢) .

وقد أكد علماء الحملة الفرنسية هذه الحقيقة كذلك . فقد ذكر جيرار عند حديثه عن الجسور أنه قد أصبح « على الأهالى صيانتها ، ولما كانت مبنية من الطين ، معرضة للقطوع فان الأهالى ، اضطروا إلى إكسائها ، بطبقة من الحصر ، مثبتة بقوائم رأسية »(٣).

ويمكن أن يستخرج من النصوص السابقة . ما يؤكد أن السنة الرئيسية للحكومة فى القرن الثامن عشر . أصبحت مقتصرة على التسجيل والتدوين ، وتركت عبء التنفيذ

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (٢) ، ص ١٢ ربيع أول سنة ١١٥٥ .

— منية غراب : حالياً تبع مركز السنبلاوين ، محافظة الدقهلية ، اسمها الاصلى : منية غراب ، ثم حرف اسمها ميت غرب ، فوردت به منذ تاريخ ١٢٢٨ هـ — ١٨١٣ م وهو أسمها الحالى .

— القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ١ ، ص ١٩٥ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى سقل (٣) ، ص ٦٨ ، بتاريخ ١٥ شوال سنة ١١٤٥ هـ — ١٧٣٢ م .

(٣) ب ى جيرار ، المصدر السابق ، ١٢ .

على عاتق الأهالى . دون أن تحمل نفسها عبء الاهتمام بعوامل الإنتاج الزراعى ، الذى هو مصدر ثروة البلاد ، مما أدى إلى تأخر الزراعة ، وتدهورها فى القرن الثامن عشر .

وإذا أضيف إلى إهمال الحكومة لعوامل الإنتاج الزراعى : أن نظام الرى ، نفسه الذى كان سائداً فى القرن الثامن عشر ، وهو رى الحياض أدى إلى تعطيل معظم الأراضى جزءاً من السنة . وذلك لما تقتضيه طبيعة الإعتماد على الفيضان السنوى ، الذى لم يكن يسمح إلا بزراعة محصول واحد فى السنة من المحاصيل الرئيسية ، لاتضح مدى التأخر الذى حل بالزراعة عماد الثروة حينذاك .

كذلك ترتب على نظام الرى الذى كان قائماً ، وعدم تنظيم الاستفادة من المياه ، قيام كثير من المشاحنات والمشاجرات وسفك الدماء ، فى نفس القرية ، أو بين القرى المتجاورة بحيث إن قرى متجاورة ، هى منذ أحقاب لا تحصى فى عداء لا مهادنة فيه ولا صلح ، وذلك بسبب النزاع على الاستحواذ على مياه الرى ، ويذكر جيرار أن عمليات سرقة المياه هذه كانت « تحدث أحياناً بين الزرّاع اضطربات جسيمة ، قد يترتب عليها هجر قرى بأسرها ، لأن جيرانها الأقوياء يكونون ، قد استحوذوا بالقوة على المياه التى كانت مخصصة لها » .

وذكر كذلك أن العربان كانوا يستغلون سطوتهم فى كثير من الأحيان «ويحولون مياه الرى ويقطعون الجسور فى الوقت الملائم لهم غير عابئين بمصالح جيرانهم إذا أنسوا منهم العجز عن مقاومتهم »[(١)] ، أى أنه كان من نتائج إهمال الحكومة لواجباتها ، وعدم إشرافها على تنظيم مياه الرى، وعدم رعايتها لمصالح الفلاحين ، خلق جو من الشحناء والتنازع بين القرى المتجاورة ، وفى القرية الواحدة نفسها أحياناً .

---

(١) ب . س . جيرار ، المصدر السابق ، ص ص ١٢ ، ٣٠ .

ويبدو أن ظاهرة السطو على مياه الرى هذه استمرت ، ملازمة لنظام رى الحياض ، فى القرن التاسع عشر فقد نص قانون الفلاحة سنة ١٢٤٥ هـ — ١٨٣٠ م فى المادة (٢٩) أنه « إذا اعتدى أهل بلدة على بلدة أخرى ، فى أوان الرى ، وأرادوا أن يأخذوا الماء منها لبلدتهم سواء أكان الأخذ ليلا أو نهاراً ، ووقع القتال بينهم وقتل فيه أحد فيجرى فيه الحكم بما هو مذكور فى القتل بالمادة المحررة أعلاه (المادة ٢٦) ، وإذا حصل الاعتداء ولم يكن فيه قتل ، وكان التعدى فى أخذ الماء بغير أمر الحاكم فيضرب كل من القايمقام ومشايخ الناحية خمساية كرباج » .

— وفى هذا دليل على ملازمة سرقة الماء لنظام الرى الحوضى .

— أحمد فتحى زغلول ، المصادر السابق ، ص ١٠٦ .

ولابد هنا من الإشارة إلى المواسم الزراعية ، التي كانت سائدة في مصر في القرن الثامن عشر ، فقد انقسمت السنة الزراعية ، طبقاً لطبيعة نظام الري الذي كان سائداً آنذاك الى مواسم زراعية ثلاثة لكل منها مدتها وهى في الغالب أربعة شهور وهى :

أولا : موسم الزراعة الشتوية :

يبدأ في ديسمبر . ويمتد حتى مارس ويشمل نوعين من المحاصيل :

١ — البياضي : وهى المحاصيل التي تزرع في الأرض التي استفادت إلى الحد الأقصى من ماء الفيضان ، ولم تعد في حاجة إلى الري الصناعي حتى موعد الحصاد ، وقد كانت هذه المحاصيل تسود معظم أراضي مصر العليا والوسطى مع استثناء الفيوم ، وكانت هذه المحاصيل قليلة في الوجه البحري وأهم هذه المحاصيل ، القمح ، الشعير ، الفول ، العدس ، الحمص والبازلاء ، والقرطم ، الترمس .

٢ — الشتوى : وهى المحاصيل التي تنمو في الأراضي التي يغمرها الماء غمراً كاملا ، أو لم يغمرها مطلقاً ، وكان لابد من الالتجاء في هذه الحالة ، إلى الري الصناعي بحفر الآبار ، ورغم أن تكاليف هذا النوع من الحاصلات كانت أكثر ، إلا أن الربح الناتج منها كان أكبر مما تدره محاصيل النوع الأول . وأهم حاصلات هذا النوع الدخان ، الكتان الفول ، البصل ، الخس (١) .

ثانياً : موسم الزارعة الصيفية :

ويمتد من أبريل إلى أواخر يوليو ، ويطلق عليه « قيظى أو صيفي » وكانت محاصيل هذا الموسم تعتمد في ريها على الوسائل الصناعية ، وأهم حاصلات هذا الوسم القطن ، النيلة ، الأرز ، القصب ، والذرة الصيفية (٢)

---

(١) ب . س . جيرار المصدر السابق ، ص ص ٥٤ — ٥٦ .
— دكتور راشد البراوى ، المصدر السابق ، ص ١٤ .
— A. E. Crouchley, Op. Cit., pp. 18-19.
(٢) ب . س . جيرار ، المصدر السابق ، ص ٧٠ — ٧٩ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة فى القرن الثامن عشر ، قد حرصت — وحتى لاتتحمل طبعاً نتيجة إهمالها لعوامل الانتاج الزراعى ، وكى تتفادى ما نص عليه كذلك قانون نامة سليمان اعتماداً على قواعد الشريعة الاسلامية ، من أن الخراج لا يجبى إلا على الأراضى التى يصيبها الماء ، وتزرع فعلا ، لكى تتفادى كل هذا — حرصت طبقاً لما سجلته وثائق المحكمة الشرعية على فتح الخليج فى مواعيده ، مهما كانت درجة انخفاض منسوب مياه الفيضان ، وكان يحضر حفل الافتتاح هذا ، الوالى وكبار رجال الإدارة والملتزمين ، اشعاراً لهم بأن الأراضى ستروى وأنهم أصبحوا ملزمين بتسديد الخراج[١] ، ويعلق استيف Estéve على هذه العملية بقوله « فنشأ عن هذه الطريقة أن كانت الأراضى ، لاتعفى من الضريبة أبدا حتى فى السنين الرديئة الفيضان ، وكان الباب العالى لايسمح مطلقاً بحدوث أى تخفيض فى الأموال الأميرية مطلقاً »[٢] .

ويتضح من العرض السابق ، أنه كانت هناك فى القرن الثامن عشر عوامل كثيرة تضافرت جميعها وأدت متضامنة إلى تأخر الزراعة ، وتحويل مساحات واسعة فى بعض المناطق ، وعلى الأخص فى ولاية البحيرة — نتيجة لسوء سياسة توزيع مياه الرى ، التى كانت تشوبها الفوضى والارتجالية واعتمادها على نفوذ الأقوى ، إلى مايشبه الصحراء (برارى)[٣] .

وقد ترتب على نظام الرى هذا ، أن أصبحت مصر تمتاز بالزراعة الشتوية فى المحل الأول ، وظل هذا حالها حتى القرن التاسع عشر ، حين أقدم محمد على ، على إدخال نظام الرى الصيفى فى الدلتا ، وبذلك غيّر من وجه الصورة الزراعية بعض الشىء .

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل (٢) ، ص ٧٠ مادة (١٠٢) حيث كتب فى حجة الاحتفال بوفاء النيل الصيغة التالية التى كانت تتكرر كل عام « فبمقتضى بلوغ ماء النيل المذكور الستة عشر ذراعا المذكورة حل على الملتزمين بقرى مصر المحروسة ، الخزينة العامرة ، لحضرة مولانا السلطان الأعظم ، نصره الله تعالى ، والمال الميرى لجهة الديوان العالى . وغلال العنبر الشريف ، وغلال الحرمين الشريفين شرفهما الله تعالى وعظمهما إلى يوم الدين عن واجب سنة تسع وسبعين ومائة وألف الخراجية (١١٧٩ هـ — ١٧٦٥ م) حكم ما جرى به القانون المصرى من قديم الزمان وإلى الآن » . انظر الملحق رقم ٢١ .

(٢) Estéve, Op. Cit., p. 331.

(٣) محمد فهمى لهيطة ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

ثالثاً : موسم الزراعة الدميرية أو النبارى :

ويمتد من أغسطس حتى نوفمبر . ويأتى بعد موسم الزراعة الصيفية عند بدء ارتفاع مياه النيل زمن الفيضان ، فإذا كانت الأرض التى تزرع منخفضة عرفت الزراعة باسم الدميرية ، وإذا كانت الأرض مرتفعة وتحتاج إلى رفع الماء اليها بالوسائل الصناعية عرفت بأسم « النبارى » . وأهم حاصلات هذا الموسم النيلة . الذرة . البطيخ(١) .

وقد كانت المحصولات الشتوية عموماً أهم المحصولات الزراعية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، أما الزراعات الصيفية والدميرية أو النبارية . فلم تكن على نفس الأهمية وكانت قليلة نظراً لاعتمادها فى الرى على الطرق الصناعية ولذا فإنها لم تكن تزرع فى كل المناطق بل اقتصرت زراعتها ، على المناطق الواقعة بمحاذاة النيل نظراً لجفاف الترع . ولذا فإن الأهالى كانوا يرفعون الماء اللازم للرى من النيل بالسواقى والقواديس . وغير ذلك من وسائل الرى الصناعية . وفى الأماكن البعيدة عن النيل كان بعض أغنياء الزرّاع ممن يرغبون فى زراعة المحصولات الصيفية أو الدميرية يقومون بحفر الآبار لاستغلالها فى رى هذه المحصولات .

* * *

أما آلات الرى ، التى كانت تستخدم فى رفع الماء للرى عندما ينخفض ماء النيل بعد الفيضان فهى :

(١) الساقية : آلة قديمة عرفها الفلاح المصرى منذ وقت مبكر ، وتتكون من دولاب يحيط به حبل ، تربط به أوان من الفخار أو الخشب المغلف بالصفيح ، تسمى القواديس ، ويتحرك الدولاب بعجلة مسننة تدور حول محور تحركه الأبقار أو الجواميس فى بعض المناطق وكان الفلاح يشغّل ساقيته لرفع المياه من الترع القريبة ، أو الآبار التى يحفرها وينصب جهاز الساقية فوقها ليرفع الماء منها عن طريق القواديس ، التى تصب ما بها من ماء فى قناة صغيرة ، تحمله إلى الحقل لرى ما به من زراعات . وكان استعمال السواقى أكثر شيوعا واستعمالا فى المناطق البعيدة عن النيل ، وكان متوسط ماترفعه الواحدة يعدل

(١) ص ص ١٢ — ١٤ ، ٥٥

خمسة أمثال مايرفعه الشادوف ، ومساحة ما ترويه في اليوم والليلة ثلاثة أرباع فدان ، إذا كانت ترفع الماء من الترع مباشرة ، ونصف فدان إذا كانت ترفع الماء من بئر(١) .

(٢) التابوت : يشبه الساقية ، ولكن استعيض فيه عن القواديس المستعملة في الساقية بتجاويف في جسم اسطوانة التابوت ، وكان أكثر استعمالا في الوجه البحري ، ومصر الوسطى ، وكانت كمية المياه التي يرفعها التابوت أكثر من الكمية التي ترفعها الساقية ، وتتراوح المساحة التي يمكن ريها بالتابوت في اليوم والليلة ما بين فدان ، وفدان ونصف .

(٣) الشادوف : كان أكثر آلات الري انتشاراً ، رغم أنه يعتمد في تشغيله على الجهد الإنساني ويكثر بصفة خاصة في الوجه القبلي ، حيث ارتفاع شواطىء النيل ، أكثر منها في الوجه البحري ، ورغم قلة الماء الذي يرفعه الشادوف إذا قيس بماء الساقية وعدم تناسبه مع الجهد الإنساني المبذول ، فإن انتشاره يعود إلى ميزة لاتتوفر ، لا في الساقية ، ولا في التابوت وهي بساطة صنعه وقلة تكاليفه ، ونظراً لكثرة شيوع هذه الآلة بين الفلاحين ، أصبح الفلاح يلقب «بأبي شادوف» ، وقد كان بعض فقراء الفلاحين يؤجرون أنفسهم للعمل على هذه الآلة وسقي الزرع بها(٢) .

تلك هي أهم آلات الري التي كان يستعملها الفلاح المصري في القرن الثامن عشر ، وهي آلات بسيطة كانت تستخدم في مصر منذ زمن قديم ، وهي تعتمد في إدارتها إما على الجهد

---

(١) ب . س . جيرار المصدر السابق ، ص ١٦ .

— دكتور أحمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٢٣ .

مصطفى القوقي ، المصدر السابق ، ص ٧ .

(٢) ذكر صاحب هز القحوف وصف الشادوف الذي كان مستعملا في عصره ، والذي لم تتغير صورته في الواقع على النحو التالي « آلة يعملوها أهل الريف تسمى أبو شادوف وصورة فعلها أنهم يجعلوا ناطورين من طين على جانب البحر (النيل) ، ويحفروا بينهما نقرة ، مثل الحوض الصغير ، ويضعوا فوق الناطورين خشبة صغيرة ، ويعلقوا فيها خشبة أيضاً بالعرض حكم قصبة الميزان ، ويضعوا في طرفها الذي من جهة البر شيئا ثقيلا ، والذي من جهة البحر الدلو ، أو القطوة ، التي ينضحوا بها الماء ، ثم إن الرجل يقف إلى جهة البحر ، ويتكىء على طرف تلك القصبة فيقع الدلو أو القطوة في البحر ، ويغرف ثم يتركه ، فيثقل طرفها الثاني ، ويصعد الدلو ، ويفرغ في النقرة ، مع مساعدة الرجل له ، ويجري الماء إلى الزرع ، وهكذا حكم ما شاهدناه مرارا عديدة ، ويسموا مجموع الآلة الناطورين أبو شادوف وهو مشتق من الشدف وهو الغرف » .

— أنظر هز القحوف ، ج ٢ ، ص ١٠١ .

الانسانى أو الحيوانى . وقد ذكر جيرار عنها « أنها أصلح ما يمكن استخدامه فى بلد أجر اليد العاملة فيه زهيد جداً »[١] . ولم تكن الآلات الأخرى التى تستعمل فى العمليات الزراعية وعمليات الحصاد والدراس ، مثل المحراث والنورج ، وغيرها من الآلات الزراعية بأحسن حالا من آلات الرى ، بل إنها كانت تماثلها فى البدائية ، والاعتماد على الجهد الانسانى والحيوانى فى إدارتها حتى قيل عنها إنها « أبسط ما يمكن تصوره »[٢] .

* * *

أما أهم المحصولات الزراعية فى مصر فى القرن الثامن عشر فهى :

(١) القمح : كان يمثل المحصول الرئيسى للبلاد . ويزرع فى الوجهين القبلى والبحرى . وكان متوسط إنتاج الفدان من القمح حوالى سبعة أرادب ، وكانت كمية إنتاج البلاد من القمح زيادة ونقصاً تتوقف على نسبة ارتفاع أو انخفاض . مياه الفيضان وكان محصول القمح إلى جانب الاستهلاك المحلى يستعمل فى تسديد الضرائب ، والتصدير إلى الخارج وأجود أنواع القمح ما كان ينتج فى الوجه القبلى[٣] .

(٢) الذرة : كانت الذرة الشامية تنتج فى الوجه البحرى . والذرة الرفيعة تنتج فى الوجه القبلى وكان إنتاج الفدان يتراوح ما بين ستة أو عشرة أرادب ، وكانت الذرة تعتبر الغذاء الرئيسى لمعظم السكان ، ولم تكن الذرة من المحصولات . التى تقبل فى دفع الضرائب عينا ، وفى السنوات التى يقل فيها إنتاج محصول الذرة نتيجة لكارثة طبيعية أو غيرها فإن ذلك كان يهدد البلاد بمجاعة كبيرة[٤] .

(٣) الشعير : من المحصولات الشتوية ، وكان يزرع فى كل أنحاء البلاد من أسوان جنوباً حتى البحيرات الشمالية شمالا ، وكان إنتاج الفدان يتراوح ما بين خمسة وعشر أرادب فى مصر العليا ، وبين ثلاثة وخمسة أرادب فى الدلتا ، وإن تراوح الإنتاج عند بلطيم ما بين

---

(١) ب . س . جيرار ، المصدر السابق ، ص ص ١٦ — ١٧ .

(٢) نفسه . ص ٤٢ .

(٣) دكتور راشد البراوى ، المصدر السابق ، ص ص ١٣ — ١٤ .

— دكتور أحمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١١ .

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 19.

(٤) ب . س . جيرار ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

— مصطفى القونى ، المصدر السابق ، ص ١١ .

أردب وأربعة أرادب . وكان الشعير يقبل فى تأدية الضرائب عيناً ، وكان الشعير الذى يتجمع لدى الحكومة يخزن فى شون القاهرة للبيع ، أو نقله الموانى للتصدير(١) .

(٤) الأرز : أحد المحاصيل الصيفية وكان يزرع فى المنطقة المحيطة برشيد. فى خط يصل ما بين الرحمانية وسمنود، وكان إنتاج الفدان يتراوح ما بين سبعة وثمانية أرادب ، وكانت صناعة ضرب الأرز وتبييضه تتركز فى رشيد ، وكان معظم محصول الأرز يصدر للخارج .

(٥) الكتان : محصول شتوى ، وكان يزرع فى بعض مناطق الوجه القبلى وبخاصة فى أسيوط والمنيا والفيوم ووسط الدلتا ؛ وكان الفدان ينتج حوالى ٤٣٢ حزمة من الألياف ، وحوالى ٣٫٥ أردب من البذور . وكان محصول الكتان له فائدة مزدوجة ، فإلى جانب استعمال أليافه فى صناعة المنسوجات التيلية ، كان الزيت يستخرج من بذوره ، وكان جزء كبير من الكتان المنتج يستغل فى صناعة المنسوجات محلياً ، ويصدر الجزء الباقى إلى الخارج .

(٦) القطن : محصول صيفى ، وكان يزرع فى الوجه القبلى والبحرى ، ولم يكن يزرع على نطاق واسع فى القرن الثامن عشر ، وكانت أشجار القطن فى الوجه القبلى تمكث فى الأرض نحو عشر سنوات ، وكان إنتاج الفدان يصل أحياناً حوالى ثلاثمائة رطل ، وكان فى الغالب نوع القطن بعد إنتاج السنين الأولى تقل جودته ، وكان الإنتاج يستخدم محلياً فى صناعة المنسوجات ، بل إنه فى بعض السنوات كان لا يكفى حاجة المناسج المحلية ، فكان يستورد بعض القطن الخام من بلاد الشام(٢) .

(٧) قصب السكر : كانت زراعة قصب السكر مزدهرة فى القرن الثامن عشر فى جرجا ، وبخاصة فى منطقتى فرشوط وأخميم ، ولذا فإن بعض الأمراء المماليك أقاموا مصانع للسكر فى الوجه القبلى ، وكذلك اهتم الهوارة بزراعة هذا المحصول وكان إنتاج الفدان يصل إلى ١٥ قنطاراً من السكر .

---

(١) دكتور أحمد أحمد الحته ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ ؛
— ب.س. جيرار ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٢) — Crouchley, A.E., Op.. Cit., 20.
ب . س . جيرار ، ، المصدر السابق ص ص ٢٨ — ٣٢ — ٧٠ — ٧٣ ,

ولم يكن قصب السكر يزرع فى الدلتا بقصد استخراج السكر منه ، وإنما كان يزرع فى مساحات صغيرة لاستعماله كفاكهة للمص(١) .

(٨) البقول : الفول والعدس والبازلاء من المحاصيل الشتوية، التى كانت تزرع فى مناطق مختلفة من البلاد ، وكان إنتاج الفدان من البقول يتراوح ، ما بين ثلاثة وسبعة أرادب ، وكانت البقول تزرع بمساحات واسعة بقصد الاستهلاك المحلى أولا ، أو فى تسديد الضرائب وكان الفائض من إنتاج البقول . يخزن فى شون القاهرة ثم ينقل للموانى للتصدير إلى الخارج(٢) .

(٩) البصل : محصول شتوى ، ويزرع فى الوجهين القبلى والبحرى ، وتجود زراعته فى الوجه القبلى . ويستهلك بكميات كبيرة فى داخل البلاد . والكميات التى كانت تصدر منه كان معظمها يصدر إلى شبه جزيرة العرب(٣) .

(١٠) القرطم : من المحاصيل الشتوية . وتجود زراعته فى المنطقة الممتدة من إسنا جنوبا وإلى القاهرة شمالا والقرطم من المحصولات الربحة،حيث تستخرج من زهوره صبغة صفراء ، كانت تصدر للخارج كلها .

(١١) النيلة : محصول صيفى ، كانت تجود زراعته فى المناطق الجنوبية من مصر العليا ، وبكميات أقل فى المنطقة الممتدة من بنى سويف والجيزة، وكانت زراعة النيلة تحتاج إلى نفقات كثيرة . لذا فإن زراعة النيلة اقتصرت على مزارع الأمراء المماليك وغيرهم من الزراع الموسرين ، وكانت هذه الزراعة ذات ربح وفير نظراً لأن مادة الصباغة الزرقاء التى توجد فى أوراق هذا النبات والتى تجمع أربع مرات فى السنة — كانت تصدر للخارج وتدر أرباحا طائلة(٤) .

---

(١) دكتور أحمد الحته ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٤ — ٢١١ .
— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 20.

(٢) ب . س . جيرار ، المصدر السابق ، ص ص ٥٥ — ٥٦ .

(٣) مصطفى القونى ، المصدر السابق ص ١١ .

(٤) ب . س . جيرار ، المصدر السابق ، ص ص ٧٤ — ٧٧ .

(١٢) الدخان : محصول شتوى ، كانت زراعته تجود فى الوجه القبلى . ولم يكن الدخان الذى يزرع فى مصر من نوع جيد ، وكان الناتج يستهلك جميعه فى داخل البلاد(١) .

(١٣) الحلبة : من المحاصيل الشتوية ، وكان الفدان ينتج من أردبين إلى خمسة أرادب ، وكان الأهالى يستعملون الإنتاج فى غذائهم ، وكانت الحلبة تستعمل وهى خضراء غذاء للماشية .

(١٤) البرسيم : يزرع فى جميع أنحاء البلاد . عدا المنطقة الواقعة جنوب قوص ، ويستعمل غذاء الماشية ، وكانت مساحة الأراضى المزروعة برسيما فى الوجه القبلى تبلغ سدس مساحة الأراضى الزراعية . وتبلغ ربع مساحة الأراضى الزراعية فى الوجه البحرى(٢) ،

(١٥) الأشجار : أهم الأشجار التى كان الفلاح يقوم بزارعتها ، النخيل وكان الفلاح يعتبر مالكا لأشجار النخيل وغيرها من الأشجار التى يزرعها ، حتى ولو كانت مزروعة فى أرض غير أرضه أو مساحته (٣) . كذلك كانت تزرع أشجار الفاكهة فى جهات مختلفة من البلاد ، وأهم أشجار الفواكه التى كانت تزرع التين ، الكروم ، الجميز ، وكانت أشجار الفواكه هذه تزرع فى الحدائق ، بالقرب من القرى .

فكيف كان يتم تنظيم إنتاج هذه المحصولات حينذاك ؟

* * *

كان يتبع فى إنتاج هذه المحصولات ثلاث طرق :

(١) الزراعة على ذمة صاحب حق الانتفاع .

(٢) المزارعة أو المشاركة .

(٣) التأجير .

أما الطريقة الأولى . فكان صاحب حق الانتفاع فيها يعتبر منتجاً مستقلا . يقوم بالعمليات الزراعية من حرث . ورى وعزق وحصاد ودرس لحسابه الخاص ، وكان يقوم

---

(١) — Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 21.

(٢) — Ibid., p. 22.

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية . محفظ دشت . محفظة رقم ٢٩٢ ، ص ص ٤٤٦—٤٤٧ .

بهذه العمليات هو نفسه بمساعدة أفراد أسرته ، إذا كانوا يستطيعون ذلك ، أو يستعين ببعض الفلاحين الآخرين ، الذين يعملون أجراء عند الغير نظير أجر بسيط ، كان يختلف من منطقة إلى أخرى قدّره جيرار ما بين (٥ ، ٨) بارات في الصعيد و (٨ إلى ١٩) بارة في بقية أجزاء القطر . وكان الزارع في هذه الحالة ، يعتبر هو المسئول الأول عن إنتاجه[1].

أما الطريقة الثانية ، ونعنى بها المزارعة أو المشاركة فقد كان هذا الاسلوب متبعا في مصر في القرن الثامن عشر ، فكان بعض الملتزمين يزارعون أي يشاركون الفلاحين في زراعة أطيان الأوسية الخاصة بهم ، وذلك بإعطائهم الأطيان ، وتقديم البذور لهم ، ويقوم الفلاحون بالعمل ، وما تتطلبه الزراعة حتى انتهاء المحصول ، وحينئذ يأخذ الملتزم من المحصول ، ما قدمه من بذور ، ثم يقتسم ما تبقى مع الفلاح فيترك له الثلث وأحياناً الربع — حسب الاتفاق الذى كان يتم بينهما — ويأخذ الباقى لنفسه .

وكذلك كان بعض الفلاحين ، يزارعون غيرهم من الفلاحين فيعطونهم أطيان أثرهم لزراعتها والقيام بنفقات الإنتاج ، نظير حصولهم على نصف المحصول ، وتأدية نصف ضرائب الأطيان وإن كان في بعض الأحيان صاحب الأثر هو الذى يتحمل وحده تلك الضرائب[2] .

أما الطريقة الثالثة ، من طرق تنظيم إنتاج المحصولات الزراعية في القرن الثامن عشر ، فكانت طريقة التأجير ، فقد سبقت الإشارة ، إلى أنه أصبح من حق الفلاح على أرض أثره أو مساحته ، أن يؤجرها لغيره ، لمدة سنة أو أكثر بالتراضى فيما بينهما ، وكان المستأجر في هذه الحالة ينظم إنتاج المحصولات التى يزرعها في أرض أثر غيره التى استأجرها نظير مبلغ معين كانا يتفقان عليه وقت التعاقد . وكذلك لجأ بعض الملتزمين كما سبقت الإشارة إلى تأجير أراضى الأوسية ، نظير مبالغ تدفع لهم ، وكانت أراضى الرزق تؤجر إلى الفلاحين وكان تأجيرها ذا فائدة كبيرة للمستأجرين ، نظراً لبساطة إيجارها ولاستمرارها في كثير من الأحيان في حوزة المستأجرين ، ويذكر الجبرتى هذه الحقيقة

---

(١) ب . س . جيرار ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٢) —Sacy, Op. Cit., p. 15.

— دكتور أحمد أحمد الحتة ، المصدر السابق ، ص ص ، ٥٩ — ٦٠ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، محافظ دشت ، محفظة رقم ٢٩٢ ، ص ص ٤٤٦ — ٤٤٨ .

— عبد الغنى غنام ، الاقتصاد الزراعى وادارة المزرعة ، ص ص ١١ — ١٧ .

بقوله « المزارع من الفلاحين إذا كان تحت يده تآجر رزقة أو رزقتين فإنه مغبوطا ومحسوداً من أهل بلده ، ويدفع لصاحب الأصل . القدر النزر ، والمزارع يتلق ذلك سلفاً عن خلف ، ولا يقدر صاحب الأصل أن يزيد عليه زيادة وخصوصا إذا كانت تحت يد بعض مشايخ البلاد فلا يقدر أحد أن يتعدى عليه من الفلاحين ، ويستأجرها من صاحبها وإن فعل لا يقدر على حمايتها »(١) .

وقد كانت حجج الاستئجار دائما تنص على أن المستأجر له حق الانتفاع بالأرض المدة المتفق عليها كيف شاء الإنتفاع بالزرع والمزارعة ، وتحدد ما يتحمله كل من الطرفين من الأعباء المالية التي كانت تفرض على الأرض آنذاك(٢) .

* * *

من العرض السابق للمحصولات الزراعية ، التي كانت تنتج في مصر في القرن الثامن عشر ، وطرق إنتاجها في ظل الظروف السابق إيضاحها يمكن تقويم أهميتها الاقتصادية على النحو التالي :

(أولا) : كان بعض هذه المحصولات ، يحل مقام العملة ، في تسديد الضرائب ، المقررة على الأراضي الزراعية . كما سجلت ذلك وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات دار المحفوظات العمومية ، وبخاصة في الوجه القبلي ، حيث كان الفلاحون يزرعون القمح والشعير ليسددوا من المحصول الضرائب ، المقررة عليهم . ويبيعون الفائض في الأسواق الحرة ، ليحصلوا بعائده على آلاتهم الزراعية ؛ وبقية مستلزمات حياتهم ، حيث كانت الذرة هي الغذاء الرئيسي لهم .

والجدير بالذكر أنه في سنوات الشراق ، كان محصول القمح ، ينخفض بدرجة كبيرة ، فكان ذلك — كما هو واضح من اشارات المصادر المعاصرة — يؤثر تأثيراً سيئا على حالة أهل الريف الاقتصادية ، التي تؤثر بدورها على الحالة الغذائية والاقتصادية في القاهرة ذاتها . وكذلك في حالات الاضطراب السياسي والصراعات العسكرية ، والتي كانت تحدث

---

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، جـ ٤ (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩هـ – أبريل ١٨١٤) م ، ص ٢٠٩ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبايعات الباب العالي ، سجل رقم ١٦٩ ، مادة ٢٧٤ ، ص ٨٤ سجل ١٢٠ ، مادة ١٧٨ ، ص ٩٢ .

بين البيوت المملوكية ، كانت محصولات الصعيد من القمح والشعير تنقطع عن القاهرة ، فكان ذلك يؤثر تأثيراً سيئاً على الحالة العامة فيها ويصاب الناس بالذعر ، وتبذل أجهزة الادارة كل جهدها للتغلب على هذه المشكلة(١) .

(ثانياً) : كان إنتاج بعض هذه المحصولات، يعد بالدرجة الأولى للتصدير ، مثل الأرز والكتان والعصفر ، ولم يكن يستهلك من هذه المحصولات ، محلياً ، إلاجزءا قليلا ، وكذلك لعب بعض هـذه المحصولات دوراً مزدوجاً ، فى اقتصاد الريف ، فكان يستخرج منه الزيت ، وتستعمل أليافه فى صناعة المنسوجات ، مثل الكتان الذى كانت أليافه تستعمل فى صناعة المنسوجات التيلية ، والقطن الذى كان إنتاجه فى بعض السنوات لايفى بحاجة المناسج المحلية ، وفى هذه الأحوال كان يستورد بعض القطن من بلاد الشام .

وقد لعب كثير من هذه المحصولات على ضعفها دوراً كبيراً فى تجارة مصر الخارجية فى القرن الثامن عشر .

(ثالثاً) : كانت هذه المحصولات، فى بعض السنوات، تعجز عن سد حاجات أهل الريف نتيجةلوقوع بعض الكوارث الطبيعية ، فيسود القحط والبلاء ، ويهجر السكان قراهم(٢)

---

(١) محمد شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ص ١٠٠ — ١٠١ .
— دكتور راشد البراوى ، المصدر السابق ، ص ١٧ .
— يذكر الجبرتى فى تاريخه كثيراً من هذه الأحوال ، فقد ذكر فى (حوادث ١١٩٧ هـ — ١٧٨٣ م) جـ ٢ ، ص ص ٧٤ — ٧٥ .
« قصر مد النيل وانهبط قبل الصليب بسرعة فشرقت الأراضى القبلية والبحرية وعزت الغلال بسبب ذلك ، وبسبب نهب الامراء ، وانقطاع الوارد من الجهة القبلية وشطح سعر القمح إلى عشرة ريال الاردب ، واشتد جوع الفقراء ، ووصل مراد بيك إلى بنى سويف ، وأقام هناك ، وقطع الطريق على المسافرين ، ونهبوا كل ما مربهم فى المراكب الصاعدة والهابطة » .
(٢) دكتور أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ١٩ .
— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 20.
(٣) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٢ (حوادث محرم ١٢٠٧ هـ — الموافق أغسطس ١٧٩٢ م) ، ص ٢٣٩ . يذكر أنه « لما انكشف الماء وزرع الناس البرسيم ، ونبت أكلته الدودة ، وكذلك الغلة فقلب أصحاب المقدرة الأرض وحرثوها بالماء من السواقى والنطالات والشواديف واشتروا لها التقاوى بأقصى القيم وزرعوها فأكله الدود أيضاً ولم ينزل من السماء قطرة ولا أندية ، ولا صقيع بل كان فى أوائل كيهك شرودات وأهوية حارة ثقيلة ولم يبق بالأرياف إلا القليل من الفلاحين ، وعمهم الموت والجلاء » .

وكان يزيد من وقع هذه الكوارث على أهل الريف . اعتداء الفرق العسكرية المتصارعة ، على القليل من المحصولات إن كان هناك محصولات . ويأخذون ماشيته دون أن يستطيع لذلك دفعاً . فعاش الفلاح نتيجة لذلك فى حال سيئة وأصبح الجمود من مميزات زراعاته ، ولم يحاول البتة أن يجدد فى أساليب إنتاجه ، لماذا يجدد وهو مدرك عدم استفادته من ثمرة جهده هذا . لذا فإن جميع الدلائل فى نهاية القرن الثامن عشر ، كانت تشير إلى أنه لابد من تغيير يصيب الزراعة ، ويقضى على القيود ، والاعباء التى أصبح الفلاح مكبلا بها ، فكان لابد من ازالة الضرائب الإضافية ، والرسوم المحلية الكثيرة التى كانت تمتص دخل الفلاح .

كذلك كان لا بد من إعادة النظر فى نظام حيازة الأرض ككل ، وأسلوب الإنتاج والعلاقات الإنتاجية التى كانت سائدة آنذاك ، ولكن القرن الثامن عشر مضى دون حدوث أى من هذه الإصلاحات ، التى بدأت تجد طريقها فى القرن التاسع عشر .

* * *

الثروة الحيوانية :

أما عن الثروة الحيوانية كجزء من مكونات الثروة الزراعية ، فيمكن الحكم بأن اهتمام الفلاح بهذا الجانب كان منصباً على تربية الحيوانات التى تعينه فى عمله الزراعى ، أو التى تزوده بقدر من المواد الغذائية كاللبن والزبد والجبن ، حيث إن ظروف الفلاح فى القرن الثامن عشر ، لم تكن تسمح له بأن يهتم بتربية مواشى غير التى تلزمه فى خدمة الأرض ، أو التى توفر له ولأسرته جانباً من القوت ، أو الكساء ، ولذا فإن هناك أنواعاً من الحيوانات لم تكن توجد فى القرى إلا بقدر محدود مثل الثيران والماعز والخراف .

والحيوان الذى حظى بالمكانة الأولى عند الفلاح هو الجاموس ، وبخاصة فى مصر العليا والفيوم حيث استخدم لإدارة الآلات ، كما أن سكان القرى الواقعة على الأطراف

= ويذكر فى موضع آخر « وانقضى شهر كيهك ولم ينزل من السماء قطرة ماء فحرثوا المزروع ببعض الأراضى التى طشها الماء وتولدت فيها الدودة ، وكثرت الفيران جداً حتى أكلت الثمار من أعلى الأشجار ، والذى سلم من الدودة فى الزرع أكله الفار ، ولم يحصل فى هذه السنة ربيع للبهائم إلا فى النادر جداً ورضى الناس بالتعليق ، فلم يجدوا التبن ، وبلغ حمل الحمار فى فصل التبن الأصفر الشبيه بالكناسة الذى يساوى خمسة أنصاف قبل ذلك مائة نصف وانقطع مرور الفلاحين بالكلية بسبب خطف السواس واتباع الأجناد ، فصار يباع عند الفلاحين من خلف القصبة كل حفنان بنصفين إلى غير ذلك » .

— نفسه ، ج ٢ (حوادث جمادى الأولى ١٢٠٦ هـ — الموافق مايو ١٧٩١ م) ، ص ٢٢٦ .

اهتموا به ليصنعوا من ألبانه الجبن والسمن ، أو يربونه بقصد الحصول على اللحوم ، التى كانت توجد بكثرة عند جزارى القرى [١] .

أما حيوانات النقل ، التى كان الفلاح يهتم بها ويوليها عناية خاصة ، فهى الحمير والجمال وكان يستغل الجمال فى نقل الحاصلات ، التى لا يمكنه نقلها عن طريق النيل أو الترع ، وكانت تربية الجمال أهم ما تشتغل به القبائل العربية المستقرة فى وادى النيل ، وكان العربان هم الذين يجلبون الجمال من سنار ودارفور بالسودان إلى الأسواق المحليةفى مختلف الأقاليم .

وقد ثبت من وثائق المحكمة الشرعية ، أن بعض الفلاحين ، كان يمتلك عدداً من الجمال وكان يقوم فى مواسم الحصاد ، وجمع المحاصيل بتأجيرها للفلاحين الآخرين لنقل محصولاتهم عليها إلى الأماكن التى يرغبون فيها ، نظير أجر معين ، يتفق عليه الطرفان يختلف حسب طول المسافة وقصرها ، ونوع المحصول ، وكان الاتفاق عادة يتم على أساس نقل محصول الفدان الواحد . وفى حالة تعدى بعض الأشخاص على حيوانات النقل التى فى حوزة فلاح آخر وأخذها منه دون اتفاق على الأجر ، كان قاضى الشرع ومشايخ القرية يقوم بأخذ حقه له من المعتدى[٢] .

أما الحيوان الثانى الذى كان يعتمد عليه الفلاح فى نقل محصولاته وتنقلاته ، فهو الحمير . فقد كانت الحمير أكثر دواب الحمل استعمالا فى القرى وقل أن يوجد فلاح ليس لديه حمار ومما شجع الفلاح على اقتناء هذا الحيوان : صبره وقناعته فى الأكل ، ونفعه الكبير له فى عمله[٣] .

---

(٢) ب.س.جيرار ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 22.

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٢) ، عين (٥٦) ، مضابط محكمة الإسكندرية الشرعية ، مضبطة رقم (١٢) ، ص ١٦١ ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، رقم (١٧) ، ص ٤٥ ، ويبدو أن حالات التعدى على حيوانات الغير هذه استمرت ، بعد القرن الثامن عشر ، حيث نصت المادة (٣) من قانون الفلاحة سنة ١٢٤٤ هـ ، ١٨٩٢ بأن «الذين يأخذون بهايم بعضهم يشغلونها فى الطاحون أو المحراث ، بغير إذن أصحابها ، أو يأخذونها بغير رضى منهم ويشغلونها فى أشغالهم فإذا بلغ قايمقام البلدة ، أو شيخ الحصة ، أن أحداً فعل ذلك ، يستخلص منه أجر البهيمة ، وتعطى لصاحبها مع بهيمته ، ويضرب الذى أخذ البهيمة بغير إذن صاحبها ، أو بغير رضاه خمسة وعشرين كرباجاً » .

— أحمد فتحى زغلول ، المحاماة ، ملحق رقم (١٨) ، ص ١٠٠ .

(٣) ب.س.جيرار ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

إلى جانب حيوانات النقل هذه . وجدت الخيول . التي كانت تستخدم لركوب الأشخاص ذوى المكانة فى المجتمع الريفى ، وكان العربان الذين استفلحوا أو الذين لا يزالون يعيشون فى الخيام على مشارف الصحراء هم الذين يقومون بتربية الخيول وترويضها وبيعها وكان هذا العمل يعتبر أساس ثروتهم .

كذلك كان الفلاح المصرى يقوم بتربية الدجاج والحمام بكثرة ، وقد كان عائد هذه الدواجن على الفلاح تافها ، بل إنه فى كثير من الأحيان يربيها ليقدمها هدايا لرجال الإدارة ، ويغذيهم بها . وقت حلول الوجبة وطلوع الديوان ، ونزلة الكشاف على القرى[1] ، وكذلك انتشرت خلايا النحل فى مختلف مناطق الريف ، وإن كثر وجودها فى قرى أسيوط حيث أتقن أقباط هذه القرى الاشتغال بهذا العمل [2] .

تلك هى أهم الحيوانات والدواجن التى كان الفلاح المصرى يهتم بتربيتها واقتنائها فى القرن الثامن عشر ، وكان حاله يتأثر كثيراً بما يصيبها من وباء فى بعض السنوات ويكثر بكاؤه وعويله عليها لمعرفته بقدر نعمتها عليه ونفعها له ، ويعتبر هذا الوباء من المصائب التى تحل به حيث إن هذه الحيوانات فى نظره عليها مدار عمار العالم على حد تعبير الجبرتى [3] .

* * *

هكذا من العرض السابق لجانبى الثروة الزراعية ، يتضح أن اقتصاديات الزراعة لعبت دورها فى حياة الفلاح المصرى فى القرن الثامن عشر ، فهو فى سنوات الرخاء يكفى حاجياته الغذائية من المحصولات التى ينتجها ، ويدفع منها ما عليه من ضرائب ، حيث استعماله للنقود المعدنية كان محدوداً جداً وبخاصة فى الوجه القبلى ، التى لم تكن النقود المعدنية معروفة فى بعض أجزائه حتى وصول الحملة الفرنسية [4] . ومن الحيوانات يستخرج جزءا من غذائه وينسج من صوفها أو أوبارها ملابسه فى المناسج المنتشرة فى كثير من القرى .

بالإضافة إلى تصديره جزءا كبيرا من هذه المنتجات إلى القاهرة حيث كانت تلعب دورها فى إقتصاديات البلاد سواء عن طريق التصدير أو المتاجرة فيها فى داخل البلاد

(١) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ٢ ، ص ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٢) على مبارك ، الخطط ، جـ٨ ، ص ١٨ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٢ (حوادث جمادى الأولى ١٢٠١ هـ — الموافق فبراير ١٧٨٧ م) ص ٣٩ .

(٤) Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 23.

الفصل الثامن

الصناعات الريفية والتبادل التجارى

تمهيد :

اولا ـ الصناعات الريفية :

١ ـ العوامل التى ارتبطت بها هذه الصناعات ، ٢ ـ صناعة الغزل والنسيج ، ٣ ـ صناعة السكر ، ٤ ـ صناعة الأوانى الفخارية ، ٥ ـ صناعة الحصر ، ٦ ـ صناعة تقطير ماء الورد ، ٧ ـ صناعة التفريخ ، ٨ ـ صناعة مواد البناء ، ٩ ـ صناعات اخرى ، ١٠ ـ طرق انتاج هذه الصناعات ، ١١ ـ تقويم هذه الصناعات .

ثانيا ـ التبادل التجارى :

١ ـ أنواع الأسواق ، ٢ ـ عوامل اضطراب الأسواق وتذبذب الأسعار ، ٣ ـ حركة التبادل التجارى بين المدينة والريف ، وعوامل ضعفها ، ٤ ـ تقويم عام .

تمهيد :

نتناول فى هذا الفصل دراسة الصناعات الريفية ، وأهميتها بالنسبة لاقتصاديات الريف خاصة ، والبلاد بعامة ، وكذلك حركة التبادل التجارى فى الريف ، وطرقها ، والعوامل المؤثرة فى هذين العنصرين من عناصر اقتصاديات الريف .

أولا : الصناعات الريفية[١] :

أما عن جانب الثروة الصناعية واقتصادياتها ، وأثر ذلك على حياة سكان الريف ، فإنه يمكن دراسة هذا الجانب فى ضوء عوامل معينة ارتبطت بها هذه الصناعات وهى :

(أولا) : ارتباط هذه الصناعات بالزراعة والمحصولات الزراعية ، فحينما ضعفت الزراعة وأهملت شئونها ، أدى ذلك إلى ضعف بعض الصناعات الريفية ، وانقراض بعضها الآخر .

(١) لم أشأ أن أتعرض لنظام طوائف الحرف ، حيث إن هذه الصناعات كانت تتم فى الريف دون أن تكون خاضعة لنظام طوائف الحرف التى وجد فى المدينة ، وكان له تنظيمه الخاص .

(ثانياً) : القدرة الشرائية لدى السكان،ففي سنوات الرخاء يزداد الإقبال على الصناعات لدى السكان . وتروج هذه الصناعات ، أما فى سنوات الكساد ، فكانت القدرة الشرائية للسكان تضعف . ويكسد بالتالى حال هذه الصناعات . ويقل الإقبال عليها سواء من سكان الريف أو المدن على السواء .

ولا شك أن القدرة الشرائية للسكان قد تأثرت كثيراً ، فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر نظراً لكثرة الأعباء المالية ، التى أصبحت ترهق الفلاح فى هذه الفترة من فرد ومغارم وكلف . كما سبقت الإشارة إلى ذلك فى موضعه .

(ثالثاً) : ارتبط توزيع هذه الصناعات وانتشار أماكن قيامها بوجود المواد الأولية سواء أكانت هذه المواد معدنية أم زراعية ، ومن هنا جاءت شهرة بعض المناطق بصناعات معينة نظراً لتوفر المواد الخام اللازمة لقيام هذه الصناعات فيها .

(رابعاً) : تأثر الصناعات الريفية فى ذلك الوقت ببطء المواصلات حيث أدى ذلك إلى اقتصار تسويقها على سوق القرية التى تقوم فيها الصناعات ، أو أسواق القرى المجاورة(١) .

لاشك أن كلا من هذه العوامل شارك بنصيب متفاوت فى ازدهار الصناعات الريفية ، أو إضعافها فى ذلك الوقت . وأهم الصناعات التى كانت منتشرة فى ريف مصر فى القرن الثامن عشر هى :

١ — صناعة الغزل والنسيج : فقد انتشرت المغازل والمناسج اليدوية ، فى جميع أنحاء البلاد وقد كان الرجال والنساء فى الريف ، يشتغلون فى وقت فراغهم بغزل

---

(١) أنظر بخصوص هذه الصناعات والحرف فى مصر العثمانية .
— محمد ابن إياس ، بدائع الزهور ، جـ ٥ ، ص ١٨٨ ، ١٩٩ .
— عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٢ (حوادث ١٢٠١ هـ — الموافق ١٧٨٦ م) ، ص ١٣١
— دكتور على الجريتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٢٣ .
-- Gabriel Baer, Egyptian Guilds in Modern times P. 4.
— P. J. Vatikiatis, Op. Cit., P. 36.
— ذكر صاحب هز القحوف على لسان بعض جهلة الريف موالياً :

رأيت أم زغابة فى المازيل   تطحن وتعجن وتغزل بالمغازيل
وحوطها شفت سرية من عجاجيل   وهم ينطوا وهى تلعب حناجيل

أى أنه رآها وهى فى معزل من المعازل ، تقوم فيه بعمليات الطحن ، والعجن ، والغزل ، وحوطها العجول تلعب ، أى أنها كلما وجدت وقت فراغ شغلته بالغزل ، هز القحوف ، جـ ١ ، ص ٢٩ .

القطن ، أوصوف الأغنام ، لإنتاج الأقمشة اللازمة لاستهلاكهم ، وكان إنتاج الصناعات القطنية منتشراً في الصعيد . وقد اشتهرت مراكز معينة بإنتاج المنسوجات القطنية مثل اسنا ، وقوص ، وأخميم ، وبنى سويف . أما صناعة المنسوجات الكتانية فقد انتشرت في قرى الفيوم ، وبعض قرى الوجه البحرى مثل أجا وغيرها من القرى . وقرى الوجه القبلى مثل قرية أبنوب وقرية درنكة .

أما صناعة المنسوجات الحريرية فقد انتشرت في المناطق الشمالية من الوجه البحرى نظراً لسهولة استيراد الحرير من سوريا ، ولملاءمة تلك المناطق للتصدير إلى أسواق الأقطار المجاورة، وقد أصبح لبعض القرى ، شهرة واسعة بالصناعات مثل قرى منوف ، محلة مرحوم ، وبرمة ، وابيار ، وبيسون ، وسمنود ، رشيد ، دمياط ، أنشاص .

وقد كان بعض تجار العاصمة يموّلون بعض الصناعات الريفية . وينتجونها لحسابهم الخاص ، فقد كانوا يستوردون القطن الخام من سوريا ويوزعونه على النساء الغزالات في القرى ، لغزله في منازلهن في أوقات الفراغ ، ثم ترسل خيوط الغزل إلى النساجين ، أو المناسج تحت إشراف هؤلاء التجار .

وكذلك اعتاد تجار دمياط استيراد الحرير الخام وتمويل المشتغلين بغزله ونسجه لحسابهم الخاص ، وقد كانت بعض قرى الوجه البحرى تتخصص في إنتاج أنواع معينة من الأقمشة(١) مثل تنيس التى اشتهرت بانتاج الأقمشة الحريرية .

وقد لعبت صناعة الغزل والنسيج ، دوراً هاما في حياة أهل الريف . فقد كان العمال يشتغلون بالغزل والنسيج في أوقات الفراغ ، حين يقل الطلب على العمل في الزراعة . وكان الدخل من احتراف هـذه الصناعات اليدوية التى كانت تمارسها النساء والأطفال في غالب الأحيان يؤلف جزءا لابأس به من دخل الأسرة . وقد كانت طرق إنتاج هـذه الصناعات في جملتها عتيقة وبالية لم تتغير عما كانت عليه منذ عهود بعيدة .

٢ — صناعة السكر : تركزت هذه الصناعة في الوجه القبلى . حيث كانت منتشرة في الوجه القبلى قبل العصر العثمانى . وكانت مزدهرة في مناطق استقرار الهوارة . وبصفة

(١) أنظر بهذا الخصوص :

على مبارك ، الخطط ، جـ ٨ ، ص ص ١٨ ، ٢٣ ، ٩٥ .

دكتور على الجريتلى ، المصدر السابق ، ص ص ١٧ ، ١٨ ، ٢١ .

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 23.

خاصة فى فرشوط وأخميم ، وكذلك انتشرت فى المناطق القريبة من القاهرة . وقد انتشرت معاصر السكر فى هـذه المناطق ، وتفاوتت هـذه المصانع فى حجمها تبعاً لمساحة الأراضى المزروعة بالقصب ، وكان القصب ينقل إلى هذه المصانع على ظهور الجمال أو بالمراكب الشراعية . وقد استغل بعض الأمراء المماليك عـدة مصانع للسكر فى إقليم جرجا لحسابهم الخاص ، فهم الذين يقومون بإنشاء المبانى وصيانتها . ويشترون المواشى التى تدير الآلات ، ويتحملون تـكاليف علفها ، ثم كانوا يتقاسمون الإنتاج مناصفة مع المستصنع الذى كان عليه تقديم الأيدى العاملة .

وكان العمل فى مصانع السكر ، ينقسم إلى عدة عمليات فرعية ، ويتوفر على كل منها عدد من العمال ، وهى عمليات نقل القصب ، وتنظيف السيقان من الورق ، ثم عصر القصب ، ثم عملية غلى العصير ، والتنقية ، وعمل القوالب ، ومراقبة الثيران التى تجر الآلات البدائية التى كانت تستعمل فى هذه الصناعة . ولم تشر المصادر المعاصرة ولا الوثائق إلى ما يدل على إنتشار هذه الصناعة فى الوجه البحرى ، حيث تشير هذه المصادر إلى أن القصب ، كان يستعمل كفاكهة فى المص(١) .

٢ — صناعة الأوانى الفخارية : انتشرت هذه الصنـاعة بصفة خاصة فى الصعيد الأعلى ، فى القرى التى حول قنا ، مثل قرية البلاص ، وقرية بنود . فقد وجد أن الطمى فى هذه القرى ، أصلح من غيره بكثير لصناعة الأدوات المنزلية الفخارية مثل البرام والأزيار والقدور ، والأوانى الخاصة بتعبئة النيلة والعسل ، وكذلك القلل لتبريد المياه . وقد ساعد على انتشار هذه الصناعة فى هذه القرى ، توفر الأيدى العاملة ، والوقود الرخيص ، حيث كان صاحب العمل (المصنع) يشغل العمال لحسابه الخاص فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج ، مثل تجهيز الطمى ومزجه بالهشيم ومباشرة الأفران ، ونقل المنتجات(٢) .

وقد كان الطلب على منتجات قنا وقراها من الأوانى الفخارية فى ذلك الوقت ، عظيما ، وكانت أسعارها فى أسواق القاهرة مرتفعة ، ولذا فإن تجار القاهرة كانوا يساهمون فى

---

(١) دكتور أحمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٣ .
— Edward, W. Lane, Op. Cit., p. 152.
— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 21.

(٢) على مبارك ، الخطط ، جـ ٩ ، ص ص ٨٢ ، ٩٠

بتمويل هذه الصناعة بشراء القلل وتخزينها ، أو يعهدون إلى أصحاب السفن بشراء كميات كبيرة منها لحسابهم ، ونقلها إلى القاهرة حيث يقومون بتسويقها ، رغم ارتفاع مصاريف النقل التي كانت تفوق في كثير من الأحيان ثمن شراء هذه الأواني من المنتجين(١).

٤ — صناعة الحصر : كانت هذه الصناعة منتشرة في كثير من القرى ، نظراً لتوفر مادة صناعتها الخام وهي نبات الحلفا وسعف النخيل ، ورغم أن هذه الصناعة كانت منتشرة في جميع أنحاء البلاد ، إلا أن هناك بعض القرى كانت متخصصة في هذه الصناعة وأصبحت شهرتها بصناعتها تفوق غيرها ، مثل المعصرة . سنورس . طمية . منوف . وقد استثمر بعض تجار القاهرة رأسمالهم في تمويل هذه الصناعة في قرى الريف ، وبخاصة في المواسم التي تقل فيها حاجة الزراعة إلى العمال(٢) ، وقد شجع التجار على سلوك هذا السبيل ، أن الحصر كانت من المفروشات الشعبية الواسعة الانتشار بين طبقات المجتمع المختلفة .

٥ — صناعة تقطير ماء الورد : انتشرت هذه الصناعة : في قرى الفيوم ، فقد وجد عدد من مصانع التقطير في هذه المنطقة ، تستعمل الزهور التي تنتج في هذه القرى ، وقد كانت منتجات هذه المصانع ترسل إلى أسواق القاهرة لتباع فيها(٣) .

٦ — صناعة تفريخ الدجاج : كانت هذه الصناعة منتشرة بصورة واسعة في معظم القرى وبعض المدن كذلك ، وكانت ملكية بعض المصانع التي تقوم بعملية التفريخ في يد بعض حكام الأقاليم من السناجق والكشاف ، أما إدارة هذه المصانع التي كانت تسمى المعامل ، فكانت بيد أشخاص من الأقباط ، الذين يديرونها إما نظير أجر معين ، أو لحسابهم ، بعد استئجارها من أصحابها . وكان يطلق على هذه المعامل في الوجه البحري « معمل الفراخ » وفي الوجه القبلي « معمل الفروج » .

وكانت الطريقة المتبعة في التفريخ ، أن يرسل الفلاحون البيض إلى معامل التفريخ ، وكان المعمل ، يستبقى لنفسه نسبة تتراوح بين ٢٥ ، ٣٠٪ ، وفي بعض الأحيان كانت النسبة تصل إلى

(١) دكتور علي الجريتلي ، المصدر السابق ، ص ١٧ . — Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 26.

(٢) علي مبارك ، الخطط ، جـ ٨ ، ص ٩٥ .
— دكتور علي الجريتلي ، المصدر السابق ، ص ٢١ . — Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 26.

(٣) ب . س . جيرار ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

٥ كتكوتاً من كل مائة كتكوت كأجر على إجراء عملية التفريخ ، ويسلم الباقى لأصحابه بعد تفريخه (١) .

وقد ذكر أحد الرحالة الأوربيين ، الذين زاروا مصر فى عشرينات القرن التاسع عشر الإحصاء التالى عن معامل التفريخ ، وكمية إنتاجها ، والتى لم يصبها كبير تغيير عما كان عليه الأمر فى القرن الثامن عشر :

	الوجه البحرى	الوجه القبلى
عدد معامل التفريخ	١٠٥	٥٩
عدد البيض المستخدم	١٩,٣٢٥,٦٠٠	٦,٨٧٨,٩٠٠
عدد البيض الفاسد	٦,٢٥٥,٨٦٧	٢,٥٢٩,٦٦٠
عدد البيض المفقس	١٣,٠٦٩,٧٣٣	٤,٣٤٩,٢٤٠

وكانت صناعة التفريخ من الصناعات الرائجة فى ريف مصر فى القرن الثامن عشر بصورة واسعة(٢) . نظراً لأن الدواجن كانت تكون جزءاً من ثروة الفلاح .

٧ — صناعة مواد البناء : كانت هذه الصناعة منتشرة فى جميع القرى تقريباً . نظراً لأن مواد هذه الصناعة بسيطة ، ومتوفرة فى كل القرى فلم تكن هذه الصناعة تتطلب سوى خلط الطين بالقش ، ثم تجفيفه بفعل حرارة الشمس ، وكان سكان الريف يبنون مساكنهم من هذا النوع من الطوب ، وهو اللبن المجفف ، أما عن صناعة الجير فكانت

(١) أنظر على مبارك ، الخطط ، ج ٩ ، ص ص ٤ — ٧

حيث ذكر عند حديثه عن قرية « بيلا و » ، مركز ملوى ، محافظة المنيا حالياً ، وصفاً مطولا لأنواع معامل التفريخ ، وطرق التفريخ والنسبة التى تؤخذ كأجر على عملية التفريخ ، وذكر أن بعض أقباط هذه البلدة مختص بمزاولة معامل الدجاج واستخراجه ، فيسرحون لذلك فى البلاد التى فيها المعامل ، من ناحية وردان الغربية القديمة ، من القناطر الخيرية ، إلى أقصى بلاد الصعيد ، فيتفرقون فى البلاد ، ويجمعون البيض ، بعضه بالثمن ، وبعضه فى نظير فراخ يأخذها أرباب البيض بعد تمام العمل ثم يرجعون إلى بيلاو وهكذا كل سنة .

وذكر هذه الحقيقة كذلك عند حديثه عن قرية بنجا تبع مركز طهطا ، محافظة سوهاج حالياً حيث ذكر أن العمال الذين يعملون فى معمل الدجاج بها من أقباط قرية أدفا ، الواقعة غربى سوهاج .

الخطط ج ٩ ، ص ٨٥ .

(٢) — Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 317-318, 319.
— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 28.

منتشرة أيضاً فى كل القرى ، وكان معمل حرق الحجر ، وتحويله إلى جير يسمى « القمين »[1] .

وبالإضافة إلى هذه الصناعات انتشرت فى القرى صناعات أخرى . وجدت فى الغالب ، فى كل القرى ، حيث إنها كانت من ضروريات الحياة بالنسبة للسكان . كصناعة البسط ، وصناعة الأوانى النحاسية ، وتبييضها ، والنجارة ، والحدادة ، والصياغة ، فقلما توجد قرية لا يوجد بها حداد ونجار ونحاس وصائغ . ووجدت فى بعض القرى صناعة البارود ، وصناعة قلوع المراكب[2] .

أما طرق إنتاج هذه الصناعات جميعها ، كما يستفاد من كتابات الرحالة والمعاصرين فكانت بدائية إلى أبعد الحدود ، فالآلات التى تستعمل فى إنتاجها تعتمد فى وقودها على قش الذرة والأرز ، وروث الماشية ، ومعظمها كان يعتمد على قوة عضلات الإنسان ، واستعمال المواشى فى إدارتها ، وكان إنتاج هذه الصناعات يستغرق وقتاً طويلاً لا يتناسب وكمية الإنتاج[3] .

ومما يلاحظ أن إنتاج هذه السلع ، كان يتم حسب الطلب ، وكان العملاء فى غالب الأحيان يزودون الصناع بالمواد الأولية ، وينتجون لهم سلعهم حسب مواصفاتهم ، وقد استغل بعض كبار تجار المدن هذا النظام ، وبدأوا يوظفون أموالهم ويستثمرونها عن طريق تشغيلها ، فى بعض هذه الصناعات الريفية ، فكانوا يمولون بعض الصناع فى الريف ، ويشغلونهم لحسابهم الخاص ، مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات اللازمة للصناعات المطلوبة ، وكان هؤلاء الصناع ينتجون السلع وفق المواصفات التى يضعها لهم أولئك التجار ، ثم يوردونها لهم[4] .

وقد سبقت الإشارة إلى استثمار تجار المدن لأموالهم فى ميدان التزام الأراضى الزراعية ، ووصل بهم الأمر إلى حد المضاربة فى هذا الميدان . وهنا نراهم يوظفون

---

(١) يوسف الشربينى ، هز القحوف ، جـ٢ ، ص ١١٧ .

(٢) محمد فهمى لهيطة ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

— دكتور راشد البراوى ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٣) دكتور على الجرتيلى ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٤) مصطفى القوفى ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

— دكتور أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٨

أموالهم فى استثمار الصناعات الريفية ، مما يدل على ظهور رأسمالية مصرية متمثلة فى فئة التجار وبدء الارتباط بين المدينة والقرية عن طريق استثمار رؤوس الأموال وتوظيفها فى ميادين الاستثمار الريفية .

وقد قبل أهل الريف ذلك النظام ، لأنهم رأوا فيه استغلالاً لوقت فراغهم وتنمية لمواردهم ، وتصريفاً لمنتجاتهم فمثلا عملية مثل صناعة الغزل كانت تتم بالمغازل اليدوية ، وتقوم بها النساء فى منازلهن ، أو يقوم بها الرجال فى أثناء ملاحظتهم قطعانهم ، أو فى وقت فراغهم ، فهى مصدر كسب لهم على أية حال مهما تضاءل عائدها .

***

وهكذا يمكن من العرض السابق للصناعات الريفية ، التى كانت منتشرة فى القرن الثامن عشر ، فى ريف مصر ، يمكن تقويمها وإيضاح أهميتها الاقتصادية فى حياة الريف فيما يلى :

(أولا) : لم تكن هذه الصناعات على مستوى فنى مناسب ، لانعدام الإشراف الفنى عليها واشتغال كثير من غير أبناء هذه الحرف بها ، مع عدم صلاحيتهم للقيام بأعباء الحرف التى يدخلون زمرتها ، ومن هنا أصاب معظم هذه الصناعات الريفية التأخر والتدهور والانحلال . ورغم ذلك فإن أصحاب هذه الحرف أو الصناعات استمروا فى الاشتغال بها ، لأنها تشكل المصدر الأول لرزقهم . وإن وجد كثير من الإشارات فى المصادر المعاصرة عن ترك بعض أصحاب هذه الصناعات لحرفهم نتيجة لكثرة الضرائب التى أصبحت تفرض عليهم وترهق كاهلهم مثل زملائهم أصحاب الفلاحة(١) .

(ثانياً) : عامل آخر حد من ازدهار هذه الصناعات ، هو ضيق عمليات التبادل التجارى بين القرى ، وبينها وبين المدن ، باستثناء الصناعات التى كان يمولها تجار المدن لحسابهم الخاص ، كما سبقت الإشارة ، فيما عدا هذا كانت حركة التبادل تتم فى أضيق الحدود (٢) ، وقد حد منها فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر المنازعات العسكرية ، بين البيوت

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٢ (حوادث صفر ١٢٠٢ هـ — نوفمبر ١٧٨٧ م) ص ١٥٣ .

— مصطفى القوقى ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢) دكتور أحمد عزت عبد الكريم وآخرون ، دراسات تاريخية فى النهضة العربية ، ص ٤٣١ .

المملوكية ، التى كان ميدانها فى الغالب الريف ، إلى جانب ما استتبع هذه العمليات العسكرية من كثرة الفرد والـكلف ، كل ذلك حد من عمليات التبادل بين القرى وبينها وبين المدن وعاق تطور الصناعات الريفية . وامتنع أهل الريف عن دخول المدينة لتسويق منتجاتهم ، وقد أدى كل ذلك إلى تأخر هذه الصناعات إلى حد ما .

(ثالثاً) : رغم تأخر الكثير من الصناعات الريفية وتدهورها ، فإن هناك بعض هذه الصناعات ، مثل الحدادة ، والنجارة ، كانت تشكل مورد الرزق الوحيد للمشتغلين بها ، ولذا فإنهم ظلوا على اشتغالهم بها مع سوء حالتهم ، أما الصناعات الأخرى فمع أن المشتغلين بها هجروها ، إلا أن المتبقى منها كان يشكل جزءاً هاماً من اقتصاد الريف فى ذلك العهد ، خاصة وأن الذين كانوا يموّلون هذا الجزء تجار المدن كما سبقت الإشارة ، ولذا فإن ذلك يمثل جزءاً هاماً من دخل بعض الأسر الريفية ، التى كانت مطالب الحياة لديها بسيطة ، لا تحتاج إلى دخل كبير .

وقد ظلت الصناعات الريفية على حالها هذه حتى جاء محمد على ، فعمل فى أوائل حكمه على استغلال هذه الصناعات الريفية والنهوض بها واحتكارها فعين فى كل قرية أحد مشايخها مشرفاً على ما بها من صناعات، وتشغيل المتعطل منها على حساب الميرى، كما استولى على بعض الصناعات الريفية ، وأمر بتشغيلها لحساب الحكومة ، حتى صار الإشراف على غزل القطن والكتان على يد الفلاحات حتى فى القرى النائية ، يتم عن طريق الحكومة . فهى التى توزع عليهن المواد الأولية ، وتشترى الغزل بثمن محدد ، ثم ترسله إلى النساجين فى المدن . كذلك منع محمد على الفلاحين من صناعة الحصر لحسابهم الخاص . وأصبحت الحكومة هى التى تتولى إدارة هذه الصناعات الواسعة الانتشار (*) . عمل محمد على ، على تطور الصناعات الريفية التى كانت سائدة ، فى ريف مصر فى القرن الثامن عشر ، عن طريق الإشراف

(*) يذكر الجبرتى هذه الحقيقة جـ ٤ (حوادث ١٢٣٢ هـ — ١٨١٧م) ص ص ٢٨٢ — ٢٨٣ ، قائلا : « وانقضت السنة مع استمرار ما تجدد فيها من الحوادث ، التى منها ، ما حدث فى آخر السنة من الحجر ، وضبط أنوال الحياكة ، وكل ما يصنع بالمكوك ، وما ينسج على نول ، أو نحوه من جميع الأصناف من أبريم ، أو حرير ، أو كتان إلى الخيش والغل والحصير فى سائر الأقليم المصرى ، طولاً وعرضاً ، قبلى ، وبحرى من الإسكندرية ودمياط ، إلى أقصى بلاد الصعيد والفيوم ، وكل ناحية تحت حكم هذا المتولى ، وانتظمت لهذا الباب دواوين ببيت محمود بك الخازندار ، وأياماً ببيت السيد محمد المحروقى ، وبحضرة من ذكر ، والمعلم غالى ، ومتولى كبير ذلك ، والمفتيج لأبوابه المعلم يوسف كنعان الشامى » .

المنظم ، الذى فرضه على هذه الصناعات . حتى الموجودة منها فى القرى النائية ، ويعد الاقتصاديون هذا العمل خطوة أولى نحو الصناعات الحديثة(١) .

(ثانياً) : التجارة ((التبادل التجارى فى الريف)) .

تمهيد :

لعب التبادل التجارى فى الريف . فى القرن الثامن عشر ، دوراً هاماً . فى تنظيم حياة السكان الاقتصادية كذلك كان ارتباط التجارة الخارجية لمصر ، فى ذلك القرن ، بالتجارة الداخلية . والتبادل التجارى فى الريف . ارتباطاً شديداً ، فقد كانت التجارة الخارجية مع البلاد التابعة للدولة العثمانية ، تقوم أساساً على التعامل فى المحصولات الزراعية ، وبعض الصناعات الريفية . وقد سبقت الإشارة عند دراسة ، النشاطين الزراعى ، والصناعى إلى أن بعض المنتجات الريفية كانت مخصصة للتصدير . وأن بعض تجار القاهرة والمدن الأخرى . أصبحوا يستثمرون ، بعض المنتجات الريفية لحسابهم الخاص ، بقصد تصديرها .

= والمعلم منصور أبو سريمون القبطى ، ورتبوا لضبط ذلك كتاباً ومباشرين ، يتقررون بالنواحى والبلدان والقرى ، وما يلزم لهم من المصاريف ، والمعالم والمشاهدات ، ما يكفيهم ، فى نظير تقيدهم وخدمتهم فيمضى المتعينون لذلك فيحصرون ما يكون موجوداً على الأنوال بالناحية من القماش والبز والأكيسة الصوف المعروفة بالزعابيط ، والدفافى ، ويكتبون عدده على ذمة الصانع ، ويكون ملزوماً به حتى إذا تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالفرض الذى يفرضونه ، إن أرادها صاحبها أخذها من الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليها من طرفيها بعلامة الميرى ، فإن ظهر عند شخص شىء من غير علامة الميرى ، أخذت منه ، بل وعوقب وغرم تأديباً على اختلاسه ، وتحذيراً لغيره شأن هذا الحاصل الموجود ، عند الناجين ، واستئناف العمل الجديد ، فإن الموكل بالناحية ومباشريها يستدعون من كل قرية شخصاً معروفاً من مشايخها فيقيمونه وكيلا ، ويعطونه مبلغاً من الدراهم ويأمرونه بإحصاء الأنوال والشغالين والبطالين منهم فى دفتر ، فيأمرون البطالين بالنسيج على الأنوال التى ليس لها صناع بأجرتهم كغيرهم على طرف الميرى ، ويدفع المتوكل لشخصين أو ثلاثة ، دراهم يطوفون بها على النساء اللاتى يغزلن الكتان بالنواحى ويجعلنه أذرعاً فيشترون ذلك منهن بالثمن المفروض ، ويأتون به إلى النساجين ، ثم تجمع أصناف الأقمشة فى أماكن للبيع بالثمن الزائد » .

(١) أنظر بهذا الخصوص المصادر التالية :

— Mengin, Histoire de L'Egypte sous Mohammed Ali pp. 375-377.

— دكتور الجريتلى ، المصدر السابق ، ص ص ٧٠ — ٧٣ .

— دكتور حليم عبد الملك ، السياسة الإقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، ص ٤٢ .

ومع هذا فإن الدراسة سوف تقتصر على دراسة التبادل التجارى فى الريف ، والارتباط التجارى بين الريف والمدينة دون التعرض لتجارة مصر الخارجية ، حتى لا تخرج عن نطاق البحث .

* * *

كان التبادل التجارى فى الريف ، يتم فى الأسواق ، التى كانت تعقد محلياً فى القرى ذاتها لتبادل المنتجات المحلية ، التى تتطلبها حياة الفلاحين فى ذلك الوقت ، التى كانت فى غاية من البساطة ، وقد كانت هذه الأسواق نوعين :

١ — أسواق سنوية موسمية ، لعبت العقيدة الدينية فيها دوراً كبيراً

٢ — أسواق أسبوعية ، حيث تعقد كل قرية سوقها فى يوم معين مرة كل أسبوع[1] .

كانت أسواق النوع الأول تعقد بالقرب من أضرحة الأولياء والصالحين ، فى موالدهم ، حيث يتجمع أهالى القرى القريبة ، والبعيدة على السواء ، فى هذه المناسبات التى أصبحت تمثل عندهم جزءا من عقيدتهم الدينية ، وكانت أجهزة الإدارة فى غالب الأحيان تولى هذه الاحتفالات قدراً من إشرافها ، ولذا فانه كان يتوفر لأهل القرى فى هذه المناسبات الأمن ، واجتماع أعداد كبيرة ، من أهالى القرى المجاورة ، ولهذا فإن التجار أو المتسببين على حد تعبير الجبرتى كانوا يجدون فى هذه الموالد ، فرصة طيبة ، لتسويق سلعهم على نطاق واسع ، فكان كل تاجر ، يتخذ له مكاناً فى السوق الذى يعقد بهذه المناسبة ، يعرض فيه بضاعته ، وكان انعقاد مثل هذه الأسواق على مقربة من مكان له مكانته الدينية فى نفوس الأهالى ، له أثره على نفوس المشترين أنفسهم ، حيث يعتقدون أن مشترواتهم تحفها بركة هذا الولى أو ذاك الصالح تبعاً لاعتقادهم فيه .

ومن أمثلة هذه الأسواق « الدينية » ، سوق مولد السيد أحمد البدوى بطنطا ، وسوق مولد سيدى إبراهيم الدسوقى بدسوق ، وسوق السيد أحمد الفرغلى بأبى تيج ، وسوق عبدالرحيم القنائى بقنا ، وسوق مولدسيدى إبراهيم الشلقامى العمرانى ، بقرية شلقام فى البهنساوية الذى يأتى له الناس من كل جهة « حتى من المحروسة للزيارة ، والتجارة ، فيباع فيه كل شىء مما فى القطر من حيوانات ، وبز وحرير وغير ذلك » .

---

(١) محمد فهمى لهيطة ، المصدر السابق ، ص ص ٣٥ — ٣٦ .
— Crouchley, A.E., Op. Cit., pp. 28, 29.

وسوق مولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس، فهذه الموالد إلى جانب أنها كانت اجتماعات دينية صارت أسواقاً تجارية ، يؤمها التجار من كل الجهات ، وقد كان يتم فى هذه الأسواق بيع وشراء جميع المنتجات الريفية من زراعية وصناعية ، إلى جانب منتجات المدن التى يقبل الفلاحون على شرائها من هذه الأسواق الموسمية ، حيث إنها لم تكن متوفرة لهم فى أسواقهم المحلية(١) .

❋ ❋ ❋

أما عن النوع الثانى من الأسواق المحلية ، التى كان يتم فيها التبادل التجارى بين أهل القرى ، فقد كانت هذه الأسواق أسبوعية تعقد فى القرى ذاتها ، فلكل قرية سوقها المحلية التى تسوّق فيه منتجاتها ، وقد كانت كل قرية تعقد سوقها فى يوم معين : فقرية تعقد سوقها يوم السبت ، وأخرى تعقد سوقها يوم الأحد ، وهكذا على مدار الأسبوع تعقد الأسواق فى القرى . ولم يكن سوق القرية يقتصر على سكانها فقط ، بل كان يشارك فيه سكان القرى المجاورة ، الذين يرغبون فى تسويق منتجاتهم ، بل فى كثير من الأحيان ، كانت كل مجموعة من القرى تتخذ لها سوقاً واحدة تعقد فى إحداها ، ويكون مركزاً لتسويق منتجات هذه القرى ، فى تلك السوق .

ومما تجدر الإشارة إليه أن سكان بعض القرى تخصصوا فى التجارة فى بعض المنتجات مثل أهل قرية « آبة » (٢) تابع البهنساوية الذين تخصصوا فى تجارة الأغنام ، وكانوا يذهبون إلى معظم أسواق القرى فى الصعيد لكى يشتروا منها الأغنام ثم يعلفونها بالفول وغيره من الحبوب حتى تسمن ،فيسافرون بها إلى أسواق القاهرة حيث يبيعونها للجزارين فى هذه الأسواق ، وكذلك كان يفعل أهل « سنبو » . كما تخصص كذلك أهل قرية « أنشاص » فى تجارة المواشى ، وكان سوق هذه القرية مشهوراً بهذا التجارة(٣) .

---

(١) على مبارك ؛ الخطط ؛ جـ ص ٢ .
محمد فهمى لهيطة ؛ المصدر السابق ، ص ٣٥ .
— آبة : حالياً تبع مركز مغاغة ، محافظة المنيا ، وكانت فى العصر العثمانى تبع البهنساوية وكانت تعرف باسم « آبا الوقف » لأن أراضيها كانت وقفاً فى ذلك الوقت .
القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ٣ ، ص ٢٤٣ .
(٢) على مبارك ، الخطط ، جـ ٨ ، ص ٢ .
(٣) نفسه ، جـ ٨ ، ص ٩٥ .
— محمد فهمى لهيطة ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

وكانت هذه الأسواق فرصة يلتق فيها التجار بالفلاحين . وكان التجار ينتقلون من سوق قرية إلى سوق قرية أخرى حتى إذا انتهى الأسبوع أتموا دورتهم التجارية ، ثم يبدأونها من جديد فى الأسبوع التالى بنفس النظام وفى نفس المواعيد .

وقد كان سوق القرية — وما زال — ينقسم إلى أقسام حسب السلع التى تباع فيه فقسم للحبوب وآخر للحوم وثالث للمواشى وهكذا .

وكان كل من يبيع سلعة عليه أن يدفع ضريبة تسمى « ضريبة السوق » ، وكانت هذه الضريبة تختلف من سوق إلى آخر . فمثلا فى سوق الفيوم . كان على البائع أن يدفع عشر بارات عن أردب القمح المباع . وكان النظام المتبع فى جباية هذه الرسوم المقررة على هذه الأسواق ، هو نظام « الإلتزام » . فكان لكل سوق ملتزمها الذى يقوم بتحصيل الضرائب على السلع المباعة ، بما يحقق له الربح الذى يريده[1] .

وتجدر الإشارة إلى أن الأسواق المحلية كانت دائما عرضة للاضطراب وتذبذب الأسعار نتيجة لعاملين هامين لا بد من الإشارة إليهما :

(أولا) : اختلال نظام النقد وعدم ثبات قيمة العملة ، فكما هو واضح من كتابات المعاصرين ، والوثائق ، أنه لايكاد يمر عام دون حدوث ، تغيير فى قيمة العملة أو إلغاء عملة وسك عملة أخرى ، مما يضاعف ، من صعوبة بحث الأسعار ، وقيمة النقود فى ذلك العهد . كما أن بعض أجزاء البلاد ، وبخاصة فى الصعيد ، ظلت لا تستعمل فى مبادلاتها العملة ، وإنما سارت أمورها بنظام المبادلة (المقايضة) حتى مجىء الحملة الفرنسية[2] .

هذا بالإضافة إلى اختلاف قيمة العملة . والتغيرات التى كانت تطرأ عليها من وقت إلى آخر حيث توجد إشارات كثيرة فى كتابات المعاصرين ، عن اختلاف المكاييل والموازين ، والمقاييس من منطقة إلى أخرى . وأن بعض التجار ، أو « المتسببين » على حد تعبير الجبرتى[3] كان يستعمل نوعين من المكاييل ، نوع صغير ونوع كبير ، فحين يشترى من الفلاحين

---

(١) محمد فهمى لهيطة ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 29.

(٢) ب.س. جيرار ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٢ (حوادث صفر ١٢٠٥ هـ — الموافق أكتوبر ١٧٩٠ م) ، ص ١٩٠ .

يستعمل المكاييل الكبيرة ، وحين يبيع ما اشتراه يستعمل المكاييل الصغيرة . وكذلك اتبع هذا الأسلوب في الموازين ، والمقاييس . وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الاسلوب قد اتبعه الصيارفة من الأقباط . حيث كانوا يستعملون عند تسلمهم الضرائب الميرية من الفلاحين على شكل غلال ، كانوا يستعملون مكاييل كبيرة ، تفوق مكاييل الشون الأميرية التي يوردون لها هذه الغلال . وبذلك كانوا يوفرون لأنفسهم قدراً كبيراً من الغلال وصل إلى ثلث مقدار الضرائب طبقاً لاعترافات فئة كبيرة منهم لجيرار أحد علماء الحملة الفرنسية(١) .

ولا شك أن أساليب الغش هذه أدت إلى الإضرار بمصالح الفلاحين ، وضياع الفائدة التي كانوا يرجونها من وراء عمليات البيع والشراء ، وساعدت بالتالي على سوء حالتهم الاقتصادية وبخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

(ثانياً) : لعبت الاضطرابات السياسية والمنازعات العسكرية التي كانت تمر بها مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، والتي سبقت الإشارة إليها في كثير من المواضع ؛ لعبت دوراً بارزاً . في إضعاف السوق المحلية في القرى ، وتدهور القيمة الشرائية فيها . فأدى ذلك إلى كساد كثير من السلع ، نتيجة لقطع طرق التجارة وتعطل المواصلات بين كثير من أجزاء البلاد ، نظراً لتجول الفرق المتصارعة في هذه المناطق حتى أصبح الفائض من حبوب الوجه القبلي مثلا ، لا يجد طريقه إلى القاهرة ، وبقية أجزاء البلاد .

كذلك تعرضت أسواق الفلاحين إلى عمليات السلب والنهب . من جانب أفراد هذه التجاريد ، ويذكر الجبرتي ضمن أحداث أواخر صفر ١٢٠٥ هـ — أكتوبر ١٧٩٠ م . أن أحمد بيك كاشف الدقهلية وأتباعه ، أصبحوا « يخطفون دواب الناس من الأسواق ، وخيول الطواحين ولما سرحوا في البلاد حصل منهم ما لا خير فيه ، من ظلم الفلاحين ، مما هو معلوم من أفعالهم»(٢) .

وقد أدى هذا العامل بالذات في كثير من الأحيان ، إلى شل حركة التبادل التجاري بين الريف والمدينة ، في بعض الأحيان ، وحيث إن اعتماد المدينة وبخاصة القاهرة —

---

(١) ب.س.جيرار ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، جـ ٢ (حوادث صفره ١٢٠ هـ — الموافق أكتوبر ١٧٩٠ م) ص ١٩٠ .

حيث مقر السلطة وكبار أعيان البلاد فى ذلك الوقت ، وأكثر جهات القطر سكانا — فى سد الحاجات الغذائية ، كان يعتمد على الريف ، لذا فإن حالة المدينة كانت تصاب بالشلل وتهدد بالمجاعة إذا انقطعت طرق التبادل التجاري بينها وبين الريف ، وقد أدرك المتصارعون هذه الحقيقة ، وكانوا يستغلونها لتهديد أعدائهم الموجودين بالقاهرة ، فيذكر الجبرتى أنه نتيجة لحجز الأمراء القبليين « المراكب ومنعهم السفار ، حتى تعطلت الأسباب ، وامتنع حضور الغلال ، من الجهة القبلية وخلت عرصات الغلة والسواحل من الغلال مع كثرتها فى بلاد الصعيد »(١) .

هذا إلى جانب تهديدهم للأسواق التى يؤمها الفلاحون لتسويق منتجاتهم ، وبيعها لأهل المدينة حتى ضاق ذرع الفلاحين ، وامتنعوا عن ذلك إلا فى القليل النادر (٢)، كذلك كان هناك عامل آخر أضعف إلى حد ما من عملية التبادل التجارى بين المدينة والريف ، وهو كثرة الرسوم التى كانت تفرض على المتاجر كالدخولية ، والعوائد النهرية ، ورسوم دخول المدن ، والخروج منها . مما كان يجعل العائد من عملية التبادل التجارى مع المدينة ضئيلا ، ولذا فإن الفلاح ، قصر إلى حد كبير ، عملية تسويق منتجاته فى حدود إقليمه .

لا شك أن هذه الاضطرابات السياسية ، وما صاحبها من عمليات عسكرية حدت كثيراً من حركة التبادل التجارى بين المدينة والريف ، فقد أدت إلى خوف الفلاح على سلعه ،

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، جـ ٣ (حوادث ١٢١٧ هـ — الموافق ١٨٠٢ م) ، ص ص ٢٣٨—٢٣٩ .

(٢) نفسه ، جـ ٣ (حوادث ١٢١٨ هـ — الموافق ١٨٠٣ م) ، ص ص ٢٧٠ — ٢٧١ .

ذكر ما كان يقع فى هذه الأسواق بقوله : « ويترصدون لمن يذهب ، إلى الأسواق ، مثل سوق أنبابه ، فى يوم السبت لشراء الجبن ، والزبد ، والأغنام والأبقار ، فيأخذون مامعهم من الدراهم ، ثم يذهبون إلى السوق ، وينهبون ، مايجلبه الفلاحون من ذلك للبيع ، فامتنع الفلاحون من ذلك ، إلا فى النادر خفية ، وقل وجوده ، وغلا السمن ، حتى وصل إلى ثلثمائة وخمسين نصف فضة العشرة أرطال قبانى ، وأما التبن ، فصار أعز من التبر وبيع قنطاره بألف نصف فضة إن وجد ، وعز وجود الحطب الرومى ، حتى بلغ سعر الحمل ثلثمائة فضة ، وكذا غلا باقى الأحطاب ، وباقى الأمور المعدة للوقود مثل البقمة وجلة البهائم وحطب الذرة ، ووقفت الأرنؤود لخطف ذلك من الفلاحين ، فكانوا يأتون بذلك فى أواخر الليل وقت الغفلة ، ويبيعونه بأغلى الأثمان ، وعلم الأرنؤود ذلك ، فرصدهم وخطفوهم ، ووقع منهم القتل فى كثير من الناس ، حتى فى بعضهم البعض ، وغالبهم لم يصم رمضان ، ولم يعرف لهم دين يتدينون به ، ولا مذهب ولا طريقة يمشون عليها ، أباحية أسهل ماعليهم قتل النفس ، وأخذ مال الغير وعدم الطاعة لكبيرهم وأميرهم ، وهم أخبث منهم فقطع ، الله دابر الجميع » .

وحدّت من ذهابه ليس فقط إلى المدينة بل ومن الذهاب إلى أسواق القرى الأخرى ، لانعدام الأمن وانتشار اللصوص ، وقطاع الطرق ، سواء من العربان ، أو بعض الفلاحين، أو الجند ، ولذا فإن الفلاح آثر أن يكون تبادل سلعه فى داخل قريته بقدر الإمكان ، وهذا أدى ولا ريب إلى إضعاف عملية التبادل التجارى بصورة كبيرة .

❊ ❊ ❊

من العرض السابق لجوانب اقتصاديات الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، الزراعية ، والصناعية ، والتجارية يمكن أن نخلص إلى أن هذه الاقتصاديات أحيطت بظروف صعبة إلى درجة كبيرة فأحاط الإهمال بوسائل إنتاجها وأحاط الظلم والأعباء الجسام بمنتجها حتى اضطر فى بعض الأحيان إلى الهروب من الميدان ، ولا شك أن اقتصاديات تسكون هذه حال وسائل إنتاجها ومنتجها ، فى أنها اقتصاديات ضعيفة نتيجة لهذه الظروف السيئة التى أحاطت بها . ومع ذلك فإننا لا نقلل إطلاقا من أهمية هذه الاقتصاديات على ضعفها ، فقد ثبت لنا أنها مع هذا الضعف كانت تقوم بدورها فى سد حاجات أهل الريف والمدينة على السواء ، اللهم إلا فى حالات الكوارث الطبيعية ، وفى هذه الأحوال كانت تظهر أهمية هذه الاقتصاديات ، حيث كانت البلاد تهدد بالمجاعة ويعم البلاء . وخلاصة القول إن هذه الاقتصاديات ، لعبت دوراً هاماً فى حياة الريف بخاصة والبلاد بعامة وأنها كانت فى حاجة إلى تطوير ضخم ولكن القرن الثامن عشر مضى دون حدوث أى تطوير فى هذا المجال .



البَابُ الخَامِسُ

الحياة الدينية والثقافية

الفصل التاسع : الحياة الدينية

الفصل العاشر : الحياة الثقافية

الفصل التاسع

الحيـــاة الدينيـــة

تمهيد :

ارتباط النشاط الديني بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية .

مظاهر الحياة الدينية في الريف :

١ ـ الشكل الظاهري للتدين ، ٢ الطرق الصوفية ، ٣ ـ النذور
٤ ـ الموالد ، ٥ ـ الأعياد والمواسم الدينية ، ٦ ـ تقويم الحياة الدينية .

* * *

تمهيـــد

شهدت مصر في العصر العثماني ، وبخاصة في القرن الثامن عشر نشاطاً دينياً كبيراً ، وقد كان هذا النشاط في حقيقة أمره مرتبطا بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في مصر في ذلك العصر ، ويمكن معالجة هذا الارتباط بين النشاط الديني ، وهذه الأوضاع فيما يلي :

(أولا) عند دراسة التركيب الاجتماعي للسكان ، وعلاقاتهم الاجتماعية ، أشرت إلى أنه من بين الفئات ، التي كانت تكوّن المجتمع في ذلك الوقت ، المماليك والأتراك ، وسبقت الإشارة كذلك إلى أن المماليك ، في القرن الثامن عشر ، غدوا ، هم أصحاب النفوذ ، بل إن نفوذهم طغى على كل شيء في مصر حينذاك ، وكان هؤلاء المماليك يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم غرباء عن البلاد وأهلها ، مع تعاليهم آنذاك على سكان البلاد الأصليين ، ومن هنا كان ارتباط النشاط الديني بالأوضاع الاجتماعية ، فشعور المماليك بذلك النقص في أنفسهم ، كان يقابله أن قطاعا كبيراً من المجتمع ، وبخاصة العربان ، كانوا ينظرون ، إلى هؤلاء المماليك ، بأن آثار الرق لا تزال عالقة بهم ، وأنهم حوارج لا تجب طاعتهم ، وحقيقة ، فقد عانى الأمراء المماليك ، في القرن الثامن عشر ، كثيراً من تمردات العربان ضد نفوذهم ، وحقيقة فإن تمردات العربان ، كانت سابقة على ذلك القرن ، بل إنها سابقة على الفتح العثماني لمصر ، إلا أنها ازدادت حدة ، في القرن الثامن

عشر ، فلم تذكر المصادر ، أحداث عام من الأعوام إلا وفيه تمردا للعربان ، ضد نفوذ الأمراء المماليك ، كذلك فإن فئة أخرى من فئات المجتمع بدأت تظهر على المسرح منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وتأخذ مكانتها فى صنع الأحداث التى تمر بها البلاد ، وأصبحت تنظر إلى المماليك نظرة شبيهة بنظرة العربان إليهم ونعنى بهذه الفئة علماء الأزهر ، فقد حدث ذات مرة أن صرح أحد أفراد هذه الفئة ، وهو الشيخ على الصعيدى[1] ، بهذا الإحساس علانية للأمير يوسف بيك الذى كان نائباً فى حكم البلاد عن محمد بيك أبى الذهب بقوله « لعنك الله ، ولعن اليسرجى الذى جاء بك ، ومن باعك ، ومن اشتراك ، ومن جعلك أميراً » .

وهذه النظرة الاجتماعية من بعض فئات الشعب ، إلى المماليك ، فى الوقت الذى ازداد فيه نفوذهم ويريدون أن تكون هذه الفئات راضية عنهم ، مقتنعة بحكمهم ، جعلتهم يسعون جهدهم إلى إقامة المؤسسات الدينية ، وأعمال البر ، لعل هذه الأعمال ترفع من مكانتهم ، فى نظر الشعب ، ومن هنا كذلك كان تقربهم إلى رجال الدين ، وبخاصة علماء الأزهر ، لمعرفتهم بقدر هؤلاء العلماء عند الناس ، كذلك كان حرصهم الشديد على إقامة الشعائر الدينية ، وتعمير المساجد والمؤسسات الدينية ، وتسابق الكثيرون منهم فى هذا المجال ، لعل هذه الأعمال الخيرية تنسى الشعب التفكير فى أصلهم ، وطريقة وصولهم إلى الحكم .

وفى هذه الحقيقة يكمن التفسير ، لكثرة ما سجلته « دفاتر الرزق » من الأوقاف ، التى أرصدها أفراد من المماليك على إقامة الشعائر الدينية فى كثير من القرى ، وقراءة « ما تيسر من القرآن العظيم فى أى مكان تيسر . . . وإهداء ثواب ذلك لحضرة

---

(١) على الصعيدى : هو على بن مكرم الله الصعيدى العدوى ، ولد ببنى عدى ١١١٢ هـ الموافق ١٧٠٠ م كان فقيراً فى مبدأ اشتغاله بالعلم ، اجتهد فى دروسه حتى أجازه أساتذته ، وأصبح علما ، وكان شديداً فى نقده للأمراء وذوى النفوذ ، وكان يحرم شرب الدخان فى حضوره حتى على الأمراء ، وكان مرعى الجانب عند على بك الكبير ، ومحمد بك أبو الذهب ، وكان أصحاب الحاجات يذهبون إليه ، فيجمع شكواهم ، وحاجاتهم ، ثم يذهب بها إلى أبى الذهب ، فلا يخالفه فى شئ منها ، وكان باراً بأهل بلده ، يرسل لهم الصلات والأكسية ، ووصفه الجبرتى بأنه « شيخ الإسلام » . توفى ١٠ رجب ١١٨٩ هـ الموافق ٦ سبتمبر ١٧٧٥ م) .

— عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ١ حوادث ١١٨٩ هـ الموافق ١٧٧٥ م ، ص ص ٤١٤ — ٤١٦ .

الشريفة والآل والأصحاب والأئمة وكافة أهل التوحيد والصالحين » . وإنشائهم لكثير من المساجد ، والكتاتيب ، والأسبلة وقد أصبحت هذه الأعمال تمثل ظاهرة عامة لدى كثير من الأمراء المماليك(١)* ، يكفي أن نذكر أشهر هؤلاء الأمراء في هذا المجال ، رضوان كتخدا الجلفي ١١٦٨ هـ — ١٧٥٤ م ، وعلي بك الكبير ١١٧٨ هـ — ١٧٦٤ م ، ومحمد بك أبو الذهب ١١٨٩ هـ — ١٧٧٥ م وعبد الرحمن كتخدا ١١٩٠ هـ — ١٧٧٦ م(٢) .

***

وقد جارى بعض الباشوات الأتراك ، الأمراء المماليك ، في هذا السبيل ، فقد أوقف أحد الباشوات سبع بلاد اشتراها من « المحاليل » في اقليم البحيرة على تكية . وأوقف بيرام باشا والى مصر (١٠٣٥ — ١٠٣٨ هـ ١٦٢٦ — ١٦٢٨ م) خمس جزائر اشتراها — من طرح النيل — من الروزنامة ، وأوقفها على مسجد وكتاب ، وتكية الكلشنية ، وتكية المولوية . وفي كثير من الأحيان كما هو واضح من « دفاتر الرزق » التي سجلت هذه الأوقاف ، كانت هذه الرزق تثير كثيراً من المشاكل المعقدة بين أصحاب حق الانتفاع بها ، والملتزمين ، أو بينهم وبين الفلاحين الذين كانوا يستأجرون هذه الرزق(٣) .

ولا شك أن الأوضاع الاجتماعية ، كانت تلعب دوراً بارزاً ، في هذه الظاهرة ، فالأمير المملوكي يقوم بهذه الأعمال الخيرية والدينية ، رغم ما كان يرتكبه من أعمال ربما

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرزق الأحباسية ، ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٤ ، ٤٦٢٦ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، جـ ١ ، ص ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٣٨٠ — ٣٨٣ ، جـ ٢ ، ص ص ٥ — ٨ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرزق ، دفتر رقم ٤٦٢٤ .

* يذكر الجبرتي ، أن الأمير رضوان كتخدا ، كان مولعاً بحياة النعيم والترف ، والخلاعة ، وإنشاء القصور الفاخرة ، ويجاهر بالمعاصي والراح ، والوجوه الملاح ، ومع ذلك فإنه كان يبذل الكثير على وجوه الخير ، وإقامة المؤسسات الدينية ، حتى ألف الشيخ عبد الله الأدكاوي كتاباً في مدحه سماه « الفوائح الجنانية ، في المدائح الرضوانية » ، وهو نموذج للفكرة التي نشير إليها .

عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، جـ ١ (حوادث ١١٦٨ هـ الموافق ١٧٥٤ م) ص ص ٢٠٦ —

خالفت قواعد الدين فى كثير من الأحيان ، ولكنه يقوم بهذا النوع من الأعمال الدينية والخيرية ، لكى يضفى على نفسه هالة طيبة ، أمام الناس ، لعل ذلك ينسيهم التفكير فى وضعه الاجتماعى .

كذلك يمكن أن يضاف إلى هذا الجانب من ارتباط النشاط الدينى بالأوضاع الاجتماعية، ما قام به كثير من الملتزمين ، فى قرى مصر ، فرغم تعسف هؤلاء الملتزمين ، مع الفلاحين ، فإنهم لجأوا فى كثير من الأحيان ، إلى وقف أجزاء من أراضى أواسيهم ، على أعمال خيرية ودينية ، إخفاء لظلمهم الواقع على الفلاحين ، وظهورهم بمظهر الصلاح والتقوى(١).

وهكذا أفادت الأوضاع الاجتماعية ، الحياة الدينية ، بما أبرزته من نشاط فى إنشاء ، المؤسسات الدينية والأوقاف الكثيرة التى خصص ريعها للانفاق على هذه المؤسسات ، وأوجه الأنشطة الدينية الأخرى .

* * *

(ثانياً) أما عن ارتباط النشاط الدينى فى الريف ، بالأوضاع الاقتصادية ، التى أصبح يعيشها الفلاح ، فقد سبقت الإشارة عند دراسة الأعباء المالية ، التى كان يتحملها الفلاح ، كيف أنه أصبح يعيش حالة اقتصادية سيئة للغاية ، وأنه أصبح يعانى كثيراً من آلام الفاقة والفقر ، ولم يعد يجد متنفساً له من هذه الأعباء الملقاة على عاتقه ، إلا فى تقربه إلى الله ، ومن طبيعة الفقر ، أن يجعل أهله أشد تمسكا بالإيمان بالله ، والاعتقاد فى رحمته ، علّه يفرج كربتهم ويقضى حاجتهم(٢) ، وإذا أضفنا إلى ذلك أن الظلم الذى كان واقعاً على الفلاحين واستئثار غيرهم بخيرات بلادهم ، ولد فى نفوسهم ضعفاً دفعهم إلى الزهد فى الحياة الدنيا ، ولم يعد موقفهم من أجهزة الإدارة مهما بلغ ظلمها لهم ، يتعدى اغتيابها وتركها إلى الله العادل المنتقم الجبار ، ومن هنا كان ازدياد النشاط الدينى ، والاعتقاد فى القضاء والقدر وعدم الحزن على مافات ، وأصبح الفلاح يعتقد أن سوء حالة الاقتصادية هذه إن هى فى حقيقة أمرها ليست سوى إرادة الله التى يريدها له ولذا فإنه لم يجد أمامه من سبيل لعلاج حالته هذه سوى الإكثار من التردد على المسجد ، أو دخوله فى زمرة إحدى الطرق الصوفية

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرزق ، دفتر ٤٦١٧ ، ٤٦١٩.

(٢) دكتور توفيق الطويل : التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ، ص ١٦١ .

لعل فى ذلك مايرضى الله عنه . وييسر له حاله ، فالأوضاع الاقتصادية كانت ولا شك تلعب دورها البارز ، فى النشاط الدينى الذى ساد ذلك العصر ، وقد وجدت الطرق الصوفية عن طريق سوء هذه الأوضاع سبيلها فى النفاذ فى قلوب الفلاحين وفرض سيطرتها عليهم ، كذلك أوقعت هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة الفلاحين تحت طائلة كثير من الدجالين والمشعوذين كما سنرى ذلك فى حينه .

هكذا يمكن من العرض السابق ، الحكم بأن النشاط الذى ساد الحياة الدينية فى الريف ارتبط أشد الارتباط بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، التى كانت تحيط به ، وتقلق حياته ، ولذا فان الشكل الظاهرى للتدين فى ذلك الوقت ، كان أقوى وأبرز من الفهم الصحيح لتعاليم الدين السليمة .

***

مظاهر الحياة الدينية فى الريف :

(أولا) الواقع أنه بناء على إشارات المصادر المعاصرة ، يمكن الحكم ، بأن الشكل الظاهرى للتدين بين أبناء الريف ، فى ذلك العصر ، كان أقوى من حقيقة فهمهم وتطبيقهم للتعاليم الدينية الصحيحة ، فهم تبعاً لاشارات هذه المصادر ، إذا اجتمعوا فى المسجد وقت الصلاة اتخذوا من هذا الاجتماع ، موعداً لمناقشة حساباتهم ، والأموال المقررة عليهم ، وموعد تسديد هذه الأموال ، فالواحد منهم دائم السؤال عن حلول ميعاد « مال السلطان » و « وجبة الكاشف » وغيرها من العادات التى كانت مفروضة عليهم وربما شغلتهم مناقشة هذه الأمور فى اجتماعهم فى المسجد فترة طويلة وقد تؤدى بهم فى كثير من الأحيان إلى تأخير موعد الصلاة .

وكان فقيه المسجد كثيراً مايربط لهم بين أمور الدين ، والمظالم الواقعة عليهم ، ويحثهم على الصبر عليها ، ويدلى لهم ، فى كثير من الأحيان ، ببعض الأحاديث ، التى كانت فى غالبها مكذوبة ، لتفسير أوضاعهم ، ومحاولة إقناعهم بالصبر ، على هذه الشدائد ، بل إن بعض الفقهاء ، تبعاً لإشارات المصادر المعاصرة ، كان يغالى فى هذا المجال لإرضاء أجهزة الإدارة ، وأصحاب السلطان فيحث الفلاحين على تقبل كثير من المظالم ، التى كانت سائدة باعتبارها جزءاً من مهام الحاكم الذى تجب طاعته ، حتى أصبح شائعاً لدى معظم خطباء الريف ، أن يحثوا الفلاحين فى خطبة يوم الجمعة ، على الاهتمام بزرع الأوسية ، وواجبات

رجال الإدارة ، كى لايتعرضوا للعقاب من جانب الكاشف وأتباعه ، كما يحثونهم على القيام بأعباء العونة ، لأنها أصبحت على حد تعبير هؤلاء الخطباء جزءاً ، من حقوق أولى الأمر على الرعية ،[1] ولم يكن أمام المصلين من الفلاحين ، من سبيل سوى أن يؤمنوا على قول هؤلاء الخطباء .

ومن هنا تحول المسجد عند الفلاحين إلى مكان ، يقضون فيه بعض الوقت فى « حساب الزرع والقلع »[2] والتحقق من ميعاد ما عليهم من واجبات ، نحو أجهزة الإدارة ، أكثر من كونه مكاناً للعبادة .

* * *

(ثانياً) من العوامل التى أثرت ، فى الحياة الدينية فى الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، تداخل كثير من مظاهر السلوك السحرى ، والخزعبلات ، فى العقائد الدينية ، بعد أن أضفى القائمون عليها صبغة دينية ، واتخذوا منها وسيلة للتحايل على عقول الفلاحين حتى أصبح الاعتقاد فى الأحجبة والتمائم ، والإيمان بالكرامات ، وغير ذلك من البدع ، التى كان ينشرها بعض المشعوذين والدجالين ، الذين انتشروا فى كثير من القرى ، وأصبحوا يمثلون فى نظر أهل الريف ، الفئة المتدينة ، أصبح الاعتقاد فى هذه الأمور ، مظهراً بارزاً من مظاهر الحياة الدينية فى الريف[3] .

وقد وجد القائمون على نشر هذه الأمور ، من المشعوذين ، والمنجمين ، ومدعى الطب ، وغيرها سبيلا ميسراً ، لنشر أكاذيبهم ، ودجلهم بين أهل الريف[4] ، مدعين قدرتهم ، على تفسير أحوال الفلاحين ، لاطلاعهم على الغيب ، وانكشاف أسراره لهم ، على حد تعبيرهم للفلاحين ، ونظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى كان يعيش فيها الفلاحون ، فانهم صدقوا أكاذيب هؤلاء الدجالين ، والتفوا حولهم ، فاستغل هؤلاء الدجالون اعتقاد الناس فيهم ، وفرضوا نفوذهم على الفلاحين ، واتخذ كل منهم لنفسه منطقة نفوذ ، ينشر فيها دعواه الباطلة ، ولشدة اعتقاد البسطاء من أهل الريف فيهم ، إزدادت ثقتهم فى أنفسهم

(١) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٣٥ .
(٢) نفسه ، جـ ١ ، ص ٣٥ .
(٣) دكتور محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع القروى ، ص ص ٣٠٢ — ٣٠٣ .
(٤) محمود أبو ريه ، حياة القرى ، ص ص ٣١ — ٣٩ .

واعتقدوا أن ما يقولونه ، صدق لازيف فيه وحاولوا أن يوسعوا من مناطق نفوذهم . بل إن الأمر وصل بأحدهم ويدعى العليمى أن أراد أن يدخل القاهرة فى دائرة نفوذه ، فجاء إليها ، لينشر أكاذيبه فيها وكان من قبل قد بدأ ينشر دجله ، فى قرى الريف ، فى منطقة الفيوم ، فأغراه اعتقاد الفلاحين فيه، على المجىء إلى القاهرة فى أواخر ١١١٠ هـ ١٦٩٩م ، وأقام بأحد مقاهيها وبدأ فى نشر زيفه ودجله ، فصدقه كثير من العوام ، واعتقدوا فيه الولاية « وأقبلت عليه الناس من كل جهة ، واختلط النساء بالرجال. وكان يحصل بسببه مفاسد عظيمة »(١) .

وقد حفظت لنا المصادر المعاصرة ، كثيراً من تراجم هؤلاء الدجالين ، الذين حازوا على شهرة كبيرة عن طريق دجلهم ، وادعائهم المعرفة بكثير من حقائق الغيب ، وقيامهم بأعمال الشعوذة على أنها جزء من الدين مثل الشيخ صادومة السمنودى ، الذى حاز على شهرة كبيرة فى الروحانيات وادعائه تحريك الجمادات ، ومخاطبته للجن ، وإظهارهم لمن يريد أن يراهم ، حتى أصبح للناس فى شأنه اختلاف . وكذلك الشيخ سليمان البنهاوى الذى أقام زمناً ، فى كوخ فى المزارع « واعتقد فيه الناس الولاية والسلوك والجذب ، فاجتمع إليه الكثير من أهل القرى وأكثرهم من الاحداث ، ونصبوا له خيمة ، وكثر جمعه ، وأقبلت

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ١ (حوادث ١١١٠ هـ الموافق ١٦٩٩ م) ص ص ٢٨ — ٢٩ ، حيث ذكر تسجيل شاعر مصر الشيخ حسن الحجازى لهذه الواقعة بقوله :

جاء دجال بمصر   وادعى ما يدعيه
هرع الناس إليه   من وضيع ووجيه
وعليه قد أكبوا   يرتجون الخير فيه
وله يدلى صريع   ليرى ما يعتريه
فيرى فيه انعكاسا   خاب من يسعى إليه
جاءه أهل نفاق   وقفوا ما يليه
عقدوا مجلس ذكر   بينما رقص وتيه
ونباح وصياح   وصراخ كالغنيه
ونساء مع رجال   جالسات بالبديه
طول ليل ونهار   أجل فسق تبتغيه
سلط الله عليه   بعد هذا حاكميه
قتلوه مع ثلاث   بحسام صالتيه
وكفى الله البرايا   شره مع تابعيه

عليه أهالى القرى بالنذور والهدايا ، وصار يكتب إلى النواحى أوراقاً يستدعى منهم القمح والدقيق ، ويرسلها مع المريدين ، يقول فيها الذى نعلم به أهل القرية الفلانية حال وصول الورقة اليكم تدفعوا لحاملها خمسة أرادب قمح ، أو أقل ، أو أكثر برسم طعام الفقراء ، وكراء طريق المعين ثلاثون رغيفاً أو نحو ذلك ، فلا يتأخرون عن إرسال المطلوب فى الحال » .

ويذكر الجبرتى عن فسق هذا المدعى كذلك أنه « اجتمع لديه من المردان نحو المائة وستين أمردا وغالبهم أولاد مشايخ البلاد ، وكان إذا بلغه أن بالبلد الفلانية غلاما وسيم الصورة ، أرسل يطلبه فيحضروه إليه فى الحال ، ولو كان ابن عظيم البلدة حتى صاروا يأتون إليه من غير طلب . . . وهذا من جنس المردان ، وكذلك ذوو اللحى هم كثيرون أيضاً ، وعمل المردان عقوداً من الخرز الملون فى أعناقهم ولبعضهم أقراطا ، فى أذانهم »(١) .

ومع أن مصير غالب هؤلاء الدجالين ، كان القتل والإلقاء بهم فى ماء النيل على أيدى الجند ، مع ذلك ، فإن أعمالهم هذه تركت بصماتها الواضحة على الحياة الدينية فى الريف ، وصبغتها بكثير من الخرافات ، والأوهام ، أدت إلى الاعتقاد فى كثير من البدع على أنها جزء من المعتقدات الدينية .

وإلى جانب هؤلاء الدجالين ، وتأثيرهم على الحياة الدينية ، فى الريف ، تطالعنا فئة أخرى نعلم من المصادر المعاصرة ، أنها أساءت إلى الحياة الدينية ، أكثر مما أدت إليها من نفع ونعنى بهذه الفئة فقهاء الريف ، الذين كانوا من أبناء القرية ذاتها فى معظم الأحيان ، فقد استغل هؤلاء الفقهاء جهل أبناء قريتهم وسوء أوضاعهم ، واتخذوا لهم من هذه الأحوال ، فرصة يستغلونها ، لنفع أنفسهم ، فادعوا قدرتهم على تطبيب الأمراض بوسائلهم الخاصة عن طريق اتصالهم بالأرواح ، ومعرفة أسباب هذه الأمراض وعلاجها عن طريق كتابة الحجب والتمائم ، ولذا فإن الفلاحين أصبح لهم كبير اعتقاد فى هؤلاء الفقهاء ، وكانوا يسارعون إلى هؤلاء الفقهاء إذا ألم بهم عارض من مرض ، فكان الفقيه من هؤلاء يطلب من الفلاح ، أن يأتى له بشىء مما يتصل بجسمه من ملابس أو مناديل ، أو طواقى ، وكان يطلق على هذا الشىء اسم « الأثر » ليستطيع عن طريقه على حد دعواه معرفة أسباب المرض ،

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ١ (حوادث ١١٩١ هـ الموافق ٧٧٧ م) ص ص ٩ — ١٥ ، ج ٤ (حوادث جمادى الثانية ١٢٢٢ هـ الموافق أغسطس ١٨٠٧ م) ص ١٦٣

والعمل على وضع العلاج المناسب لهذا المرض ، وبعد أن يؤتى له بما طلب ، يقوم بكتابة التمائم ، والتى كثيراً ما كانت كتابتها تتجاوز رسم خطوط متعرجة ذات اليمين ، وذات الشمال ، ثم وضع هذه التمائم ، فى أغلفة من القماش أو غيره ، ثم يأمر أهل المريض بتبخيره ببعض الحبوب ، مثل الكمون والشيح مدعيا ، أن تابعه أوحى له بأن هذا العمل يبعد الشر عن المريض ، ويزيل عنه دواعى المرض ، فإذا لم تأت هذه التميمة بالفائدة المرجـوة منها ، كان أهل المريض يعاودون هذا الفقيه مرة ثانية بل وثالثة (١) .

وفى كل مرة يرجونه ، أن يكتب لهم ما فيه الشفاء لمريضهم ، فكان يقوم بدوره بكتابة تمائم أخرى ، لم يزد فيها عن أن يغير صورة رسوماته فى كل مرة ، إيهاماً لأهل المريض بأنه قام بعمل جديد ، يستحق عليه الأجر نظير عنائه ، واتصاله بتابعه ، الذى لابد من إرضائه فى كل مرة(٢) .

وقد تعدى إدعاء هؤلاء المتفقهين علاج البشر إلى علاج الماشية عن طريق هذا الأسلوب ، فهم يدركون تماماً أهمية الماشية فى حياة الفلاح . وفى ذلك العهد كثيراً ما كانت الأوبئة تلم بالحيوانات ، وقد ذكرت المصادر الكثير عن هذه الأوبئة ، ولذا فإن الفلاحين لجأوا إلى هؤلاء الفقهاء ، كى يكتبوا لهم التمائم والأحجبة ، التى تقى حيواناتهم وتحفظها من شر الأمراض . بل وصل الأمر بالفلاحين إلى حد أنه إذا قل لبن الماشية فى ضرعها لسوء غذائها ، أو لعوامل أخرى ، كان الفلاح يسرع إلى الفقيه أن يكتب له مايقيها شر الحسد ، فكان ذلك يقوم بكتابة ما طلب منه ، وكان يتبع كثيراً من الأساليب ، كى يتقن حيله على الفلاحين(٣) ، وهكذا تضافرت أعمال هذه الفئة مع أعمال الدجالين والمشعوذين على تشويه الحياة الدينية فى الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، وأوقعوا الفلاحين تحت طائلة نفوذهم ، وفرضوا لأنفسهم الفرد ، مثلهم ، مثل أجهزة الإدارة ، بل إن هؤلاء الدجالين والمشعوذين والفقهاء كانوا أكثر خطورة على الحياة فى الريف بما رسبوه عن طريق زيفهم من تعاليم زائفة ادعوا أنها من صميم تعاليم الدين ، فآمن بها الفلاحون ، واعتنقوها ، وأصبح من العسير اقتلاعهم عنها ، بل كان من مضارها أن رسبت فى نفوس الفلاحين الخنوع والاستسلام ، وكانت هذه آفة من آفات المجتمع الريفى فى ذلك العهد.

❋ ❋ ❋

(١) دكتور على فؤاد أحمد ، علم الاجتماع الريفى ، ص ٥٤ .

(٢) محمود أبو رية ، المصدر السابق ، ص ص ٣٣ — ٣٤ .

(٣) نفسه ، ص ص ٣٣ — ٣٤ .

(ثالثاً) ظاهرة أخرى تميزت بها الحياة الدينية فى الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، هى ظاهرة انتشار التصوف ، واتساع نطاقه بين أهل الريف ، وقد ارتبط اتساع هذه الظاهرة بالظروف الاقتصادية السيئة التى أحاطت بأهل الريف ، وكثرة المجاعات ، وانتشار الأوبئة بين فترة وأخرى ، وكثرة الأعباء المالية الملقاة على عاتق الفلاحين حتى أصبحت حالة الفقر هى الغالبة عليهم ، ولذا فإن دعوة الصوفية صادفت استجابة قوية بين الفلاحين ، وازداد عدد المريدين منهم والذين أطلقوا على أنفسهم اسم « الفقراء » إمعانا فى لصق صفة الزهد بهم[1] .

عامل آخر ساعد على انتشار الطرق الصوفية فى الريف ،وهو ارتباط هذه الطرق،بأسماء بعض الأولياء الذين يعتقدون فيهم ، وفى صلاحهم مثل الطريقة الأحمدية ، نسبة إلى السيد أحمد البدوى ، والطريقة الرفاعية ، نسبة إلى أبى العباس أحمد المعروف بابن الرفاعى ، والقادرية نسبة إلى عبد القادر الجيلانى ، وهكذا ، وكان لكل طريقة شعارها ، فالطريقة الأحمدية شعارها اللون الأحمر ، والطريقة الرفاعية شعارها اللون الأسود[2] . وكان لكل طريقة وردها الذى أنشأه شيخها ، ويحرص أتباعها على ترديده جماعة فى الأوقات التى يحددها شيخ الطريقة ، وقد أصبح لكل طريقة نظام معين فى ذكرها يسير عليه أتباعها لايخالفونه أبداً ، وقد بلغ عدد هذه الطرق فى مصر العثمانية « نحو الثمانين فرقة ، كان لكل منها معسكرات قائمة فى القرى والأقاليم ، واستبد نفوذها بهوى الألوف من الأتباع والمريدين »[3] .

---

(١) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، ص ١٨٧ .

(٢) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان ، ج ١ ، ص ٣٤ .

(٣) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

وذكر ، فى ص ٧٥ ، أن أشهر الطرق فى مصر العثمانية :

« الرفاعية . القادرية . الأحمدية . البرهانية . الشاذلية . السهروردية . النقشبندية . الحسينية . الوفائية . الكشيرية . المدينية . الفردوسية . الخلوتية . الهمدانية . الطيفورية . الشطارية . الخضرية . العزيزية . السعودية . المسافحة . الطيلسان . الرداء . المئزر . أرغفاء العدبة » . على أن هناك طرقاً أخرى أغفلها وسجلت دفاتر الرزق أوقافاً عليها ، كما ذكرها الجبرتى مثل المولوية ، والكلشنية ، أنظر بخصوص هذه الطرق :

دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، تركى ، عين (٦١) دفتر أحباسى رقم ٤٦٣٩ .

— عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ومواضع متفرقة من أجزاء الكتاب .

وكانت ظاهرة انتشار الطرق الصوفية ، قد ازدادت فى مصر ، قبل الفتح العثمانى ، بصورة كبيرة ، وبخاصة فى أواخر العصر المملوكى وكانت عوامل الفساد ، قد بدأت تنفذ إلى جوهر تعاليم هذه الطرق ، وبدأ أتباعها ، يبتعدون عن نظمها وآدابها ، التى عرفت بها مما أثار استنكار المعاصرين . فلما كان العصر العثمانى ، ازداد مدعو التصوف ، بصورة ملفتة للنظر ، واستغل هؤلاء جهل أهل الريف ، وما كانوا عليه من خلط بين مظاهر سلوك الشعوذة وأمور الدين ، واستغل هؤلاء المدعون ، حال أهل الريف هذه ، واستحوذوا على عقول البسطاء منهم ، وسخروهم لخدمة أغراضهم الخاصة ، بل وأوحوا إلى كثير منهم بأنه يمكنهم عن طريق اتباع سبيلهم ، أن يكونوا خلفاء لهم ، وأنه يمكنهم أن يأخذوا بذلك ترخيصاً من مشيخة الطرق الصوفية ، وبذلك يصلون إلى المرتبة العليا ، وترك المضللون من أهل الريف أعمالهم وانساقوا وراء هؤلاء المدعين .

حقيقة فإن هؤلاء المتصوفة تبعا لإشارات المصادر المعاصرة كانوا فى واقع أمرهم جهلاء بأمور دينهم ، وليس لهم معرفة بالعقائد الدينية السليمة ، جُلُّهم لا يجيد سوى ارتداء زى الصوفية على حد تعبير الشعرانى[1] ، وشاعت على ألسنة هؤلاء المدعين إجابات توحى للناس ، بأنه ليس من حقهم مناقشة أمورهم ، وأصبحوا يجيبون على كل سؤال يوجه إليهم بقولهم « دع الخلق للخالق ، ولا تعترض على شىء »[2] .

ونتيجة لانتشار الطرق الصوفية المختلفة ، بصورة واسعة شملت أرجاء البلاد ، انتشرت البيوت الخاصة بهذه الطرق ، والتى اطلق على كل منهم اسم « خانقاه » أو « زاوية » وكان لكل « زاوية » أو « خانقاه » شيخها وعدد من المريدين ، وتحولت الحياة فى هذه الزوايا إلى ظاهرة اجتماعية تمثلت فى حياة هؤلاء المريدين مع شيوخهم فى رحاب هذه الزوايا ، مدعين انقطاعهم لعبادة الله فى زواياهم ، التى طالما ارتكبوا فيها كثيراً من أمور الفسق . واتخذ بعض الصوفية ، من بعض القرى مراكز لنشاطهم ، وعينوا لهم نقباء فى القرى المجاورة ، وكانوا يمارسون نشاطهم عن طريق حلقات الذكر التى يعقدونها ، ويمارسون فيها إلى جانب ذكر الله حسب طريقتهم ، كثيراً من الألعاب البهلوانية ، والضرب بالأسياخ

---

(١) عبد الوهاب الشعرانى ، قواعد الصوفية ، ص ١٧٦ .

(٢) إبراهيم أحمد شعلان ، الشعب المصرى فى أمثاله العامية ، ص ص ١٥٥ — ١٥٨

والدبابيس ، إظهارا لقدرتهم على تحمل الآلام ، وأن صاحب الطريقة من ورائهم يحميهم من كل شر(١) ، وكانت هذه الأعمال لها تأثيرها الكبير على عقول الفلاحين .

وقد تمكن هؤلاء الصوفية عن طريق هذا السبيل ، وعن طريق الأوقاف التى أوقفها بعض أتباع هذه الطرق ، على « الخانقوات » و « الزوايا » من جمع الثروات الطائلة والنفوذ الواسع ، إذ كانوا يعيشون مع أسرهم ، من فيض الأوقاف التى تحبس عليهم ، والأرزاق التى تجرى من أجلهم ، وكانت هذه العطايا من الكثرة بحيث أحالت زهدهم رخاء ، وتقشفهم ترفا ، وزادت حياة الأتباع من الفلاحين حرمانا بالقياس إلى النعيم الذى عاش فيه هؤلاء الصوفية(٢) . ولم يقف بهم الأمر عند هذا الحد بل إنهم فرضوا لأنفسهم على الفلاحين المنتمين إلى طرقهم عادات وإتاوات يأخذونها منهم ، متى حلوا عليهم(٣) ، بل زادوا فى ذلك بأن خولوا لأنفسهم ،أخذ أموال الناس بالباطل، فى مناطق نفوذهم كما كان يفعل أتباع الطريقة الأحمدية فى الغربية ، قائلين إن الغربية بلاد السيد البدوى ، ونحن من فقرائه ، فكل ما نأخذه حلال لنا . بل إن أتباع هذه الطريقة اشتهروا بارتكاب الفحشاء مع النساء اللائى يأخذن العهد عليهم . كما كان يرتكب أتباع الطرق الأخرى الفحشاء مع الغلمان(٤) ، على كل فإن المصادر تؤكد فساد الطرق الصوفية فى القرن الثامن عشر ، وابتعادها عن مبادىء التصوف الحقيقية ، وأنها أساءت إلى الحياة الدينية فى الريف أكثر مما أدت إليها ، وقد سجل صاحب هز القحوف ، صورة واضحة لنفوذ المتصوفة على الفلاحين ، وفرضهم العادات على أهل الريف ، وأوضح إغراق هؤلاء المتصوفة فى الجهل بأمور الدين وفسقهم ، يحسن أن نذكر ما قاله لتوضيح هذه الحقيقة :

فقيرهم شعاره الأبريق ... والنط والصريخ والتصفيق
وذا مريدى ، ومريد جدى ... وذا الولد بدايتى وعبدى
يسير طول الليل خلف ظهرى ... غير مصلى مغرب أو ظهر
إلا بأذنى ، أوبدا تشويشه ... ومن رآه قال ذا درويشه

---

(١) محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، ص ص ٤٥ — ٥١ .
(٢) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .
(٣) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٨٦ .
(٤) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص ص ١١٠ — ١١٤ .

وعندما يأتى به الوالدا | من خلفه تلقاه حقصاً لا بدا
ويدخل الجسم به يدروش | وباللســان بينهم يدروش
فيزعقوا ويضربوا الكفوفاً | ثم يقوموا كلهم صفوفسا
ثم يقولوا أخبر الشيخ الولى | عن أوليا جاءت من أرض الموصل
هذا يجى بين السما والأرض | على النجايب ما عليهم فرض
وأن تسله حالة الطريق | يقول ما نعرف سوى الأبريق
وهز وسطى ، ثم طرق يدى | وميــلان لبدنى وشدى
إن قدم الماجور أحط كفى | وأطلع بلقمة مثل دور الحف
وبالدراويش بجنب الشط | أمشى وأبريق تحت أبطى
وأنزل على من لى عليه سيادة | أقل له البيتة وهات العادة
وهات لى الفرخا مع العليقة | ولنس يعرف غير ذى الطريقة
ومذهبي يا سعد يا حــرام | ولا أقل بأن ذا حرام
أخذت عن شيخى بهذا الفعل | فهو حقيق مشبــه بالعجــل(١)

ويذكر كذلك أنه سمع « بعض الملحدين من الدراويش الحلقين لحاهم ، يقول كلاما يخالف الكتاب والسنة ، وهو أن البعث والنشور ، والجنة والنار لا حقيقة لها ، وأن الشخص جنته وناره وحسابه فى نفسه ، وأن الدنيا لا تفنى ولا تزول ، وإنما هى شمس تطلع ، وقمر يغيب ، وينشد قول أبى العلاء المعرى .

أتى عيسى فأبطل شرع موسى | وجاء محمد بصلاة خمس
وقالوا لا نبى بعد هذا | فضل القوم بين غد وأمس
فإن قلت المحال رفعت صوتى | وإن قلت الصحيح دخلت رمسى

ثم يقول إن الشخص ، إذا خرجت روحه ، ومات دخلت فى جسد من الاجساد فى آدمى أو فى حيوان ، حتى يدور عليها الدور ، فترجع إلى صاحبها الأول ، فيظهر بصورته التى كان عليها أولا ، وهكذا سائر العوالم » .

---

(١) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ص ٨٦ — ٨٧

ويعلق صاحب هز القحوف على هذا بقوله « فانظروا يا إخوانى ، إلى شدة كفرهم ، وجهلهم وسوء إعتقادهم لعنهم الله تعالى »

ثم يذكر الكثير من القصص التى تدل على جهل هذه الطائفة ، بأمور الدين الصحيحة وتضليلهم لأهل الريف ، وشذوذ بعضهم من الناحية الأخلاقية ، ثم يعلق عليها بقوله « فانظروا يا إخوانى إلى هؤلاء الفقراء المتزندقين ، وأعمالهم الخبيثة التى لا تحصيها كتب ودفاتر ولا دواوين فنسأل الله تعالى السلامة فى الدين والعبادة على اليقين ، وأن يجعلنا من الطائفة الذين سلكوا مسالك الحق »[١] .

وهكذا صور هذا المصدر المعاصر ، سيطرة الطرق الصوفية على أهل الريف ، والحال التى وصلت اليها هذه الطرق ، وكيف أن أهل الريف ، وجدوا فيها متنفساً للحالة التى أحاطت بهم ، وبخاصة أن المتصوفة أطلقوا على أنفسهم كما سبقت الإشارة اسم « الفقراء » لأن الفقر على حد تعبيرهم « شعار الصالحين » وبالغ هؤلاء فى الصاق هذه الصفة بهم «فلبسوا الرقع من الثياب،وصبروا على الجوع والعطش عدة أيام »[٢] لا لقصر ذات اليد فقد

---

(١) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٩ وقد وصف الشيخ حسن الحجازى شاعر مصر ، أهل التصوف فى عصره محذراً منهم وذلك بقوله :

احذر أولى التسبيح والسبحة	والصوف والعكاز والشاملة
والدلق والأبريق لا سيما	شيوخ إبليس أولى الشمرة
حوت أباليس بتعداد ما	حوت شعوراً بل بلا عدة
فصار أبليس لهم تابعاً	يقول ياللعون والنجدة
بملء الأفواه ينادون يا	أهل الوفا ياصاحب التوبة
ياشافعى ياقطب ، يارافعى	يالرفاعى ، يابى الرفعة
ياسيدى أحمد ياأولياء	الكون عيونا على الحلة
دو كرة والمال يبغون ما	لهم بغير المال من بغية
لكنهم فى الفسق أرق الورى	كا ترى من غير ما مرية
اتخذوا المرد ، مراداً لهم	تهالكوا فيهم على الهلكة
سهراً وسموهم بداياتهم	فى الشين والشمرة والعسرة
فالبعد كل البعد عنهم فما	فى النحس من خير ولا خيرة
فتية سوء فقهساً نسبة	انتهبوا الأموال بالفتية

— عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(٢) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، ص ١٨٧ .

تجمع لبعضهم كثير من الثروات ، وإنما كانوا يفعلون ذلك امعاناً فى الصاق صفة الفقر بهم ، وإيهاما للناس بقدرتهم على تحمل الشاق ، والصبر عليها ، حتى يزداد اعتقاد الناس فيهم ، وقد نجحوا فى هذا السبيل إلى حد كبير .

كان المتصوفة ينتقلون من قرية إلى قرية ، يقيمون الحضرات ، ويعطون العهود والمواثيق ، لمن يريد الإنضمام إلى طرقهم ، وكان الفلاحون يضطرون إلى إقامة الحفلات والولائم ، لمشايخ هذه الطرق ويقدمون الهدايا لهم ، من سمن ، وزبد ، وجبن ، وأغنام فيجمع هؤلاء مقادير كبيرة من هذه الأشياء ، وبذلك يعيشون عالة على المجتمع ، ويستحلون أموال الفلاح وقد نعى الشعرانى هذا العمل على المتصوفة بقوله « فدعانى داعى الشفقة على طائفة من الفقراء فى هذا الزمان ، سموا أنفسهم بالصوفية ، وأدعوا الولاية الكبرى ، وهم أضل من الأنعام ، فصار كل من أذن له شيخه بأن يستفتح الذكر بجماعة . . . يجمع له جماعة من العوام من أهل الصنائع وغيرهم ، فتارة يجلس فى بلده ، وتارة يطوف البلاد ، ويكلف العباد فى هذه الأيام الكدرة النكدة على الخاص والعام ، وهو مع هذا يدعى أنه قائم فى الخلق مقام نبيهم صلى الله عليه وسلم ، كفى بذلك كفرا وجهلا وسوء أدب »(١)

ورغم الجهل الذى كانت عليه هذه الطائفة ، فإن بعضهم بالغ فى آرائه وأفعاله ، وأطلق على نفسه لفظ « المجذوب » أو « الدرويش » وادعى لنفسه الولاية ، وأتى بأفعال غريبة زعم أنها من صميم تعاليم الدين ، مثل حلق الرأس واللحية ، والحاجبين ، ويبدو من المصادر الأصلية أن هذه الحالة ، كانت من لوازم الصوفية منذ فترة طويلة سابقة على القرن الثامن عشر ، بل سابقة على العصر العثمانى ، فهناك إشارة إلى هذه الحالة فى مقدمة ابن خلدون الذى ذكر عن هؤلاء الصوفية قوله « ومن هؤلاء المريدين من المتصوفة قوم بها ليل ، معتوهون ، أشبه بالمجانين من العقلاء ، ومع ذلك صحت لهم مقامات الولاية وأحوال الصديقين » (٢) ، واستاء المقريزى من بعد ابن خلدون من الحال التى وصلت اليها الطرق الصوفية ، ومن الفساد والجهل اللذين أصبحا يلازمان أصحاب هذه الطرق بقوله « لا ينتسبون إلى علم ديانة ، وإلى الله المشتكى »(٣) .

---

(١) عبد الوهاب الشعرانى ، المصدر السابق ، ص ٢ .

(٢) عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، ص‌ص ١٢٤ — ١٢٥ .

(٣) المقريزى ، الخطط ، ج ٤ ، ص ٢٧٢ .

فإذا كانت هذه هى الحال ، التى وصلت اليها الطرق الصوفية ، فى مصر قبل العصر العثمانى بفترة طويلة ، فلا شك أن الصورة التى رسمها صاحب هز القحوف لهذه الطرق فى نهاية القرن السابع عشر ، والتى لا ريب فى استمرارها بل استفحالها فى القرن الثامن عشر ، كانت صورة صادقة إلى حد بعيد ، ونجد عند مؤرخ العصر عبد الرحمن الجبرتى كثيراً من تراجم هؤلاء الصوفية ، والحوادث التى تشهد بوجوب إنكار ما كان عليه هؤلاء الصوفية ، فقد كانت أفعالهم أبعد ما تكون عن الدين ومبادئه السامية(١) .

سبقت الإشارة إلى مدى سيطرة الطرق الصوفية على عقول أهل الريف ، وقد كانت مظاهر هذه السيطرة على الحياة الدينية فى الريف بالغة : فقد طبعت حياة الفلاحين بطابع الاتكالية والاستسلام لكثير من المظالم ، لأنهم وجدوا لدى شيوخهم من أهل التصوف أقوالا تسوغ لهم الصبر على هذه المظالم ، وتقنعهم بأن هذه المظالم ليست إلا اختباراً من الله لقدرتهم على الإيمان ، ومن هنا كان عدم مواجهة الفلاحين لمشاكلهم بحلول عملية ، فقد استسلموا لأقوال هؤلاء المدعين واتجهوا إلى الهروب ، من مواجهة هذه المشاكل ، بنسبتها إلى حكمة الله . وانتشرت بينهم الأمثلة الشعبية التى تعينهم على هذا الهروب ، فالفلاح ماتكاد تواجهه مشكلة . ويفتقد من يقف بجانبه حتى يذكر « اللى مالوش حد ، له ربنا » . ويستسلم للظلم الذى يقع عليه ويردد « يابخت من له . ياشقاوة من عليه » و « اللى عند الله ما يضعش » و « اللى ما تقدرش عليه حيل ربنا عليه » و « الشكوى لغير الله مذلة »(٢) .

وقد طبع هذا اللون من الحياة الدينية . المجتمع الريفى . بكثير من الصفات المعيبة ، التى أدت فى معظم الأحيان إلى إزدياد سوء حالته . ووصمته بالتكاسل . فى غالب الأحيان ، وقد قوى من هذه النزعة عنده . أنه وجد فى تراثه ما يتفق وأقوال هؤلاء المتصوفة له ، فإذا كان هؤلاء يؤكدون له فى كل حسين أن كل شىء من عند الله ، وأنه يجب أن يستسلم للقضاء والقدر . وأن كل شىء سيأتى فى حينه . فقد وجد فى تراثه . ما يعينه على الإيمان المطلق بهذه الآراء . أليس لديه المثل الذى يقول « اللى

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ١ ، ص ص ٩-١٥ ، ٢٨-٢٩ - ٤ ، ص ٦٢ .
(٢) إبراهيم أحمد شعلان ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

يحبه ربنا يختاره ، يجيب له الخير لغاية داره » وكذلك المثل القائل « الله يرزق الواقف والقاعد ، والمتكى على جنبه » و « اللى خلق الأشداق متكفل بالأرزاق »(١) .

وبلغ من تأثير هذه الحياة الدينية على الفلاح ، أن أصبح كثير الشك فى مستقبله ، وأصبح يعتقد أنه يجب ألا يفكر فى هـذا المستقبل ، لأن الله رسم له مستقبله فى اللوح المحفوظ ولا محيد عنه ، وصاغ له تراثه الأمثلة التى تتفق وإيمانه هذا ، فهو دائما يذكر « العبد فى التفكير ، والرب فى التدبير » ، و « أنت تريد ، وأنا أريد ، والله يفعل ما يريد » و « اللى فى علم الله ، هو اللى يكون » و « اللى اتكل على الله عمره ما خاب »(٢) .

* * *

هكذا أصبحت السمات الغالبة على الحياة الدينية فى الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، هى التسليم المطلق بالقضاء والقدر ، والاتكالية ، والشك فى كل تفكير حول المستقبل ، وتوطيد النفس على تحمل المظالم ، والصبر عليها ، ورسخ المتصوفة وفقهاء الريف هذه الأفكار ، مؤكدين للفلاحين ألا سبيل أمامهم للخروج عن دائرة هذه السمات ، وأنه لا بد من الصبر عليها حتى ينالوا ما كتب لهم ، وعدم الصبر يعنى الكفر والخروج عن دائرة الدين مؤكدين ذلك لهم بقولهم « إن صبرتم نلتم وأمر الله نافذ ، وان ماصبرتم كفرتم وأمر الله نافذ » * .

---

(١) إبراهيم أحمد شعلان ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٢) نفسه ، ص ص ١٦٠ — ١٦١ .

* يذكر مصدر معاصر أن هذه الظاهرة ظلت حتى فترة قريبة مسيطرة على مشاعر الفلاحين ، الذين يغنون دائماً بقولهم :

الصبر طيب ، ولو كان مر نصبر له .
واللى أكل حلو ، أو أكل مر يصبر له .
واجب علينا لحكم الله نصبر له .
والصبر عجبو * ، فرج أحلى من المعتاد ** .
والرزق ، ما هوش يكتر إجرى دا ، أو عاد .
كلام بترتيب من مدة ثمود ، أو عاد .
واللى انكتب على الجبين لا بد نصبر له .

— أحمد رشدى صالح ، المصدر السابق ، ص ص ٣٧ — ٣٩ .

* عجبو = آخره .

** المعتاد = الشهد .

وكان تأثير هذه السمات شديداً على حياة أهل الريف الدينية ، حيث إن الدين يلعب دوراً بارزاً فى ضبط السلوك الاجتماعى للفلاح ، فالدين يحدد للفلاح نواحى الخير والشر ، والثواب والعقاب ، والمعروف أن الدين له تأثيره الشديد فى المجتمعات الريفية ، ومن هنا كان استغلال الدجالين لهذا التأثر بالعقائد الدينية لدى الفلاحين . وأوحوا إليهم بكثير من البدع ، حتى أصبحت تمثل لدى الفلاحين جزءاً من التراث الدينى ، وغدا الشكل الظاهرى للتدين ، نتيجة لهذه السمات أقوى بكثير ، من حقيقة فهم تعاليم الدين الصحيحة وتطبيقها تطبيقاً سليماً . فالفلاح رغم ما قيل عن كثرة تردده فى ذلك الوقت على المسجد ، فإن ممارسته للأمور الدينية ممارسة سليمة ، كانت ضئيلة ، إن لم تكن مستبعدة .

* * *

(ثالثاً) كذلك كان من المظاهر التى ميزت الحياة الدينية فى الريف المصرى فى القرن الثامن : وليس من المبالغة أن نقول أنها ميزت الحياة الدينية عامة فى الريف والمدينة على السواء ، انتشار كثير من أمور البدع ، مثل النذور ، والموالد ، ويمكن الإشارة إليها فيما يلى :

(أولا) النذور : هى أن يقطع الإنسان ، على نفسه ، أداء شىء ما ، من مال ، أو سلع ، أو خلافه ، إلى ضريح له فيه اعتقاد . ومن المظاهر الغريبة ، فى ريف مصر كثرة هذه الأضرحة ، التى تعود فى أصلها ، إلى انتشار الطرق الصوفية التى سبقت الإشارة إليها ، فكان كلما توفى أحد هؤلاء المتصوفة أقام له مريدوه ، ومن لهم اعتقاد فى طريقته ضريحاً ، يذهبون إليه ، كلما أعوزهم الحال متوسلين بصاحب هذا الضريح ، مقدمين له ما يعتقدون أن فيه رضاءه ، ومن هنا كانت النذور التى تقدم إلى هذه الأضرحة ، حتى أصبح أداؤها على من قطعها على نفسه يعد فرضا لا مفر منه — على حد إعتقاد أهل الريف فى ذلك الوقت — إيماناً منهم لجهلهم بأمور الدين الصحيحة بأن أصحاب هذه الأضرحة يملكون الضر والنفع ، ولذا فإن كل من ألم به أمر ذو بال ، أو حادث جلل كان يلجأ إلى أحد هذه الأضرحة ويناجى صاحب الضريح بأمره ، ويقطع على نفسه نذرا له ، قد يكون فوق طاقته ، يصبح عليه أداءه ، إذا زال هذا الحادث عنه ، وفى بعض الحالات ، كان يحدث بطريق الصدفة البحتة — طبعاً — أن يزال ما ألم بصاحب الأمر ، نتيجة عوامل مختلفة وبعيدة تماماً عن أى تأثير من جانب هذا الضريح الذى لا يملك فى حقيقة الأمر لا ضراً ولا نفعاً ، ولكن كان يحدث فى هذه الحالة أن يزداد اعتقاد الناذر ، فى قدرة صاحب الضريح ، على

إزالة الضر عنه ، ويسارع بتقديم ماقطع على نفسه مرة ثانية ، وليت الأمر كان يقف عند هذا الحد ، بل إنه كان يتعداه ، إلى ما هو أبعد من ذلك ، بعمل دعاية واسعة بين أهل القرية ، والقرى المجاورة ، لقدرة صاحب هذا الضريح على حل المشكلات ، وكشف الضر عن أصحابه ، فيكثر المنذرون لهذا الضريح ، ويكتسب صاحبه شهرة تنزله لديهم منزلة الانبياء والصالحين ، وإن يكن فى حقيقة أمره عن ذلك ببعيد[١] .

وقد قوى من هذه النزعة فى نفوس أهل الريف ، رجال الصوفية ، وفقهاء الريف ، الذين أكدوا للفلاحين ، فى كثير من الأحيان ، قدرة هؤلاء الأولياء — فى نظرهم — وترديدهم القول بأن « أولياء الله هم المتصرفون فى الكون » ويدللون للفلاحين على صحة قولهم هذا بأن الله سبحانه وتعالى لا يرد لأصحاب هذه الأضرحة مطلباً[٢] ، وأن فى قدرة هؤلاء الأولياء عن طريق الترخيص الذى منحه الله لهم وإجابته لمطالبهم ، إزالة جميع ما يلم بمن يقصدهم ، وينذر لهم ويحوز رضاهم ، هذا بالإضافة إلى سرد كثير من القصص ، والعبارات ، التى كانت تدور على ألسنتهم ، وكلها تهدف شيئاً واحداً ،هو إثبات الكرامات ، والمعجزات التى تدل على قدرة هؤلاء الأولياء[٣] .

وكانت قيمة النذر تتفق ومكانة صاحب الضريح ، فمن النذور ، ما يكون ، مالا ، ومنها ما يكون حلياً ، أو جزءا من الزرع ، أو الماشية ، التى عمل أصحابها ، على نذر أنصبة منها للأولياء ، كى يحميها هؤلاء من الأوبئة التى كثيراً ما كانت تلم بها فى ذلك العهد .

وكان الجزء المنذور يقدر بالقيراط ، حسب الأسلوب الذى كان شائعا لديهم ، فى ذلك الوقت ، فى تقسيم كل شىء إلى أربعة وعشرين قيراطاً ، وكان يصل نصيب المنذور له فى بعض الأحيان ، نصف الحيوان ، إن لم يكن كله ، ما دام حيا فالفلاح أصبح يعطى لنفسه حق الانتفاع بما تنتجه ماشيته ، أما ملكيتها ، فلصاحب الضريح المنذر له ، وشاع بينهم اعتقاد « اللى عليه نذر يوفيه » ، وكان النذر أحيانا يتمثل فى قراءة « الختمات » أى تلاوة القرآن الكريم كله باسم صاحب الضريح ، وكان الفلاح طبعا يؤجر الفقهاء للقيام بهذا العمل .

---

(١) محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، ص ص ٥٢ — ٥٤ .
(٢) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، المصدر السابق ، ص ص ١٧٦ — ١٧٧ .
(٣) محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

وفى بعض الحالات ، كان النذر كان يكون جماعيا من لدن أهل القرية ، وذلك فى الحالات التى يلم المرض فيها ببعض أصحاب النفوذ عندهم ، أو ببعض الشخصيات ، التى لها مكانة طيبة فى قلوبهم من أبناء القرية ، كان معظم أهل القرية فى هذه الحالات يهرعون إلى الضريح الذى يعتقدون فى صاحبه ، ويتضرعون ، ويقطعون على أنفسهم النذور ، إذا سارع بشفاء مريضهم(١) .

وقد كانت هذه النذور سببا فى رواج حال القائمين على خدمة هذه الأضرحة ، لما يتلقونه من هذه النذور ، التى كانوا فى غالب الأحيان يستحوذون عليها لأنفسهم دون غيرهم ، هذا بالإضافة إلى انتفاعهم بدخل الأوقاف الكثيرة التى كان يقوم ، أصحاب الاعتقاد ، فى أصحاب هذه الأضرحة بوقفها عليهم ، ولذا فإن سدانة هذ الأضرحة ، أصبحت تؤخذ بالتوارث . وقد سجلت دفاتر الرزق كثيراً من حالات الانتفاع بهذه الرزق الموقوفة ، على هذه الأضرحة وانتقالها من الآباء إلى الأبناء ، الذين يتولون خدمة هذه الأضرحة(٢) .

هكذا أضحت النذور ، تشكل جزءاً من المعتقد الدينى لدى أهل الريف ، وتمثل ظاهرة بارزة من ظواهر الحياة الدينية .

(ثانياً) : الموالد : مثلت الموالد ، فى الريف فى القرن الثامن عشر ، احدى مظاهر الحياة الدينية وكانت هذه الموالد ، مرتبطة فى البداية ، بإحياء ذكرى ، مولد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فى شهر ربيع الأول من كل عام ، وكان السلاطين المماليك من قبل ، يهتمون بالمولد النبوى اهتماما كبيراً ، حتى يظهروا أمام الشعب بأنهم حريصون كل الحرص على إحياء المواسم الدينية ، فكانت تنشد فى هذا الاحتفال المدائح النبوية ، وتوزع المشروبات والحلوى وغيرها ، وكانت القرى بدورها تهتم بالاحتفال بهذه المناسبة فى مساجدها ، حيث يسرد فقهاء الريف ما يحفظون من سيرة الرسول(٣) .

وبمرور الزمن تعدى هذا الأمر الاحتفال ، بمولد الرسول ، إلى الاحتفال بموالد أصحاب الأضرحة ، المنتشرة فى كثير من قرى مصر ومدنها ، وكانت هذه الموالد ، تتخذ فى مواسم

---

(١) محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، ص ص ٥٢ — ٥٥ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترك ، عين (٦١) ، دفتر أحباس ، رقم ١٦٢٤ ، ١٦١٧ ، ١٦١٩ .

(٣) المقريزى ، الخطط ، جـ ٣ ، ص ٣٧٣ .

معينة ، وقد أصبحت هذه الموالد كما سبقت الإشارة أسواقا موسمية يتقابل فيها كثير من أهل القرى لتبادل المنتجات وبيع وشراء كثير من السلع فيها . ولذا فإن القرى التى وجدت بها أضرحة ، أصبحت حالها أكثر رواجا وتقدما عما كان عليه حال غيرها من القرى .

كذلك كان للقديسين المسيحيين موالدهم مثل عيد القديسة هيلانه ومارجرجس ، وغيرها[١] .

❊ ❊ ❊

(ثالثاً) : الأعياد والحفلات الدينية :

كان أهل الريف — ولازالوا — يهتمون اهتماماً خاصاً بالأعياد ، والمواسم الدينية ، مثل عيد الفطر المبارك ، وعيد الأضحى ، ويوم عاشوراء (العاشر من المحرم) ، وليلة النصف من شعبان ، ورأس السنة الهجرية[٢] .

كما كان الأقباط — ولازالوا — يحتفلون بأعيادهم الدينية المعروفة ، مثل عيد ميلاد السيد المسيح ورأس السنة الميلادية ، ويوم الغطاس ، وغيره من الأعياد القبطية .

وكانت المجاملة بين المسلمين والأقباط ، تلعب دوراً هاماً فى إحياء هذه الأعياد ، وكان من عادة الفلاحين فى إحياء أعيادهم لبس الجديد من الثياب . احتفاءا بهذه الأعياد ، وإظهارا لبهجتهم بحلولها ، وكثيراً ما كانت تتم المصالحات بين الفلاحين لحل مسائل النزاع التى كانت تثور بينهم ، فى هذه المناسبات الدينية متناسين مابينهم من بغضاء[٣] .

❊ ❊ ❊

من العرض السابق لمظاهر وسمات الحياة الدينية فى الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، يمكن القول بأن هذا اللون من الحياة ، شابته بدع كثيرة ، واختلط به كثير من مظاهر السلوك السحرى وغيره ، مما أدى إلى طبع حياة الفلاح بالتواكل والتكاسل ، والخضوع لكثير من المظالم وأدى بالتالى ، إلى ازدياد سوء حاله ، عما كانت عليه ، وكان المسئول الأول عن كل هذا أصحاب الطرق الصوفية ، وفقهاء الريف الذين حولوا الحياة الدينية فى الريف إلى مزيج من الدين والشعوذة والدجل .

---

(١) هنرى عيروط ، الفلاحون ، ص ١٣٥ .
(٢) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، المجتمع المصرى ، ص‌ص ١٧٦ — ١٧٧ .
(٣) هنرى عيروط ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ .

الفصل العاشر

الحيـــاة الثقـــافية

تمهـــيد :

أولا — التعليم .

ثانيا — القصص الشعبى وشاعر الربابة .

ثالثا — العادات والتقاليد .

١ — الأفراح ، ٢ — المآتم .

تقويم الحياة الثقافية .

تمهيـد :

ثقافة المجتمع دائماً ، إنعكاس لأوضاعه الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية ، وقد سبقت دراسة هذه الأوضاع جميعها ، فى الفصول السابقة ،ولذا فإننا سندرس فى هذاالفصل الحياة الثقافية فى الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، من جوانبها المختلفة ، من حيث المستوى التعليمى الذى كان سائداً فى القرى ، والقصص الشعبى ودوره فى ثقافة المجتمع وشاعر الربابة ، ودوره التثقيفى فى المجتمع الريفى ، والعادات والتقاليد ، ودورها فى تكوين الوعى الثقافى لدى الفلاحين فى ذلك القرن ، نرسم الصورة التى كانت سائدة لكل عنصر من هذه العناصر ، ثم نبين أثرها فى ثقافة المجتمع ، وذلك فى ضوء الأوضاع التى كانت قائمة آنذاك .

* * *

(أولا) التعليم :

لم يكن التعليم ، فى القرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، تعليما منظماً ، له برامجه الدراسية المحددة ، التى تنظم العملية التعليمية بالمعنى المفهوم . وإنما كان فى واقع أمره ،

تعليماً أوليا ، غير منظم ، ومرتبط أولا وقبل كل شيء بحاجات أهل القرية الدينية والاجتماعية ، وكان يتم في كتاب القرية ، الذي لم يكن يخضع لأي إشراف حكومي ، وإنما كان يدار عن طريق فقيه القرية ، الذي كان في نفس الوقت صاحب الكتّاب وواضع برامج الدراسة فيه ، ولذا فإن الدراسة في هذه الكتاتيب ، كانت تختلف من كتاب لآخر ، فقد اقتصرت الدراسة في بعض هذه الكتاتيب على تحفيظ القرآن فقط دون سواه ، في حالة الكتاتيب التي يديرها بعض الفقهاء العميان ، الذين كانوا يتخذون من تحفيظهم القرآن حرفة لهم نظير أجر زهيد ، نقوداً ، أو غلالا ، حسب العرف الذي كان سائدا ، وهذا العرف كان يختلف من قرية لأخرى(١) .

أما في حالة الكتاتيب التي يديرها الفقهاء الآخرون ، فكان دور الكتاب ، يتعدى تحفيظ القرآن تلاوة إلى تعليم القراءة والكتابة ، وقد تطور دور بعض الكتاتيب في بعض القرى ، إلى تعليم بعض مبادىء الحساب لحاجة الزراع ، لمعرفة بعض الحسابات البسيطة ، التي تتصل بما عليهم من ضرائب أميرية ، أو غير أميرية ، ومعرفة الإيجارات وما يتصل بها .

وقد وجد للأقباط بعض الكتاتيب الخاصة بهم في بعض القرى ، حيث إن الكتاتيب التي يذهب اليها أبناء المسلمين ، كان اهتمامها الأول بالقرآن وبعض الموضوعات الدينية ، ولذا فإنه لم يكن هناك من مناص أمام أبناء الأقباط ، سوى الذهاب إلى كتاتيب خاصة بهم ، وكانت هذه الكتاتيب في معظم الأحيان توجد في داخل الكنائس الموجودة بالقرى ، التي يوجد بها أقباط وكان التعليم في هذه الكتاتيب يقوم على تعليم أبناء الأقباط القراءة والكتابة والحساب إلى جانب تعليمهم مبادىء الدين المسيحي وكان التركيز في هذه الكتاتيب على الحساب كبيرا وذلك راجع إلى طبيعة اشتغال معظم الأقباط في ذلك الوقت كما سبقت الإشارة بإدارة الشئون المالية ، والإشراف على بعض الصناعات التي كانت منتشرة في الريف(٢) .

وليست هناك أية إحصاءات يمكن الاستناد إليها في تقدير عدد هذه الكتاتيب ، وعدد المترددين عليها ، ولكن أحد الرحالة الأجانب الذي زار مصر في منتصف العشرينات من

---

(١) دكتور محمد عاطف غيث ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .
— Edward, W. Lane, Op. Cit., p. 62.

(٢) على مبارك ، الخطط ، جـ ٩ ، ص ٨٧ .

القرن التاسع عشر ، ذكر أنه « يوجد كتّاب واحد على الأقل فى كل قرية من أمهات القرى وما من مسجد ، أو سبيل أو حوض مما تشرب منه البهائم إلا وألحق به كتاب يتعلم فيه الأطفال نظير نفقات ضئيلة »(١) .

ومما يؤيد هذا الرأى حقيقة ما تسجله دفاتر الرزق الأحباسية ، فكثيراً من الرزق الموقوفة فى العصر العثمانى بل جلها كان دائماً على أسبلة وكتاتيب لتحفيظ القرآن ، وقد سبق أن أوضحنا أن الأوضاع الاجتماعية كانت تلعب دورها فى هذه الظاهرة . أى أنه يمكن القول بأن انتشار الكتاتيب لتحفيظ القرآن ، كانت الأوضاع الاجتماعية تلعب فيه دوراً كبيراً(٢) .

وقد اقتصر التعليم فى كتاتيب القرى ، سواء الخاصة منها بأبناء المسلمين ، أو الخاصة بأبناء الأقباط على الأطفال الذكور فقط ، ولم يكن يذهب إلى هذه الكتاتيب كل أبناء القرية ، لأنه طالما أن معرفة القراءة والكتابة ، فى ذلك الوقت ، لاشأن لها بالعمل الزراعى من حيث المهارة فيه ، فهى غير ضرورية وبالتالى فإن تعلمها ، فى نظر الفلاح آنذاك ، كان يعد مضيعة للوقت . الذى كان يرى أنه من الأفيد له ولأسرته أن يستغله فى عمل يتصل بالزراعة ، والذين كانوا يذهبون إلى هذه الكتاتيب فريقان أولهما بعض أبناء الموسرين من الفلاحين ، ومشايخ القرى ، حيث كان هؤلاء يرون أنه لابد من تعليم بعض أبنائهم شيئا من أمور الدين تبركا ، ولذا فإنه فى غالب الأحيان ، كان يختار أحد أبناء الأسرة ، ويرسل إلى الكتاب كى يحفظ القرآن ، وكان هذا الابن عندما يشب ، يحظى مقابل ذلك بمركز اجتماعى خاص بين أفراد أسرته ، ويعفى من بعض الأعمال فى الحقل كامتياز له ، كذلك كان يحظى باحترام أبناء عائلته (بدنته) ، ويصبح موضع ثقتهم ، ويستشيرونه ، فى معظم أمورهم ويحترمون رأيه(٣) .

وثانيهما بعض أبناء الفقراء الذين يجدون ، فى حفظهم القرآن مصدرا لكسب عيشهم عن طريق ترتيله فى المنازل ، أو على القبور ، أو فى المآتم ، كما جرت بذلك التقاليد ،

(١) — Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 61-62.

ويذكر أن الشيخ أو الفقى ، كان يتلقى من والد الطفل نصف قرش كل يوم خميس .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترك ، عين (٦١) دفاتر الرزق ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ .

(٣) محمد عاطف غيث ، المصدر السابق ، ص ص ٣٥ — ٣٧ .

وكان كل من يحفظ القرآن ويجيزه الفقيه يحمل لقب « شيخ » وإذا كان من الفئة المحترفة ، فإنه يكون من حقه ، أن يعمل فى تحفيظه لغيره ، نظير أجر معين غلالا أو نقودا ، وهنا يحظى من الفلاحين بلقب « سيدنا » ، أو « سيدنا الشيخ » أو « مولانا » ، ويعرف لديهم باسم « الفقى » أى « الفقيه » وكان هو يفاخر بذلك ويقول إذا سأله غريب « أنا فقيه الريف أقرى الأولاد فى بلدى القرآن » ، بل إن الفقيه إذا اتسع نفوذه وافتتح كتابا خاصا به ، كان يطلق عليه لقب «المؤدب» أو « مؤدب الأطفال » ، حيث إنه كان يقوم بعقاب كل من يقصر فى الحفظ ، أو يخرج عن الطاعة من الأطفال وقد اتخذ بعض هؤلاء المؤدبين له مساعداً يعرف باسم « العريف » ، وكان العريف فى غالب الأحوال ، أحد خريجى الكتاب نفسه ، وكان عمل هذا « العريف » مساعدة الشيخ فى ضرب الأطفال المقصرين[1] .

وقد كان المستوى التعليمى ، فى كتاتيب القرى ، كما تشير المصادر ، بدائيا إلى درجة كبيرة ، لا يخرج فى معظمه عن دائرة تحفيظ القرآن ، وبعض الموضوعات الدينية ، التى ربما تكون مغلوطة فى معظمها فصحتها تتوقف على مستوى الفقيه الذى يقوم بتدريسها وقدرته على تحصيلها ، تحصيلاً صحيحاً أو خاطئاً ، ومع ذلك فإن يجب ألا يغيب عن الذهن أن كتاب القرية ، رغم هذه الصورة التى كان يوجد عليها ، فإنه لعب دوراً مهماً فى ثقافة أهل القرية فى ذلك الوقت فشىء خير من لا شىء[2] .

أما عن دور الفقيه نفسه ، فى ثقافة المجتمع الريفى ، خارج نطاق الكتاب ، فقد كان كبيراً وإن لم يكن سليماً ، تبعاً لإشارات المصادر ، فقد امتد نشاطه إلى نواح أخرى كثيرة ، من حياة الفلاحين ، وأصبح الفقيه يتصدر مجالس الفلاحين لإلقاء دروس الوعظ وتعريف الناس أمور الدين على حد اعتقاده ، وكثيراً ما كانت أقوال هؤلاء الفقهاء تلقى التصديق ، بل والاعتقاد فيها اعتقاداً قوياً ، لا يمكن الإقلاع عنه ، حيث إن الفقيه يدعى

---

(١) ذكر صاحب هز القحوف « أنه وجد عند مؤدب الأطفال ، طبلة ، وزمارة ، وفرقلة ، فسئل عن ذلك فقال أجمعهم بالطبلة ، وأفرقهم بالزمارة ، وأضربهم بالفرقلة » .
هز القحوف ، جـ ١ ، ص ٣١ .

(٢) — Edward, W. Lane, Op. Cit., p. 62.

أنه حصل هذه الآراء من أصولها ، وإن يكن مغالطاً[١] ، ولم يقف الأمر بالفقيه عند هذا الحد ، بل إنه وسع دائرة عمله باحترافه تأويل الغامض المجهول من الأسرار والأحلام وقد أعان الفقهاء على احتراف هذا العمل ، وقت الفراغ الذى توفر لهم ، ومكّنهم من التنقل بين بيوت القرية ، واختلاطهم بالأسر ، إلى حد أنه أصبح لايكاد يخفى عليهم أمر من أمور القرية ، ظاهراً كان أم باطناً ، فاستغلوا معرفتهم هذه ، فى تفسير أمور الناس على ضوئها ، ومن هنا ادعوا ، قدرتهم على التأويل ، ليس عن علم بقواعد التأويل ، وإنما عن طريق اجتهادهم الشخصى ، بناء على معلوماتهم الخاصة ، ونظراً لجهل الفلاحين فى ذلك الوقت ، فإن تأويلاتهم مهما كانت خاطئة فإنها كانت تلقى التصديق والاحترام ، هذا بالإضافة إلى ما كان الفقيه يدعيه لنفسه من معرفة تامة بالفتاوى الخاصة بالقسم ، وبخاصة القسم « بالطلاق » فقد كان الفقيه يجد فرصته فى هذه الحالة فى مساومة الفلاح على إصدار فتواه فى هذا الموضوع ، وعندما يقنع بالأجر الذى يرضيه يصدر فتواه التى يرى أنها تتفق ومشاعر قاصده مهما كانت خاطئة[٢] .

وازداد نفوذ بعض هؤلاء الفقهاء ، وبخاصة منهم من شاءت له الظروف أن يقضى عاماً أو عامين فى الأزهر بالقاهرة ، فقد كان هؤلاء يدّعون لأنفسهم ، حق إرشاد الناس وهدايتهم إلى سبيل الرشاد ، إلى جانب إدعائهم المعرفة ، بعلم لا يعرفه سواهم هو العلم

---

(١) ذكر صاحب هز القحوف ، حالة هؤلاء الفقهاء وقال إنه أصبح ينطبق عليهم قول أبي حامد الغزالى :

تصدر للتدريس كل مهوس ... بليد يسمى بالفقيه المدلس

ووصفهم آخر بقوله :

إن شئت تدعى فقيه قوم ... فطول الكم ثم عمم
واجعل على الرأس طيلساناً ... واعقد على المنكبين واختم
واجلس مع القوم فى صباح ... لا بالبخارى ولا بمسلم
إلا صياحا وننفض كم ... ولا ولم لا ولا نسلم
وإن لقوا الوقف يأكلوه ... وقد نسوا العلم والمعم
ثيابهم يغسلوا رياء ... وقلبهم بالسواد مظلم
فإن ترى فى السورى فقيهاً ... نصح وقل يا سلام سلم

— هز القحوف ، ج ١ ، ص ٤٢ .

(٢) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٣٧ .

« الروحانى »(١) ، أى اتصالهم بأرواح الجن والشياطين ، وقدرتهم على تسخير هذه الأرواح ، فى فعل مايريدونه ، ومن هذه الزاوية ادعوا قدرتهم على علاج الأمراض التى تلم بالفلاحين ، ولذا فإن الفلاحين كانوا يهرعون إلى هؤلاء الفقهاء أدعياء الطب لمعالجتهم مما يصيبهم من أمراض ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، كذلك ادعوا معرفتهم بأمور السحر وطرقه وقدرتهم على ممارسته كوسيلة من وسائل العلاج ، أو تدبير المكائد للغير .

وقد أدى هذا الأسلوب فى كثير من الأحيان إلى ازدياد العداوات بين الأسر فى الريف وخلق مشاكل اجتماعية ، كان لها تأثيرها السيىء فى كثير من الأحيان(٢) .

وكان فقيه القرية يستنكف أن يقول إنه يجهل أمراً من أمور العلم والدين ، فهو يفتى فى كل شىء من غير تحرج أو خشية ، وهو عدو لكل من يعارض علمه ، أو يخالف فتواه أو ينقص من شأنها ، فهو يعتقد أن علمه حق ، وعلم سواه باطل ، وقد سجل صاحب هز القحوف الكثير من القصص التى تدل على جهل هؤلاء الفقهاء ، وتمسكهم بجهلهم واستغلالهم لظروف أهل الريف ، حتى أصبحوا ذو مكانة كبيرة عند الفلاحين ، وقد وصف الفقيه ، وادعائه الاحاطة بكل شىء بقوله :

فقيههم ذو الكم والعمامة ... إذا أتى نه غمامة
والعلم عند الله ليس يعرف ... سوى بذاك الاسم حين يوصف
وإن جثا يوما على الجفان ... كأنه الناطور فى الغيطان
يفترس الأكلة من يسار ... وبلعه عن مضغ ذاك عارى
يقول أروى لكم رواية ... تنبى عن الضمير بالدراية
وفى غد أروى لكم قصيدة ... لعنتر فى عبلة الفريدة
كذلك دلهمة البطال ... وسيرة الراهب والجمال
وأشرح لكم وأقل عن شيحه ... وأم جابر بنت أبو فريحه
وأروى لكم ما قد أتانى عن أبى ... وأبى قد قال أيضاً عن أبى
وقال جسدى ذاك أبو غنداف ... صلوا ولو كنتم على القداف
ولو بلا وضوء ولا طهارة ... كما روى عن جسدتى شرارة(٣)

---

(١) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص٢٦ .

(٢) محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، ص ص٣١ — ٣٤ .

(٣) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ص٨٤ — ٨٥ .

ورغم ما فى قصص وروايات الشيخ الشربينى من مبالغة ، فإنه يمكن منها استنباط الصورة العامة لمستوى هؤلاء الفقهاء التعليمى ، الذى لم يكن يتعدى ، حفظ القرآن وترتيله ، دون فهم فى كثير من الأحيان لمعانيه ، إلى جانب تلاوة بعض الأوراد ، والاشتغال بأمور الشعوذة ولم يكن حال من قضى منهم بعض السنوات فى الأزهر بأحسن حالا من زملائهم ، فهم كثيراً ما كانوا ينسون ما حصلوا عليه فى الأزهر .

تلك صورة لما كان عليه المستوى التعليمى فى القرية ذاتها ، بعنصريها الكتاب ، والفقيه ، لعب كل من هذين العنصرين دوره على قدر الإمكانيات التى توفرت له ، وإن كان الفقيه استغل أوضاع الفلاحين لصالحه ، لكنه على كل حال لعب دوراً فى ثقافة المجتمع الريفى ، تتماثل مع نوعية هذه الثقافة التى كانت سائدة آنذاك .

* * *

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن القرية المصرية ، فى القرن الثامن عشر ، رغم ذلك فقد أمدت مصر بكثير من شخصيات العلماء الذين برزوا ، على مسرح الحياة العامة ، فقد تمكن هؤلاء أو مكنتهم ظروفهم بعد إتمامهم حفظ القرآن على يد فقيه القرية ، من الالتحاق بالأزهر ، ولم ينقطعوا عن الدراسة فيه ، وأتموا دراسة علوم الدين واللغة ، واستطاع هؤلاء العلماء ذوى الأصول الريفية من إحراز مكانة كبيرة بين أهل عصرهم ، بل إن بعضهم كما سبقت الإشارة ، أصبح يمتلك الثروات ، ويحوز الإلتزامات الواسعة ، ولعبوا دوراً بارزا فى الحياة المصرية العامة ، وبخاصة فى نهاية القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر ، حيث أصبح لهؤلاء العلماء رأيهم فى الحياة السياسية ، التى كانت تمر بها البلاد ، فى ذلك الوقت ولدينا نماذج بارزة من هؤلاء العلماء ذوى الأصول الريفية مثل الشيخ العدوى ، وعبد الله الشرقاوى ، وعلى الصعيدى ، والشيخ محمد الأمير ، وغيرهم كثير من العلماء الذين برزوا على مسرح الحياة فى نهاية القرن الثامن عشر ، وقد أصبح هؤلاء إلى جانب ذلك مراكز إشعاع فى قراهم ، فالجبرتى يذكر كثيراً من تراجم العلماء الذين ينتمون إلى القرى التى خرج منها هؤلاء العلماء ، أى أنهم أصبحوا يعملون على تعلم أبناء قراهم وتثقيفهم بثقافة العصر التى كانت سائدة ، وهى ثقافة دينية فى المحل الأول .

كذلك عمل بعض مشايخ العربان المستقرين على تثقيف أبناء المناطق التى يقيمون فيها ، وقد كان هذا العمل مرتبطاً ، بالشعور الدينى أولا وقبل كل شيء . فالمقصود من التعليم فى هذه الناحية تعليم الناس وتعريفهم بأمور الدين الصحيحة . فالجبرتى يذكر أن أحد مشايخ الهوارة ، وهو شيخ العرب اسماعيل بن عبد الله ، طلب أحد العلماء لنفع الناحية ، فذهب إليه الشيخ عبدالكريم بن على المسيرى الشافعى ، حيث أنزله منزلة طيبة وعمل الشيخ عبدالكريم على تعليم أهل الناحية أمور دينهم وازداد أمره ولقى كل احترام وتقدير من أهل الناحية(١) . ولكن هذه الظاهرة لم تكن عامة بل كانت جد نادرة .

ويمكننا فى النهاية أن نقول إن الناحية التعليمية فى القرية المصرية فى القرن الثامن ، كانت أساساً قائمة على حاجة القرية الدينية ، وأنها أصبحت تعكس صورة كاملة لثقافة عنصر المجتمع القروى وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية .

***

ثانياً : القصص الشعبي وشاعر الربابة :

شجعت الظروف السياسية والأحوال الاجتماعية والاقتصادية التى كان يمر بها المجتمع القروى آنذاك ، انتشار نوع من الأدب الشعبي ، حرص الفلاح كل الحرص على سماعه ، مثل ألف ليلة وليلة ، وعنتر بن شداد ، وسيف بن ذى يزن ، وأبو زيد الهلالى ، والزير سالم وغير ذلك من القصص الشعبي ، الذى كان فى كثير من الأحيان يتخذ من بعض الأحداث

---

(١) ذكر الجبرتى ذلك فى ترجمته للشيخ عبد الكريم بن على المسيرى الشافعى المعروف بالزيات لملازمته شيخه سليمان الزيات ، الذى أرسله إلى بلاد الصعيد « لأنه جاء كتاب من أحد مشايخ الهوارة ، من يعتقد فى الشيخ (سليمان) ، بأن يرسل أحد تلامذته ينفع الناس بالناحية ، فكان هو (الشيخ عبد الكريم) المعين لهذا المهم ، فألبسه وأجازه ، ولما وصل إلى ساحل بهجورة تلقته الناس بالقبول التام ، وعين له منزل واسع ، وحشم وخدم ، وأقطعوا له جانب من الأرض يزرعها ، فقطن بالبهجورة ، واعتنى به أميرها شيخ العرب إسماعيل بن عبد الله ، فدرس ، وأفتى وقطع العهود ، وأقام مجلس الذكر وراج أمره وراش جناحه ، ونفع وشفع وأثرى جداً ، وتملك عقارات ، ومواشى ، وعبيداً وزراعات ثم تقلبت الأحوال بالصعيد ، وأوذى المترجم ، وأخذ ما بيده من الأراضى ، وزحزحت حاله فأتى إلى مصر ، فلم يجد من يعينه لوفاة شيخه ، ثم عاد ولم يحصل على طائل ، ومازال بالبهجورة حتى مات فى أواخر سنة إحدى وثمانين ومائة وألف ١١٨١ هـ - ١٧٦٨ م » .

- عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ١ ، ص ٢٦٨ ، وبخصوص تراجم العلماء الآخرين ، أنظر جـ ١ ، ص ص ١٩٣ - ٣٢٨ .

الخلية موضوعاً له ، وأصبح لهذا القصص متخصصون فى إنشاده ، وراج هذا القصص بصورة واضحة ، فهم يجدون فيه ، الكثير من المثل التى يريدون ، أن يطبقوها فى حياتهم ، وهو فى نظرهم يمثل بعض جوانب الحياة التى يعيشونها[١] ، فهم يجدون فيه الغالب والمغلوب ، والظالم والمظلوم ، كما يجدون فيه صوراً من البطولة ، ولذا فإن كلا منهم ، كان يجد فى استماعه لهذا القصص الجانب الذى يمثل حياته ، وكان منشد هذا القصص ، يصحب فى إنشاده آلة موسيقية تسمى « الربابة » يصنعها عليا ، ولذا فإنه أصبح يطلق عليه اسم « شاعر الربابة » وكثيراً ، ما كان هذا الشاعر يستثير جماهير الفلاحين أثناء إنشاده ، ويضيف على النص من عنده ، ما يناسب المقام الذى ينشد فيه ، وكان الفلاحون يقيمون الحفلات التى يدعون إليها منشدى هذا القصص ، فى المواسم والأفراح . وقد تفنن هؤلاء الشعراء فى إنشاد المواويل ، التى تعبر عن حال الفلاح ووضعه الاقتصادى والاجتماعى ، وما يجول بخاطره من أمور مختلفة ، وأحياناً كان بعض الفلاحين ، يبث بما فى قلبه لشاعر الربابة ليؤلف له موالا يتفق وحاله ، ويوجد كثير من هذه المواويل التى تعبر عن الهيام ، والحب الريفى العفيف ، التى كان يرددها شاعر الربابة على لسان صاحب المقام[٢] .

---

(١) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٢) ذكر أحد المهتمين بالفلكلور الشعبى أن من بين هذه الأشعار التى ذاعت فى الريف قول

كل المجاريح طابـو ، بس أنا فاضل
وطبيب لجراح دوا الناس ، وأنا فاضل
أنا قلت يا طبيب ما عندكشى دوا فاضل
حسس على القلب ، والتفت قال لى
روح يا قتيل الملاح ، ماعد لك دوا فاضل

— أحمد رشدى صالح ، فنون الأدب الشعبى ، ص ٦٧ .

كذلك عبر له عن صبره فى عمله ، واستمراره فيه رغم ما به من علل فأصبح ينشد له ، ما يسليه أثناء عمله على الشادوف بقوله :

جرحى من المسى مكران صل
مكتوب يا ناس من ابخدم للراس
كتبوا سيدى ونا أيش بيدى
جرحى من المسى سكران عسل
كواتى البين بدل السكى أتنين

— أحمد رشدى صالح ، الأدب الشعبى ، ص٣٣ .

نظر كذلك : Edward, W. Lane, Op. Cit, pp. 37-371.

كذلك أنشد الشعراء ، بعض الأشعار الشعبية ، التى تعبر عن حال الفلاح ، والأعباء التى أصبح يرزح تحتها ، فشكواه من الوجبة ، والغرامة ، والديوان ، ونزلة الكشاف ، والعونة ، والسخرة ، كل هذه المظالم التى كان يعانى منها الفلاح ، سجلها الشاعر الشعبى ، فى أشعار ومواويل ، كان ينشدها على لسان الفلاح شاكياً ومتألماً منها ، وقصيدة الشاعر الشعبى المجهول « أبو شادوف » سجلت لنا كل الأعباء المالية ، وغير المالية التى كان يعانى منها الفلاح ، كما سجلت لنا بجانب ذلك صورة كاملة للفاقة والجهالة وحالة الحرمان ، التى كان الفلاح يعيشها ، لم تترك شيئاً يتعلق بوضعية الفلاح إلا وسجلته ، حتى خشيت الإدارة خطر انتشار مثل هذه القصيدة ولذا كلفت الشيخ يوسف الشربينى بأن يضع لهذه القصيدة شرحاً يسفه فيه من شاعرها ويقلل من قيمة القصيدة ، وإن لم يستطع ذلك فى كثير من جوانب شرحه كما اتضح لنا ، وقد سبقت الإشارة إلى هذه القصيدة والشرح مرات عديدة فى ثنايا الفصول السابقة ، ولم يترك شاعر الربابة جانباً من جوانب حياة الفلاح إلا وعبرله عنه ، فإذا الفلاح هجر قريته بسبب هم المعيشة ، وترك أهله وأصحابه ، عبر له شاعره الشعبى عن ذلك بقوله .

قالت تسافر يافـــــــق	وتفارق الوجـــه الحسن
فأجبتهــــــــا بتذلـــــــــل	والقلب يملوه الشجن
هم المعيشـــــــة فرقت	بين الأحبـــة والوطن

وحين يشكو الفلاح حاله ، وضجره من مهنة الفلاحة ، وأنها لم تعد تكفى أعباء حياته ، لكثرة ، ما ألقى عليه من أعباء يجد الشاعر الشعبى يعبر له على لسانه .

هم الفلاحـــة حـــــــيرنى	وكل ساعة فى نقصان
ما انفك من الوجبـــــــة	لما يجى مال السلطان

وكذلك يقول على لسان الفلاح :

ويادوب عمرى فى الخراج وهمه	تقضى ولا لى فى الحصاد سعيف
ويوم تجى العونة على الناس فى البلد	تخبينى فى الفرن ، أم وطيف

وإذا اشتكى الفلاح ظلم ، بعض أهله له ، وكيدهم له عند أجهزة الإدارة ، وجد شاعره يعبر له عن ذلك قائلا :

أقاربك العقارب فاجتنبهم ولا تركن إلى عم وخال

فكم عم أتاك الغم منه وكم خال من الخيرات خال

ثم يزيد له :

عداوة الأهل ذوى القرابة كالنار يوم الريح وسط غابة(١)

وكان الفلاحون يحفظون هذه الأشعار ، ويرددونها ، فى أثناء سيرهم ، وفى عملهم، وفى المناسبات التى تتفق وإياها ، كما كانوا يجيدون حفظ المقاطع التى تتفق وحال كل منهم ، من القصص الشعبي السالف الذكر ، حتى أصبحت هذه الأنماط من الأدب الشعبي تعد جزءاً هاماً من ثقافة المجتمع الريفى ، فى القرن الثامن عشر ، ولا شك أن شاعر الربابة ، لعب دوراً تعليمياً هاماً فى مجتمع القرية ، حينذاك ، بل لا نغالى فى شىء إذا عددنا دوره ، كان أكثر إيجابية من دور الفقهاء والمتصوفة ، حيث إنه عبر عن المظالم ، التى كان يعانى منها الفلاح ، وحاول أن يجعلها مسموعة ، وقد نجح فى مقصده هذا إلى حد كبير فردد الفلاحون أقواله ، وذاع صيت بعضها حتى أقلق أجهزة الإدارة فعملت على مقاومته ، كما حدث عند ما ذاعت قصيدة الشاعر الشعبى « أبى شادوف » ، وقد كانت هذه الأشعار أكثر إيجابية حين سجلت حال الفلاح الاقتصادية والاجتماعية ، بينما حاول الفقهاء استغلال الفلاح وتثقيفه بكثير من أمور الشعوذة « فلا شك أن دور الأدب الشعبي وشاعر الربابة كان كبير التأثير فى الحياة الثقافية فى الريف فى القرن الثامن عشر .

* * *

---

(١) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٧ ، ج ٢ ، ص ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٤٦ .
كذلك يذكر أن شاعر الربابة فى كثير من الأحيان كان يلعب دور الواعظ ، ويحث الفلاحين على الصبر على ما هم فيه من أوضاع اقتصادية سيئة فينشدهم :

استقنع بقليلك يأتيك الله بكثيره

ويقول :

إن رزقك مثل ظلك إن مشيت يمشى قبالك

من له فى الغيب شىء لا يموت حتى يناله

— هز القحوف ، ج ٢ ، ص ص ٩٥ — ٩٦ .

ثالثاً : العادات والتقاليد :

لاشك أن العادات والتقاليد ، لها دائماً تأثيرها الواضح على ثقافة المجتمع ، وهى فى نظر أفراد المجتمع تمثل مصدراً أساسياً يستمد منها المجتمع مثله وآدابه وقيمه الفاضلة ، وتبعاً لانتقال هذه العادات والتقاليد ، من جيل إلى جيل ، فقد أصبح لها على أبناء الريف قوة الإلزام ، والفلاحون دائماً يرون فى عاداتهم وتقاليدهم أساس كيانهم ، ويشتدون فى معاقبة من يخرج على قواعدها ، وطبعاً ـ ككل تراث متوارث ـ فقد كان لهذه العادات والتقاليد جوانبها الحيدة ، وجوانبها الضارة .

فالجوانب الحميدة فى هذه العادات والتقاليد ، هى التى تدفع بالفلاح إلى توثيق صلاته و روابطه مع أبناء قريته ، ومراعاة صلات ذوى القربى ، وتدعو إلى ارتباط العائلة بالعائلات الأخرى بروابط حميدة ، وعن طريق هذه الجوانب الحيدة فى عادات الفلاحين وتقاليدهم تمكنوا فى كثير من الأحيان من قضاء أمورهم فى يسر وسهولة ، كما أضفت على تصرفاتهم لونا من التجانس ، والترابط ، كذلك شملت هذه الجوانب الحميدة عادات الكرم ، والتعاطف ومساعدة الغير ، وفعل الخير ، مما طبع المجتمع الريفى آنذاك بطابع شريف فيه كثير من المعانى الإيجابية(١) .

أما الجوانب الضارة . فى عادات المجتمع الريفى ، فكانت تتمثل فى العادات التى تولد المشاكل الاجتماعية ، مثل عادة الأخذ بالثأر ، والتداوى بالسحر ، والأحجبة والزار ، والمغالاة فى الانفاق على الأفراح ، والمآتم ، وغير ذلك من العادات ، التى أضرت بمصالح الفلاح(٢) .

وإذا أضفنا إلى مجموع العادات والتقاليد ، التى كانت سائدة فى ذلك الوقت ، فى الريف المصرى ، الخبرات العملية التى كان يكتسبها الأبناء عن الآباء جيلاً بعد جيل ، مثل الطرق والأساليب الزراعية الصحيحة ، وما يتعلق بها من عادات وتقاليد ، وخبرات عملية أصبحت تشكل عناصر هامة من مكونات ثقافة المجتمع الريفى(٣) .

---

(١) محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، ص‌ص ١٢ — ١٥ .
(٢) دكتور محمد عاطف غيث ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .
ـ محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، ص ص ٩٥ — ١٠٢ .
(٣) نفسه ، ص‌ص ٢٧ — ١٢٤ .

وقد كان هذا الجانب من ثقافة المجتمع القروى قلما يصيبة التغيير إلا ببطء شديد ، مما طبع مجتمع القرية فى ذلك العصر بالصورة الثابتة غير المتطورة ، فأبناء القرية الذين يمتهنون الزراعة ، ووجدوا أباءهم من قبلهم يمتهنونها ، أصبحوا يتمسكون بشرف هذه المهنة ، ويأبون التحول عنها ، وكانوا يعتبرن ذلك من العار فالفلاح حتى فى حالة هجره قريته — كما اتضح لنا — كان يبحث عن مكان آخر يمارس فيه مهنة الزراعة .

ولم يكن هنالك اختلاف كبير فى ممارسة هذه العادات والتقاليد ، والخبرات ، بين القرى المصرية حتى أصبحت القرى متشابهة فى حياتها الثقافية و الاجتماعية ، مما حدا إلى القول بأنه « لاشيء يشبه القرية المصرية ، أكثر من قرية مصرية »(١) .

ولذا فإننا سوف ندرس عادات الفلاحين المتعلقة بأفراحهم ، وأتراحهم ، و كيف كانوا يمارسونها فى ذلك الوقت على اعتبار أنها جزء من مكونات ثقافتهم :

❋ ❋ ❋

الأفراح :

كانت حفلات أهل الريف فى الأفراح تصحبها مظاهر وعادات ، تتسم بالبذخ ، الذى يتناسب وأصحاب هذا الفرح ، ومستواهم الاقتصادى ، ووضعهم الإجتماعى ، و كانت عملية الزواج فى الريف فى ذلك الوقت ، تمر بمراحل متعددة ، تتبع كل مرحلة مراسيم معينة ، فالمرحلة الأولى هى عملية اختيار « العروس » ، حيث يشترك العريس وأهله فى هذه العملية ، إن لم ينفرد الأهل دون العريس بهذه العملية ، و كان الاختيار يتم عادة من بين العائلة أو من العائلات المتقاربة فى العزوة على حد تعبيرهم ، و كانت هذه الظاهرة تمثل مظهراً من مظاهر الاكتفاء الذاتى حيث أصبح ، أبناء العائلة الواحدة ، أو البدنة الواحدة ، يتزوجون من بناتها ، ولذا فإن العلاقات الاجتماعية التى كانت تدور حول رابطة الزواج ، كانت نتائجها دائماً محددة ، بصلة القرابة ، لأن التقاليد العائلية ، كانت تقاليد جماعية ، وتقوم على قيم اجتماعية(٢) ، و كان الفرد ينشأ فى هذا الإطار ، وهو

(١) هنرى عيروط ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .
(٢) دكتور محمد عاطف غيث ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .
— دكتور على فؤاد ، المجتمع الريفى ، ص ٥٤ .
— **Hamed, Ammar, Op. Cit., p. 38.**
— **Edward, W. Lane, Op. Cit., p. 156.**

لا يعرف أن هناك تقاليداً ، أو قيا أفضل من تقاليد ، وقيم عائلته التي نشأ فيها ، ولذا فإنه كان يفضل الزواج من بنت عائلته ، لأنه يعتقد فيها التعادل معه في الأصل ، مهما كانت فقيرة ، فالتراث المتوارث لديه يحثه دائماً على الزواج من أصيلة « خذ الأصيلة ولو كانت على حصيرة » « بنت الأصول مع الزمان تدور » « اتبع الطريق ولو دارت وخد بنت الأصول ولو بارت » « خدندك على قدك »(١) . وهو يرى أن هذه الصفات لاتتوفر إلا في بنت عائلته التي يضمن نسبها وأصالتها فهما من نبع واحد ، لذا فإن الزواج أصبح أمراً ، لايخص الفرد الراغب فيه بمفرده وإنما هو أمر يخص العائلة جميعها ، ومن هنا أعطت العائلة لنفسها حق إبداء الرأى — إن لم يكن كل الرأى — في عملية اختيار العروس .

وكانت العائلة تقف في وجه ابن العائلة الذى يريد الخروج في اختياره عن دائرة بنات العائلة وبخاصة إذا كانت العائلة ، التي يريد أن يصاهرها ، أقل عزوة من عائلته ، فهم يعتقدون أن « النسب أهلية » و « النسب إما حمى ، وإما درا » ، وهم دائماً ينظرون إلى الشخص الذى ليس لأسرته عزوة ، نظرة أقل من غيره ، ولذا فانهم كانوا يحثونه دائماً على أن يتزوج من أسرة لها عزوة ، حتى يبقى له عزوة « إن ما كانش لك أهل ناسب »(٢) .

وبعد أن تتم عملية الاختيار ، وتتفق عائلتا العريس والعروس ، كانت تتخذ الخطوات الفعلية لإتمام عملية الزواج ، وحين يحل موعد الزفاف ، كانت تقام الحفلات ، التي تتفاوت في مظاهرها حسب طاقة كل أسرة ، وكانت هذه الحفلات في القرن الثامن عشر ، تتخذ مظهراً يدل على مدى اهتمام العائلة كلها بهذه الحفلات ، وكثيراً ما كانت العائلات الأخرى كنوع من المجاملة(٣) ، تشارك عائلة العريس فرحتها ، نظراً لأن العائلة كانت تنظر إلى زواج أحد أبنائها أنه سوف يمثل إضافة جديدة لأفراد العائلة في المستقبل ، مما يزيد من عزوتها ، وقد وصف صاحب هز القحوف ، هذه الأفراح بقوله « يدوروا بالعريس : دورة والشعرا تمدح ، والطبل يضرب ، والشاة حوله تلعب ، والجدعان تخبط بالنبابيت ، والأولاد تنط بالشلاتيت . . ثم بعد هذه الدورة ،

---

(١) إبراهيم أحمد شعلان ، المصدر السابق ، ص ص ٩٦ — ٩٩ .

(٢) نفسه ص ١٠٠ .

(٣) — Edward, W., Lane, Op. Cit., p. 156.

يفرشوا للعريس ، جنب الجورة ، ويجلسوا على نخخ أو حصير ، أو برش من أبراش البير ، ويأتوا له بالعروس ، ومن قدامها الشاعر بالرباب ، وخلفها الصبايا بالزغاريط تصيح ، والجدعان تمشى بالمصابيح ، ويرشوا عليها الملح خوف النظرة (الحسد) ، ويجلسونها على شيء عالى ، ويأتى إليها الطبال ، وينشدها الأشعار ، مما هو مناسب بالاعتبار :

يا عروســـة يا أم الغـــالى إنجـــلى ولا تبـــالى
يا عريس ، قم خد عروستك وأطلع بها فوق العـــلالى
وافرشـــوا القبـــة وناموا فوقهـــا جنح الليـــالى
تصلحى له يا عروســـة تم أمرك بالـــكمال

ثم إنهم يجتمعوا حول العروس ، وينادى بينهم رجل فلفوس ، بيده شعلة من شرموط ، هاتوا النقوط ، صاحب العروس بقى فى أمان ، هاتوا يا نساء هاتوا ياجدعان ، فيدفع الشخص منهم الدرهم والدرهمين ، ومنهم من يرمى نصف أو نصفين »[1] .

وكان أهل العريس وأصدقاؤه يأتون إليه فى السبحيّة ، يجتمعون عنده ويحكمون عليه بالوجبة الغذائية التى يقدمها لهم .

وإذا كانت هذه الصورة لحفلات الزواج ، كما رسمها الشيخ الشربينى هى الشائعة ، فى قرى الريف ، وبخاصة فى الوجه البحرى ، مع وجود اختلافات بسيطة من قرية لأخرى ، فإن الحالة فى قرى الصعيد كانت تختلف فى بعض التفصيلات التى كانت تتلاءم وعادات أهل الصعيد ، نظراً لانتشار كثير من القبائل العربية ، فى كثير من مناطق الصعيد ، فقد كان من الشائع فى بعض قرى الصعيد أن العريس ، بعد عقد القران يذهب بصاحبة بعض من أهله وأخصائه إلى بيت والد العروس ، وبعد أن يستقربهم المقام ، يؤتى لهم بأوعية مملوءة بالحمص المقلي والتمر وخلافه ويوزع على الحاضرين ، فيأكلون وينصرفون ، ويكون هذا اللقاء بمثابة التمهيد للعريس على السماح له بأن يؤم منزل الأسرة التى سيصاهرها فى المستقبل .

وحين يحل موعد الدخلة ، تعقد حفلات الفرح ، وفى عصر يوم الدخلة ، يحضر الحلّاق فيحلق للعريس ، بعض رأسه ، ويترك قطعاً متفرقة يسمونها الجزائر ، يرفض

---

(١) يوسف الشربينى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٨٢ .

أن يحلقها،إلا إذا أخذ من الحاضرين شيئا من النقود يسمى « النقطة » ، ثم بعد صلاة العشاء في المسجد يزف العريس بالدف والكؤوس ، وأمامه المو الدية ، يقولواء الموشحات والأوراد ، إلى أن يدخل بيت الزوجية فإذا وصلت الزوجة إلى بيت الزوجية ، يغمسون قدمها اليمنى ، وبدها اليمنى في اللبن ، تفاؤلا بالبمن والبركة ، وأن يكون مقدمها منزل الزوجية مقرونا بالخير ، وفي الصباح يذهب أصدقاء العريس إليه ، ويلزمونه بما يريدون من مأكل ومشرب . ويقدمون له النقوط .

وكان الزوج في العادة لا يخرج من منزل الزوجية ، إلا بعد إنقضاء ثلاثة أيام ، وكان عليه بعد هذه المدة ، أن يذهب إلى سوق القرية ليأتي لعروسه بشيء من كل ما وجد فيه . أو ما تتمناه عليه(١) .

وهنا لابد من الإشارة إلى بعض المظاهر التي كانت تصاحب الزواج ، في بعض مناطق الصعيد ، نتيجة لانتشار القبائل العربية، وفرض حماها ،على بعض المناطق . فقد أوجد ذلك ، بعض العادات ، التي لم يكن لها وجود في كثير من المناطق الأخرى في القرى التي قطنتها قبائل عربية ، وكان يقطنها كذلك أقباط ، أصبح من العادة عند الزواج ، أنه إذا تزوجت بنت القبطي ، لابد أن يأخذ العربان الذين يتمتع هؤلاء الأقباط بحماهم شيئا معلوماً من المال ، كما يأخذ الأقباط ،عند زواج بنات عربهم، أو بدوهم، كما يطلقون عليهم في هذه القرى شيئا من المال كذلك،وأصبح هذا التقليد جزءا أساسياً من اتمام مراسم الزواج فارضاء البدوى والقبطي في كل حالة ، أمر ضروري لابد منه قبل إتمام الزواج .

وكان هذا التقليد منتشراً — ولا يزال — في نواحي الهلة، والحديقة ، وطها ، ودوير عائد إلى ما فوق جرجا « فيتعرض النصراني لبنت بدويه ليلة البناء ، فقبل خروجها من بيت أبيها يقيدها بقيد من الحديد ، أو نحوه ، أو يغلق عليها باباً ، حتى يأخذ من أهل الزوج مبلغاً من المال من النقود من ريال إلى عشرين ، أو أكثر ، على حسب حال الزوج والزوجة ، وكذلك البدوى يفعل مع بنت نصرانيه ، لكنه يأخذ أكثر مما يأخذ النصراني وكذلك يفعل عبيد أبيها ، بل يأخذون أكثر مما يأخذ النصراني ، وفي بعض البلاد كدوير عائد لا يتبع العروسة ، أحد من أقاربها ، في خروجها إلى بيت زوجها ، ويعدون ذلك عيباً . اتحدت البلدة ، أو اختلفت ، فإذا اتبعها أحد منهم طرده أهل الزوج(٢) .

---

(١) علي مبارك ، المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٩ .

(٢) علي مبارك ، المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٨٢ .

هكذا كان للزواج حفلاته وعاداته ، وتقاليده الخاصة التى تفاوتت فى بعض تفصيلاتها من منطقة لأخرى ، ورغم تفاوتها فإنها ظلت تمثل جزءاً هاماً ، من ثقافة المجتمع القروى فى ذلك الوقت متلائمة مع ظروفه وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية التى سبقت دراستها .

❋ ❋ ❋

المـآتم :

كما كان لأهل الريف ، عاداتهم ، وتقاليدهم ، فى حفلات أفراحهم ، فقد كان لهم عاداتهم ، التى يحافظون عليها فى مآتمهم ، وقد جلبت لهم هذه العادات ، فى كثير من الأحيان البلاء ، وضياع أموالهم ، وأوقعتهم تحت طائلة المرابين ، وترتب عليها فى كثير من الأحيان خراب بيوت كثير منهم ، نتيجة لما يصحب هذه المآتم من مظاهر الاسراف ، والتباهى ، أمام الآخرين ، بأنهم أتوا لميتهم ، بما لم يأت به غيرهم ، فهم يبالغون ، فى شراء كفن الميت ، وإقامة مظاهر البذخ ، لايقصدون من وراء ذلك سوى تمايز بعضهم عن بعض[١] ، ثم يتباهون بدعوة أكبر عدد من الفقهاء ، كى يرتلوا القرآن واحدا بعد الآخر ، وكان المأتم يظل منعقداً مددا تتراوح مابين ثلاثة أيام ، أو سبعة ، حسب منزلة الميت وسنه ، ومكانته بين أهل القرية والقرى المجاورة ، وطوال هذه المدة يبالغ أهل الميت فى إسرافهم مما يؤدى بهم فى كثير من الأحيان إلى الاستدانة ، ناهيك عما يفعلونه من قراءة « الختمات » و « العتاقات » وغير ذلك من الأمور التى كانت تمثل جزءا هاما من عاداتهم وتقاليدهم التى لم يكن من السهل الإقلاع عنها[٢] ، وكانت المجاملة تلعب دورها ، فى هذه الظروف ، فقد كان أهل القرية وبخاصة عائلة الميت ، يقدمون لأسرته ، فى أيام المأتم ، المأكل والمشرب مواساة منهم لأفراد أسرته ، بل إنهم فى بعض الأحيان كانوا يوزعون تقديم الوجبات الغذائية التى يجب أن تقدم للفقهاء ، وأهل الميت الأقربين بين أسر العائلة الأخرى[٣] .

وهكذا كانت مظاهر البذخ والإسراف تصاحب كل خطوة من خطوات المأتم ، هذا بخلاف ما كان أهل الميت يتكلفونه عند كل ذهاب إلى القبر من صنع الكعك وشراء

---

(١) محمود أبو رية ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .
Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 521-523.

(٢) محمود أبو رية ، المصدر السابق ، ص‌ص ١٠٢–١٠٩ .
Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 521-523.

الفاكهة كى يوزعونها على قبره رحمة عليه ، وهذه أمور جد بعيدة عن تعاليم الدين الصحيحة .

وحقيقة الأمر فإن الباحث لا يستطيع أن يعفى أهل الريف ، ممن أنه كان من بين أسباب سوء وضعهم الاقتصادى ، المظاهر المسرفة التى كانوا يسيرون عليها فى أفراحهم وأتراحهم التى كانت تفوق طاقتهم ، حتى أصبحت هذه المظاهر جزءا من تراثهم . وليس من المبالغة أن نذكر أن كثيراً من العادات بمظاهرها التى كانت سائدة عليها فى القرن الثامن عشر لا زالت تعيش فى ريفنا المصرى حتى وقتنا هذا رغم مرور هذه الفترة الطويلة من الزمن ، ورغم التطور الكبير الذى مرت به القرية المصرية منذ ذلك الحين .

* * *

وقد رسبت هذه العادات فى نفسية الفلاح كثيراً من أنواع السلوك المختلفة وأصبحت جزءاً من ثقافته ، حتى أصبح مرتبطا بها ارتباطاً شديداً ، ولا يفكر فيما وراءها ، ولم يعد يبحث عن العلل والآثار التى تترتب عليها ، ولكن كل تصوره فيما ترسمه له هذه العادات والتقاليد التى نشأ بين أحضانها ، وأنها أصبحت ترسم له صورة حياته فى يومه وغده ومن هنا أصبحت عادات الفلاح وتقاليده جزءا هاما من ثقافته ، لا محيد له عنها ، إلا بدخول عوامل حضرية كان يجب أن تتسرب إلى واقع حياته .

هكذا كانت ثقافة أبناء الريف فى القرن الثامن عشر بسيطة ، شكلتها عوامل جد مختلفة ومتناقضة ، وشارك فيها كل من فقيه الريف ، وشاعر الربابة ، والعادات والتقاليد المتوارثة كل بقدر ملحوظ ، ولكنها كانت فى كل نواحيها مرتبطة بواقع الفلاح الاقتصادى والاجتماعى والظروف التى كان يعيشها .

خاتمة

صورة مجتمع الريف المصرى
فى القرن الثامن عشر

صورة مجتمع الريف المصرى
فى القرن الثامن عشر

من العرض السابق لفصول البحث ، وتسجيل الأوضاع التى كانت سائدة ، فى الريف حينذاك ، يمكن رسم ، صورة المجتمع الريفى ، فى أطار أبعاد ثلاثة ، كانت جميعها متداخلة ومتفاعلة ، يؤثر كل منها فى الآخر ، ويتأثر به ، ونعنى بهذه الأبعاد ، البعد السياسى الإدارى ، والبعد الاقتصادى ، والبعد الاجتماعى :

فالبعد السياسى الذى كان يشكل جانباً ، من جوانب ، صورة مجتمع الريف فى ذلك الوقت ، نعنى به أسلوب إدارة القرية وسياسة تنظيم هذه الإدارة ، حيث إن هذه السياسة هى التى كانت تدير هذا المجتمع ، وترسم له طريق حياته ، وتجعل من القرية المصرية فى ذلك الوقت ، وحدة متضامنة ومسئولة « بمجموعها عن تأدية ما عليها من ضرائب ، كما تجعلها مسئولة عن جرائم أعضائها ، وتخضع مجتمع القرية لجهاز إدارى معقد ، متعدد الفروع متداخل الاختصاصات ، ومن هنا كان إستغلال هذا الجهاز للفلاحين ، حيث إن الجهاز الإدارى المحلى كما اتضح ، كان سيئا للغاية ، همه الأول ، الحرص على مصالحه الشخصية دون سواها ، فسياسة إدارة القرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، إذا قيل عنها شىء ، فيجب أن يقال إنها كانت صورة سيئة للاستغلال والتعسف ، واستغلال النفوذ ، وأنها لم تنجح إلا فى تثبيت رهبة سلطة الإدارة فى نفوس الفلاحين ورسبت فى نفوسهم سمة الإذعان والخضوع ، ومكّنتها منهم ، أى تمكين ، وأصبح الفلاح ، لا يجد فى أجهزة الإدارة ، سوى القوة الغاشمة ، التى سلبته حقه ، فى الحياة الحرة ، والمعيشة الكريمة ، ولم يكن لديه القوة على مواجهة هذه الأجهزة التى أجادت فن ارهابه ، ومن هنا وطد نفسه على الصبر ، والجلد ، واحتمال الظلم الذى يحيق به من هذه الأجهزة ، وفى غيبة الإدارة المركزية القوية ، ازداد عبث أجهزة الإدارة المحلية بالفلاحين ، وسلبت ما لدى الفلاحين من متاع ، وأرهقت كاهله بكثير من الأعباء المالية وغير المالية ، وفرضت هذه الأجهزة لنفسها كثيراً من الحقوق على الفلاحين ، وأصبحت إدارة القرية ، قائمة على الاستغلال ،

وارهاب السكان ، وعدم شعورهم بالأمن ، على حياتهم ، أو أموالهم ، وترتب على ضعف هذه الأجهزة ازدياد تسلط العربان على القرى ونهبها وسلب زروع وماشية الفلاحين ، دون أن يتمكن هؤلاء من الدفاع عن أنفسهم ، وعجز الأجهزة الإدارية عن حمايتهم ، ذلك موجز للبعد السياسى فى إطار صورة المجتمع الريفى ، فى القرن الثامن عشر ، لا نجد قولا ينطبق على هذا البعد أبلغ من قول الشاعر :

رعاة الشاة تحمى الذئب عنها فكيف إذا الرعاة هى الذئب

***

أما بعد هذه الصورة الاقتصادى ، فقد كان أعمق بكثير ، من سابقه ، فالفلاح يعمل طول يومه ، وينتج محصولاته ، ولا شىء منها يعود عليه ، بل عاش حياة اقتصادية سيئة ، فالأعباء المالية الرسمية وغير الرسمية تكبله ، وترهقه ، وتلاحقه ، فهو ما يكاد يخلص من تسديد ، أحد هذه الأعباء حتى يجد من يطالبه بسداد عبء آخر حتى اضطر كثير من الفلاحين ، فى بعض الأحيان إلى هجر قراهم ، وترك زروعهم ، وبيع مواشيهم ، ودفع أثمانها ، فيما زاد عليهم من الضرائب ، فقد وقع الفلاحون تحت نظام ضرائبى غير محدود ، فالفلاح عليه أن يدفع ، مال ميرى ، برانى ، فائض ، كشوفية بالإضافة إلى الفرد ، والكلف ، والمغارم ، ورفع المظالم ، والتحرير ، ومال الجهات ، وحق الطريق ، أضف إلى ذلك ، ما كان يدفعه من رشاوى لأجهزة الإدارة ، تفاديا للعقاب الذى يخشى ، أن يوقع عليه فى حالة تأخره فى دفع الضرائب ، وكثيراً ما دفع الفلاح لهذه الأجهزة أكثر مما عليه من ضرائب . فإذا أضفنا إلى كل ذلك أنه نتيجة لأهمال الحكومة لواجباتها ، تعرض الفلاحون ، فى مزارعهم لأخطار الفيضانات العالية والمنخفضة على السواء ، فأدى ذلك إلى بوار الأراضى أو تلف المحصولات ، وموت البهائم ، وانتشار المجاعات وخراب القرى ، زد على ذلك الكوارث الطبيعية التى كانت تحل بالفلاحين من حين لآخر ، فتنزل باقتصاديات الريف الدمار والهلاك . ومما كان يضاعف من وقع كل هذه الأمور ، تواتر المصادرات ، والمظالم ، والمغارم من جانب الأمراء المماليك ، وبخاصة فى أوقات الصراعات العسكرية فيما بينهم ، كل هذه الأمور أوقعت الفلاح تحت طائلة المرابين ، وغيرهم من المستغلين ، حتى اضطر الفلاح فى كثير من الأحيان إلى بيع محصوله قبل أوان نضجه ، ليدفع ما عليه من أعباء مالية ، فساء وضعه الاقتصادى ، وكسد حاله ، وحيره هم الفلاحة ، التى لم يجد منها مخرجاً ، ويعبر الجبرتى

عن ذلك قائلا « ضاق ذرع الأهالى ، وخرب الأقليم من الشراق ، والظلم ، والتجأت الناس، وخصوصاً الفلاحين الذين حضروا إلى المدينة بنسائهم وأولادهم » وهذا يقودنا إلى تقرير حقيقة ذات مغذى عميق وهى : أن المدينة تأثرت كثيراً فى القرن الثامن عشر ، بالوضع الاقتصادى السىء الذى ساد الريف ، لأن الريف ، كان هو المصدر الوحيد الذى يغذى المدينة ويمدها بحاجتها من المواد ، فالدور الذى كان يلعبه الريف فى ذلك الوقت ، فى حياة المدينة ، كان ضخماً ، وقد أوضحت ذلك فى مواضع كثيرة من فصول البحث .

وخلاصة القول فى البعد الاقتصادى لصورة المجتمع الريفى فى القرن الثامن عشر ، أن الحياة الاقتصادية فى الريف ، حلت بها علل كثيرة ، لعبت دورها ، فى تدهور الوضعية الاقتصادية لأهل الريف حتى فى سنوات الرخاء ، ربما كان الفلاح يعجز عن تسويق منتجاته لانعدام الأمن فتكسد حاله ، ويكفى تصوراً لسوء حال الفلاح الاقتصادية من أنه اضطر فى بعض السنوات أن يأكل الميتة ، وقشر البطيخ ، فهل يوجد حال أسوأ من ذلك !

* * *

أما عن البعد الاجتماعى لهذه الصورة ، فقد كان نتاجاً للبعدين السابقين السياسى والاقتصادى فقد طبعت هذه الأوضاع السيئة الفلاح بكثير من السمات الضارة ، واضطرته فى كثير من الأحيان إلى اللجوء فى تفسير أحواله السيئة بالغيبيات ، ومظاهر الشعوذة ، ولذا فإنه وقع فريسة سهلة المشعوذين والدجالين ، ومدعى التصوف ، لعله يجد عند هؤلاء ، ما يعينه على تحسين حاله .

وإن ثبت أن هذه الفئات كانت من بين أسباب تدهور وضع الفلاح ، ولذا فإن تأثير الأوضاع الاقتصادية السيئة على الحياة الاجتماعية فى الريف ، والعلاقات الاجتماعية كان سيئا للغاية ، كذلك انقسم سكان القرى فى كثير من الأحوال إلى عصبيات متعادية ، تبعا لانقسام العربان إلى عصبيات أو تبعا لانقسام البيوت المملوكية ، وعانى الريف كثيراً من هذه الانقسامات ، التى تركت بصماتها واضحة على صورة هذا المجتمع وتركيبه .

هذا بالإضافة إلى تفاعل هذه الصورة بمجموعة من العادات والتقاليد والأعراف ، التى كان لها صفة الثبات ، والاستمرار وعدم التغير ، وكان لها تأثيرها الواضح فى هذا البعد ، وإن بدا عليها بعض الاختلاف ، ولكن رغم ذلك فإنها كانت متحدة فى تأثيرها فى صورة هذا المجتمع .

لا شك أن سوء الأوضاع الاقتصادية ، وفساد الأساليب التي كانت تدار بها القرية ، أديا إلى تعقد الحياة الاجتماعية في الريف ، حتى بدت هذه الحياة ، مزيج متناقض معقد ، يصعب تصويره من جانب واحد ، فهي مزيج من التنافر والتضامن ، والاتحاد والاختلاف في نفس الوقت ، تتحكم فيها مجموعة عوامل مختلفة تجعلها صعبة الوضوح .

***

هكذا نخلص في النهاية إلى أن صورة مجتمع الريف المصري في القرن الثامن عشر ، كانت نتاجاً للأوضاع السابقة الإشارة إليها ، فالأوضاع السياسية ، كان لها تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية ، وكلاهما لعب دوره ، في تشكيل الحياة الاجتماعية في الريف ، بالصورة التي سبق إيضاحها ، في فصول البحث ، صورة كانت تحتاج إلى تغيير شامل وهزة قوية ، تزيل عنها الظلال الصعبة الكثيفة التي كانت تحجب درجة وضوحها ، ولكن القرن الثامن عشر مضى ، دون أن تحدث هذه الهزة ، أو ذاك التغيير .

الملاحق

ملحق رقم (١)

كشـــاف

شرح أهم المصطلحات التى كانت سائدة فى الريف فى فترة البحث

١ — ارتفاع : مقدار الأموال الأميرية التى تحصل للروزنامة .

٢ — أستاذ القرية : لقب كان يطلق فى القرن الثامن عشر ، على الملتزم ، وقد ورد فى الجبرتى والمصادر الأخرى المعاصرة بهذا المعنى ، وكان يطلق كذلك على السيد أو الأمير الذى يشترى المماليك بالمال ولكن فى القرية كان يعنى الملتزم ، فيلقب بأستاذ القرية .

٣ — إسقاط : التنازل عن حصة الالتزام أو جزء منها لشخص آخر ، بالبيع أو الرهن ، لمدة معينة أو إلى الأبد ، كانت هذه العملية تسمى « إسقاطا » وكانت تتم على يد قاضى الشرع .

٤ — إفراج : حجة أو سند ، يعطى لأصحاب حق الإنتفاع بأراضى الرزق . كما حدث تغير فى هذه الرزق بالوراثة أو غيرها ليثبت حقهم فى استمرار الانتفاع بها .

٥ — تقسيط : سند يعطيه ديوان الروزنامة للملتزم ، بعد أن يرسو عليه التزام الحصة التى يتعهد بجمع الأموال المقررة عليها ، وكان ينص فى هذا السند على مقدار الأموال المقررة على الحصة .

٦ — التمسك : وثيقة تبين حق حاملها فى شراء حق الانتفاع بمكان ، أو الحصول على وظيفة أو غير ذلك يبرزها عند الحاجة ، وهى عبارة عن صورة لما هو مسجل بسجل القاضى بخصوص الموضوع الذى يخص حاملها .

٧ — حق الطريق : أجر كان يفرضه رجال الإدارة على الفلاحين نظير إبلاغهم أوامر الحكومة أو طلبهم إلى ديوان الولاية أو أى جهة إدارية ، وإن كان ذلك إدعاء كما كان يحدث فى بعض الأحيان .

٨ — حلوان : ضريبة كان يدفعها الملتزم الجديد للباشا ، وديوان الروزنامة نظير التصديق على نقل الالتزام اليه ، وكانت فى بدء الأمر تقدر بمقدار ضريبة سنة من الأموال

الأميرية المقررة على الحصة ، ثم أصبحت تقدر بمقدار ثلاث سنوات من فائض الحصة الذى أصبح يفوق ، مقدار المال الميرى .

٩ — مال حماية : ضريبة كانت الإدارة تفرضها على أراضى الوقف نظير حمايتها من السلب والنهب .

١٠ — خواجا : لقب كان يطلق على التاجر فى القرن الثامن عشر .

١١ — الروك : عملية فك زمام الأرض بقصد إعادة توزيعها ، وتعديل الخراج ، وقد تمت فى العصر العثمانى ٩٣٣ هـ — ١٥٢٦ م ، وفى عهد الحملة الفرنسية ١٢١٥ هـ — ١٨٠٠ م ، وعرفت دفاتر هذه العملية بدفاتر التوابيع .

١٢ — الطلبة : مظلمة فرضها رجال الأسباهية المقيمين فى الريف على سكان القرى وبالغوا فى تقديرها كثيراً .

١٣ — العونة : هى العمل سخرة بدون أجر فى أرض الأوسية الخاصة بالملتزم ، وكذلك العمل فى حفر الآبار وتطهير الترع تبعاً لأوامر الإدارة .

١٤ — مال السلطان : هذا المصطلح كان يعنى عند أهل الريف المال الميرى المقرر على أرض الفلاحة ، وكان يعرف عندهم كذلك « بالديوان » .

١٥ — مسموح المشايخ : الأرض التى تمنح لمشايخ القرى . مع إعفائها من الضرائب ، نظير ما يقومون به من خدمات للحكومة ، وما يقدمونه من ضيافة لموظفى الإدارة الذين يتوقفون أو يمرون بالقرى .

١٦ — تميقة : أمر إلى الفلاحين ومشايخ القرية كانت الروزنامة تسلمه للملتزم الجديد الذى يرسو عليه الالتزام تأمر فيه هؤلاء المشايخ والفلاحين بطاعة الملتزم وتنفيذ أوامره .

١٧ — الوجبة : غذاء رجال الإدارة الذين يؤمون القرية لتنفيذ الأوامر أو جمع الأموال ، وكانت الوجبة توزع على سكان القرية حسب أحوالهم الاقتصادية . ومساحة الأرض التى يحوزنها .

اعتمدت فى إنشاء هذا الكشاف على :

١ — عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ١ — ٤ .

٢ — أحمد شلبى بن عبد الغنى ، أوضح الأشارات .

٣ — عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الإدارة .

٤ — محمد بن أبى السرور ، المصادر السابقة .

ملحق رقم (٢)

— وثيقة تبين أن سداد المال الميرى كان يتم عن طريق شيخ الحصة .

مصدر الوثيقة : أرشف المحكمة الشرعية، محفظة دشت رقم٢٩٢، صص ٤٤٥-٤٤٦.

ادعى كل من المحترم محمد الطور وأخته الحرمة سليمة المرأة ، ولدا المرحوم موسى من أهالى ناحية عرب الديل بولاية الغربية ، الثابت معرفة الحرمة سليمة المذكورة بشهادة كل من المحترم أحمد أبو سلامة والمحترم عبده بن نايل كلاهما من أهالى الناحية المذكورة ، والحاج اسماعيل المقدم بن المرحوم عبده الطحاوى ، ثبوتاً شرعياً على المحترم مصطفى بن المرحوم محمد أبو أعلى من أهالى الناحية المذكورة بأنه فيما قبل تاريخه توفى المرحوم محمد أبو أعلى المذكور عن زوجاته الثلاث هن الحرمة شلباية بنت سيد أحمد والحرمة كليلة بنت هيكل والحرمة زين بنت عطا الله وأولاده الثمانية هم المحترم مصطفى المدعى عليه المذكور وموسى ومحمد وحسنة وناصر بن وستيته وفاطمة وعز ، من شريك وأن المتوفى المذكور فى حياته استلم من المدعين المذكورين فى سنة واحد وثمانين ومائة ألف (١١٨١هـ/١٧٦٧م) مبلغاً قدره أحد وخمسون ريالا بطاقة ، حين كان شيخاً بالناحية المذكورة ليدفع ذلك من المال المطلوب من المدعين للملتزم الناحية المذكورة وكتب لهما وثيقه بذلك بخطه مزقت منهما قبل تاريخه وأنه بعد أن تسلم ذلك منهما ، لم يدفعه لملتزم الناحية المذكورة وأن الملتزم المذكور أخذ منهما المال الذى كان مطلوباً منهما بعد ذلك، وأن مبلغهما المذكور باق بذمة المتوفى المذكور إلى تاريخه وأن المدعى عليه المذكور واضع يده على مخلفات والده المذكور هو وباقى الورثة المذكورين ويطالباه بذلك من المخلفات المذكورة ليحوزاه لأنفسهما بالوجه الشرعى وسئل المحترم مصطفى المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالانكار فى المبلغ المدعى به المذكور وأنه لم يعلم ذلك وجحد ذلك جحداً كليا وكلف المدعيان المذكوران ثبوت دعواهما المذكورة بالوجه الشرعى وطلب منهما البيان على ذلك فذكرا أن لا بينة لهما تشهد بذلك سوى الوثيقة الممزقة المذكورة عن بينة تشهد لهما وعجزا عن ثبوت دعواهما المذكورة عجزاً كلياً والتمسا يمين المدعى عليه المذكور على عدم علمه بذلك فحلف بالله العظيم الذى لا إله

إلاهو الرحمن الرحيم منزل القرآن على قلب النبى صلى الله عليه وسلم أنه لم يعلم أن بذمة والده المذكور للمدعين المذكورين المبلغ المدعى به المذكور ولا بعضه ولا شيئاً منه . الحلف الشرعى الملتمس الموجه المقبول بالطريق الشرعى فعند ذلك طلب المحترم مصطفى المدعى عليه المذكور من حضرة مولانا أفندى الموى إليه إجراء ما يقتضيه الشرع الشريف له فى شأن ذلك أجابه لذلك وعرف المدعين المذكورين أنه حيث كان الأمر كما ذكر وعجزا عن ثبوت دعواهما المذكورة عجزاً كلياً التمسا يمين المدعى عليه المذكور وحلف اليمين الشرعى على عدم علمه بذلك فهما ممنوعان من دعواهما المذكورة واللازم عليهما عدم معارضتهما للمدعى عليه المذكور وباقى ورثة والده المذكورين بسبب ذلك حكم عليهما بذلك وبأن لا تسمع لهما دعوى بعد ذلك بسبب ذلك وأمر باتباع ذلك وعدم العدول عنه تعريفاً ومنعاً والزاما وحكما وأمرا شرعيات وأشهد على نفسه الكريمة بذلك وبه شهد .

حرر فى خامس عشر رجب سنة تسعين ومائة وألف . (١١٩٠ هـ — ١٧٧٦ م) .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) سداد المال الميرى كان يتم عن طريق شيخ الناحية ، مع تسليمه إيصالا للفلاحين .

(٢) شيخ الناحية كان يأخذ المال من الفلاحين فى بعض الأحيان ولم يسدده للملتزم ، فكان الملتزم يجبر الفلاحين على سداد المال له مرة ثانية .

ملحق رقم (٣)

فرمان من الديوان العالي بتعيين حدود لارض بناحية نوتج بناء على قلم الشرع الشريف .
المصدر : دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفتر الجسور رقم (١٣٥٦)

صورة فرمان شريف في ناحية نوتج
صدر هذا الفرمان الشريف الواجب القبول والتشريف
من ديوان مصر المحروسة جعلها الله تعالى موسنا
ومحفوظا الى يوم الدين انه ورد الينا بالديوان العالي
كشف واعلام من الشرع الشريف بمحكمة المحلة الكبرا
بولاية الغربية يخبر مضمونها ويوضح مكنونها
بحدود الاربع بناحية نوتج بالولاية المذكوره
الحد القبلي ينتهي الى جسر ناحية صندله بالولاية
والحد البحري الى بحر ابي حمرا بجوار كوم الجير وفيه
جسر البيدر الى المرقوم والشرقي الى ناحية جسر
ناحية صرا العويس بالولاية ومنتهيا في الى اطيان
الورق وفي هذا الحد جسر بلدي فاصل بين اطيان نوتج
المذكوره وبين اطيان الورق والحد الغربي الى البحر الشرقي
الفاصل بين نوتج المذكوره وبين شناشه والمقلانه
وحصة القبيلي وعلى موجب ذلك التمس منا فرمانا
بان الحدود المذكوره تتقيد في مقاطعة الغربية ومحل
الواقعة بالسجل بالولاية المذكوره حكم ما هو مشروح
اعلاه فاجبناه واصدرنا هذا الفرمان الشريف من الديوان
العالي بموجب الكشف والاعلام تعتمد وروده اليكم
يكون العمل بالحدود المذكوره ولا احدا يتعدي في الحدود
ويتقيد في محلاته حكم ما امرتكم ولا تخالفوه والحذر
ثم الحذر من المخالفه والكشف الكريم والختم الفخيم عليهما
الاعتماد [illegible] الواقع [illegible] ذي الحجة ١١٨٨ سنة

ملحق رقم (٤)

— وثيقة تبين أن نفقات جرف الجسور البلدية كانت على الملتزمين وأهل الناحية أما نفقات جرف الجسور السلطانية فكانت على جهة السلطنة الشريفة .

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفتر الجسور ، رقم (١٣٥٦) .

لما ورد اليوم لدى الشريف على باش ، من حضرة الوزير المعظم ، المشير المفخم ، مولانا عبد الرحمن باشا ، حافظ مملكة مصر المحروسة ، يسّر الله له من الخيرات ما يشا ، المؤرخ فى ثانى عشر شهر ربيع الآخر سنة ١٠٩٠ هـ — ١٦٧٩ م ، خطابا لمولانا حسين أفندى ، مقاطعجى الغربية حالا ، بالديوان العالى ، يفيد ما سيذكر فيه ، بدفتر الجسور المخلد بالمقاطعة المذكورة ، بموجب الحجة الشرعية المسطرة من الباب العالى ، المتوّجة بإمضا وختم مولانا شيخ مشايخ الإسلام ، حسن بن حسين أفندى ، المولى « بمصر المحمية متع الله تعالى بوجوده البرية ، فامتثل ما أمر به مولانا الوزير المشار إليه ، وقيدت الحجة الشرعية المذكورة ، بالدفتر المذكور ، على صورتها المشروحة أدناه ، وهى سبب تحريره ، وباعث تسطيره ، هو أنه بالديوان العالى بحضرة مولانا الوزير المعظم المشير المفخم ، الدستور المكرم ، مدبر أمور جمهور العالم ، با عالى الهمم ، مشيد أركان الدولة والإقبال بالرأى الصايب ، مسدد عنوان الصولة والإجلال ، بالفكر الثاقب ، مولانا عبد الرحمن باشا ، يسر الله تعالى له من الخيرات ما يشا ، كافل المملكة الإسلامية ، يومئذ مدينة مصر المحمية ، أدام الله تعالى دولته ، وأيد معدلته أمين ، وسيدنا شيخ الإسلام أعلم العلما الأعلام ، قاضى النقض والإبرام ، ومحرر القضايا والأحكام ، بمزيد الاتقان والأحكام ، حسنة الليالى فى جباه وجوه الأيام ، مولانا قاضى القضاة ، يومئذ بالديار المصرية ، وجمال قضاة الإسلام ، كمال ولاة الأنام ، معتمد السادة الموالى العظام ، مولانا قاضى الديوان زيدت فضايله أمين ، أدعى قدوة قضاة الإسلام ، عمدة ولاة الأنام ، مولانا محمد أفندى ، الشهير بطرقجى زاده ، ملتزم مدينة منف وما معها ، زيد فضله ، على كل من فخر أمثاله ، الأمير أحمد بن عبد الله ، والأمير ابراهيم بن عبدالله من طايفة الجراكسة كل منهما الملتزمان سوية بناحية منشأة غمرين ، بالولاية المذكورة بأن المدعى المذكور كان ملتزما ، بناحية منشأة غمرين ، المذكورة ،

وفرغ عن التزامها للمدعى عليهما ، سوية من ابتدا سنة تسع وثمانين وألف الخراجية ، وأن بأرض المنشاة ، وداخل فى حدودها جسر بلدى يعرف بالشيخ منصور ، وأن الجسور البلدية جرفها واتقانها على ملتزمى النواحى ، التى هى فى أراضيها وأطيانها ، شرعا وقانونا ، وأن مولانا محمد أفندى المدعى أنهى ذلك لحضرة مولانا الوزير المومى إليه ، فبرز أمره الكريم ، بيور لدى شريف ، على بياض خطاباً ، لقاضى ولاية منف ، وكاشف الولاية المذكورة ، والأمراء الجربجية المتولية ، وسرداريه السبع بلكات ، بالكشف على الجسر المذكور ، بمباشرة الأمير شاه باش جاويش ، والعمدة الشيخ جعفر من شهود الديوان العالى المعينين فى شأن ذلك ، فإن ظهر ، أن الجسر بأراضى منشاة عمرين المذكورة ، يلتزم المدعى عليهما ، بجرفه إلى غير ذلك مما تضمنه البيور لدى المشار إليه ، وهو مؤرخ فى غاية ذى الحجة الحرام ختام سنه تسع وثمانين وألف (ذى الحجة ١٠٨٩هـ — ١٦٧٨ م) وعرض البيور لدى على مولانا قاضى الولاية ، والأمير الكاشف ، فقابلوا ذلك ، بالقبول وتوجهوا بزواياهم ، للكشف على ذلك ، كشفوا عليه بحضور المدعى عليهما ، فإذا هو كاين فى أراضى منشاة عمرين ، وداخل فى حدودها ، وصدق المدعى عليهما ، على وجوده بداخل أراضى المنشأة المذكورة ، والزما ، بجرفه وكتب بذلك حجة من قبل جمال قضاة الإسلام ، مولانا خليل أفندى ، قاضى ولاية منف المذكورة ، وعرض متضمن لمضمونها مسطر باللغة التركية ، وعرض ثان من قبل قدوة الاماجد ، الأمير مراد كاشف الولاية المذكورة ، متضمن لذلك أيضاً أبرزهم ، مولانا محمد أفندى مؤيده وقرى بالمجلس ، فإذا كل منهم متضمن للكشف ، على الجسر المذكور ، ووجوده بأراضى منشأة عمرين وتصديق ، الأمير أحمد والأمير إبراهيم ملتزمى المنشأة المدعى عليهما ، على أنه كاين بأراضى المنشاة والزامهما بجرفه ، مؤرخ كل من الحجة والعرضين المشروحين أعلاه بثامن عشر شهر تاريخ أدناه ، وأن المدعى عليهما ممتنعين من جرف الجسر المذكور ، بغير وجه، ولا طريق شرعى ، ويطالبهما بأن يقوما بجرف الجسر المذكور ، ويسأل سوالهما عن ذلك فسئل المدعى عليهما المذكوران عن ذلك ، أجابا بالاعتراف ، فى وجود الجسر المذكور بأراضى المنشأة المذكورة ، داخل فى حدودها غير أنه قديما برز كشف وعرض متضمنان أن جرف الجسر المذكور الثلثين منه على ملتزم منف ، والثلث الباقى على ملتزم المنشأة ، وأنهما أخرجا صورة العرض والكشف ، من السجل وأبرزاها من أيديهما ، فعارضهما

مولانا محمد أفندى المدعى المشار إليه بأن صورة العرض والكشف المذكورين متصلتين باطلتين لا أصل لهما ولا حقيقة ، ومخالفين للقانون المنيف فلم يبديا فى ذلك ، دافعاً ولا مطعناً شرعيين ، والتمس مولانا محمد أفندى الموصى إليه ، من مولانا الوزير نصره الله تعالى ، ومولانا قاضى القضاة الموصى إليهما ، فعل ما يقتضيه الشرع الشريف ، والقانون المنيف فى شأن ذلك ، فبرز أمر مولانا الوزير الموصى إليه ، بأن حيث إتضح وتبين ، أن الجسر المذكور بأراضى المنشأة ، المذكورة وداخل فى حدودها ، فالأمير أحمد والأمير إبراهيم الملتزمين ملتزمان بجرفه وإتقانه ، ولا عبرة بتوافق الملتزمين السابقين ، ولا بما تضمنته الصورتين المخرجتين من السجل ، والزمهما بجرفه ، وتوجه حجة الكشف المشروحة المورخة أعلاه بيبورلدى شريف خطاباً لمولانا شيخ مشايخ الإسلام ، قاضى القضاة ، الموصى إليه ، إنه بموجب حجة قاضى ولاية منف ، وعرضه وعرض كاشف الولاية ، بجرف الجسر المذكور الملتزمان المدعى عليهما المذكوران ، وحكم عليهما بذلك بالديوان ، ويكتب بذلك حجة مورخ كل البيورلدين المشروحين بيوم تاريخه أدناه ، متوج كل منهما بالختم الكريم على العادة ، وقوبل ذلك بالقبول ، ولما ثبت مضمون ما شرح أعلاه لدى مولانا قاضى القضاة الموصى إليه بصدق ذلك جميعـــه بين يديه ، سماها ووجاها ، ثبوتاً شرعياً عرف الأمير أحمد والأمير إبراهيم ، ملتزمى المنشأة المذكورة ، إنهما حيث صدقا واعترفا ، أن الجسر المذكور بأراضى المنشأة ، وداخل فى حدودها ، وأنه جسر بلدى فعليهما القيام بجرفه وإتقانه ، شرعا وقانونا ، لكونه داخل أراضى الناحية المذكورة الجارية فى التزامهما ، وتصرفهما وتقسيطهما ، ولا عبرة بتوافق الملتزمين السابقين ، بما هو مخالف للشرع الشريف والقـــانون المنيف ، ولا يقضى على مولانا محمد أفندى بمضمون الصورتين المذكورتين ، والزمهما بجرف الجسر المذكور وإتقانه ، حيث كان القانون الشريف المعتمد بالديوان العالى أن الجسور السلطانية جرفها وإتقانها على جهة السلطنة الشريفة ، والجسور البلدية جرفها وإتقانها على ملتزم الناحية التى بها ، وحكم بموجب ذلك تعريفا والزاما وحكما شرعيان وأشهد على نفسه الكريمة بذلك وبه شهـد فى تاسع عشرين شهر الله المحرم الحرام إفتتاح شهور سنة تسعين بعد تمام الألف من هجرته الشريفة السنية المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم والحمد لله وحده ، شهود

الحجة ، الأول محمد فخر الدين ، والثانى على الرفاعى ، شهود الحال المسطورين أسماهم بجانب الحجة المنقولة منها هذه الصورة .

بحضور زخر ذوى الشأن والأعيان حضرة على أغا كتخدا وزير معظم

المقر الأكرم الأمير سليمان كتخدا جاويشان حالا .

قدوة الأمرا مير اللوا إبراهيم بيك حاكم جده

حضرة على أغا كتخدا

الجناب العالى الأمير حمد أغا متفرقة باشى حالا

الجناب العالى الأمير على أغا ترجمان مصر حالا

ذخر الأعيان أحمد أفندى روزنامجى مصر حالا

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) جرف الجسور البلدية على الملتزمين .

(٢) جرف الجسور السلطانية على جهة الديوان .

(٣) مماطلة بعض الملتزمين فى القيام بجرف الجسور البلدية ، وتدخل الإدارة لأرغامهم على القيام بهذا العمل .

ملحق رقم (٥)

— وثيقة تبين خراب بعض القرى، ومحاولة إعمارها

مصدر الوثيقة : دار المحفوظــات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ .

هو أنه بمجلس الشرع الشريف ، ومحل الدين الأزهر ، بالباب العالى أعلاه الله تعالى، بمدينة المحلة الكبرا بالغربية ، بين يدى سيدنا ، ومولانا قدوة قضاة الإسلام ، كمال ولاة الأنام ، محرر القضايا والأحكام ، شرف السادات الموالى العظام فريد شريعة خير الأنام ، محمد عليه الصلاة والسلام ، الواثق بعناية ربه المبدى ، شيخ الإسلام نور الله أفندى الناظر فى الأحكام الشرعية ، والتعلقات الشريفة السلطانية بمدينة المحلة المذكورة ، وما مع ذلك من بلاد الغربية ، الراقم خطه أعلاه ، أدام الله تعالى علاه ، لما ورد البيور لدى الشريف الواجب القبول والتشريف من ديوان مصر المحروسة ، من حضرة قدوة الأمرا الكرام ، ذوى القدر والمجد والإعظام ، والأمير يوسف بيك قائمقام ديوان الوزارة سابقاً ، المرتب على عرض حال ، قدوة الأماجد والأعيان نخبة الأمرا ذوى الشأن الأمير حسين بيك حاكم ولاية الغربية حالا زيد قدره ، وأنها له أن بالولاية المذكورة ناحية سراوه الغربية تحت التزامه وأن الناحية المذكورة كانت قديما عمارا ، معاقى ، بها رعاياها والآن خربت ولم يبق بها نبات ولا رعايا . وصدر الأمر الشريف بالبيورلدى المنيف المشار إليه بالعمارة ، والتجديد لناحية سراوة الغربية ، المذكورة لاجل سكنى الرعايا بها كما فى الأول ، ويمد من يعارضه من مسكن ويتوطن بالناحية المذكورة ، من جيرة البلاد والفلاحين ، إلى آخر ما هو معين ومشروح ، بالبيورلدى المشار إليه أعلاه ، وهو مؤرخ فى ثانى ربيع الأول سنة تاريخ أدناه ، وقبل ما برز به الأمر الشريف بالبيورلدى المشار إليه أعلاه ، بمزيد القبول والامتثــال ، وغاية الطاعة والاجلال ، حضر إلى المجلس الشرعى الشريف المشار إليه أعلاه ، وقدوة الأعيان الأمير عمر أغا ، تابع حضرة الأمير حسن بيك أمير اللوا الشريف السلطانى بمصر المحروسة ، وحاكم ولاية الغربية المشار إليه ، وانهى لمولانا أفندى المومى إليه أعلاه بأن استاذن المشار إليه سنة اثنين وخمسين ومايةو ألف الخراجية (١١٥٢ هـ/ ١٧٣٩م) حاكم ولاية الغربية وأن من جملة قرى الكشوفية ناحية

قلين ، وباطيانها ناحية تعرف سراوه الغربية ، غيط من غير حيط ، وأنه أستاذن المشار إليه ،إخراج الناحية المذكورة من أطيان قلين المذكورة، التزم بها وتكفل بما عليها،من الأموال الديوانية لجهة السلطنة الشريفة العلية ، بموجب تقسيط ديوانى ، وكل بالختم والبيورلدى الشريف ، من قايم مقام ديوان الروزنامة المشار إليه أعلاه ، مؤرخ بغرة صفر الخير من شهور سنة تاريخ أدناه ، أظهر الناهى المذكور المشار إليه، بالمجلس وأطلع عليه مولانا أفندى الموى إليه أعلاه ، ظهوراً.واطلاعا شرعيين ، بالطريق الشرعى ، وأن الناحية المذكورة ، قد حددت بحدود أربعة بمعرفة من يوثق به ، ويعتمد عليه ، من أهالى جيرة البلاد والحولا والعدول ، بناحية قلين المذكورة أعلاه فالحد القبلى ينتهى إلى ناحية الكنيسة بالملق والحد الشرقى ينتهى لطين البحيرة إلى الطريق المعتاده بجوار خليج الذكر ، إلى القناطر القديمة ، بجوار الشيخ حسان السطوحى ، والحد الغربى ، ينتهى إلى الخليج المالح ، بحد ذلك وحدوده ، وما يعرف بذلك ، وينسب إليه شرعا ، والتمس الناهى المذكور أعلاه ، من مولانا الأفندى ، الموى إليه أعلاه ، كتابة ذلك بحجة شرعية ، من طرف الشريعة المرضية ، أجابه لذلك وكتب ذلك ضبطا لواقعة الحال ليرجع إليه عند الطلب والسؤال ، وأمر مولانا أفندى قاضى الولاية الموى إليه أعلاه باتباع ذلك وعدم العدول عن فحواه ، والخروج عن لفظه ومعناه أمرا شرعياً تاما ، معتبرا مرعيا وجرى ذلك وصور ورقم وسطر وبه شهد فى اليوم المبارك الموافق الثامن جمادى الأخير من شهور سنة ثلاث وخمسين ومائة وألف (٨ جمادى الآخير ١١٥٣ هـ ١٧٤٠ م) من هجرة من له الشرف والشأن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) بعض القرى كان يصيبها الخراب ويهجرها السكان .

(٢) كانت هناك محاولات تتم لأعمار هذه القرى ، ومحاولة إسكانها عن طريق إعطائها كالتزام لبعض الأفراد القادرين على اعمارها .

ملحق رقم (٦)

وثيقة تبين نسبة ارض الاوسية الى ارض الفلاحة ، وفرض الفرنسيين ضرائب على ارض الاوسية

١٨

سنة ... عامر [illegible]

اولاد ... ابو ...	٣
... حسن على	٢
...	٤
...	٣
...	٣
...	٨
	٢٣

عدد	زراعة	...	...	
١١٢٢٠٠	١٤٩٦	٠٠	٧٥	فلاحة
٤٤٢١٢	٠٥٨٩	١٢	٧٥	اوسية
٠٠٠٠٠	٠٠٧٣	٠٠	٠٠	رزقة
١٥٦٤١٣	٢١٥٨	١٢		

زيادة المال ... ٠٠٤٠٠٠

١٦٠٤١٣

المال ... ٠٤٥٤٨٧

مصروفات ... ٩٥٣١٠ — ١١٥٠٢٥

٠٠٣٠٠٠	[illegible]
٠٠٣٠٠٠	[illegible]
٠٠٠٣٤٠	[illegible]
٠٠١٠٠٠	[illegible]
٠٠١٠٣٠	[illegible]
٠٠١٠٠٠	[illegible]
٠٠٠٦٠٠	[illegible]
٠٠١٥٣٠	[illegible]
٠١٣٢٦٠	[illegible]
٠٣٠٦٠٠	[illegible]
٠١١٣٧٠	[illegible]
٠٣٠٦٠٠	[illegible]
٠١٧٦٤١	زيادة الاوسية ...
٠٠٣٤٤٠	[illegible]
٢٣١٢٢٢	

٢٩٥١٥	[illegible]
٨٥٥١٠	[illegible]
٩٥٣١٠	[illegible]
١٧٦٤٧	[illegible]
٠٣٢٤٠	[illegible]
٢٣١٢٢٢	

[illegible]

* يمكن أن نستخلص منها ما يأتى

(١) بلغت مساحة ارض الاوسية فى هذه الناحية ٥٨٩ ط ١٢ فدانا بينما كانت مساحة ارض الفلاحة ١٤٩٦ فدانا أى أن ارض الاوسية بلغت اكثر من الثلث وليس كما ذكر لانكريه انها كانت العشر

ملحق رقـــم (٧)

وثيقة تبين انواع ارض الفلاحة والمال الميرى المقرر عليه

المصدر : دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٢٨) عين (١٧) ، دفتر ترابيع رقم ٨٠١٦ بتاريخ ١٢١٥ هـ

نستخلص من الوثيقة ما يأتي :

١) انواع أرض الفلاحة ، عالى ، وسط ، دون

٢) قيمة المال الميرى على كل نوع كانت العالى ١٢٠ بارة ، الوسط ٨٠ بارة ، دون ٧٦ بارة

٣) عدم وجود ارض اوسية بهذه الناحية

٤) مال الفائض اكبر بكثير من المال الميرى

ملحق رقم (٨)

وثيقة تبين حدوث عجز في الزمام

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية بمخزن (١٨) عين (١٧)

دفتر التربيع رقم (٤٩) ١٢١٥ هـ

١٨٠٠ م

نستخلص منها الى جانب تفصيلها للمادات وباقي البيانات الواضحة حدوث عجز في زمام هذه الناحية

ملحق رقم (٩)

وثيقة تبين ظهور نوع من الاراضي باسم أرض مناجزة ، وهي أرض ضعيفة .

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر التراابيع (٤٩) ، ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠ م .

[illegible]

نستخلص من الوثيقة

(١) أرض الفلاحة المال المقرر عليها (٧٠) بارة .

(٢) أرض الاوسية المال المقرر عليها (٧٠) بارة .

(٣) أرض المناجزة بلغت الضرائب المقررة عليها تقريبا (٢٢) بارة على الفدان .

ملحق رقـــم (١٠)
وثيقه تبين نوعا آخر من الاراضى باسم بور الحوالى

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٧) دفتر الرابع رقم ١٦٠٥ $\frac{١٢١٥ هـ}{١٨٠٠}$

[illegible] الالتزام تعلق الشيخ البكري [illegible]

٨٨٢٧٤	٩٤٩	٤	١٢	٩٤	فلاحة عال
٤٦٩٤٧	٥٦٥	١٢	٠٠	٨٤	وسط
٢٦٣٢٨	٣٦٠	١٦	٠٠	٧٤	دون
٠٤٧٢٦	٠٥٠	١٩	١٢	٩٤	[illegible] عال
٠٢٨٩٤	٠٣٤	١٢	٠٠	٨٤	وسط
١٠٤٤٩	١٤٣	٠٠	٠٠	٧٤	دون
٠٠٠٠٠	١٢	١٦	٠٠	٠٠	بور الحوالى

١٧٩٥٦٨	
٠٠٤٤١٤	[illegible]
٠٠٠٤٠٠	
١٨٤٣٨٢	
٣٧٣١٨	[illegible]
١٤٧٠٦٤	
٠١٧٤٠٠	[illegible]
٠٠١١٠٠	[illegible]
٠٠٠٤٣٠	[illegible]
١٦٥٨٩٤	
٠٣٥١٥١	[illegible]
١١٤٩١٣	[illegible]
٠١٨٨٣٠	[illegible]
١٦٥٨٩٤	

تستخلص من الوثيقة :

(١) بور الحوالى ارض لم يصلها ماء الري وكانت تعفى من الضرائب •

(٢) التزام بعض العلماء بقرى كاملة فهذه القرية كانت التزام الشيخ البكرى

ملحق رقـم (١١)

وثيقة مشاركة العلماء فى الالتزام

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر الترابيع

رقم ١٦٠٥ ، $\frac{\text{١٢١٥ هـ}}{\text{١٨٠٠ م}}$

٩٧٥٤١	١٤٠٠	٤٣	٧٥	[illegible]
٥١٩٧٥	٦٩٤	٠٠	٠٠	[illegible]
٢٥٠٠	----	--	--	[illegible]
٦٠٠٠	----	--	--	[illegible]
٦٤٠٠	----	--	--	[illegible]
-----	٦٠	--	--	[illegible]
-----	٤٧	--	--	[illegible]
١٨٦٨١٦	٢١٠٠	٤٣	--	
١٧٠٠٧				[illegible]
١٦٩٨٠٩				
١٥٠٠				[illegible]
١١٠٠				[illegible]
١٥٠٠				[illegible]
٩٠٠				[illegible]
٤٧٧٥				[illegible]
٢٠٨٧				[illegible]
٦٢٦٨٨				[illegible]
٢٤٣٤٥٩				[illegible]
٤٥٤٤				[illegible]
٤٦٤٠				[illegible]
٨٠				[illegible]
٧٦				[illegible]
١٦٥٠٠				[illegible]
٨٠٠٠				[illegible]
٤٥٩٠				[illegible]
٨٥٠				[illegible]
٢٨٠٦٣٨				

٤٦٨٦٤	٦٦	٤٦٩٤٠	[illegible]
١١٥٨٧٠	٧٠٠٩	١٢٢٨٧٩	[illegible]
١٠٤٠٩	١٤٥٢	١٠٨٦٢	[illegible]
٦٢٦٨٨	----	٦٢٦٨٨	[illegible]
٤٧٣٢٩		٤٠٢٦٩	
٢٧٣١٠٠	٧٥٢٨	٢٨٠٦٣٨	

نستخلص الى جانب المعلومات السابقه مشاركة العلماء فى الالتزام وظهور اكثر من نوع من الاراضى فى زمام هذه القريـة ٠

ملحق رقم (١٢)

وثيقة تبين صورة التسجيل فى دفاتر الالتزام وكيف أن بيانات بعض هذه الدفاتر كانت تهتم بتسجيل الضرائب فقط .

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٩)
دفاتر التزام الوجه البحرى ، الدفتر رقم ( )

بالخلعكم كامل

المال	٢٥٢٧٤٠
ريال البرى	١١٧٤٢٥
ريال صوص ...	٠٠٠٦٢٥
	٣٧٠٨٠٠

... ٢٨٣٨٤

٢٢٢٤١٩
٢٤٤٢٩١
٥٠٠٧٠٧

٢٨١٥٢٩
٢٦٠٨٨٧
٢٤٤٢٩١
٥٧٣٧٠٧

نستخلص من هذه الوثيقة الاتى :

(١) اهتمام دفاتر الالتزام بتسجيل الضرائب .
(٢) عدم ذكر عادات البرانى والاقتصار على تسجيل قيمتها النقدية فقط وهذا خلاف ما سجلته دفاتر التراجيع بعد ذلك .
(٣) الفائض ... الحيرى .

ملحق رقم (١٣)

— وثيقة تبين صورة التسجيل الذى تحويه دفاتر الالتزام ، والبيانات المدونة بهما

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٣) ، دفتر التزام الو القبلى ، رقم (١٤١) ، الخاص بعام ١١٢٠ هـ — ١٧٠٨ م

مقاطعة :

قرية طحطا (طهطا) ، والاقطاع ، وجهينة ، فزارة ، وقرنة ، ونزه ، وحرا وطليحات ، وعنيس ، وبنى عمار ، وحريدية ، وأولاد إسماعيل ، وحاجر دوك ، و الكاشف ، وعربان هله ، وكوم اشقاو ، وبنى حرب ، وجرادات ، وكوم العرب والمدمس ، ومزارعين بركات جرجه ، وعثامنة ، وكوم القصد وتوابعها ، در (أى فى التزام) حسين عبدالله تابع مستحفظان عن (٤) قراريط ومحمد عبدالله تابع مستحفظ عن (٤) قراريط ، وعلى عبدالله تابع مستحفظان عن (٤) قراريط ، وحسن عبدالله (٦) قراريط ، ويوسف عبدالله عن (٦) قراريط .

— مال فى عهدة مذبورين (أى المذكورين أعلاه)

المطلوب: مال غلال	المطلوب: مال حماية	المطلوب: الجملة	التسليمات
٥٠٠٠٠ أردب	أردب بـاره	أردب بارة	١٩٢٥٢٦ فى ١٤ شوال ١١٢١
	٩٦٥ + ٧	٥٩٦٥ + ٧	١٧ ديسمبر ١٧٠٩
فى ٢٥ بارة	فى ٢٥	فى ٢٥ بارة	
١٢٥٠٠٠ مال مستحق	٢٤١٣٢ قديم	١٤٩١٣٢ قديم	٠٥٦١٩٠ فى ٥ محرم ١١٢٢ هـ
١٠٠٠٠ مضاف	١٩٣٠ مضاف	١١٩٣٠ مضاف	٦ مارس ١٧١٠
١٣٥٠٠٠ بارة	٢٦٠٦٢ بارة	١٦١٠٦٢ بارة	٢٤٨٧١٦ بارة
		٠٨٧٦٥٤ مال مستجد	
		٢٤٨٧١٦ بارة	

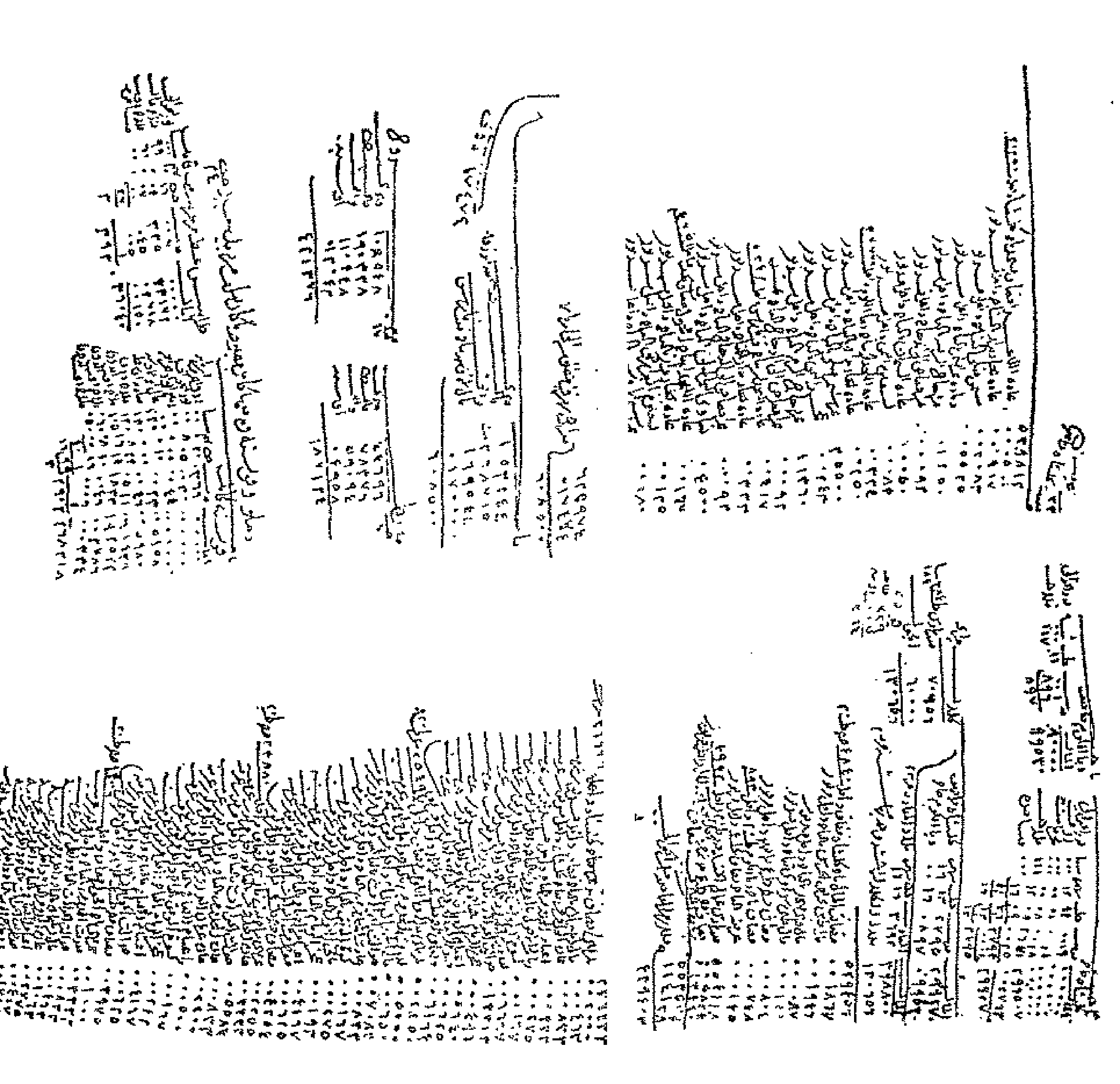
نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) أن المقاطعة كانت تضم أكثر من قرية كما هو واضح من عدد القرى التابعة لقرية طهطا .

(٢) أسماء الملتزمين كلها من المماليك ، وهذا يوضح أن هذه الفئة كانت الغالبة على التزامات الأر ا

(٣) أن الأموال التى كانت مقررة على هذه المقاطعة ، كانت غلالا ثم تقدر بالمال ، كما واضح من التسجيل .

(٤) أن تسليم الأموال المقررة لم يتم فى السنة ذاتها وإنما تم فى السنة التالية ١١٢١ هـ / ٧٠٩



ملحق رقم (١٥)

وثيقة تبين قيمة إيجار الفدان ، وحق الملتزم فى إعفاء الفلاحين من جزء من مال البرانى .

مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى رقم ٣١٣ ، مادة (٧٢٩) ص ٣٢٥ .

لدى مولانا شيخ الإسلام ، بحضرة كل من سيدنا ومولانا الأستاذ الأعظم ، والملاذ الأفخم الأكرم ، فخر ساداتنا بنى الصديق ، وكوكب سما مجدهم على التحقيق ، الواثق بربه المعيد المبدى ، مولانا السيد الشريف محمد أفندى البكرى الصديق الأشعرى ، سبط آل الحسن ، شيخ سجادة السادة البكرية ، ونقيب السادة الأشراف ، بمصر حالا ، زاده الله عزا وإجلالا أمين ، وصفوة خلاصة أعيان بنى الصديق ، ومبدأ مظاهر كوكبهم على التحقيق ، الفرع الزاهر ، من الأصل الطيب الطاهر ، الواثق بربة المعيد المبدى ، مولانا السيد الشريف خليل أفندى البكرى الصديق سبط آل الحسن ، دام فضلهم أمين . وفخر ذوى الاصالة والتكريم الشيخ جمال الدين عبدالله المنصور بن المرحوم الشيخ عثمان ، وفخر الأفاضل المعظمين ، الجناب المكرم الأمير ذو الفقار أغا كتخدا مولانا الأستاذ الأعظم المشار اليه أعلاه دام كمالهم ، توافق سيدنا ومولانا الأستاذ الأعظم السيد الشريف محمد أفندى البكرى الصديق نقيب السادة الأشراف المشار اليه أعلاه ، وهو الملتزم والمتحدث على الحصة التى قدرها الثلثين ، من ناحية كفر العمرة ، تابع ولاية المنوفية ، مع كل من المكرم الشيخ إبراهيم دحروج ، والشيخ أحمد الفقى ، كلاهما من جملة مشايخ الحصة المذكورة القايمين فيما يذكر فيه عن أنفسهما ، وبوكالتهما الشرعية عن باقى مشايخ وكامل الفلاحين المزارعين ، بالحصة المذكورة الثابت توكيلهما عنهم لدى مولانا أفندى الموحى إليه أعلاه ، بشهادة كل من المكرم يوسف مراد والمكرم راشد عياد الحاضرين بهذا المجلس ثبوتاً شرعياً على أن كلا من المكرم الشيخ إبراهيم دحروج ، والشيخ أحمد الفقى الوكيلين المذكورين عن أنفسهما وبطريق وكالتهما الشرعية ، عن باقى المشايخ والفلاحين المزارعين بالحصة المذكورة ، من الكفر المرقوم عليهم القيام لمولانا

الأستاذ الأعظم ، ملتزم الحصة المذكورة المشار اليه أعلاه فى كل سنة تمضى من ابتدا
سنة سبع ومايتين والف (١٢٠٧ هـ — ١٧٩٢ م) الخراجية من المال المترتب ، على
المزارعين بالحصة المذكورة ، عن كل فدان من طين الحصة المذكورة ، فى كل سنة
ثلاثماية نصف وتسعة وستون نصف فضة عددية ، وذلك على ما يبين فيه ، ما هو
لحضرة مولانا الملتزم المشار إليه أعلاه ، بالحصة المذكورة عن كل فدان من طين الحصة
المذكورة خاصة ، ثلاثماية نصف وستون نصف فضة من ذلك ، وما هو لشاهد الناحية
المذكورة ، نظير تمليته وكتابة الأوراق للمزارعين المذكورين ، أربعة أنصاف فضة من
ذلك ، وما هو فى نظير غفر الحصة المذكورة للعرب المدركين ، نظير غفرهم ، خمسة
أنصاف فضة باقى ذلك ، وذلك على ما يبين فيه أيضا ، كما يقومون به من المال المذكور
لحضرة مولانا ملتزم الحصة المذكورة ، المشار إليه أعلاه عند التخضير النصف من المال
المذكور والنصف الثانى باقى المال المذكور يقومون به عند وضع الزرع فى أجران الناحية
المذكورة ، القيام الشرعى بما فى ذلك ، مما فى ذلك مما يترتب على الحصة المذكورة ، لجهة
الكشوفية ، وحق الطرق ، وخدم العسكر والرزق والأوقاف وجرف الجسور ، وجرف
المساقى السلطانية ، ومال الجهات ، والتقادم والفرد ، وساير المصاريف ، السكاية والجزوية
وغير ذلك الجارى به العادة ، فإن ذلك جميعه على مولانا الملتزم المشار إليه أعلاه ، وليس
على كل من الوكيلين والموكلين ، باقى المشايخ والفلاحين المزارعين المذكورين من ذلك سوى
مبلغ الثلاثمائة نصف والتسعة وستون نصف فضة المترتبة على كل فدان من ذلك المعينة
أعلاه ، على الحكم المشروح أعلاه ، خلا الأطيان المتعلقة بشياخة الحصة المذكورة ، فإنها على
حكم خواليها السابقة الجارى بها العادة ، وعلى كل من انتقل بالوفاة من المزارعين
بالحصة المذكورة ، من تاريخه وأعقب ذرية فيكن حين ذاك استحقاقه فى الطين المتعلق به
لذريته الذكور ، فان لم يكن له ذرية ، فيكن استحقاقه فى طينه لأخوته فإن لم يكن له
أخوة ، فلأقاربة الذكور فإن لم يكن له ذرية ولا أخوة ولا أقارب فيكون استحقاقه من
الطين المذكور لشيخه الذى هو فى حصته ويدفع المال المرتب عليه أسوة المزارعين
المذكورين أعلاه من غير مصالحة يقام بها على طين كل من يموت من المزارعين بالحصة

المذكورة ، لمولانا الملتزم المشار إليه أعلاه ، وعلى أنه إن تعرض أحد من المشايخ والمزارعين بالحصة المذكورة وتعالى على الآخر منهم بذى شوكة ، أو عين معيناً أو غير ذلك ، فيكون حين ذاك على المتعرض بذلك القيام ، بصده ورده ، ودفع حق الطريق وغيره بالغاً ما بلغ ، من ماله خاصة ، وليس على مولانا ملتزم الحصة المشار إليه أعلاه شيء من ذلك ، وحسبما توافقوا وتراضوا على ذلك كذلك ، باعترافهم بذلك التوافق والتراضى الشرعين ، وتصادقوا على ذلك كله وثبت وحكم ، تحريراً فى ثامن عشر شهر جماد أول سنة سبع ومائتين وألف (١٨ جماد أول ١٢٠٧ هـ / ١ يناير ١٧٩٣ م).

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) اتفاق الملتزم مع مشايخ الناحية ، نيابة عن الفلاحين ، على قيمة ايجار الفدان من أرض الفلاحة .

(٢) أجر كل من شاهد الناحية ، والعربان المدركين عن كل فدان ، نظير العمل الذى يقوم به كل منهم .

(٣) إعفاء الملتزم للفلاحين من بعض عادات البرانى .

(٤) ترك طين الشياخة على ماهو عليه ، وبقاء أرض الفلاحة فى أيدى الورثة ، ولا تعود للملتزم إلا بانقراض كل ذرية المنتفع .

ملحق رقم (١٦)

وثيقة توضح تأجير الملتزم أرض الفلاحة ، وأرض الأوسية للفلاحين :

مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية . محفظة دشت (٢٩٢) ، ص ص ٥٠٠

لدى الحنفى بحضرة كل ، من فخر الأعيان الكرام كمال ذوى الشأن الفخ
المكرم الأمير أحمد جوربجى أرنؤرط باش جاويش طايفة تفكجيان بمصر المحروس
وفخر الأعيان العظام الأمير عثمان جوربجى إختيار تفكجيان واخويه هما الجناب المه
محمود جوربجى إختيار تفكجيان والجناب العالى الأمير رضوان جوربجى تفكجي
المرحوم محمد أفندى بن المرحوم الأمير حسين أفندى باش اختيار طايفة تفكجيان ك
الأماثل والأعيان الأمير إبراهيم أفندى اختيار تفكجيان ابن المرحوم محمد تابع المرح
حسين أفندى المذكور أعلاه دام توقيرهم ، تصادق فخر الأكابر والأعيان ذخر ذو
والشان ، الجناب المكرم ، الأمير حسن أفندى اختيار تفكجيان ابن الأمير المرحوم =
ابن المرحوم الأمير ، حسين أفندى باش اختيار طايفة تفكجيان كان ، وهو الملتزم با
قدرها الثلث والثمن ، أحد عشر قيراطا ، فى كل من ناحية بنى شبل وناحية تل
وناحية شيبة ، وناحية البكارية ، تابع ولاية الشرقية ، كل منهم مع كل من الحاج
شحاده بن حسن والحاج عبد الله الديب بن إبراهيم والحاج سليمان سيف بن على ، مشد
عشر قيراطا من ناحية بنى شبل ، المذكورة القائمين عن أنفسهم وبوكالة الحاج شحاده
عن المكرم على زيدان بن سلامة وبوكالة الحاج عبد الله الديب المذكور ، عن المحترم =
ابن قنديل وبوكالة الحاج ، على أبو شحاده والحاج عبد الله الديب والحاج سليمان م
المذكورين أيضاً عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطا ، من ناحية بنى شبل ، المذكو
توكيلهم عنهم فيما يذكر فيه ، لدى مولانا الحاكم الموحى إليه بشهادة كل من المكر
القبانى بن عامر والحاج أحمد الجرف بن أحمد وداود شيخى الأحد عشر قيراطا ،
جويل ، المذكورة ثبوتاً شرعياً ، ومع كل من المكرم عيسى القبانى بن عامر والحاج أ
ابن أحمد داود شيخى الأحد عشر قيراطا بناحية تل جويل المذكورة القائمين عن نفسه
المكرم عيسى القبانى المذكور عن المكرم سليمان منصور وعن سليمان ومحمد وقاس
الحاج أحمد الجرف المذكور عن المحترم حسن أبو سمرة بن على وبوكالة عيسى القبانى والحاج أ
الشيخين المذكورين أيضا عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطا بناحية تل جويل المذكو

توكيلهم عنهم فيما يذكر فيه لدى مولانا الحاكم المومى إليه بشهادة كل من الحاج على أبو شحاده والحاج عبد الله الديب والحاج سليمان سيف مشايخ ناحية بنى شبل المذكورين أعلاه ثبوتاً شرعياً ومع كل من الحاج دياب ابن غانم والمكرم قنديل ابن قنديل غنايم والمحترم حماد بن رشيد والشيخ يوسف بن الشيخ حبيب مشايخ الأحد عشر قيراطا من ناحية شبية المذكورة القائمين عن أنفسهم وبوكالة المكرم قنديل المذكور عن ولدى عمه هما حماد وحسن وعبد الرحمن سعدون وبوكالة المحترم حماد بن رشيد المذكور عن الحاج عبد الرحمن الحزم وبوكالة المكرم قنديل والمكرم حماد رشيد الشيخين المذكورين أيضا عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطا من ناحية شبية المذكورة الثابت توكيلهم عنهم فيما سيذكر فيه لدى مولانا الحاكم المومى إليه بشهادة كل من الحاج دياب والشيخ يوسف حبيب المذكورين أعلاه ثبوتاً شرعياً ومع كل من المكرم غانم بن محمد عبد الله والمحترم على شرف الدين شيخى الأحد عشر قيراطا بناحية البكارية المذكورة القائمين عن أنفسهما وبوكالة المكرم غانم المذكور عن المحترم رضوان بن الشافعى طعيمه وبوكالة المحترم على شرف الدين المذكور عن المحترم عامر الحرانى وبوكالة المحترم غانم والمحترم على شرف الدين الشيخين المذكورين ايضا عن كامل فلاحين الأحد عشر قيرطا بناحية البكارية المذكورة الثابت توكيلهم عنهم فيما سيذكر فيه لدى مولانا الحاكم المومى إليه بشهادة كل من المحترم دياب والمحترم قنديل وحماد رشيد والشيخ يوسف مشايخ ناحية شبية المذكورين أعلاه الثبوت الشرعى تصادقاً صحيحاً شرعياً وهم بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً على أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطا من ناحية بنى شبل المذكورة يزرعون طين الفلاحة بالحصة المذكورة فى كل سنة من إبتدا سنةواحد وتسعين ومايةوألف (١١٩١هـ١٧٧٧م) الخراجية ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من ذلك فى كل سنةماية نصف وخمس وستون نصفا فضة حسبما أجبرهم ذلك الملتزم المذكور على الدوام والاستمرار ويزرعون طين أوسية الحصة المذكورة فى كل سنة من إبتدا السنة المذكورة ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من ذلك فى كل سنة خمسة ريالات بطاقة ، ماداموا يزرعون ذلك ومتى أراد الملتزم المشار إليه رفع أيديهم عن طين الأوسية يمتنعون عن زراعتها وعلى أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطا من ناحية تل جويل المذكورة يزرعون أطيان الحصة المذكورة فى كل سنة من إبتداء سنة

واحد وتسعين وماية وألف(١١٩١هـ١٧٧٧م)الخراجية ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من ذلك فى كل سنة ماية نصف وخمس وسبعون نصفا فضة حسبما أجرهم ذلك الملتزم المذكور على الدوام والاستمرار ، ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج الثلاثين فدانا التى يزرعونها فى كل سنة من طين أوسية ناحية بنى شبل المذكورة ، كل فدان خمسة ريالات بطاقة ماداموا يزرعون ذلك ومتى أراد الملتزم المشار إليه رفع أيديهم عن زراعة طين الأوسية يمتنعون عن زراعته ، وعلى أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطا من ناحية شيبة المذكورة يزرعون طين الفلاحة بالحصة المذكورة فى كل سنة من إبتدا سنة ١١٩١ هـ ١٧٧٧ م الخراجية يقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من الطين العال فى كل سنة (١٦٥) نصف فضة وبخراج كل فدان من الطين الأوسط (١٣٥) نصف فضة وبخراج كل فدان من الطين الدون فى كل سنة (١٢٠) نصف فضه حسبما أجرهم ذلك الملتزم المذكور على الدوام والاستمرار ويزرعون طين أوسية الحصة المذكورة فى كل سنة من إبتداء السنة المذكورة ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من الطين العال فى كل سنة (٥ ريالات بطاقة) وبخراج كل فدان من الطين الدون (٢ ريال) وثلاثة أرباع ريال بطاقة ماداموا يزرعون ذلك ومتى أراد الملتزم الموى إليه رفع أيديهم عن زراعة طين الاوسية يمتنعون عن زراعته، وعلى أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطاً من ناحية البكارية المذكورة يزرعون أطيان الحصة المذكورة فى كل سنة من إبتداء سنة(١١٩١هـ١٧٧٧م)ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من الطين العال (١٥٠) نصف فضة وبخراج كل فدان من الطين الدون (١٢٠) نصف فضة حسبما أجرهم ذلك الملتزم المشار إليه على الدوام والاستمرار وعلى أن الأمير حسن أفندى الملتزم المشار إليه، رفع عن كامل مشايخ وفلاحين الأربع حصص من الأربع نواحى المذكورة كامل السمن والدجاج ومعتاد الشادية وسمن الشادية وعوايد الصراف والنحرة والمونة وتقاد الملتزم وكامل ما يتعلق بالملتزم من مصروف وغنم وضيافة وغير ذلك الرفع الكلى من إبتداء سنة(١١٩١هـ١٧٧٧م) وعلى مشايخ وفلاحين الأربع حصص من الأربع نواحى المذكورين ، القيام بالمال ديوانى من غير فرط ، وعليهم القيام بمونة الجند فى زمن الفيوض وإن حدثت مظلمة برانية فيتحملها مشايخ وفلاحين الأربع حصص المذكورين وليس على

ملتزم الأربع الحصص المذكورة شيء من ذلك وعلى مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطاً من ناحية شبية المذكورة القيام في كل سنة بجرف الجسور في نظير ما يقتطعونه من مال الأربع حصص المذكورين وقدره في كل سنة ألفا نصف (اثنتان) وثمانماية نصف وخمسة أنصاف فضة (٢٨٠٥ نصف فضة) ويكون الجرف بأثوار الأوسية الأحد عشر ثورا للمدة للجرف، وان احتاج الجرف أثوارا زيادة عن الأحد عشر ثورا المذكورة تكون الأثوار الزائدة على مشايخ وفلاحين الأربع حصص المذكورين حسبما توافقوا وتراضوا على ذلك في يوم تاريخه وعلى أن لا تمسك لكل منهم بما يخالف ذلك وينافيه باعتراف كل منهم بذلك بشهوده ومن ذكر اعلاه في يوم تاريخه الاعتراف الشرعي المقبول بالطريق الشرعي وثبت وحكم بموجب ذلك وشهد وحرر في خامس عشر شهر صفر سنة ١١٩١هـ — ٢٦ مارس ١٧٧٧م ، الشيخ حسن عمر الوشيمي والشيخ على المنوفي .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) حق الملتزم في تأجير أرض الأوسية للفلاحين ، وتحديد قيمة الإيجار .

(٢) حق الملتزم في رفع أيدي الفلاحين عن أرض الأوسية المؤجرة لهم في أي وقت شاء .

(٣) إعفاء الملتزم للفلاحين من مال البراني إعفاء تاماً :

ملحق رقم (١٧)

— وثيقة تبين رهن الفاروقة وطول أمده فى بعض الأحيان .

مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ٢٨٣ مادة (٤٤٤) ، ص ٣٠٢ .

بين يدى مولانا أفندى ادعى المحترم حسن السنهورى بن المرحوم سلامه من أهالى ناحية شبرا العنب بولاية الشرقية على الاختيار المكرم عيسى بن المرحوم سالم الأجرب من أهالى الناحية المذكورة بأن عم المدعى المذكور هو المرحوم نصار بن سويدان أخذ من والد المدعى عليه المذكور من نحو أربعين سنة سابقة على تاريخه ٣٦ قرشاً غاروقة على فدان واحد ونصف طين سواد أثر وفلاحة عم المدعى المذكور بحوض البركة وحوض الميلة وحوض الأربعة عشر ويطالب المدعى عليه المذكور ، برفع يده عن الطين المذكور ليحوز ذلك لنفسه ويسلمه ٣٦ قرشاً الفاروقة المذكورة بالطريق الشرعى وسئل المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف فى وضع يده على الطين المذكوربطريق شرعى بمقتضى أنه واضع يده على الفدان ونصف الفدان السواد بالأحواض المذكورة هووالده من قبله من نحو ستين سنة سابقة على تاريخه وأنه يتصرف فى ذلك بالزرع والزراعة هووالده من قبلهمن نحو الستينسنة السابقة على تاريخه ، ويدفع خراج ذلك الملتزم الناحية المذكورة ، ولم يصدر له ولا لوالده من قبله نزاع من أحد فى ذلك مطلقاً وطال ، بينهما الخصام والنزاع بسبب ذلك ، فعند ذلك طلب المحترم عيسى المدعى عليه المذكور ، من حضرة مولانا أفندىالمتداعى بين يديه أجر ، ما يقتضيه الشرع الشريف له فى شأن ذلك ، أجابه لذلك ، وعرف المحترمحسنالمدعى المذكور حيث كان الأمر كما ذكر وأن المدعى عليه المذكور واضع يده على الفدان ونصف المذكور بالأحواض المذكورة ، هو ووالده من قبله المدة المذكورة ، متصرفين فيه بالزرع والزراعة ، ولم يصدر نزاع فى ذلك من عم المدعى المذكور ولاغيره ، فهوممنوع من دعواه المذكورة بعد مضى المدة المذكورة ، ولاتسمع له دعوى بعد ذلك لأن دعوى الأطيان لاتسمع بعد ، مضى خمسة عشرة سنة ، واللازم على المدعى المذكور عدم تعرضهالمدعى عليه المذكور ، بسبب ذلك وأمره بعدم معارضته له بسبب الطين المذكور ، وأبقى يد المدعى عليه هو وأخيه عامر من الفدان النصف والمذكور أعلاه وحكم عليه بذلك تعريفاً ومنعاً وإلزاماً وأمراً وحكماً وإبقى شرعيات

وبه شهد وحرر فى سابع عشر ربيع أول سنة ١١٨٨ هـ ٢٧ مايو ١٧٧٤ م .

نستخلص من هذه الوثيقة الآتى :

(١) قيمةرهن الفاروقة كانت بسيطة للغاية . (٢) تحديد انقضاء مدة سماعدعوى الأطيان بـ (١٥) سنة .

ملحق رقم (١٨)

— وثيقة تبين طمس بعض الترع وزراعتها وإهمال شئونها

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية . مخزن (١٨) عين (١٩) دفتر الجسور ، رقم (١٣٥٦) .

ورد بيورلدى شريف ، على بياض ، من حضرة الوزير المعظم المشير المفخم . مولانا على باشا ، حافظ مصر المحروسة حالا ، أدام الله تعالى إجلاله ، مؤرخ فى ٨ شعبان سنة ١١٠٣ هـ — ١٦٩٢ م ، خطابا لمولانا مقاطعجى أفندى عقاطعة الغربية . بقيد صورة البيورلدى المذكور والحجة الشرعية ، بامضاء مولانا قاضى أحمد المولى بمصر المحروسة حالا والمتوجه ببيورلدى شريف أيضاً ، فى التاريخ المذكور أعلاه ، بسبب رى ناحية سنبو الكبرا ، من بجشبة تابع منية الحارون بالغربية ، فامتثل ذلك ، وقيد بدفتر الجسور ، ليرجع عند الاحتياج إليه ، والبيورلدى والحجة المذكورة تحت يد ملتزم منية الحارون .

صورة الحجة

سبب تحرير حروفه ، وموجب تسطيرها ، هو أنه بالديوان العالى ، بمصر المحروسة بحضرة مولانا الوزير المعظم المشير المفخم ، الدستور المكرم ، مدبر أمور جمهور العالم بالديار المصرية عامله الله تعالى بالطافه الخفية بين يدى سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام ، أعلم العلماء الأعلام ، قاضى النقض والإبرام ، مؤيد شريعة سيدنا محمد خير الأنام ، عليه أفضل الصلاة ، وأزكى السلام ، الناظر فى الأحكام الشرعية . قاضى يومئذ بمصر المحمية ، الواضع خطه الكريم أعلاه ، أدام الله تعالى علاه ، حضر فخر الأغوات المقربين . معتمد الملوك ، ومقبول السلاطين أبو بكر أغا دار السعادة ، والملتزم بناحية منية الحارون ، بولاية الغربية ، وحضر معه وكيل قدوة الأغوات، المعظمين مسعود أغا دار السعادة سابقاً ، هو وفخر الأعيان ، الأمير محمد كتخدا ، الموكل الموصى إليه ، الثابت توكيله عنه فى ذلك ، بالطريق الشرعى ، وفخر الأعيان ، الأمير سليمان أغا الملتزم بكامل ناحية منية رحا بولاية الغربية ، وادعى الأمير محمد كتخدا ، لموكله والأمير على كتخدا المرقوم بنفسه الملتزمان ، بناحية سنبو المذكورة وأبى بكر ملتزم ناحية منية الحارون المذكورة ، بأن بأراضى ناحية

منية الحارون المذكورة، ترعة قديمة ، كان يتوصل منها المياه لأراضي سنبو المذكورة وغيرها، وأن أبا بكر أغا المدعى عليه المذكور سد الترعة المذكورة ، ومانع سلوك المياه منها ، ويريد المدعيان المذكوران . فتح الترعة المذكورة ، وسلوك الماء منها ، وسئل المدعى عليه المذكور ، فأجاب بأن الترعة المذكورة ، مسدودة من قديم الزمان ، وهي مزروعة برسيما وقمحا ،مدة تزيد على ستين سنة تقدمت على تاريخه ، فلم يبدوا أهالي ناحية سنبو المذكورة ، إلى هذا الآن دعوى ولا طلب ، ولا خصاما ولا جدالا ، وأنه كشف على ذلك بموجب البيورلدى الشريف ، من قبل صاحب الدولة المشار إليه فوجد الترعة المذكورة مزروعة برسيما وقمحا ، وأخبروا أهالي النواحي المجاورة لمنية الحارون وناحية سنبو المذكورة أعلاه ، أن الترعة المذكورة لم تفتح من مدة تزيد على ستين سنة سابقة ، على تاريخه وأنها تزرع على الحكم المذكور ، ولم يعاينوا الترعة المذكورة مفتوحة ، كما ذلك معين بحجة الكشف المشمولة بإمضاء فخر قضاة الإسلام ، أبو المواهب أفندى ، قاضى المحلة الكبرا ، المؤرخة في السادس والعشرين من شهر رجب سنة تاريخه (٢٦ رجب) ، أدناه ، وأبرز من يده حجة الكشف المذكورة وقرئت بالمجلس في وجه المدعي عليه المذكور ، فدل مضمونها طبق ما ذكر ، وطلب من المدعيين المذكورين البيان على دعواها المذكورة ، فلم يقدرا البيان ، فعند ذلك طلب أبو بكر أغا المدعى عليه المذكور ، من حضرة مولانا شيخ الإسلام ، المومى إليه أعلاه ، ما يقتضيه الشرع الشريف ، له في شأن ذلك ، أجابه لذلك ، وعرف المدعيين المذكورين ، أنه حيث كان الأمر كذلك ولم يقدرا على البيان ، وأن الترعة المذكورة لم تفتح من نحو ستين سنة سابقة على تاريخه ، فلا معارض لهما ، ولا للموكل المذكور ، على أبي بكر أغا المدعي عليه المذكور ، ومنعهما من معارضته بسبب ذلك تعريفاً ، ومنعاً شرعيين ، وهذا ما جرى ، وقع التحرير في أوائل شعبان المكرم سنة ثلاث ومائة وألف ، (١١٠٣ هـ — ١٦٩٢ م) شهود الحجة.

نستخلص من هذه الوثيقة الآتي :

(١) إهمال الترع وطمسها واستغلالها في زراعة بعض المحصولات .

(٢) اغتصاب بعض الملتزمين أراضي هذه الترع لصالحهم الخاص .

ملحق رقم (١٩)

وثيقة تبين تحويل بعض الجسور البلدية إلى جسور سلطانية

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفتر الجسور رقم (١٣٥٦) .

ورد بيورلدى شريف مشمول بختم مولانا الوزير مؤرخ فى ١١ محرم سنة ١١١٣هـ ـ ١٧٠١ م على حجة شرعية مطروزة من الباب العالى بالمحلة الكبرا ، بامضا مصطفى أفندى ، قاضى المحلة الكبرا مورخة فى ١٣ الحجة الحرام ختام سنة ١١١١ هـ ١٦٩٩ م فى خصوص جسر بلدى معروف بجسر السودا مجاور لناحية بشبيش ومحلة القصب الشرقية ، وناحية كرين خطاباً لمقاطعجى الغربية . بقيد الحجة المذكورة . بدفتر المقاطعة فامتثل ما أمر به مولانا الوزير ، وقيدت الحجة المذكورة . بدفتر الجسور بالمقاطعة ، يراجع عند الاحتياج إليها ،

« صورة الحجة »

سبب تحرير حروفه . وموجب تسطيرها . هو أنه بمجلس الشريعة الشريفة الغراء ، محفل الطريقة المنيفة المنورة الزهرا . بالباب العالى بمدينة المحلة الكبرى . بالغربية بعد أن ورد البيورلدى الشريف الوارد من ديوان مصر المحروسة على بياض من حضرة مولانا الوزير المعظم والمشير المفخم مولانا محمد باشا يسر الله تعالى له من الخير ما يشاء حافظ الديار المصرية والأقطار الحجازية يومئذ عامله الله تعالى بالطافه الخفية ، خطاباً لمولانا وسيدنا أفندى قاضى الولاية حالاً ، ولفخر الأكابر والأعيان ، الأمير الكاشف بالولاية المشار إليها حالاً ، وللأمرا الجوربجية الثلاث بالولاية حالاً . وسردارية السبع بلكات ، والمسلمين . وقايم مقامات بالولاية ، والمتكلمين . وأرباب الأدراك بولاية الغربية المشار إليها دام مجدهم المرتب على إنها وكيل قدوة الخواص المقربين . معتمد الملوك والسلاطين ، مقدام العز والتمكين . الحاج على اغا دار السعادة حالاً ، هو قدوة الاكابر والاعيان الحاج محمد أغا ، دام علاه . أن من الجارى فى التزام الحاج على أغا دار السعادة ، الوكل المشار إليه أعلاه . وفى تحدثه ناحية بشبيش . وناحية محلة القصب الشرقية بولاية الغربية ،

وناحية كرين ، غيط من غير حيط تابعة لناحية بشبيش المذكورة ، وأن بجوار النواحى المذكورين جسر بلدى يعرف بجسر السودا وأن جرفه سابقاً على النواحى المجاورة للجسر المذكور . عجزوا عن جرف الجسر المذكور ، وأن قدوة الأكابر والأعيان . الحاج محمد أغا ، وكيل حضرة الحاج على أغا الموحى إليه أعلاه ، أنهى لحضرة مولانا الوزير المعظم بالديار المصرية حالاً ، الموحى إليه أعلاه ، بأن أهالى النواحى المجاورة للجسر المرقوم عجزوا عن جرف الجسر المذكور . وأن يجرف ذلك فى كل سنة الأمير الكاشف بالولاية المشار إليها ، المذكور أعلاه ، من سنة تاريخه الخراجية ، وبرز أمر مولانا الوزير الموحى إليه أعلاه ببيور لدى شريف ، خطاباً للأمير صالح أغا كاشف المشار إليه ، بأن يجرف جسر السودا المذكور على جهة السلطنة الشريفة ، من سنة تاريخه الخراجية ، ويأخذ فى كل سنة تحت جرف الجسر المرقوم ، ألف نصف فضة واحدة ، من ملتزم ناحية بشبيش ، ومحلة القصب ، وكرين المذكورين أعلاه ، هو وغيره من الكشاف بالولاية المذكورة إلى ما شاء الله تعالى . قابل ذلك حضرة الأمير صالح أغا كاشف الولاية المشار إليه بمزيد القبول والامتثال ، ورضى بذلك . وبرز الأمر الشريف بالبيورلدى ، المشار إليه أعلاه ، بأن يكون جسر السودا المذكور ، من الجسور السلطانية ، وأن يقيد الأمير الكاشف المشار إليه أعلاه ، بجرفه فى كل سنة من سنة تاريخه الخراجية ، هو وغيره من الكاشف على جارى عادة الجسور السلطانية ، وأن يأخذ الأمير الكاشف المشار إليه ، فى نظير جرف الجسر المذكور ، فى كل سنة ، من سنة تاريخه الخراجية ، من ملتزم ناحية بشبيش ومحلة القصب وكرين ، المذكورين أعلاه ، ألف نصف فضة واحدة ، هو وغيره من الكاشف بولاية الغربية المشار إليها إلى ما شاء الله ، وقيد البيورلدى المذكور بروزنامة مقاطعة الغربية المخلدة بالخزينة العامرة ، بديوان مصر المحروسة ، وأن يقيد قاضى الولاية الموحى إليه البيورلدى المشار إليه ، بسجل محكمة الباب المشار إليه ويبقى البيورلدى المذكور تحت يد الحاج محمد أغا وكيل حضرة الحاج على أغا دار السعادة الموكل الموحى إليه أعلاه إلى آخر ما هو مبين ومشروح بالبيورلدى المذكور أعلاه ، مؤرخ بحادى عشرى شهر شوال المبارك من شهور سنة أحد عشر ومائة وألف ، وهى سنة تاريخه أدناه . قابل ذلك سيدنا ومولانا قدوة القضاة ، والحكام عمدة الولاة فى الانام ، محرر القضايا والأحكام ، مؤيد شريعة خير الأنام ، محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام ، الواثق بلطف ربه البدى سيدنا ومولانا مصطفى أفندى ،

الناظر فى الأحكام الشرعية ، والأمور الديوانية ، والتعلقات الشريفة السلطانية ، بمدينة المحلة المشار إليها ، وسمانود ، ومضافاتها من الغربية ، الراقم اسمه بخطه الكريم أعلاه ، أدام الله تعالى فضله ، وزاد فى علاه ، بمزيد القبول والامتثال ؛ وقيد البيورلدى المشار إليه ، بالسجل الحكمى المخلد بمحكمة الباب العالى المشار إليه ، إعتماد على ما برز به الأمر الشريف ، بالبيورلدى المذكور أعلاه ، وامتثل حضرة قدوة والأكابر والأعيان الأمير صالح أغا كاشف الولاية حالاً المشار إليه أعلاه ، ما برز به الأمر الشريف بالبيورلدى المشار إليه أعلاه ، المرتب على عرض حال ، خطاباً ، لحضرة مولانا الوزير المعظم بالديار المصرية حالاً ، المومى إليه أعلاه فى شأن جسر السودا المذكور أعلاه وأن يكون الجسر المذكور ، من الجسور السلطانية بولاية الغربية المذكورة أعلاه وأن عليه جرف جسر السودا المرقوم ، من ابتدايه وإلى انتهائه طولا وعرضا ، جرفا حابسا ، مانعا للمياه ، زمن النيل المبارك عند تراكمه باعترانه بذلك ، وأن يكون على الثلاث نواحى المذكورين أعلاه وهم ناحية بشبيش ومحلة القصب وكرين المذكورين أعلاه فى كل سنة لديوان الكشوفية ، بالولاية المشار إليها فى نظير جرف الجسر المرقوم على الثلاث نواحى المذكورة ألف نصف فضة واحدة ، تقبض منهم لديوان الكشوفية المذكورة ، فى كل سنة ، وهلم جرا وصار الجسر المرقوم المعروف بجسر السودا من الجسور السلطانية . وقيد بالسجل الحكمى المخلد بمحكمة الباب المشار إليه ، وسأل حضرة الحاج محمد أغا وكيل حضرة الحاج على أغا دار السعادة المشار إليه أعلاه ، من مولانا وسيدنا أفندى المومى إليه أعلاه ، كتابة ذلك فى حجة شرعية تكون بيده فأجابه لذلك ، وكتب ذلك ضبطاً ، للواقع ليرجع عند الاحتياج إليه وعلى ماجرى ، وقع التحرير فى اليوم المبارك الموافق الثالث عشر ذى الحجة الحرام ختام سنة أحد عشر ومائة وألف (١٣ ذى الحجة ١١١١ هـ — ١٦٩٩ م) من الهجرة الشريفة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وحسبنا الله ونعم الوكيل شهود الحال .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) تحويل بعض الجسور البلدية التى كان جرفها على الملتزمين والأهالى إلى جسور سلطانية .

(٢) تحصل الإدارة بعد قيامها بعملية جرف هذه الجسور نفقات هذه العملية من الملتزمين .

ملحق رقم (٢٠)

— وثيقة تبين استجابة الديوان والأمراء المماليك لمطالب العلماء كممثلين للشعب برفع المظالم الواقعة على الشعب .

مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل الديوان العالى رقم (ص ٣٠٠ ، مادة (٤٧٣) نسختان .

— أشار عبد الرحمن الجبرتى إلى هذه الوثيقة ، وأسباب الحوادث التى أدت إلي في تأريخه لحوادث ذى الحجة ١٢٠٩ هـ يوليو ١٧٩٥ م نسختان .

هو أنه بمصر المحروسة ، مدينة أهل الولاية المقربين ، وعلامة العاملين و... الراشدين شرفها الله تعالى إلى يوم الدين ، بين يدى سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلا... علامة الأنام ، قاموس البلاغة ، ونبراس الإفهام ، أشرف السادة الموالى الأعالى الا... الكرام ، الناظر فى الأحكام الشرعية ، قاضى القضاة يومئذ بمصر المحمية ، الموقع الكريم أعلاه ، دام علاه ، أمين ، مضمونه بحضرة كل من سيدنا ومولانا الأ... الأعظم ، والملاذ الأفخم الأكرم ، قطب دايرة الزمان ، وفريد العصر والأوان ، المحفوظ... الله الرحيم الرحمن ، خاص خواص أصحاب السعادة والصلاح ، خلاصة أعيان أرباب الد... والفلاح ، قرة أعين أهل الورع والزهد ، واسطة أصحاب الخشوع والرشد ، أستاذ أهل الط... وملاذ أهل الحقيقة ، سيد السادات ، ومعدن الفضل والجود والسيادات ، من به و با... تتوسل إلى الله الملك الغفار ، السيد الشريف الطاهر العفيف الشيخ محمد أبو الأنوار بن... شيخ السجادة الشريفة الوفوية ، وصاحب السكنية المنيفة المصطفوية المحمدية حالا ، زاد... عزاً وإجلالا ، أمين ، وسيدنا ومولانا فخر سادتنا بنى الصديق ، وكوكب سما مجد... التحقيق ، فرع الشجرة الشريفة الصديقية من به وبأسلافه ، تتوسل إلى الله الملك ا... الجليل ، مولانا السيد الشريف ، الشيخ خليل البكرى الصديق الأشعرى ، آل الحسن ، شيخ سجادة أجداده ، بنى الصديق حالا ، و سيدنا ومولانا فخر أعزة ا... الأشراف الفضلا العظام ، سلالة آل بنى عبد مناف الفخام ، فرع الشجرة الزكية ، و... العصابة الهاشمية الفاخرة الواثق بربه ، العبد المبدى ، مولانا السيد الشريف عمر أفند... نقيب السادة الأشراف بمصر حالا ، زاده الله عزاً واجلالا ، وسيدنا ومولانا الشيخ

العالم العلامة الهمام أوحد الأفاضل العظام ، مفيد الطالبين بإفهام ، عمدة المحققين وقدوة ، العلما العاملين ، زين الشريعة والملة والدين مولانا الشيخ عبد الله الشرقاوى الشافعى ، شيخ مشايخ أهل الإفادة والأفق والتدريس بالجامع الأزهر حالا ، وسيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة الهمام ، أوحد الأفاضل العظام ، سيبويه الزمان ، وفريد العصر والأوان ، مولانا الشيخ شمس الدين ، محمد الحريرى الحنفى الأزهرى ، مفتى السادة الحنفية ، بمصر حالا وسيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة الهمام ، أوحد الأفاضل الكرام ، صدر المدرسين العظام مفيد الطالبين بافهام ، مولانا الشيخ شمس الدين محمد الشهير نسبه الكريم بالأمير المالكى الأزهرى ، مفتى السادة المالكية بمصر حالا ، وسيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة الهمام أوحد الأفاضل العظام ، صدر المدرسين الكرام ، مفيد الطالبين بافهام ، مولانا الشيخ زين الدين مصطفى الشهير نسبه الكريم بالصاوى الشافعى الأزهرى ، عين أعيان أهل الإفادة والافق والتدريس ، بالجامع الأزهر حالا ، وسيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة الهمام ، أوحد الأفاضل المظام ، مولانا الشيخ زين الدين عبد المنعم العمارى المالكى الأزهرى ، عين أعيان أهل الإفادة والافق والتدريس بالجامع الأزهر حالا ، وسيدناو مولاناالشيخ الإمام العلامة الهمام ، أوحد الأفاضل العظام ، صدر المدرسين الكرام ، مولانا الشيخ شهاب الدين أحمد العريشى الحنفى عين أعيان أهل الافادة والأفق والتدريس بالجامع الأزهر ، والشيخ الإمام العلامة الهمام صدر المدرسين الكرام ، مولانا الشيخ برهان الدين إبراهيم السجينى الشافعى الأزهرى ، عين أعيان أهل الإفادة والافق والتدريس بالجامع الأزهر حالا ، والشيخ الأمام العلامة صدر المدرسين الكرام مولانا الشيخ زين الدين حسين المنصورى الحنفى ، عين أعيان أهل الإفادة والإفق والتدريس بالجامع الأزهر حالا ، والشيخ الإمام العلامة زين الدين سالم بن مسعود الفوى المالكى الأزهرى ، عين أعيان أهل الإفادة والافق والتدريس ، وشيخ رواق السادة المغاربة المجاورين بالجامع الأزهر ، عمت بركاتهم ، وأدام الله النفع بوجودهم أمين . بمنزل قدوة الأمرا العظام ، كبير الكبرا الفخام ، صاحب العز والقدر والهمة والمجد والاحترام المقر الكريم العالى ، حايز رتب المفاخر والمعالى ، مير اللوا الشريف السلطانى ، مولانا الأمير ابراهيم بيك الكبير محمد (أى تابع محمد أبو الذهب) قايمقام بمصر المحروسة سابقاً ، وأمير الأمرا بها حالا ، وقدوة الأمرا الكرام ، كبير الكبرا الفخام ، المقر الكريم العالى ، حايز رتب المفاخر والمعالى ،

على ما هى عليه، من زمن الملوك ، والسلاطين، ومنع التفاريد على البلاد، والرعايا والفقرا ، ومنع ترك الكشاف الجايرة ، فى بلاد الله ، التى خربوها ونهبوها ، ودمروها . وإزالة الفلنجية ، من مصر القديمة ، لا يذايهم المسلمين ، وأن لا يزاد على دفتر المرحوم الأمير محمد بيك أبو الذهب ، قايمقام مصر كان ، فى رفع المظالم ، وأن جميع ما أحدثه . المرحوم الأمير إسماعيل ، وغيره يزال ، من أصله بالكلية ، وأن رفع المكوس الجارية ، فى البنادر والموارد ، وما جعل على المآكل والمشارب . وإزالة جميع الحوادث . والمظالم ، من جميع الاقطار المصرية . و التزموا . أن لايتعرض أحد منهم إلى السادة الأشراف . القاطنين بجميع البلاد ، لابشكوى . ولابأذية . ولا بضرر ولابوجه من الوجوه ، وأن ينتهى أمرهم فى حوادثهم الخاصة بهم . إلى أفنديهم ونقيبهم فى ساير الأقطار والأزمان ، وأن لايتعرض أحد منهم لنواب الشريعة المحمدية ، بوجه يضرّبهم ، وأن ينتهى أمرهم فى كامل حوادثهم المتعلقة بهم ، إلى افنديهم ، مولانا شيخ الأسلام قاضى عسكر أفندى بمصر ، فى جميع الأزمان ، وأن يقوموا بعمارة السواقى الموصلة المياه إلى القلعة . وإدارتها بحضرة الوزرا والفقها ، وشرب المسلمين القاطنين بها ، وعدم إرسال الغلال ، من الديار المصرية ، إلى بلاد الكفرة ، والمشركين ، أعداء الدين . وأن يحدث حادثة من الآن ، إلى مايستقبل من الزمان ، فأجابوا حضرة الأمرا الكرام ، المعين أسماؤهم باعاليه ، بالسمع والطاعة ، وعدم مخالفة الجماعة ، وأن يبطلوا هذه المظالم الحادثة ، التى أضرت بالأسلام ، والمسلمين ، وأبادت أموال الفقرا والمساكين ، وحصل فيها الضعف والجور المبين ، وامتثلوا جميعاً ما طلب منهم ، وأشير لهم عليه ، وعاهدوا الله سبحانه وتعالى ، على أن لا يعودوا إلى تلك الأفعال ، وكل من خالف ذلك أو توقف ، فى دفع مايترتب عليه ، أوسعى فى أبطال شىء من ذلك ، فيكون على ساداتنا أرباب السجاجيد ، وعلما الإسلام والأمرا قهره ، واستخلاص كامل ما هو مطلوب منه ، لأربابه كاين من كان ، عملا فى ذلك بالفرمان الشريف ، الواجب القبول والتشريف ، المكتتب باللغة العربية ، الوارد فى شأن ذلك ، من حضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم ، والدستور المكرم ، والمشير المفخم من تناهت بمقصده الجميل ، غايات مصالح الإسلام ، وفاهت بمحامده السنية الأقلام ، صاحب السعادة ، مولانا الوزير الحاج صالح باشا ، كافل الديار المصرية حالا ، يسر الله له من الخيرات ،

مولانا الأمير أيوب بك الكبير أمين الحاج الشريف المصرى سابقا (محمد) وقدوة الأمرا الكرام كبير الكبرا الفخام المقر الكريم العالى حايز رتب المفاخر والمعالى مولانا الأمير ابراهيم بيك مير الحاج الشريف المصرى سابقاً وحاكم ولاية دجرجا سابقاً (محمد) وقدوة الأمرا الكرام، صاحب العز المجد والاحتشام ميراللوا الشريف السلطانى: مولانا الأمير سليمان بيك (محمد) حاكم ولاية دجرجا سابقاً ،وافتخار الأمرا الكرام،عين أعيان ذوى الوقار الفخام ، مير اللوا الشريف السلطانى،مولانا الأمير أحمد بيك(محمد)حاكم ولاية المنوفية سابقاً ،وافتخار الأمرا العظام عمدة ذوى الوقار الفخام ، الجناب العالى : حايز رتب المفاخر والمعالى، مولانا الأمير عثمان بيك(مراد) حاكم ولاية دجرجا سابقاً ، وقدوة الأمرا الكرام : عمدة أولى الشأن الفخام، مير اللوا الشريف السلطانى ،،مولانا الأمير قاسم بيك (عثمان)،والجناب العالى، الأميرذو الفقار أغا أغات مستحفظان قلعة مصر المحروسة حالا،والجناب المكرم والمخدوم المعظم الأمير صالح أغا،وكيل دار السعادة العظمى بمصر حالا (محمد)ونخر الأكابروكال والأعيان، عين أعيان ذوى المفاخر والشأن ، الجناب المكرم الأمير على كتخدا . طايفة مستحفظان قلعة مصر المحروسة حالا ، والجناب المكرم الأمير ابراهيم كتخدا . باش اختيار متاو ، والأمير عثمان كتخدا طايفة عزبان ، قلعة مصر حالا ،والجناب المكرم ، الأمير مصطفى كتخدا باش اختيار عزبان ، والجناب المكرم ، الأمير أحمد أغا باش اختيار طايفة المتفرقة والجانب المكرم الأمير مصطفى أغا باش اختيار متفرقة والجناب المكرم ، الأمير على كتخدا الجاويشية ، والأمير على أغا ، اختار طايفة جاويشان (سليم) ، والجناب المكرم الأمير أحمد أغا اختيار طايفة جاويشان (غانم)، والجناب المكرم ، الأمير يوسف باش جاويش جمليان والجناب المكرم ، الأمير يوسف أفندى ، كاتب كبير جمليان والجناب المكرم ، الأمير سليمان جوربجى باش اختيار تفكجيان (البرديسى) ، والأمير أحمد أفندى كاتب صغير تفكجيان ، والجناب المكرم الأمير حسن باش جاويش جراكسة ، والأمير محمد جوربجى باش اختيار جراكسة ، واطلاعهم وشهادتهم ، على مايأتى ذكره فيه ، بعد أن توافق ، كل من ساداتنا أرباب السجاجيد، وساداتنا علما الإسلام مصابيح الظلام ، متع الله بوجودهم الأنام ، مع كامل الأمرا الكرام ، المعين أسماؤهم بأعاليه ، على تنزيل جوامك المسلمين المطلوبة ، من المال الميرى،واجرا جرايات المستحقين، وعلوفات الفقرا والمساكين، واجرا منورية الجامع الأزهر ، ومحفل العلم الشريف الانور ، وجراياته ، من وقفه الخاص به ، ولا يؤخذ له شيء ، من المكوس ، والمظالم ، واجرا ملايل الحجيج وتعلقاته حكم قديمها ،

مايريد وما شا ،المقيد بسجل الباب العالى بمصر ، المحفوظ بخزينة السجلات العامرة و المؤرخ يوم تاريخه أدناه ، توافقاً صحيحاً شرعياً ، عن طيب قلب ، وانشراح صدر ، لما علم كل منهم فى ذلك من الحظ والمصلحة ، باعتراف كل منهم بذلك ، بحضرة شهوده ، ومن ذكر أعلاه ، فى يوم تاريخه ، الاعتراف الشرعى ، ولما تم الحال على هذا المنوال ، أشهد على نفسه ،كل من افتخار الأمرا الكرام ، كبير الكبرا الفخام ، المقر الكريم العالى ، الأمير إبراهيم بيك الكبير ، المشار إليه ، وافتخار قدوة الأمرا الكرام ، كبير الكبرا ، الفخام ، صاحب العز والقدر والمجد والاحتشام ، المقر الكريم العالى ، والكوكب المنير المتلالى ، حايز رتب المفاخر والمعالى ، مير اللوا الشريف السلطانى ، مولانا الأمير مراد بيك (محمد) مير الحاج الشريف المصرى سابقاً ، شهوده الاشهاد الشرعى ، وهما بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعا ، أن عليهما ، القيام فى كل سنة بجريان كامل مانص وشرح بأعاليه ، بقدر الإمكان والاستطاعة ، القيام الشرعى ، بالطريق الشرعى ، فطوبى للذين آمنوا وعملوا الصالحات ، واجتهدوا فى استخلاص حقوق عباد الله ودفعها لهم بما أمر الله فمن فعل ذلك مجتهدا ، فى طاعة الله ممتثلا لأوامر الله ، مجتنباً للنواهى ، فهو من الفائزين ، عند الله يوم لاينفع مال ولابنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم ، لقوله تعالى فى كتابه العزيز « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات ، إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس ،أن تحكموا بالعدل ، إن الله نعما يعظكم به ، إن الله كان سميعاً بصيراً » ، وأما من أعان على مصالح ذلك ، وسعى فى إجراء كامل مانص ، وشرح باعاليه ، برد الله مضجعه ، ولقنه حجته وجعله من الآمنين الفائزين الفرحين ، الذين لاخوف عليهم ولاهم يحزنون ، ولما تم ذلك على الوجه المستور ، حكم مولانا أفندى المشار إليه ، بموجب ذلك ، وأمر بكتابته ، وقيده بالسجل المحفوظ ، ضبطاً للواقع ، ليراجع به عند الاحتياج إليه ، والاحتجاج به حكماً وأمراً شرعيين ، وعلى ماجرى وقع التحرير ، فى سابع عشرين شهر الحجة الحرام ، ختام سنة تسع ومايتين وألف ، كتبه الشيخ عبد الوهاب الداودى (٢٧ الحجة ١٢٠٩ هـ — ١٥ يوليو ١٧٩٥ م) .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) ظهور العلماء كقوة تمثل الرأى العام ، ومطالبتهم برفع المظالم .

(٢) انعقاد الديوان كان يتم أحياناً فى بيت أحد الأمراء .

(ملحق رقم ٢١)

وثيقة تبين الإحتفال بوفاء النيل وإلزام الملتزمين بدفع الخراج

مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية سجلات الديوان العالى ، رقم (٢) ، مادة (١٠٢) ، ص ٧٠ .

هو أنه بمجلس الشرع الشريف ، ومحفل الدين المنيف صانه المولى اللطيف من التبديل والتحريف المعقود بالقصر الذى علو الجسر برأس الخليج الحاكمى بمصر القديمة بحضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم المشير المفخم ، الدستور المكرم ، ممهد بنيان الدولة والاقبال مشيد أركان السعادة والإجلال ،صاحب السعادة وساحب أذيال السيادة مولانا الوزير الحاج حسن باشا ،يسر الله له من الخيرات ، ما يريد وما يشا ، محافظ مصر المحمية ، دامت سعادته السنية ، بين يدى سيدنا ، ومولانا الولى الأعظم ، والعلامة الافخم . الاكرم علامة العرب ، والعجم موضح ما خفى عن الإفهام والنكتم . شيخ مشايخ الإسلام ملك العلما الأعلام ، قاموس البلاغة ، ونبراس الإفهام ، الناظر فى الأحكام الشرعية قاضى القضاة يومئذ بمصر المحمية، عامله الله بالطافه الخفية الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه لما كان فى اليوم المبارك الموافق لغاية شهر أبيب القبطى من شهور سنة ثمان وسبعين ومايه وألف (١١٧٨ هـ ١٧٦٤ م) الخراجية والسادس عشر شهر تاريخه أدناه حصل وفا ، ما النيل المبارك من فيض الله تعالى العميم ورحمته لعباده وإحسانه القديم وبلغ ستة عشر ذراعا بالذراع المعاد وزيادة على ذلك أصبعين إثنين حصل بذلك لعباد الله تعالى الفرح والسرور والإبتهال إلى الله تعالى بتمام الإحسان وعلى الله القبول . فبمقتضى بلوغ ما النيل المذكور الستة عشر ذراعا المذكورة حل على الملتزمين بقرى مصر المحروسة الخزينة العامرة لحضرة مولانا السلطان الأعظم نصره الله تعالى ،والمال الميرى لجهة الديوان العالى ، وغلال العنبر الشريف وغلال الحرمين الشريفين شرفهما الله تعالى وعظمهما إلى يـــوم الدين عن واجب سنة تسع وسبعين ومايه وألف (١١٧٩ هـ ١٧٦٥ م) الخراجية حكم ما جرى به القانون المصرى من قديم الزمان وإلى الآن وفى ثانى يوم نزل حضرة ومولانا الوزير ومولانا شيخ الاسلام المشار إليهما أعلاه إلى القصر المذكور أعلاه وحضر لحضورهما كل من قدوة الأمرا العظام عمدة الكبرا الفخام صاحب العز والمجد والاحتشام المقر الكريم العالى حائز رتب المفاخر والمعالى مولانا الأمير خليل بيك القازدغلى

مير اللوا الشريف السلطانى بمصر المحروسة والدفتر دار بها حالا وقدوة الأمر الـ
عمدة الكبرا الفخام صاحب العز والمجد والاحتشام المقر الكريم العالى حايز رتب ا
والمعالى الأمير حسين بيك القازدغلى مير اللوا الشريف السلطانى بمصر المحروسة
وأمير الحاج الشريف المصرى سابقاً وقدوة الأمرا العظام المقر العالى الأمير محمد بيك
القازدغلى مير اللوا بمصر حالا ، والمقر الكريم العالى الأمير اسماعيل بيك مير (على) اللوا
وحاكم ولاية الغربية حالا ؛ والمقر الكريم العالى الأمير عثمان بيك مير اللوا بمصر و
عسكر الخزينة العامرة حالا ، والمقر الكريم العالى الأمير حمزة بيك القازدغلى مير اللو
حالا دامت عزتهم ، وكل من مفاخر الأعيان كمال ذوى الشأن الجناب الخزينة العالى
سليمان أغا كتخدا جاويشان حالا القازدغلى وفخر الأكابر العظام الأمير قاسم أغا القاز
أغات جمليان حالا ؛ وفخر الأعيان المعظمين كمال ذوى الشأن المحترمين الأمير عبد ا
أغا القازدغلى أغات مستحفظان حالا والجناب المعظم الأمير علي كتخدا طايفة عزبان
القازدغلى الشهير بالحبي والجناب العالى الأمير سليمان أغا ترجمان الديوان العالى حالا
الأماثل والأعيان الأمير سليمان مستحفظان قلعة مصر المحروسة القازدغلى والأمير يـ
باش جاويش طايفة عزبان حالا وغـــيرهم من الأمرا والأغوات والاختيارية
الملتزمين ممن يطول ذكرهم دام توقيرهم وكسر الجسر الذى برأس الخليج المذكور و
الماء فى الخليج المذكور على جرى العادة فى ذلك بحضورة من ذكر بأعاليه وأشهد على
كل من عينت أسماؤهم بأعاليه وغيرهم من الملتزمين بأن عليهم القيام بخزينة حضرة
السلطان نصره الله تعالى عن واجب سنة تسع وسبعين ومائة وألف الخراجية وبالمال
وبغلال الحرمين الشريفين وبغلال العنبر الشريف لواجب السنة المذكورة باعترافهم
وببلوغ ما النيل المبارك الستة عشر ذراعا المذكورة على الحكم المشروح أعلاه الإ
الشرعى وقبل ذلك منهم لجهة الميرى حضرة مولانا الوزير المشار إليه أعلاه قبولا ش
والله سبحانه وتعالى مع المتقين ورحمته قريبت من المحسنين وعلى ما جرى وقع التحر
اليوم المبارك الموافق لسابع عشر شهر صفر الخير الذى هو من شهور سنة تسع و
ومائة وألف (١٧ صفر ١١٧٩/٤ أغسطس ١٧٦٥ م) .

١ — الشيخ أحمد ألا حمدى مباشر خاصة ديوان حالا .

٢ — والجناب العالى الأمير حسن أفندى كاتب حوالى جاويشان بالديوان العالى حالا .

٣ — ونخر الأعيان الأمير يوسف أغا الروجى اختيار جاويشان وأمين الإحتساب بمصر حالا .

٤ — ونخر الأماثل المكرمين الأمير على أغا ترجمان الباب بخدمة مولانا شيخ الإسلام .

٥ — ونخر أقرانه الحاج شهاب من طايفة جاويشان ومحضر باشى بخدمة مولانا شيخ الإسلام .

٦ — والشيخ إبراهيم على السلمونى شاهد ديوان حالا .

* * *

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) الأهتمام بفتح الخليج فى موعد وفاء النيل .

(٢) التزام الملتزمين بسداد المال الميرى ، لجهة الديوان وتعهدهم لدى الوالى وحضور الأحتفال بذلك .

المصادر

إعتمدت في إعداد بحثي هذا ، على مجموعة ضخمة من المصادر المتنوعة ، بعضها وثائق غير منشورة ، والبعض الآخر مخطوطات معاصرة ، ثم المصادر المطبوعة ويمكن تصنيفها على النحو التالي :

اولا — الوثائق

إن الوثائق تشكل العمود الفقرى لهذا البحث وهى جميعها غير منشورة ، ونظراً لتعددها ، واختلاف نوعيتها ، وصعوبة تصنيفها فإني أصنفها ، حسب الارشيفات المحفوظة فيها :

١ — أرشيف دار المحفوظات العمومية

وتشمل الوثائق التي اعتمد عليها البحث من وثائق هذا الارشيف الانوع التالية :

١ — دفاتر الالتزام : يبدأ السجل الأول منها بتاريخ ١٠٦٩ هـ ١٦٥٨ م ، وهذه الدفاتر . عبارة عن سجلات مستطيلة . طول كل منها ٤٥ سم ، وبياناتها تقتصر على ، تسجيل أسماء النواحي ، التي تتبع كل ولاية . والأموال الاميرية وغير الاميرية المقررة على كل ناحية . وأسماء الملتزمين بها ، وإن أهمل بعضها تسجيل أسماء الملتزمين ، ولا تذكر شيئاً عن مساحة القرية بالفدان أو الضريبة المقررة على كل فدان ، وربما تركت هذه البيانات إعتماداً على أنها مسجلة . بدفاتر شهود القرى . والصرافين . وأجهزة الإدارة المحلية التي تتسلم الروزنامة الضرائب منها .

وقد خصص لكل عام سجل خاص بالوجه البحرى ، وسجل آخر خاص بالوجه القبلي ، وكل سجل فيه أسماء الولايات المدونة به ، ونواحيها . وفي نهاية الجزء الخاص بكل ولاية من الدفتر يسجل الحساب الإجمالي المطلوب من الولاية . والمصروف المخصص للادارة المحلية من هذا الحساب ،وما هو مطلوب للروزنامة من الولاية . وفي نهاية الدفتر تسجل حسابات إجمالي الأموال المطلوبة من الولايات المسجلة بالدفتر . وبيانات هذه الدفاتر مكتوبة بخط القرمة . وهو خط يقوم على نمط معين من الكتابة يحتاج إلى وقت للتمرين عليه واجادته وقد تمكنت من ذلك ،وأصبحت أقرأه بسهولة دون أى عناء .

٢ — دفاتر الترابيع : دفاتر وضعها علماء الحملة الفرنسية ١٢١٥ هـ ١٨٠٠ م وأخذ هؤلاء العلماء، معلومات هذه الدفاتر من دفاتر المعلمين الاقباط، (الصرافين) و (الباشرين)، ولذا فإن معلومات هذه الدفاتر، جاءت وافية تماماً، وهى تسد بصورة كاملة النقص الذى يوجد فى دفاتر الالتزام، حيث إن هذه الدفاتر بالإضافة إلى المعلومات التى تحويها دفاتر الالتزام فانها تسجل مساحة كل ناحية بالفدان، وأنواع أرض كل ناحية حسب جودتها، والمال الميرى المقرر على كل فدان، حسب نوع جودة الأرض، ثم تسجل أنوع الضرائب الأخرى، مع تسجيل كامل لأنواع العادات، التى كانت تشكل المال البرانى، وقيمة كل عادة نقداً، ولم نعثر من هذه الدفاتر، إلا على المجموعة الخاصة بالوجه البحرى، والتى تحمل أرقام ١٦٠٥، ١٦٠٨، ٤٩، ومكتوبة باللغة العربية. وقد كنت أول من عثر على هذا الدفاتر منذ أن وضعها علماء الحملة الفرنسية وكان بحثى هذا أول بحث يعتمد على هذه الدفاتر منذ تسجيلها فى عام ١٢١٥ هـ ١٨٠٠م.

٣ — دفاتر الرزق الأحباسية : دفاتر خاصة بالرزق الموقوفة، وهى تحوى معلومات هامة، ففى هذة الدفاتر تسجيل وتتبع لتاريخ كل رزقة وأصحاب حق الأنتفاع بها، والملتزمين، وصور الحجج الشرعية والإفراجات التى صدرت بشأن كل رزقة، والفرمانات التى صدرت بتنظيم حق الانتفاع بهذه الرزق، والنزاعات التى دارت حول هذه الرزق، وأوجه صرف ريعها فى حالة انقراض ذرية أصحاب حق الانتفاع بها. فهذه الدفاتر ذات أهمية كبيرة فى دراسة النواحى الاجتماعية والاقتصادية، والحياة الدينية فى العهد العثمانى.

٤ — دفاتر خدمة الديوان عربى : هذه الدفاتر تحوى، تفصيلات عن مرتبات موظفى الإدارة المركزية، والمحلية، وغيرهم من الموظفين، وفى نهاية هذه الدفاتر الحجج الشرعية والفرمانات، الخاصة ببعض التغييرات الإدارية فى الريف، ومرتبات حكام الولايات وغيرهم، والبت فيها بالرفض أو الموافقة، وقد أفدت منها وخاصة فى الوقوف على بعض التقسيمات الإدارية.

٥ — دفاتر الجسور : خاصة بالجسور التى وجدت فى مصر، البلدية منها والسلطانية، فنجد فيها تسجيلا لهذه الجسور جسراً جسراً، طول كل منها، وعرضه، وعدد الفتحات، التى توجد بكل جسر وعرضها وارتفاعها، وطريقة جرف هذه الجسور، والجهة المسئولة عن هذه العملية والأعباء التى كان على القرى تحملها فى عملية الجرف وطمس بعض الترع وأسباب طمسها، والجسور التى هدمت، وأسباب ذلك، كما نجد بها مطالب بعض الأهالى بأعمار هذه الترع والجسور، والجهود الذاتية، التى بذلت فى سبل ذلك، وموقف الإدارة منها : والنزاعات

التى كانت تنشب بين أهالى القرى المتجاورة على مياه الرى ، وفى نهاية الدفتر توجد البيورلديات والفرمانات ، والحجج الشرعية الخاصة بالجسور ، واصلاحها وتحويلها إلى جسور سلطانية نظير مبالغ يتحملها الملتزمون والفلاحون ، وقد عثرت على السجل الخاص بالوجه البحرى ، وعملت كثيراً فى البحث عن الدفتر الخاص بالوجه القبلى فلم أعثر عليه ، ولا يعرف أحد عنه شيئاً .

٦ — مضابط محاكم الأقاليم : دفاتر تحوى أحكام محاكم النواحى ، فى فترة البحث ، بها معلومات وفيرة جدا تشمل جميع نواحى الحياة ، فهى عبارة عن تسجيل للحياة اليومية فى الريف بمشاكلها ، وموقف القضاء والإدارة منها . ولم أعثر منها إلا على المضابط الخاصة بمحكمة المنصورة ، ومحكمة الأسكندرية ومحكمة ثغر رشيد ، ومحكمة دمياط ، وقد أشرت اليها فى المواضع الكثيرة التى استفدت فيها من هذه المضابط .

٢ — ارشيف المحكمة الشرعية

إن أرشيف المحكمة الشرعية ، يعد أهم المصادر ، لكتابة تاريخ مصر ، فى العهد العثمانى ، مع رداءة الخط المكتوبة به سجلات هذا الأرشيف ، وهذه السجلات هى عبارة عن سجلات مستطيلة ، ٥٠ × ٤٠ سم ، وتبلغ من الضخامة حتى أن حجم بعضها يفوق الألف صفحة عدا ولكل محكمة من المحاكم التى سبقت الإشارة اليها سجلاتها الخاصة ، كذلك فإن هذا الأرشيف يحوى إلى جانب ذلك سجلات إسقاط القرى ، والتى كانت تسجل فيها جميع العمليات الخاصة بإسقاط القرى ، سواء بالبيع ، أو الرهن ، والنزاعات بين الملتزمين بعضهم بعضاً ، وبينهم وبين الفلاحين ، وغير ذلك من المشاكل التى تنشب حول حصص الإلتزام .

كذلك فإن هــذا الأرشيف يعتبر الأرشف الوحيد الذى توجد به سجلات الديوان العالى . وهى غير كاملة . فتبدأ من سنة ١١٥٣ هـ — ١٧٤٠م ، وتستمر بعد ذلك حتى عصر محمد على وما بعده ، وهى سجلات فى غاية الأهميه . وقد كنت أول باحث يهتدى إليها ويطلع عليها ، ودراسة هذا الأرشيف ذات أهمية ضخمة جداً فى دراسة الحياة الاجتماعية والإقتصادية فى الريف والعلاقات الأجتماعية . وقد أشرت فى هوامش البحث إلى السجلات التى اعتمدت عليها وان كان هناك الكثير من المادة التى جمعتها منها لم أستخدمها فى هذا البحث وسوف أستخدمها فى ابحاث أخرى فى المستقبل إن شاء الله .

٣ — ارشيف وزارة الأوقاف

يحوى هذا الأرشف على أصول حجج الوقفيات التى أوقفها بعض الأمراء والسلاطين والخيرين على وجه البر وهى عبارة عن سجل للوقفية وأغراض وأسباب وقفها وأصحاب حق الانتفاع بها، وقد استفدت من بعض مواد هذا الأرشيف وأشرت إليها فى هوامش البحث .

٤ — ارشيف دار الوثائق القومية التاريخية

إعتمدت — من وثائق هذا الأرشيف على — محافظ الحجج الشرعية ، التى قامت الدار بالاستيلاء عليها من المحكمة الشرعية ونظمتها فى محافظ خاصة بكل سنة وهى عبارة عن الحجج الاصلية المختومة من قضاة الشرع فى الجهات التى صدرت منها .

٥ — قانون نامة ء سليمان

نسخة مترجمة إلى العربية ، وفى سبيل إعدادها للنشر فى حوزة أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، قام بترجمتها لسيادته الأستاذ الدكتور خليل ساحلى أستاذ الأقتصاد بجامعة استانبول ، وقد أعتمدت عليها كثيراً فى هذا البحث .

* * *

ثانيا — المخطوطات

أعتمد البحث كذلك على بعض المخطوطات المعاصرة التى تعرضت لجوانب من موضوع البحث وأهم هذه المخطوطات :

١ — إبراهيم الصوالحى العوفى :

تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق .

تضم تراجم طائفة من الأمراء وغيرهم من الذين قتلوا فى واقعة الصناجق بعصر ١٠٧١ — ١١١٣ هـ — ١٦٦٠ — ١٧٠١ م مرتبة على مقدمة وثلاثة أبواب ، وخاتمة. وفيها تصوير لأحداث العصر ، والصراعات السياسية والعسكرية والتى كان الريف يتأثر بها كثيراً ، نسخة مصورة ، دار الكتب المصرية تحت رقم ١٢١٨٣هـ ، وقد حصلت على صورة منها فى حوزتى .

٢ — أحمد شلبي بن عبد الغني :

« أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات » مخطوطة بجامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية ، وقمت بتصوير هذا المخطوطة وأصبحت في حوزتي نسخة منها وهي تقع في ٥٣٢ صفحة ، ومع رداءة خطها إلا أنها ذات أهمية كبيرة في دراسة تاريخ مصر السياسي والاجتماعي ؛ فالمؤلف يرصد لنا جميع الأحداث السياسية والعسكرية وتأثر الناس بهذه الأحداث ، وأثرها على الريف ، ومفاسد الجند والعربان التي كانت تقع في الريف ، وأسلوب المؤلف أقوى بكثير من أسلوب غيره من المعاصرين ، فهي مخطوطة مفيدة جداً ، ويقف المؤلف بمخطوطه عند أحداث سنة ١١٥٠ هـ — ١٧٣٧ م . وقد ذكر الجبرتي أنه أعتمد عليها وهذا واضح حيث إن الجبرتي نقل منها معظم معلوماته حتى الفترة التي توقف عندها المؤلف .

٣ — أحمد العريشي :

« رسالة في علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها » مخطوطة في حوزتي مصورة عن نسخة معهد المخطوطات العربية وتوجد منها نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢١٥١) تاريخ .

٤ — أحمد كتخدا عزبان الدمرداشي .

« الدرة المنصانه في أخبار الكنانة » مخطوطة تقع في جزئين . عدد صفحاتها ٥٨٩ صفحة من الحجم الكبير ، محفوظة بالمتحف البريطاني بلندن British Museum, Ms. or 1073-4 وتتناول المخطوطة الفترة ١٠٩٩ — ١١٦٩ هـ — ١٦٨٨ — ١٧٥٦ م ، وتركز على النواحي السياسية والصراعات بين الاوجاقات كثيراً ، والمؤلف يشير في كثير من المواضع إلى رؤيته أو مشاركته في صنع هـــذه الأحداث ، كذلك فإن المخطوطة تحوي معلومات عن الأحوال التي كانت تحدث في بعض الولايات وخاصة ما يتعلق منها بالضرائب أو العربان وأعمالهم ضد الأمراء المماليك ، وقد تفضل أستاذي الدكتور أحمد عزت عبد الكريم بأعطائي الميكروفلم الخاص بهذه المخطوطة وسمح لي بطبعه على ورق فأصبحت لدي نسخة على هيئة كتاب من هده المخطوطة .

٥ — « صور الأوامر والفرمانات الصادرة من أمراء الفرنسيس » عبارة عن مجموعة من الأوامر والفرمانات التي أصدرها قادة الحملة الفرنسية ، والديوان الخصوص . نسخة مصورة في حوزتي عن نسخة معهد المخطوطات العربية بالجامعة العربية .

٦ — مؤلف مجهول :

«تاريخ ملوك آل عثمان ونوابهم بمصر إلى ولاية على باشا المتولى عليها سنة ١١٢٩ هـ — ١٧١٦ م » . مخطوطة محفوظة بالخزانة التيمورية تحت رقم ٢٤٠٨ تاريخ .

وهى عباره عن ذكر لولاة مصر من بداية العصر العثمانى فى سنة ٩٢٣ هـ — ١٥١٧ م حتى سنة ١١٢٩ هـ — ١٧١٧ م .تاريخ تولية كل منهم وعزله وأهم الأحداث التى وقعت فى عهده .

٧ — محمد بن أبى السرور البكرى الصديق .

« كشف الكربة فى رفع الطلبة » مخطوطة بمكتبة رفاعة رافع الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ٣٨٠ تاريخ .

وحتى الآن يعتقد الكثيرون من الباحثين أنها غير موجودة ، والحقيقة أنهـا موجودة بالمكتبة المذكورة كما توجد لها صورة على ميكروفلم بمعهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية تحت رقم ٧٦٤ تاريخ .مع ذكرها تحت إسم مؤلف آخر هو محمد البرلسى الرفاعى الشافعى الذى قام بنسخ هذه النسخة عن النسخة الأصلية التى كانت فى حوزة حفيد المؤلف وهذا خطأ وقع فيه واضع الفهرس ،وأقوم حالياً بإعدادها للنشر لأنها ذات أهمية كبيرة فى تصوير فترة هامة من تاريخنا فى العهد العثمانى وهى الفترة التى ثارت فيها فتنة جند السباهية ضد الباشوات حتى فترة حكم محمد باشا ٧ صفر ١٠١٦ — ١٨ جمادى الأولى ١٠٢٠ هـ — يونية ١٦٠٧ — أغسطس ١٦١١ م ،وقضائه على ثورة جند السباهية ، كما أن هذه المخطوطة فيها تصوير واضح عما أصاب بلاد الريف من أعمال جند السباهية ورجال الإدارة وأحوال الريف الاقتصادية والاجتماعية .

٨ — . . . . :

الكواكب السائرة فى أخبار مصر القاهرة :

تقع المخطوطة فى مقدمة وعشرين بابا ، تناول فيها ذكر مصر وما قيل فى سبب تسميتها بمصر ، وحدودها وملوكها قبل الطوفان ثم نواب مصر وملوكها وما بها من ترع وجسور والآثار ومحاسن أهلها ونضائلهم وغير ذلك من المعلومات إلى سنة ستين وألف .

٩ — . . . . :

اللطائف الربانية على المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية :

تاريخ يتضمن ذكر ولاة مصر إلى ولاية مصطفى باشا الثانى سنة ١٠٢٧ هـ — ١٦١٨ م . مخطوطة ، دار الكتب تحت رقم (٨٠) م .

١٠ — . . . . :

المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية :

يقع فى خمسة عشر بابا بعدد سلاطين آل عثمان حتى السلطان مصطفى الأول سنة (١٦١٧ هـ — ١٦١٨ م) وفى عقب كل سلطان يذكر فصلا فيمن ولى مصر المحمية من البكلربكية .

مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٢٦ تاريخ .

١١ — . . . . :

النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية :

تناول فى هذه المخطوطة ، ذكر خلفاء وملوك مصر ونوابهم ، إلى دولة السلطان مراد بن السلطان أحمد فى سنة ١٠٤٢ هـ — ١٦٣٢ م وذكر قضاة الدولة العثمانية بمصر .

وبالمخطوطة خاتمة فى ذكر خصائص مصر وعجائبها ، ومتنزهاتها ، وما قيل فيها ، [نظماً ونثراً ، ثم تتمة فى بعض لطائف مصر ، وفضائلها ، ثم تتمة أخرى لهذه التتمة ، فى ذكر ما يتعلق بها من الأشهر القبطية ، وما كانت الحكماء ، تحبه أو تكره وما فيها من النبات ، والأطعمة والأدوية والفاكهة وأنواع الزراعة وآفاتها وإدراكها فى شهورها القبطية ، وغير ذلك .

دار الكتب المصرية ٢٢٦٦ تاريخ .

— جميع مخطوطات ابن أبى السرور البكرى توجد فى حوزتى الخاصة صوراً منها .

١٢ — مصطفى بن الحاج إبراهيم (تابع المرحوم حسن أغا عزبان دمرداشى) :

تاريخ وقائع مصر (القاهرة) سنة ١١٠٠ — ١١٥٠ — ١٦٨٨ — ١٧٣٧ م .

تاريخ باللغة العامية يتضمن ذكر من حكم مصر فى خلال هذه المدة من الباشوات على ترتيبهم فى الأزمان ، وما حصل فى مدة كل منهم من الوقائع بين عسكر مصر والسناجق والأغوات ، وما كان بعد مقتل السناجق الفقارية قبل دخول سنة ١١٠٠ هـ — ١٦٨٨ م . ويقع فى ٤٢٥ صفحة .

— دار الكتب المصرية تحت رقم ٤٠٤٨ تاريخ .

— وفى حوزتى نسخة من هذه المخطوطة .

١٣ — مصطفى الصفوى الشافعى القلماوى :

صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان :

وفيها تصوير واف للاحداث السياسية أثناء الصراع بين مراد وإبراهيم من جانب وإسماعيل بيك وحسن باشا من جانب آخر وفيها تصوير كذلك لما عاناه الريف من هذه الأعمال العسكرية ، مرتبة على مقدمة وعرض وخاتمة .

— النسخة المحفوظة بمكتبة سوهاج تحت رقم ٥١ تاريخ .

— وتوجد صورة مصورة منها بدار الكتب تحت رقم ٩٨٠٥ ح

١٤ — يوسف الملوانى « الشهير بابن الوكيل » :

تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب :

تتضمن أحوال مصر والقاهرة ، وتقع فى أربعة أبواب ، اهتممت بالباب الرابع الذى ذكر فيه سلاطين آل عثمان ونوابهم فى مصر إلى سنة ١١٣٦ هـ — ١٧٣٢ م وفى هذا الباب ، الذى يقع فى نصف حجم المخطوطة التى تقع فى أكثر من ٤٠٠ صفحة ، وفيها معلومات تاريخية ضافية تشمل الريف والمدينة وتفوق مخطوطة أحمد شلبى بن عبد الغنى فى التفصيلات . ونعتقد أن الجبرتى أعتمد عليها كثيراً حيث إن هنالك فقرات من كتابه تكاد تتشابه بالنص مع فقرات من هذه المخطوطة .

نسخة مصورة عن نسخة مكتبة رفاعة رافع الطهطاوى بسوهاج المكتوبة بخط المؤلف تحت رقم (٨٠) تاريخ .

ثالثاً : الكتب

١ — الكتب العربية

١ — ابراهيم احمد شعلان :
الشعب المصرى فى أمثاله العامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة سنة ١٩٧٢م .

٢ — ابراهيم رزقانه (دكتور) :
القبائل العربية فى مصر عند المقريزى (بحث منشور فى كتاب دراسات عن المقريزى) الهيئة العامة للتاليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١م .

٣ — ابراهيم عامر :
الأرض والفلاح المسالة الزراعية فى مصر ، الدار المصرية ، القاهرة ١٩٥٨م

٤ — ابراهيم على طراخان (دكتور) :
النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٥٨م .

٥ — ابو المحاسن بن تغرى بردى :
النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠م .

٦ — احمد احمد الحته (دكتور) :
تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، دار المعارف ، ١٩٥٠م

٧ — . . . . . :
تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، الطبعة الثانية ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨م .

٨ — احمد امين :
قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، لجنة التاليف والترجمة والنشر ، سنة ١٩٥٣م .

٩ — احمد رشدى صالح :
فنون من الأدب العربى ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٥٦م .

١٠ — . . . . . :
الأدب الشعبى ، القاهرة ، ١٩٥٦م .

١١ — احمد عزت عبد الكريم (دكتور) ، وآخرون :
دراسات تاريخية فى النهضة العربية ، الأنجلو المصرية ، القاهرة (د.ت)

١٢— **احمد فتحي زغلول :**
المحاماة ، القاهرة ، ١٣١٨هـ — ١٩٠٠م .

١٣— **السيد رجب حراز (دكتور) :**
المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠م

١٤— **أمين سامي :**
تقويم النيل وعصر محمد على ، الجزء الثانى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، سنة ١٩٢٨م .

١٥— **أوبريان ، باتريك :**
ثورة النظام الاقتصادي فى مصر من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية ، تعريب خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، سنة ١٩٧٠م .

١٦— **بيرك ، جاك :**
العرب تاريخ ومستقبل ، ترجمة خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١م .

١٧— **تقى الدين (أحمد بن على المقريزى) :**
الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، لبنان ، ١٩٥٩ م .

١٨— . . . . . . :
البيان والاعراب عما بارض مصر من الاعراب ، القاهرة، ١٩١٦م .

١٩— **توفيق الطويل (دكتور) :**
التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، مكتبة الآداب بالجماميز ، القاهرة ، ١٩٤٦م .

٢٠— **جرجس حنين :**
الأطيان والضرائب فى القطر المصرى ، بولاق ، القاهرة ، ١٣٢٢هـ — ١٩٠٤م

٢١— **جلال يحيى (دكتور) :**
مصر الحديثة ١٥١٧ — ١٨٠٥ ، الاسكندرية ، ١٩٦٩م .

٢٢— **جمال حمدان (دكتور) :**
شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠م

٢٣— **جرجي زيدان :**
تاريخ مصر الحديث ، مطبعة المقتطف ، القاهرة ، ١٣٠٦ — ١٨٨٩ م .

٢٤— **جيرار (س ، ب) :**
الأحوال الزراعية فى مصر اثناء حملة نابليون بونابرت ، ترجمة يوسف نحاس وخليل مطران ، الجمعية الزراعية الملكية ، القاهرة ، ١٩٤٢م .

٢٥ــ **حسن عثمان (دكتور) :**

تاريخ مصر فى العهد العثمانى ١٥١٧ ــ ١٧٩٨م ، دراسة فى كتاب المجمل فى التاريخ المصرى ، تأليف بعض اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب ــ جامعة فؤاد الأول (القاهره) ، ونشره حسن ابراهيم حسن ، القاهرة ، ١٣٦١هـ ــ ١٩٤٢م .

٢٦ــ **حسين افندى الروزنامجى :**

ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية ، تحقيق الأستاذ محمد شفيق غربال بعنوان : مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨ ــ ١٨٠٠ ، منشور بحولية كلية الآداب ــ جامعة فؤاد (القاهرة) ، المجلد الرابع ، الجزء الأول ، سنة ١٩٣٦ م .

٢٧ــ **حسين خلاف (دكتور) :**

التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٦٢م .

٢٨ــ **حليم عبد الملك (دكتور) :**

السياسة الاقتصادية فى مصر فى عصر محمد على الكبير ، الأنجلو ، القاهرة ، سنة ١٩٤٨م .

٢٩ــ **جب ، هاملتون :**

المجتمع الاسلامى والغرب ، تأليف هاملتون جب وهارولد بوون ، ترجمة دكتور احمد عبد الرحيم مصطفى ــ مراجعة دكتور احمد عزت عبدالكريم ، القاهرة ، ١٩٧١م .

٣٠ــ **راشد البراوى (دكتور) ، محمد حمزة عليش :**

التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، النهضة المصرية ، ١٩٤٥م

٣١ــ **ريفلين ، هيلين آن :**

الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة دكتور احمد عبد الرحيم مصطفى ، ومصطفى الحسينى ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

٣٢ــ **ساطع الحصرى :**

البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٠م .

٣٣ــ **سعد ماهر حمزة (دكتور) :**

علم الاقتصاد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

٣٤ــ **سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) :**

العصر المماليكى فى مصر والشام ، النهضة العربية ، ١٩٦٥م .

٣٥ــ . . . . . :

المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، النهضة العربية ، ١٩٦٢م .

٣٦ـ . . . . . . :
مصر فى عصر المماليك البحرية ، القاهرة ، ١٩٥٩م .

٣٧ـ **شرف الدين ابو البقاء يحيى بن الجيعان .**
التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٨٩٨م .

٣٨ـ **شفيق شحاته (دكتور) :**
تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، القاهرة ، ١٩٦١م .

٣٩ـ **شمس الدين ابو العباس احمد (ابن خلكان) :**
وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان ، القاهرة ، ١٨٩٢م .

٤٠ـ **صبحى وحيدة :**
فى أصول المسألة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠م .

٤١ـ **عبد الجواد صابر اسماعيل :**
دور الأزهر فى مصر ابان الحكم العثمانى ١٥١٧ ـ ١٧٩٨ جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية ، ١٩٦٩م .
(رسالة ماجستير غير منشورة) .

٤٢ـ **عبد الرحمن بن حسن (الجبرتى) :**
عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ٤ اجزاء ، القاهرة ، ١٣٢٢هـ ـ ١٩٠٤م

٤٣ـ . . . . . . :
مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس ، وزارة التربية والتعليم ، المطبعة الأميرية ، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م .

٤٤ـ **عبد الرحمن بن خلدون :**
المقدمة ، القاهرة ، ١٣٢٢هـ ـ ١٩٠٣م .

٤٥ـ **عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور) :**
دراسة نصية لكتاب هز القحوف ، بحث نشر بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد العشرون ، القاهرة ١٩٧٣

٤٦ـ **عبد الرزاق الهلالى :**
قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعى فى الوطن العربى ، بيروت ، ١٩٦٧

٤٧ـ . . . . . . :
المجتمع الريفى والاصلاح الزراعى ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، (د.ت)

٤٨ـ **عبد السميع سالم الهوارى :**
لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م

٤٩ـ **عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور) :**
صور من دور الأزهر فى مقاومة الاحتلال الفرنسى لمصر فى أواخر القرن الثامن عشر ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٧١م .

٥٠ـ **عبد الغني غنام :**
الاقتصاد الزراعي وادارة العزب ، القاهرة ، (د.ت.)

٥١ـ **عبد الكريم رافق (دكتور) :**
مصر والشام من الفتح العثمانى الى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦ ـ ١٧٩٨ ، دمشق ، ١٩٦٨م .

٥٢ـ **عبد الله خورشيد (دكتور) :**
القبائل العربية في مصر فى القرون الثلاثة الأولى للهجرة ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

٥٣ـ **عبد المجيد عابدين (دكتور) :**
البيان والاعراب عما بأرض مصر من الأعراب مع دراسات فى تاريخ العروبة فى وادى النيل ، عالم الكتب ، القاهره . ١٩٦١م .

٥٤ـ **عبد الغنى فرج الصدة :**
حق الملكية ، القاهرة ، ١٩٦٢م .

٥٥ـ **عبد الوهاب الشعرانى :**
قواعد الصوفية ، القاهرة ، ١٨٨١م .

٥٦ـ **على بن محمد الشاذلى الفرا :**
ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة ، تحقيق دكتور عبد القادر احمد طليمات ، المجلة التاريخية ، المجلد الرابع عشر ١٩٦٨م .

٥٧ـ **على فؤاد احمد (دكتور) :**
علم الاجتماع الريفى ، القاهرة ، ١٩٦٦م .

٥٨ـ **على الجريتلى (دكتور) :**
تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٢م .

٥٩ـ **على مبارك :**
الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، بولاق ، ١٣٠٦ هـ .

٦٠ـ **عمر طوسون :**
مالية مصر من عهد الفراعنة الى الآن ، الاسكندرية . ١٣٥٠هـ ـ ١٩٣١م .

٦١ـ **فوزى جرجس :**
دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المماليكى ، القاهرة . ١٩٥٨

٦٢ـ **القلقشندى (ابو العباس أحمد) :**
صبح الأعشى فى صناعة الانشا ، ١٤ جزءا ، القاهرة ، ١٩١٣ ـ ١٩١٩م .

٦٣ـ **محمد بن احمد بن اياس :**
بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، طبعة بولاق ١٨٨٦م ، وطبعة ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١م .

٦٤ـ **محمد بن محمد الأمير :**
شرح المجموع ، القاهره ، ١٣٤٢ هـ

٦٥ـ **محمد احمد أنيس (دكتور) والسيد رجب حراز (دكتور) :**
المشرق العربى ، القاهرة ، (د.ت.)

٦٦ـ **محمد البحيرى وعبد الغنى غنام :**
شرح القوانين واللوائح الزراعية ، القاهرة ، ١٩٣٦م

٦٧ـ **محمد توفيق البكرى :**
بيت الصديق ، القاهرة ، ١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥م

٦٨ـ **محمد ثابت الفندى (دكتور) :**
الطبقة الاجتماعية ، القاهرة ، (د.ت)

٦٩ـ **محمد رفعت رمضان (دكتور) :**
على بك الكبير . القاهرة . ١٩٥٠م

٧٠ـ **محمد رمزى :**
القاموس الجغرافى للبلاد المصرية . القاهرة . ١٩٥٤ ـ ١٩٦٣ م

٧١ـ **محمد شفيق غربال :**
محمد على الكبير . أعلام الاسلام . العدد (٨) . القاهرة . اكتوبر ١٩٤٤م.

٧٢ـ **محمد طلعت عيسى (دكتور) :**
دراسات فى علم الاجتماع الريفى ، القاهرة . (د.ت) .

٧٣ـ **محمد عاطف غيث (دكتور) :**
القرية المتغيرة (القيطون ـ محافظة الدقهلية) . دار المعارف . القاهرة . ١٩٦٤م .

٧٤ـ . . . . . . :
دراسات فى علم الاجتماع القروى . دار المعارف . القاهرة . ١٩٦٧ م

٧٥ـ **محمد عبد المعطى الاسحاقى :**
اخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول . القاهرة . ١٣١٠ هـ .

٧٦ـ **محمد فهمى لهيطة :**
تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة . القاهرة . ١٩٣٨م .

٧٧ـ **محمد فؤاد شكرى (دكتور) :**
عبد الله جاك مينو ، القاهرة . ١٩٥٢ م.

٧٨ــ محمد كامل مرسى :
الملكية والحقوق العينية ، الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٢٣م

٧٩ــ محمد مختار :
التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنكية والقبطية ، بولاق ، ١٣١١ هـ

٨٠ــ محمد مرتضى الزبيدى :
تاج العروس من جواهر القاموس ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ ــ ١٨٨٨م

٨١ــ محمود ابو رية :
حياة القرى ، القاهرة ، ١٩٦٦م

٨٢ــ محمود الشرقاوى :
مصر فى القرن الثامن عشر ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ ــ ١٩٥٧ م

٨٣ــ محمود رزق سليم :
عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى ، القسم الثانى من الجزء الأول ، القاهرة ، (د.ت) .

٨٤ــ محمود عودة (دكتور) :
القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ، ١٩٧٢م .

٨٥ــ مصطفى الفونى :
تطور مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة ، ١٩٤٤م

٨٦ــ مونتريان روبير :
العلاقات بين القاهرة واستانبول اثناء الحكم العثمانى لمصر من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر ، بحثه ، ترجمه زهير الشايب ونشر بمجلة المجلة ، القاهرة ، العدد ١٥٨ ، فبراير ١٩٧٠م

٨٧ــ هنرى عيروط :
الفلاحون ، ترجمة دكتور محمد غلاب ، القاهرة ، (د.ت) .

٨٨ــ يعقوب ارتين :
الاحكام المرعية فى شان الاراضى المصرية ، تعريب سعيد عمون ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ ــ ١٨٨٨ م

٨٩ــ يوسف الشربينى :
هز القحوف فى شرح قصيد ابى شادوف ، القاهرة ، ١٨٩٠م .

٩٠ــ يوسف نحاس :
الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٢٦م .

٢ — الكتب الافرنجية

Ammar, H. *Growing Up in an Egyptian Village : Silwa, Province of Aswan.* 2nd edition. London, 1966.

Baer, Gabriel. *Egyptian Guilds in Modern Times.* Jerusalem, 1964.

———————— . *A History of Land Ownership in Modern Egypt,* 1800-1950. Oxford, 1962.

———————— . *Studies is Social History of Modern Egypt.* Chicago : 1969.

Cattaui, René et Georges. *Mohamed-Aly et l'Europe.* Paris : 1950.

Clot-Bey. *Aperçu Général sur l'Egypte.* 4 vols. Paris : 1840.

Crouchley, A. E. *The Economic Development of Modern Egypt.* London : 1938.

Dehérain, Henri. *L'Egypte Turque.* Paris : 1931.

Estève. «Mémoire sur les Finances de l'Egypte depuis sa conquête par le Sultan Selym 1er jusqu'à celle du Général en Chef Bonaparte». in *Description de l'Egypte.* 1ère édition. *Etat Moderne,* Tome 1. Paris : 1809.

Hammer, J. von. *Histoire de L'Empire Ottoman.* 18 vols. Paris : 1837.

Holt, P. M. «The Pattern of Egyptian Political History from 1517-1798». in *Political and Social Change in Modern Egypt.* P. M. Holt. edit. London : 1968.

Jomard, «Coup d'Oeil Impartial sur l'Etat Présent d l'Egypte». in *Description de l'Egypte.* 1ère édition. *Etat Moderne.* Tome 1. Paris : 1809.

———————— , «Mémoire sur la Population comparée de l'Egypte Ancienne et Moderne». in *Description de l'Egypte.* 1ère édition. *Antiquités Mémoires.* Tome II. Paris : 1818.

Lancret, M. A. Mémoire sur le Système d'Imposition Territoriale et sur l'Administration des Provinces de L'Egypte», in *Description de l'Egypte.* 1ère edition. *Etat Moderne.* Tome I, Paris : 1809.

15. Lane, Edward William. *The Manners and Customs of the Modern Egyptians.* London : 1966.

16. Lusignan, S. L. *A History of the Revolt of Ali Bey against the Ottoman Porte.* London : 1783.

17. Lutsky, V. *Modern History of the Arab Countries.* Moscow : 1969.

18. Mengin. *Histoire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mohamed Ali.* Paris : 1823.

19. Poliak, A. N. *Feudalism in Egypte, Syria, Palestine and the Lebanon.* London : 1939.

20. Sacy, Sylvestre de. *Du droit de Propriété Territoriale en Egypte à l'Epoque de l'expedition des Français.* Tome II. Paris : 1821.

21. Savary, J. *Lettres sur l'Egypte.* 4 vols. Paris : 1798.

22. Shaw, J. Stanford. *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt.* Princetion : 1956.

23. Tugay, Emin Foat. *Three Centuries' Chronicles of Turkey and Egypt.* Oxford, 1963.

24. Vansleb, J. M. *The Present State of Egypt.* London, 1869.

25. Vatikiotis, P. J. *The Modern History of Egypt.* London, 1969.

26. Volney, C. F. C. *Voyage en Syrie et en Egypte pondant les Années* 1783, 1784, *et* 1785. Tome. I. Paris, 1787.

رقم الايداع
١٩٨٦/٥٠٣٦

طبع بالمطبعة الفنية ت : ٩١١٨٦٢

مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرب ـ القاهرة ت : ٧٥٦٤٢١